

# اللبَّابُ

## في شرح الكتاب

تأليف

الشيخ عبد الغنى الغنيمى ، الدمشقى ، الميدانى ، الحنفى  
أحد علماء القرن الثالث عشر

على المختصر المشتهر باسم « الكتاب » الذى صنفه الإمام أبو الحسين  
أحمد بن محمد ، القدورى ، البغدادى ، الحنفى ، المولود فى عام ٣٣٢  
والتوفى فى عام ٤٢٨ من الهجرة

من حفظ هذا الكتاب فهو أحفظ  
أصحابنا ، ومن فهمه فهو أفهم أصحابنا .  
أبو على الشافعى

---

الجزء الأول

المكتبة العلمية  
بيروت - لبنان



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### التقدمة

الحمد لله القائل في كتابه الكريم : ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم ) وحسبك بها آية على منزلة الفقه ومجادة الموقنين لدراسة الصلاة والسلام على رسوله القائل : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » وحسبك به دليلاً حافزاً على تآلق الفقه والمساغة إلى تحصيل مباحثه ، ولا غرو فإن كل متدين لاغنى به عن معرفة الحلال والحرام حتى يصح دينه وكل متعبد لا بد له من تصحيح عبادته حتى تسلم من الفساد وتحف بالرضوان والقبول عند الله ولا عذر الجهل في دار الإسلام فمن ثم كان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة .

وإذا كان الله تعالى يقول في كتابه : ( قوا أنفسكم وأهليكم نارا ) فإن معناه كما قال جبر الأمة علومهم وفقههم . فإذا كانت ذلك فمن لم يعلم الحلال والحرام فهو على شفا حفرة من النار . وعند الله العاقبة .

ولما كان كتاب ( القدوري ) من أجمع الكتب في فقه أبي حنيفة لما يلزم معرفته من الحلال والحرام وبيان خمسة الأحكام ، فيما يلزم من الإسلام . وكان شرحه ( الباب ) من أوضح الشراح وأسلمها ، وأصحها نقلاً وأدقها ، فقد تلقاها المسلمون على مذهب الإمام أبي حنيفة بالقبول ومنحورهما أكبر قسط من العناية والتقدير .

وقد وشحتهما بتقريرات موجزة متفرقة في أخص ما يلزم معرفته بمجانبتها لطالب المبتدئ من بعض ما وقع فيه الخلاف واختلفت فيه الأدلة وتعددت وجهات النظر وكثر فيه القيل والقال أحيانا بين مقلدي المذاهب فاحتاج إلى بعض

البيان عن وجهة نظر المذهب أو غيره ومكاتها من التوفيق إن كانت ، حتى يأنف الطالب هذا النقط من الدراسة ثم يعنى به حق العناية فذلك أحرى أن يجعل المتفقه على بينة من الأمر .

وكل مذاهب الأئمة خير ، ويزيد الناس إيماناً بها أن يتعرفوا أصولها ، وماخذ أحكامها وهذه كلة نحن مضطرون إلى إيجازها على هذا النحو حتى لا يطول منا مجال الاسترسال فيما لا مجال للخوض فيه اليوم .  
واقه ولى التوفيق والرعاية .

عمود النواوى

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الطَّهَارَةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) .

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الطهارة

الطهارة لغة : النظافة . وشرعا : النظافة عن النجاسة : حقيقة كانت وهي الحبث ، أو حكمية وهي الحدث . وتنقسم بالاعتبار الثاني إلى الكبرى واسمها الخاص الفسل ، والموجب له الحدث الأكبر ، وإلى الصغرى واسمها الخاص الوضوء ، والموجب له الحدث الأصغر . وبقى نوع آخر — وهو التيمم — فإنه طهارة حكمية يخلفها معا ويخلف كلا منهما منفردا عن الآخر .

وقد تمت العبادات على غيرها اهتماما بها ؛ لأن الجن والإنس لم تخلق إلا لها ، وقد تمت الصلاة من بينها ؛ لأنها عمادها ، وقد تمت الطهارة عليها لأنها مفتاحها وقد تمت طهارة الوضوء الكثرة تكرارها .

قال الله تعالى . ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) افتتح رحمه الله تعالى كتابه بآية من القرآن على وجه البرهان استنزالا لبركته وتيمنا بتلاوته ، وإلا فذكر الدليل — خصوصا على وجه التقديم — ليس من عادته

قَرَضُ الطَّهَارَةِ : غَسْلُ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ ،  
وَالْمِرْفَقَانِ وَالْكَعْبَانِ يَدْخُلَانِ فِي الْغُسْلِ ؛ وَالْمَفْرُوضُ فِي مَسْحِ  
الرَّأْسِ مِقْدَارُ النَّاصِيَةِ ؛ لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ

( قرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة ) يعنى الوجه واليدين والرجلين ، وسماها  
ثلاثة وهى حصة ؛ لأن اليدين والرجلين جملا فى الحكم بمنزلة عضوين كما فى الآية ،  
جوهرة ( ومسح الرأس ) بهذا النص ( ١ ) هداية . والقرض لغة : التقدير ، وشرطا :  
ما ثبت لزومه بدليل قطعى لاشبهة فيه ، كأصل الغسل والمسح فى أعضاء الوضوء ، وهو  
القرض علما وعملا ، ويسمى القرض التقضى ، ومنه قول المصنف : « قرض الطهارة  
غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس ، وكثيراً ما يطلق القرض على ما يفوت الجواز  
بفوته كغسل ومسح مقدار معين فيها ، وهو القرض علما لا عملا ويسمى القرض  
الاجتهادى ، ومنه قوله : « والمفروض فى مسح الرأس مقدار الناصية ، وحد الوجه :  
من مبدأ سطح الجبهة إلى أسفل الذقن طولا وما بين شحمى الأذنين عرضاً  
( والمرفقان ) ثنية مرفق — بكسر الميم وفتح الفاء ، وعكسه — موصل الذراع فى  
العنق ( والكعبان ) ثنية كعب ، والمريد به هنا هو العظم الناقى المتصل بعظم  
الساق ، وهو الصحيح ، هداية ( يدخلان فى الغسل ) على سبيل الفرضية . والغسل :  
إسالة الماء : وحد الإسالة فى الغسل : أن يتقاطر الماء ولو قطرة عندهما ، وعند  
أبي يوسف يحزى إذا سال على العضو وإن لم يقطر ، فتح ، وفى الفيض : أنه  
قطرتان فى الأصح . اهـ ، وفى دخول المرفقين والكعبين خلاف زفر . والبحث  
فى ذلك وفى القراءتين فى « أرجلكم ، قال فى البحر : لا طائل تحته بعد انقضاء  
الإجماع على ذلك ( والمفروض فى مسح الرأس مقدار الناصية ) أى مقدم الرأس  
( وهو الربع ) وذلك ( لما روى المغيرة بن شعبة ) رضى الله تعالى عنه ( أن النبي

( ١ ) النص وهو الآية الكريمة وهى تفيد افتراض الغسل والمسح لهذه الأعضاء  
وإن كان تحديد المسح فى الرأس يبينه حديث المغيرة الآتى على ما سيذكر المصنف  
والشارح .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَتَى سُبَّاطَةَ قَوْمٍ قَبَالَ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَخَفِيهِ <sup>(١)</sup> » .

وَسَنَّ الطَّهَارَةَ :

صلى الله عليه وسلم أتى سباطة ( أى كاسة ) قوم قبالة وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه ( والكتاب يحمل فى حق المقدار ، فالتحقق بياناً به ؛ وفى بعض الروايات : قدره أصحابنا بثلاث أصابع من أصابع اليد ؛ لأنها أكثر ما هو الأصل فى آلة المسح هداية . قال فى الفتح : وأما رواية جواز قدر الثلاثة الأصابع — وإن صححها بعض المشايخ ، نظراً إلى أن الواجب إلصاق اليد ، والأصابع أصلها ؛ ولذا يلزم بقطعها يد كل اليد ، والثلاث أكثرها وللاكثر حكم الكل ، وهو المذكور فى الأصل — فيحمل على أنه قول محمد ؛ لما ذكر الكرخي والطحاوي عن أصحابنا أنه مقدار الناصية ، ورواه الحسن عن أبي حنيفة ويفيد أنها غير المنصور رواية قول المنصف — يعنى صاحب الهداية — « وفى بعض الروايات ،

( وسنن الطهارة ) السنن . جمع سنة ، وهى لغة : الطريقة مرضية كانت أو غير مرضية (٢) وفى الشريعة : ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك أحياناً

( ١ ) قال الكمال فى الفتح ؛ إن هذا الحديث بمجموع من حديثين رواهما المغيرة ، أحدهما ما رواه مسلم عنه أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح بناصرته وعلى الخفين . والآخر رواه ابن ماجه عنه أنه صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم قبالة قائماً . والقدرورى ليس غلطاً ، لأن كلا من الحديثين من رواية المغيرة . ولقاتل أن يقول ولم لا يجوز أن تكون كل منهما واقعة غير الأخرى ، وإن كان الاستدلال صحيحاً وكان يمكن الاختصار فيه على رواية مسلم فتأمل .

( ٢ ) الدليل على أن لفظ « السنة » يطلق فى اللغة العربية على الطريقة مطلقاً سواء أكانت مرضية أم لم تكن . هو قوله صلوات الله وسلامه عليه . « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » .

غَسَلَ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ الْمُتَوَضِّئُ مِنْ نَوْمِهِ ،

فتح واللام في د الطهارة ، للمهد . أى الطهارة المذكورة ، وتعيينه الفرض بالسنن يفيد أنه لا واجب للوضوء ، وإلا لقدمه (١) (غسل اليدين) إلى الرسفين ؛ لوقوع الكفاية به في التنظيف ، وقوله ( قبل إدخالها الإناء ) قيد اتفاقى ، وإلا فيسن غسلهما وإن لم يحتج إلى إدخالها الإناء ، وكذا قوله ( إذا استيقظ المتوضئ من نومه ) على ما هو المختار من عدم اختصاص سنة البداءة بالمستيقظ (٢) ، قال العلامة قاسم في تصحيحه : الأصح أنه سنة مطلقا نص عليه في شرح الهداية ، وفي الجوهرة هذا شرط وقع اتفاقا ؛ لأنه إذا لم يكن استيقظ وأراد الوضوء السنة غسل اليدين ، وقال نجم الأئمة في الشرح : قال في المحيط والنخبة : وجميع الأئمة البخاريين أنه سنة على الإطلاق . اهـ . وفي الفتح : وهو الأولى ؛ لأن من حكى وضوء صلى الله عليه وسلم قدمه ، وإنما يحكى ما كان دأبه وعادته ، لا خصوص وضوئه الذى هو عن نوم ، بل الظاهر أن اطلاعهم على وضوئه عن غير النوم ، نعم مع الاستيقاظ

(١) يريد أن يقول : إن مرتبة الفرض أولى المراتب ، وإن مرتبة الواجب تأتى بعقيب مرتبة الفرض ، وإن نظام التأليف يقتضى أن يبدأ المؤلف بأولى المراتب ، ثم بما يليها ، وهكذا وقد بدأ المؤلف فعلا بالفروض ، ثم انتقل إلى بيان السنن ، فعلمنا من هذا الصنيع أنه ليس للوضوء واجبات ، إذ لو كان له واجبات للزم أن يذكرها عقب الفروض حتى يتم النظام .

(٢) اعلم أنه قد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يمس يداه في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً » ، فإنه لا يعزى أين باتت يده ، وظاهر هذا الحديث أن غسل اليدين إنما يكون سنة في حق من تيقظ من النوم ، فأما من يكون يقظان قبل إرادة الوضوء وقد تأكد من نظافة يديه فلا يسن له ذلك ، وكذلك ظاهر الحديث أنه إنما يسن غسل اليدين لمن يكون ماء وضوئه في إناء فهو يريد أن يفترق منه ، فأما من لا يكون مأواه في إناء كمن يتوضأ من صنبور فلا يسن له ذلك . وقد بين المؤلف رحمه الله أن غسل اليدين سنة على كل حال ؛ أى سواء أكان من يريد الوضوء قد استيقظ من منامه أم لم يكن ، وسواء أكان يتوضأ من إناء أم لم يكن ، وقد اعتذر عن قيد الاستيقاظ وقيد إدخال اليد في الإناء الواردين في الحديث بأعما اتفاقيان لا يقصد بهما الاحتراز .



وَتَسْمِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ وَالسَّوَاكُ ، وَالْمُضْمَضَةُ ،  
وَالِاسْتِنْشَاقُ .. وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ،

وتوم النجاسة السنة أكد . اهـ ( وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء ) ولها المنقول  
عن السلف — وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم — « بسم الله العظيم ، والحمد لله  
على دين الإسلام ، وقيل : الأفضل « بسم الله الرحمن الرحيم ، بعد التعوذ ، وفي المجتبى  
يجمع بينهما ، وفي المحيط : لوقال : « لا إله إلا الله ، أو : الحمد لله ، أو : أشهد أن  
لا إله إلا الله ، يصير مقبلاً للسنة ، وهو بناء على أن لفظ « يسمى ، أعم بما ذكرناه ،  
فتح . وفي التصحيح : قال : في الهداية « الأصح أنها مستحبة ، ويسمى قبل الاستنجاء  
وبعده ، هو الصحيح . وقال الزاهدی : والأكثر على أن التسمية وغسل اليدين  
سنتان قبله وبعده . اهـ ( والسواك ) أى : الاستياك عند المضمضة ، وقيل : قبلها ،  
وهو للوضوء عندنا إلا إذا نسيه فيندب للصلاة ، وفي التصحيح : قال في الهداية  
والمشكلات : والأصح أنه مستحب اهـ ( والمضمضة ) بماء ثلاثاً ( والاستنشاق )  
كذلك ، فلو تمضمض ثلاثاً من غرفة واحدة لم يصر آتياً بالسنة . وقال : الصيرفي يكون  
آتياً بالسنة ، قال : واختلفوا في الاستنشاق ثلاثاً من غرفة واحدة ؛ قيل : لا يصير  
آتياً بالسنة ، بخلاف المضمضة ؛ لأن في الاستنشاق يعود بعض الماء المستعمل إلى  
الكف ، وفي المضمضة لا يعود ؛ لأنه يقدر على إمساكه ، كذا في الجوهرية ( ومسح  
الأذنين ) وهو سنة بماء الرأس عندنا هداية : أى لا بماء جديد ، عناية . ومثله في جميع  
شروح الهداية والحليه والتاثير خانية وشرح المجمع وشرح الدرر للشيخ إسماعيل ،  
ويؤيده تقييد سائر المتون بقولهم « بماء الرأس » ، قال في الفتح : وأما ما روى  
أنه صلى الله عليه وسلم « أخذ لأذنيه ماء جديداً ، فيجب حمله على أنه قضاء للبلّة قبل  
الاستيعاب ، توفيقاً بينه وبين ما ذكرناه ، وإذا انعدمت البلّة لم يكن بد من الأخذ ،  
كما لو انعدمت في بعض عضو واحد . اهـ . وإذا علت ذلك ظهر لك أن ما مشى عليه  
العلائي في الدر والشر نبلاي وصاحب النهر والبحر تبعاً للخلاصة ومثلاً مسكين —  
من أنه لو أخذ للأذنين ماء جديداً فهو حسن — مخالف للرواية المشهورة التي مشى

وَتَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ ، وَتَكَرُّارُ الْغَسْلِ إِلَى الثَّلَاثِ .  
وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَوَضِّئِ أَنْ يَنْوِيَ الطَّهَارَةَ ،

عليها أصحاب المتون والشروح للموضوعة لنقل المذهب ، وتماز ذلك في حاشية شيخنا رد المحتار رحمه الله تعالى . (وتحليل اللحية ) وقيل : هو سنة عند أبي يوسف جائز عند أبي حنيفة ومحمد ؛ لأن السنة لإكمال الفرض في محله . والداخل ليس بمحل له ، هداية . وفي التصحيح : وتحليل اللحية وهو قول أبي يوسف ورجحه في المبسوط ( والأصابع ) لأنه لإكمال الفرض في محله ، وهذا إذا كان الماء واصلًا إلى خلالها بدون التحليل ، وإلا فهو فرض ( وتكرار الغسل ) المستوعب في الأجزاء المفصلة ( إلى الثلاث ) مرات (١) ؛ ولو زاد لعلمانية القلب لا بأس به ، قيدت بالمستوعب لأنه لو لم يستوعب في كل مرة لا يكون آتيا بسنة التثليث ، وقيدت الأجزاء المفصلة لأن المسووعة يكره تكرار مسحها .

( ويستحب للمتوضئ ) المستحب لغة : هو الشيء المحبوب ، وعرفا قيل : هو ما فعله النبي ﷺ مرة وتركه أخرى ، والمندوب : ما فعله مرة أو مرتين ، وقيل : هما سواء ، وعليه الأصوليون ، قال في التحرير : وما لم يواظب عليه مندوب ومستحب ، وإن لم يفعله بعدما رغب فيه اهـ . ( أن ينوي الطهارة ) في ابتدائها

(١) أخرج البخاري عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة مرة ، وأخرج البخاري أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم « توضع مرتين مرتين ، وتضافرت الروايات على أنه صلى الله عليه وسلم « توضع ثلاثاً ثلاثاً ، ومعنى هذا أنه صلوات الله عليه وسلامه توضع في بعض الأحيان مرة مرة ، يعنى يغسل وجهه ويستوعبه مرة واحدة ، ويفضل يديه ويستوعبهما مرة واحدة ، وهكذا . وأنه توضع في بعض الأحيان مرتين مرتين . يعنى يغسل وجهه مرتين يستوعب غسله في كل مرة منهما ، وهكذا ، وأنه توضع في أغلب الأحيان ثلاثاً ثلاثاً ، على معنى أنه غسل وجهه ثلاث مرات يستوعب غسله في كل مرة منها ، وهكذا ، وقوله ولو زاد لعلمانية القلب لا بأس به محل نظر لأن الاتباع هو المطلوب .

وَيَسْتَوْعِبُ رَأْسَهُ بِالْمَسْحِ ، وَيُرْتَبِ الْوُضُوءُ ، فَيَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ  
تَعَالَى بِذِكْرِهِ وَبِالْإِيمَانِ .

وَالْمَعَانِي لِلثَّاقِصَةِ لِلْوُضُوءِ : كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ، وَالْدَّمُ  
وَالْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ

( ويستوعب رأسه بالمسح ) بمرّة واحدة ( ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى  
به ) ويغتم بما ختم به ، قال في التصحيح : قال نجم الأئمة في شرحه : وقد عد الثلاثة  
في المحيط والتحفة من جملة السنن ، وهو الأصح ، وقال في الفتح : لا سند للقندوري  
في الرواية ولا في الدراية ولا في جعل الثنية والاستيعاب والترتيب مستحباً غير سنة ،  
أما الدراية فنصوص المشايخ متضافرة على السنة ، ولذا خالفه المصنف في الثلاثة  
وحكم بسنيتها بقوله ( فالثنية في الوضوء سنة ، ونحوه في الأخيرين ، وأما الدراية  
فستذكره إن شاء الله تعالى ، وقيل : أراد يستحب فعل هذه السنة للخروج من  
الخلاف : فإن الخروج عنه مستحب اه . وتماه فيه ( و ) البداءة ( باليمان )  
فضيلة . هداية وجمهرة ، أي مستحب .

( والمعاني ) جمع معنى ، وهو الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها  
اللفظ ، فإن الصورة الحاصلة في العقل من حيث إنها تقصد باللفظ تسمى معنى ،  
كذا في تعريفات السيد ( الناقضة للوضوء ) أي المخرجة له عن إفادة المقصود به ،  
لأن النقص في الأجسام لإبطال تركيبها ، وفي المعاني إخراجها عن إفادة ما هو المقصود  
بها ( كل ما ) أي : شيء ( خرج من السبيلين ) أي : مسلكتي البول والغائط ،  
أعم من أن يكون معتاداً أولاً ، نجساً أولاً ، إلا ريح القبل ، لأنه اختلاج لا ريح ،  
والمراد بالخروج من السبيلين مجرد الظهور ، لأن ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة ،  
فيستدل بالظهور على الانتقال ، بخلاف الخروج في غيرهما فإنه مقيد بالسيلان ،  
كما صرح به بقوله ( والدم والقَيْح ) وهو : دم فضج حتى ابيض وخثر ( والصدید )

إِذَا خَرَجَ مِنَ الْبَدَنِ فَتَجَاوَزَ إِلَى مَوْضِعٍ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْيِيرِ<sup>(١)</sup> ،  
وَالْقِيَءُ إِذَا كَانَ مِلءَ الْفَمِ ،

وهو : قيح ازداد نضجاً حتى رقى ( إذا خرج من البدن فتجاوز ) عن موضعه ( إلى موضع يلحقه حكم التطهير ) ، لأنه يزال القشرة تظهر النجاسة في محلها ، فتكون بادية لا خارجة ، ثم المعتبر هو قوة السيلان ، وهو : أن يكون الخارج بحث يتحقق فيه قوة أن يسيل بنفسه عن المخرج إن لم يمنع منه مانع ، سواء وجد السيلان بالفعل أو لم يوجد ، كما إذا مسحه بخرقه كما خرج ، ثم ومم . قيد بالدم والقيح احترازاً من سقوط لحم من غير سيلان دم كالعرق المديني فإنه لا ينقض وأما الذي يسيل منه ، إن كان ماء صافياً لا ينقص . قال في الينايع : الماء الصافي إذا خرج من النفطة لا ينقض . وإن أدخل أصبعه في أنفه فدميت أصبعه : إن نزل الدم من قصبه الأنف نقض ، وإلا لم ينقض . ولو عض شيئاً فوجد فيه أثر الدم - أو امتناك فوجد في السواك أثر الدم لا ينقض ما لم يتحقق السيلان . ولو تخلل يعود فخرج الدم على العود لا ينقض . إلا أن يسيل بعد ذلك بحيث يغلب على الريق اه . جوهره ( والقيء ) سواء كان طعاماً أو ماء أو علقاً أو مرة بخلاف البلغم فإنه لا ينقض ، خلافاً لأبي يوسف في الصاعد من الجوف ، وأما النازل من الرأس فغير ناقض اتفاقاً ( إذا كان ملء الفم ) قال في التصحيح : قال في الينايع : وتكلموا في تقدير ملء الفم ، والتصحيح إذا كان لا يقدر على إمساكه . قال الزاهدی :

(١) يستدل الاحناف لمذهبهم في نقض الوضوء بالدم السائل ونحوه بحديث الوضوء من كل دم سائل .

قال في الفتح رواه الدارقطني من طريق ضعيف ، ورواه ابن عدى في الكامل عن آخر وقال لا نعرفه إلا من حديث أحمد بن قروخ ، وهو ممن لا يحتج به ولكنه أيده بأشياء ، منها حديث السيدة فاطمة فراجعها واحتجوا للقيء والرافع بحديث من قام أو رعى في صلاته فليصرف ، وليتوضأ ، وليبين على صلاته ما لم يتكلم . وذكر طرفه صاحب الفتح بما تعيد صحة الاستدلال به ، والله أعلم .

وَالنَّوْمُ مُضْطَجِعًا أَوْ مُتَكِنًا أَوْ مُسْتَنِدًا إِلَى شَيْءٍ لَوْ أَزِيلَ عَنْهُ لَسَقَطَ ،  
وَالغَلْبَةُ عَلَى الْعَقْلِ بِالْإِعْمَاءِ ، وَالْجُنُونُ ، وَالْمَقَهْمَةُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ ذَاتِ  
رُكُوعٍ وَسُجُودٍ .

والأصح ما لا يمكنه الإمساك إلا بكلمة اه . ولو قام متفرقا بحيث لو جمع يلا الفم  
فقد أبى يوسف يعتبر اتحاد المجلس ، وعند محمد اتحاد السبب : أى الغثيان ، وهو  
الأصح ، لأن الأحكام تضاف إلى أسبابها كما بسطه في الكافي .

ولما ذكر الناقض الحقيقي عقبه بالناقض الحكى فقال : ( والنوم ) سواء كان  
النائم ( مضطجعا ) وهو : وضع الجنب على الأرض ( أو متكئا ) وهو : الاعتماد  
على أحد رجليه ( أو مستندا إلى شيء ) أى : معتمداً عليه لكنه بحيث ( لو أزيل )  
ذلك الشيء المستند إليه ( لسقط ) النائم ، لأن الاسترخاء يبلغ نهايته بهذا النوع  
من الاستناد ، غير أن السند يمنع من السقوط ، بخلاف الزوم حالة القيام والعود  
والركوع والسجود في الصلاة وغيرها وهو الصحيح ، لأن بعض الاستمسك  
باق ، إذ لو زال لسقط فلم يتم الاسترخاء ، هداية . وفى الفتح : ويمكن المقعدة  
مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج ؛ إذ قد يكون الدافع قويا خصوصاً في زمننا  
لكثرة الأكل فلا يمنعه إلا مسكة اليقظة ١ هـ . ( والغلبة على العقل بالإغماء )  
وهو : آفة تعثرى العقل وتغلبه ( والجنون ) وهو : آفة تعثرى العقل وتسلبه ،  
وهو مرفوع بالعطف على الغلبة ، ولا يجوز خفضه بالعطف على الإغماء لأنه عكسه  
( والقهقهة ) وهى : شدة الضحك بحيث يكون مسموعا له ولجاره ، سواء  
بدت أسنانه أولا ، إذا كانت من بالغ يقظان ( فى كل صلاة ) فريضة أو نافلة ،  
لكن ( ذات ركوع وسجود ( ١ ) ) بخلاف صلاة الجنازة وسجدة التلاوة ، فإنه  
لا ينتقض وضوءه ، وتبطل صلاته وسجدة ، وكذا الصبي والنائم .

(١) الدليل على انتقاض الوضوء بالقهقهة فى الصلاة ما رواه أبو معبد  
الحزامى قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة إذ أقبل أعمى يريد =

## وَفَرَضُ الْفُسْلِ :

الْمُضْمَضَةُ ، وَالْإِسْتِنْشَاقُ ، وَغَسْلُ سَائِرِ الْبَدَنِ .  
وَسُنَّةُ الْفُسْلِ : أَنْ يَبْدَأَ الْمُغْتَسِلُ فَيَغْسِلَ يَدَيْهِ وَفَرْجَهُ ،  
وَيُزِيلَ النِّجَاسَةَ إِنْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ

( وفرض الفسل ) أراد بالفرض ما يعم العمل . والفسل - بالضم - تمام غسل  
الجلدة كله ، والمصدر الفسل - بالفتح - كما في التهذيب . وقال في السراج يقال : غسل  
الجمعة ، وغسل الجنابة ، بضم الغين ، وغسل الميت ، وغسل الثوب ، بفتحها ،  
وضابطه أنك إذا أضفت إلى المفسول فتحت ، وإلى غيره ضمنت اهـ ( المضمضة ؛  
والاستنشاق ، وغسل سائر البدن ) أى : باقيه ، مما يمكن غسله من غير حرج  
كأذن وسرة وشارب وحاجب وداخل لحية وشعر رأس وخارج فرج ، لا ما فيه  
حرج كداخل عين وثقب انضم وكذا داخل قلفة ، بل يندب على الأصح ،  
قوله الكمال .

( وسنة الفسل : أن يبتدئ المغتسل ) : أى يريد الاغتسال ( فيغسل ) أولاً  
( يديه ) إلى الرسغين ، كما تقدم في الوضوء ( وفرجه ) وإن لم يكن به خبث ( ويزيل  
نجاسة ) وفي بعض النسخ ( النجاسة ) بالتعريف ، والأولى أولى ( إن كانت على  
بدنه ) لئلا تشيع ( ثم يتوضأ وضوءه ) : أى كوضوئه ( للصلاة ) فيمسح رأسه

== الصلاة فوقع في زينة ، فاستضحك القوم ، فقهقروا ، فلما انصرف صلى الله عليه  
وسلم قال : « من كان منك قهقهة فليعد الوضوء والصلاة ، ولما كان القياس يقتضى  
ألا تنتقض الطهارة بالقهقهة ، وكان هذا الحديث يترك القياس بمثله اقتصرنا على  
ما ورد الحديث فيه ، وهو القهقهة فى صلاة ذات ركوع وسجود ، لأن  
كل شيء ورد على خلاف ما يقتضيه القياس يقتصر به على ما ورد فيه  
ولا يتجاوز .

إِلَّا رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَسَائِرِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَتَنَحَّى  
عَنِ ذَلِكَ الْمَكَانِ فَيَفْسِلُ رِجْلَيْهِ .

وأذنيه ورقبته (إلا رجليه) فلا يفسلهما ، بل يؤخر غسلهما إلى تمام الغسل ، وهذا إذا كان في مستنقع الماء أما إذا كان على لوح أو قيقاب أو حجر فلا يؤخر غسلهما ، جوهرة ، وفي التصحيح : الأصح أنه إذا لم يكن في مستنقع الماء يقدم غسل رجليه (١) اهـ (ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً) مستوعباً في كل مرة ، بادئاً بعد الرأس بشقه الأيمن ثم الأيسر وقيل : يتختم بالأس . وفي المجتبى والدرر : وهو الصحيح ، لكن نقل في البحر أن الأول هو الأصح وظاهر الرواية والأحاديث ، قال : وبه يضاف تصحيح الدرر (ثم يتنحى عن ذلك المكان (٢) ) إذا كان في مستنقع الماء (يفسل رجليه) من أثر الماء المستعمل وإلا فلا يسن إعادة غسلهما .

(١) اعلم أنه لا خلاف بين علماء الشريعة في أنه يجوز للمغتسل أن يفسل رجليه في الوضوء الذي يندب تقديمه على الغسل ، سواء أكان واقفاً في مستنقع ماء أم لم يكن ، ومستنقع الماء هو المكان الذي يجتمع فيه ماء الغسل . وإنما الخلاف بينهم في الأولى له ، فذهب جماعة إلى أن الأولى أن يقدم غسل رجليه مع الوضوء مطلقاً ، وبه أخذ الشافعي ، وهو ظاهر إطلاق الكنز والدر وغيرهما ، وهو أيضاً ظاهر حديث رواء البخاري في صفة غسله صلى الله عليه وسلم وفيه : فتوضأ وضوء الصلاة ، ومنهم من ذهب إلى أن الأولى أن يؤخر غسلهما مطلقاً ، ومنهم من فصل كالمصنف فقال : إن كان المغتسل واقفاً في مكان يجتمع فيه الماء كالطشت يؤخر غسل رجليه وإلا قدمه ، وجزم بهذا صاحبو الهداية والمبسوط والكافي ، أو هذا هو الأقوى ؛ لأن فيه جماعاً بين الأدلة المختلفة الظاهر .

(٢) يتنحى عن المكان : أي يبتعد عنه .

وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَنْقُضَ ضَفَائِرَهَا فِي الْغُسْلِ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ  
أَصُولَ الشَّعْرِ .

وَالْمَعَانِي الْمَوْجِبَةُ لِلْغُسْلِ : لِإِزَالِ الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الدَّفْقِ  
وَالشَّهْوَةِ ، مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَالتَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ

( وليس ) بـ ( على المرأة أن تنقض ) : أى تحل ضفر ( ضفائرها في الغسل )  
حيث كانت مضفورة ، وإن لم يبلغ الماء داخل الضفائر ، قال في الينابيع : وهو الأصح  
ومثله في البدائع ، وفي الهداية : وليس عليها بل ذواتها ، وهو الصحيح ، وفي الجامع  
الحسامي : وهو المختار ، وهذا ( إذا بلغ الماء أصول الشعر ) أى مناته ، قيد بالمرأة  
لأن الرجل يلزمه نقض ضفائره ، وإن وصل الماء إلى أصول الشعر . وبالضفائر  
لأن المنقوض يلزم غسل كله ، وبما إذا بلغ الماء أصول الشعر لأنه إذا لم يبلغ  
يجب النقض .

( والمعاني الموجبة للغسل لإزالة ) : أى انفصال ( المني ) وهو ماء أبيض خائر  
ينكسر منه الذكر عند دخوله وجهه تشبه رائحته رائحة الطلع رطباً ورائحة البيض  
يابساً ( على وجه الدفق ) : أى الدفع ( والشهوة ) : أى اللذة عند انفصاله عن  
مقره ، وإن لم يخرج من الفرج كذلك ، وشرطه أبو يوسف ، فلو احتلم وانفصل  
منه شهوة فلما قارب الظهور شد على ذكره حتى انكسرت شهوته ثم تركه فسال  
بغير شهوة : وجب الغسل عندهما ، خلافاً له ، وكذا إذا اغتسل المجامع قبل أن  
يبول أو ينام ثم خرج باقى منه بعد الغسل وجب عليه إعادة الغسل عندهما ،  
خلافاً له ، وإن خرج بعد البول أو النوم لا يعيد إجماعاً ( من الرجل والمرأة )  
حالة النوم واليقظة ( والتقاء الختانين ( ١ ) ) ثنية ختان ، وهو موضع القطع من

( ١ ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة وجب  
الغسل » رواه ابن أبي شيبة بهذا اللفظ ، ولا فصل فيه بين أن ينزل وألا ينزل ،  
فكان دليلاً على وجوب الغسل بالتقائهما مطلقاً .



مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ .

وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغُسْلَ لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ  
وَالْإِحْرَامِ .

وَلَيْسَ فِي الْمَذْيِ وَالْوَدْيِ غُسْلٌ ، وَفِيهِمَا الْوُضُوءُ .

وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْأَحْدَاثِ

الذكر والفرج : أى محاذاتهما بفيض الحشفة ، قال فى الجوهره : ولو قال « بفيض الحشفة فى قبل أو دبر ، كما قال فى الكنز : لكان أحسن وأعم ، لأن الإبلاج فى الدبر يوجب الغسل ، وليس ختانان يلتقيان ، ولو كان مقطوع الحشفة يجب الغسل بإبلاج مقدارها من الذكر اه . ولو ( من غير إنزال ) : لأنه سبب للإنزال ، وهو متنيب عن البصر فقد يحق عليه لقلته فيقام مقامه لكال السببية ( والحيض ، والنفاس ) : أى الخروج منهما ، فإداما باقيتين لا يصح الغسل .

( وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعيدين ، والاحرام ) بحج أو عمرة ، وكذا يوم عرفة للوقوف . قال فى الهداية : وقيل هذه الأربعة مستحبة وقال : ثم هذا الغسل للصلاة عند أبى يوسف ، وهو الصحيح ؛ لزيادة فضيلتها على الوقت واختصاص الطهارة بها ، وفيه خلاف الحسن اه .

( وليس فى المذى ) وهو : ماء أبيض رقيق يخرج عند الملاعبة ، وفيه ثلاث لغات : الأولى سكون المزال ، والثانية كسرهما مع التشكيل ، والثالثة الكسر مع التخفيف ، ويعرب فى الثالثة لإعراب المنقوص . مصباح ( والودى ) وهو : ماء أصفر غليظ يخرج عقيب البول وقد يسبقه ، يخفف ويثقل . مصباح ( غسل و ) لكن ( فيهما الوضوء ) كالبول .

( والطهار من الأحداث ) أل فيه للعهد ؛ أى الأحداث التى سبق ذكرها من الأصغر والأكبر وكذا الانجاس بالأولى ، فقيد الأحداث اتفاقاً ، وليس للتخصيص ، ( ٢ - لباب - أول )

جَائِزَةٌ بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَوْدِيَةِ وَالْعُمُومِ وَالْآبَارِ وَمَاءِ الْبَحَارِ .  
وَلَا تَجُوزُ بِمَا اغْتَصَرَ مِنَ الشَّجَرِ وَالشَّمْرِ ، وَلَا بِمَاءِ غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ  
وَأُخْرِجَهُ عَنِ طَبْعِ الْمَاءِ ،

إلا أنه لما ذكر الطهارة احتاج إلى بيان الآلة التي يحصلان بها ( جائزة بماء السماء ) من مطر وتلج وبرد مذايين ( والأودية ) جميع واد ، وهو : كل منفرج بين جبال أو آكام يجتمع فيه السيل ( والعيون ) جمع عين ، وهو لفظ مشترك بين حاسة البصر والينبوع وغيرهما ، والمراد هنا الينبوع الجارى على وجه الأرض ( والآبار ) جمع بئر ، وهو : الينبوع المجتمع تحت الأرض ( والبحار ) جمع بحر ، قال الصحاح : البحر خلاف البر ، سمي بحراً لعمقه واتساعه ، والجمع أبحر وبحار وبحور ، وكل نهر عظيم بحر . اهـ . ولعل المصنف جمعه ليشمل ذلك ، ولكن إذا أطلق البحر يراد به البحر الملح .

( ولا تجوز ) أى لا تصح الطهارة ( بما اعتصر ) بقصره ما ، على أنها موصولة ، قال الأكل : هذا المسموع ( من الشجر والثر ) وفي تعبيره بالاعتصار إيماء بفهمه إلى الجواز بالخارج من غير عصر كالتقاط من شجر العنب ، وعليه جرى في الهداية ، قال : لأنه خرج بغير علاج ، ذكره في جوامع أبي يوسف . وفي الكتاب إشارة إليه حيث شرط الاعتصار اهـ . وأراد بالكتاب هذا المختصر ، لكن صرح في المحيط بعده ، وبه جزم قاضيان : وصوبه في الكافي بعد ذكر الأول بقيل ، وقال الحلبي : إنه الأوجه وفي الشرنبلالية عن البرهان : وهو الأظهر ، واعتمده القهستاني ( ولا بما ) بالمد ( غلب عليه غيره ) من الجمادات الطاهرة ( فأخرجه ) ذلك الخاط ( عن طبع الماء ) وهو الرقة والسيلان ، أو أحدث له اسماً على حدة ، وإنما قيدت الخاط بالجماد : لأن الخاط إذا كان مانعاً فالعبرة في الغلبة : إن كان موافقاً في أوصافه الثلاثة كالماء المستعمل قبلاً لأجزاء ، وإن كان مخالفاً فيها كالخل فبظهور أكثرها ، أو في بعضها فبظهور وصف ، كاللبن يخالف في اللون والطعم ، فإن ظهرا أو أحدهما منع ، وإلا لا . وزدت « أو أحدث له اسماً على حدة ،

كَالْأَشْرِبَةِ وَالْعَلِّ وَمَاءُ الْوَرْدِ وَمَاءُ الْبَابِقْلَاءِ وَالْمَرْقِ وَمَاءُ الزَّرْدَجِ .  
وَتَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِمَاءٍ خَالِطُهُ شَيْءٌ طَاهِرٌ فَغَيْرُ أَحَدٍ أَوْصَافِهِ  
كَمَاءِ الْمَدِّ وَالْمَاءِ الَّذِي يَخْتَلِطُ بِهِ الْأَشْنَانُ وَالصَّابُونَ وَالزَّعْفَرَانُ .

إخراج نبيذ التمر ونحوه فإنه لا تجوز الطهارة به ولو كان رقيقاً مع أن المخاط جامد،  
فأحرص على هذا الضابط فإنه يجمع ما تفرق من فروعهم . وقد مثل المصنف  
للأصلين اللذين ذكرهما على الترتيب فقال : ( كالأشربة ) : أى المتخذة من الأشجار  
والثمار كشراب الريباس والريمان ، وهو مثال لما اعتصر ، وقوله ( والحل ) صالح  
للأصلين ؛ لأنه إن كان خالصاً فهو ما اعتصر من الثمر ، وإن كان مخلوطاً فهو ما غلب  
عليه غيره بحدوث اسم له على حدة ( وماء البابقلاء ) تشدد فتقصر وتخفف فتند ،  
وهى القول : أى إذا طبخت بالماء حتى صار بحيث إذا برد نحن ( والمرق ) لحدوث  
اسم له على حدة ( وماء الزردج ) - بزأى معجمة وراء ودال مهملتين وجيم - وهو  
ما يخرج من العصف المنقوع فيطرح ولا يصبغ به . مغرب . قال فى التصحيح :  
والصحيح أنه بمنزلة ماء الزعفران ، نص عليه فى الهداية ، وهو اختيار الناطقى  
والسرخسى اه .

( وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء ) جامد ( طاهر فغير أحد أو صافه ) الثلاثة  
ولم يخرج من طبع الماء ، قال فى الدراية : فى قوله « فغير أحد أو صافه » إشارة إلى  
أنه إذا غير اثنين أو ثلاثة لا يجوز التوضؤ ، وإن كان المنهر طاهراً ، لكن صحت  
الرواية بخلافه ، كذا عن الكردى اه . وفى الجوهرة : فإن غير وصفين فعلى  
إشارة الشيخ لا يجوز الوضوء ، لكن الصحيح أنه يجوز ، كذا فى المستعنى ، وذلك  
( كما المد ) : أى السيل ، فإنه يختلط بالتراب والأوراق والأشجار ، فإدامته رقه  
الماء غالباً تجوز به الطهارة وإن تغيرت أو صافه كلها ، وإن صار الطين غالباً  
لا تجوز ( والماء الذى يختلط به الأشنان والصابون والزعفران ) ما دام باقياً على  
رقته وسيلانه ؛ لأن اسم الماء باق فيه ، واختلاط هذه الأشياء لا يمكن الاحتراز

وَكُلَّ مَاءٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَجْزِ الْوُضُوءُ بِهِ ، قَلِيلاً  
كَانَ أَوْ كَثِيراً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ بِحِفْظِ الْمَاءِ  
مِنَ النَّجَاسَةِ ؛ فَقَالَ : « لَا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَنْتَسِلْنَ  
فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ »<sup>(١)</sup> . وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِذَا اسْتَيْقَظَ

عنه ، فلو خرج عن طبعه أو حدث له اسم على حدة - كأن صار ماء الصابون أو  
الأشنان نخبنا أو صار ماء الزعفران صيفاً - لا تجوز به الطهارة .

( وكل ماء وقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به ) لتنجسه ( قليلاً كان ) الماء ( أو  
كثيراً ) تغيرت أوصافه أولاً ، وهذا في غير الجارى وما في حكمه كالغدير العظيم ؛  
بدليل المقابل ( لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحفظ الماء من النجاسة ) بنهيه عن  
صده ؛ لأن الهوى عن الشيء أمر بضده فقال : ( لا يبولن أحدكم في الماء الدائم )  
يعنى الساكن ( ولا يفتسلن فيه من الجنابة ) وقد استدل القائلون بنجاسة الماء  
المستعمل بهذا الحديث حيث قرن الاغتسال بالبول . وأجيب بأن الجنب لما كان  
يغلب عليه نجاسة المني عادة جعل كالمتيقن ( وقال ﷺ ) أيضاً : ( إذا استيقظ

(١) مذهب الإمام مالك أن الوضوء يجوز ما لم يتغير لونه أو طعمه أو  
ريحه لحديث الماء طهور الخ . قال في الفتح ولا يصح الاستدلال به على المحصر  
وبيانه فيه . وقال الشافعى إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً كما هو نص الحديث  
فلا ينحس إذا كان قلتين والحديث رواه أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر  
وأجيب بأن الحديث مضطرب في سنده وفي متنه فروى قلتين وروى قلتين أو  
ثلاثة وروى أربعين قلتة والاضطراب يوجب الضعف . وكذا معنى القلة لأنه لفظ  
مشترك بين الجررة والقربة ورأس الجبل .

استدل الحنفية بحديث الصحيحين : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يفتسل فيه  
وناقشهم الكال في ذلك الاستدلال فراجعه .

أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَمِيسَنَّ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَفْسِلَهَا ثَلَاثًا ؛  
فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ .

وَأَمَّا الْمَاءُ الْجَارِي إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ جَازَ الْوُضُوءُ مِنْهُ ، إِذَا  
لَمْ يَرَلَهَا أَثَرٌ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَقِرُّ مَعَ جَرِّ يَأْنِ الْمَاءِ . وَالْعَدِيرُ الْعَظِيمُ  
الَّذِي لَا يَتَحَرَّكُ أَحَدُ طَرَفَيْهِ بِتَحْرِيكِ الطَّرَفِ الْآخَرِ

أحکم من منامه فلا يغمس يده في الماء حتى يفسلها ثلاثاً ؛ فإنه لا يدري أين باتت  
يده ( يعني لاقت غلا طاهرا أو نجسا ، ولولا أن الماء ينجس بملاقاة اليد النجسة  
لم تظهر للنبي فائدة .

( وأما الماء الجاري ) وهو : مالا يتكرر استعماله ، وقيل : ما يذهب بقبنة ،  
هداية . وقيل : ما يعبده الناس نجاريا ، قيل : هو الأصح فتح ، وفيه : وألحقوا بالجاري  
حوض الحمام إذا كان الماء ينزل من أعلاه والناس يغترفون منه حتى لو أدخلت  
القضبة أو اليد النجسة فيه لا ينجس اه . ( إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه  
إذا لم ير لها ) : أي للنجاسة ( أثر ) من طعم أو لون أو ريح ( لأنها لا تستقر مع  
جريان الماء ) قال في الجوهرية : وهذا إذا كانت النجاسة مائنة ، أما إذا كانت دابة  
ميتة : إن كان الماء يجري عليها أو على أكثرها أو نصفها لا يجوز استعماله ،  
وإن كان يجري على أقلها وأكثره يجري على موضع طاهر وللماء قوة فإنه يجوز  
استعماله إذ لم يوجد للنجاسة أثر اه . ( والعدير ) قال في المختار : هو القطعة من الماء  
يفادرها السيل اه . ومثله الحوض ( العظيم ) : أي الكبير ، وهو ( الذي لا يتحرك  
أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر ) وهو قول المراقبين ، وفي ظاهر الرواية :  
بعتبر فيه أكبر رأى المبتلى ، قال الزاهدي : وأصح حده ، مالا يخلص بعضه إلى  
بعض في رأى المبتلى واجتهاده ولا يناظر المجتهد فيه ، وهو الأصح عند الكرخي

إِذَا وَقَعَتْ نَجَاسَةٌ فِي أَحَدِ جَانِبَيْهِ جَازَ الْوُضُوءُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ ؛  
لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ النِّجَاسَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ .  
وَمَوْتُ مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ فِي الْمَاءِ

وصاحب الغاية والينابيع وجماعة اه . وفي التصحيح : قال الحاكم في المختصر : قال أبو عصمة : كان محمد بن الحسن يوقت في ذلك بعشر ، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة ، وقال ، لا أوقت فيه شيئاً ؛ فظاهر الرواية أولى اه . ومثله في فتح القدير والبحر قائلاً إنه المذهب ، وبه يعمل ، وإن التقدير بعشر لا يرجع إلى أصل يعتمد عليه ، لكن في الهداية : وبعضهم قدر بالمساحة عشراً في عشر بذراع الكرباس توسعة للأمر على الناس ، وعليه الفتوى اه . ومثله في فتاوى قاضيه خان وفتاوى العتابي ، وفي الجوهرية : وهو اختيار البخاريين ، وفي التصحيح : وبه أخذ أبو سليمان ، يعني الجوزجاني ، قال في التهر ، وأنت خير بأن اعتبار العشر مضبوط ، ولا سيما في حق من لا رأى له من العوام ، فلذا أفتى به المتأخرون الأعلام ، اه . قال شيخنا رحمه الله تعالى : ولا يخفى أن المتأخرون الأعلام اه . قال شيخنا رحمه الله تعالى : ولا يخفى أن المتأخرين الذين أفتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضيه خان وغيرهما من أهل الترجيع هم أعلم بالمذهب معنا ؛ فعلينا اتباع ما رجحوه وما صححوه كما لو أفتونا في حياتهم اه . وفي الهداية : والمعتبر في العمق أن يكون بحال لا ينحسر بالاغتراف ، وهو الصحيح اه ( إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر ) الذي لم تقع فيه النجاسة ( لأن الظاهر أن النجاسة لا تصل إليه ) ، أي الجانب الآخر ؛ لأن أثر التحريك في السراية فوق أثر النجاسة ، قال في التصحيح . وقوله جاز الوضوء من الجانب الآخر إشارة إلى أنه ينحس موضع الوقوع ، وعن أبي يوسف لا ينحس إلا بظهور النجاسة فيه كالماء الجاري وقال الزاهدي : واختلفت الروايات والمشايخ في الوضوء من جانب الوقوع ، والفتوى الجواز من جميع الجوانب اه .

( وموت ما ليس له نفس سائلة ) أي دم سائل ( في الماء ) ومثله المائع ، وكذا

لَا يُنَجِّسُهُ ، كَالْبَقِ وَالذَّبَابِ وَالزَّنَائِرِ وَالْعُقَارِ وَمَوْتُ مَا يَعِيشُ  
فِي الْمَاءِ فِيهِ لَا يُفْسِدُهُ ، كَالسَّمَكِ وَالضَّفْدَعِ وَالسَّرَّطَانِ .  
وَالنَّاءِ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ .  
وَالْمُسْتَعْمَلُ : كُلُّ مَاءٍ أُزِيلَ بِهِ حَدَثٌ أَوْ اسْتَعْمِلَ فِي الْبَدَنِ عَلَى  
وَجْهِ الْقُرْبَةِ .

لو مات خارجه وألقى فيه ( لا ينجسه ) لأن المنجس اختلطا الدم المسفوح  
بأجزائه عند الموت ، حتى حل المذكي وطهر لانعدام الدم فيه ، هداية ، وذلك  
( كالبق والذباب والزناير والعقارب ) ونحوها ( وموت ما ) يولدو ( يعيش في  
الماء فيه ) : أى الماء ، وكذا المائع على الأصح ، هداية وجوهرة ، وكذا لو مات  
خارجه وألقى فيه فى الأصح ، درر ( لا يفسده ) وذلك ( كالسمك ، والضفدع )  
المائى ، وقيل : مطلقا ، هداية ( والسرطان ) ونحوها ، وقيدت ما يعيش فى الماء  
بيولد لإخراج ما فى المعاش دون المولد كالبط وغيره من الطيور ، فإنها تفسده اتفاقا  
( والماء المستعمل لا يجوز استعماله فى طهارة الأحداث ) قيد بالأحداث  
للإشارة إلى جواز استعماله فى طهارة الانجاس كما هو الصحيح . قال المصنف فى  
التقريب : روى محمد عن أبى حنيفة أن الماء المستعمل طاهر ، وهو قوله ، وهو  
الصحيح اه . وقال الصدر حسام الدين فى الكبرى : وعليه الفتوى ، وقال نثر  
الإسلام فى شرح الجامع : إنه ظاهر الرواية وهو المختار ، وفى الجوهرة : قد اختلف  
فى صفته ، فروى الحسن عن أبى حنيفة أنه نجس نجاسة غليظة ، وهذا بعيد جدا ،  
وروى أبو يوسف عنه أنه نجس نجاسة خفيفة ، وبه أخذ مشايخ بائع : وروى محمد  
عنه أنه طاهر غير مطهر للأحداث كالخل ، وهو الصحيح ، وبه أخذ مشايخ العراق اه .  
( والمستعمل : كل ماء أزيل به حدث ) وإن لم يكن بنية القربة ( أو استعمل فى  
البدن ) قيد به لأن غسالة الحمامات كالقدور والثياب لا تكون مستعملة ( على  
وجه القربة ) وإن لم يزل به حدث ، قال فى الهداية : هذا قول أبى يوسف ، وقيل :

وَكُلِّ إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ وَجَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ وَالْوُضُوءُ  
مِنْهُ ، إِلَّا جِلْدَ الْخَنَزِيرِ وَالْأَدَمِيِّ .  
وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا وَحَافِرُهَا وَعَصَبُهَا وَقَرْنُهَا طَاهِرٌ .  
وَإِذَا وَقَعَتْ فِي الْبُثْرِ نَجَاسَةٌ

هو قول أبي حنيفة أيضا ، وقال محمد : لا يصير مستعملا إلا بإقامة القرية ، لأن  
الاستعمال بانتقال نجاسة الآثام إليه ، وإنما تزان بالقرب ، وأبو يوسف يقول :  
إسقاط الفرض مؤثر أيضا ، فيثبت الفساد بالأميرين جميعا اه . وقال أبو نصر  
الأنطاقي : وهذا الذي ذكره هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد ، وفي الهداية :  
ومنى يصير مستعملا ؟ الصحيح أنه كما زایل العضو صار مستعملا . لأن سقوط  
الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ، ولا ضرورة بعده اه .

( وكل إهاب ) وهو الجلد قبل الدباغة ، فإذا دبغ صار أديما ( دبغ ) بما  
يمنع الدن والفساد ولو دباغة حكيمة كالترتيب والتشميس لحصول المقصود بها ( فقد  
طهر ) وما يطهر بالدباغة يطهر بالدكاة ، هداية ( و ) إذا طهر ( جازت الصلاة )  
مستترا ( فيه ) وكذا الصلاة عليه ( والوضوء منه ، إلا جلد الخنزير ) فلا يطهر  
لنجاسة العينية ( و ) جلد ( الأدمي ) للكرامة الإلهية ، وألقوا بهما ما لا يحتمل  
الدباغة كسفارة صغيرة ، وأفاد كلاله طهارة جلد الكلب والقط ، وهو المعتمد .

( وشعر الميتة ) المجزوز ، وأراد غير الخنزير لنجاسة جميع أجزائه ، ورضخ  
في شعره الخرازين للضرورة ، لأنه لا يقوم غيره مقامه عندهم ، وعن أبي يوسف  
أنه كرهه لهم أيضا ( وعظمها وقرنها ) الخالي عن الدسومة ، وكذا كل ما لا تحله  
الحياة منها كحافرها وعصها على المشهور ( طاهر ) وكذا شعر الإنسان وعظمه ،  
هداية .

( وإذا وقعت في البثر ) الصغيرة ( نجاسة ) مائه مطلقا ، أو جامدة غليظة ،  
بخلاف الحفيفة كالبحر والروث فقد جعل القليل منها عفوا للضرورة ، فلا نفسه إلا إذا



نَزَحَتْ ، وَكَانَ نَزْحُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ طَهَارَةً لَهَا ، فَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا  
فَأَرَةٌ أَوْ عَصْفُورَةٌ أَوْ صَعْوَةٌ أَوْ سُوْدَانِيَّةٌ أَوْ سَامٌ أْبْرَصٌ نَزَحَ مِنْهَا  
مَا بَيْنَ عِشْرِينَ دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِينَ دَلْوًا ، بِحَسَبِ كَثَرِ الْحَيَوَانِ وَصُغَرِهِ ،

كثُر ، وهو : ما يستكثره الناظر في المروى عن أئى حنيفة ، وعليه الاعتقاد ،  
ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنسكس ، لأن الضرورة تشمل الشكل  
كما في الهداية ( نزح ) : أى البئر ، والمراد ماؤها من ذكر المحل وإرادة المحال  
( وكان نزح ما فيها من الماء طهارة ) : أى مطهراً ( لها ) بإجماع السلف ؛ ومسائل  
الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس ، هداية . وفي الجوهرة : وفي قوله طهارة  
لها ، إشارة إلى أنه يطهر الوحل والأحجار والدلو والرشاء طهارة لها ، إشارة  
إلى أنه يطهر الوحل والأحجار والدلو والرشاء ويد النازح . ١ هـ . وهذا إذا كانت  
النجاسة غير حيوان .

وأما حكم الحيوان فذكره بقوله : ( فَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا ) أو خارجها وألقيت فيها  
( فَأَرَةٌ أَوْ عَصْفُورَةٌ أَوْ صَعْوَةٌ ) كسفرة — عصفورة صغيرة حراء الرأس . مصباح  
( أَوْ سُوْدَانِيَّةٌ ) طويرة طويلة الذنب على قدر قبضة . مغرب ( أَوْ سَامٌ ) بتشديد  
الميم ( أْبْرَصٌ ) أى الوزع ، والعوام تقول له : أبو بريص ، أو ما قاربها في الجملة  
( . نزح منها ) بعد إخراج الواقع فيها ( ما بين عشرين دلوًا إلى ثلاثين دلوًا ) العشرين  
بطريق الإيجاب ، والثلاثين بطريق الاستحباب . هداية . وفي الجوهرة : وهذا إذا  
لم تكن الفأرة هاربة من الهرة ولا بجروحة ، وإلا ينزح جميع الماء وإن خرجت  
حية ، لأنها تبول إذا كانت هاربة ، وكذلك الهرة إذا كانت هاربة من الكلب ، أو  
بجروحة ، لأن البول هو الدم نجاسة مائة . ١ هـ . باختصار ، ثم قال : وحكم الفأرين  
والثلاث والأربع كالواحدة ؛ والخس كالهرة إلى التسع ، والعشر كالكلب ، وهذا  
عند أبي يوسف ، وقال محمد : الثلاث كالهرة ، والست كالكلب . ١ هـ . ( بحسب  
كبر الحيوان وصغره ) الكبير والصغر — بضم الأول وإسكان الثاني — للجنة ،  
وهو المراد هنا ، وبكسر الأول وفتح الثاني : للسن ، قال في الجوهرة : ومعنى المسألة

وَلِنْ مَاتَتْ فِيهَا حَمَامَةٌ أَوْ دَجَاجَةٌ أَوْ سِنُورٌ نُزِحَ مِنْهَا مَا بَيْنَ  
أَرْبَعِينَ دَلْوًا إِلَى سِتِّينَ .

وَلِنْ مَاتَ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ آدَمِيٌّ نُزِحَ جَمِيعُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ  
وَلِنْ انْتَفَخَ الْحَيَوَانُ فِيهَا أَوْ تَفَسَّخَ نُزِحَ جَمِيعُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ  
صَفَرُ الْحَيَوَانِ أَوْ كَبِيرٌ .

وَعَدَدُ الدَّلَاءِ يُعْتَبَرُ بِالْأَلْوِ الْوَسْطِ لِأَنَّ السُّتْعَمِلَ الْبَارِ فِي الْبُلْدَانِ ،

إذا كان الواقع كبيراً والبر كبيرة فالعشر مستحبة ، وإن كانا صغيرين فلا استحباب  
دون ذلك ، وإن كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً فخمسة مستحبة وخمس دونها  
في الاستحباب اهـ .

( ولِنْ ماتت فيها حمامة أو دجاجة أو سنور ) أى مرة ( نزح منها ) بعد إخراج  
الواقع ( ما بين أربعين دلواً إلى ستين ) دلواً ، وفي الجامع الصغير : أربعون ، أو  
خمسون ، وهو الأظهر . هداية ، وفي الجوهرية : وفي السنورين والدجاجتين والحمامتين  
ينزح الماء كله اهـ .

( ولِنْ مات فيها كلب أو شاة أو آدمي ) نزع جميع ما فيها قيد بموت للكلب لأنه  
إذا خرج حياً ولم يصب فيه الماء لا ينجس الماء ، شربلاً ، وإذا وصل لعاب  
الواقع إلى الماء أخذ حكمه : من نجاسة ، وشك ، وكراهة ، وطهارة .

( ولِنْ انتفخ الحيوان ) الواقع ( فيها أو تفسخ ) ولو خارجها ثم وقع فيها ،  
ذكره الواني ، وكذا إذا تمط شعره ، جوهرية ( نزع جميع ما فيها ) من الماء  
( صفر الحيوان ) الواقع ( أو كبير ) فلا فرق بينهما لانتشار البلة في أجزاء الماء  
هداية .

( وعدد الدلاء يعتبر بالدلو الوسط ) وهو ( المستعمل الأكبر ) أى : أكثرها .  
( في ) أكثر ( البلدان ) لأن الأخبار وردت مطلقة فيحمل على الأعم الأغلب .

فَإِنْ نَزَحَ مِنْهَا بَدَلُو عَظِيمٍ قَدَرُ مَا يَسَعُ عِشْرِينَ دَلْوًا مِنَ الدَّلْوِ  
الْوَسَطِ احْتَسِبَ بِهِ .

وَإِنْ كَانَتْ الْبُئْرُ مَعِينًا لَا تُنَزَحُ وَوَجَبَ نَزْحُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ  
أَخْرَجُوا مِقْدَارَ مَا كَانَ فِيهَا مِنَ الْمَاءِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ  
رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ : يُنَزَحُ مِنْهَا مِائَتًا دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ دَلْوًا .  
وَإِذَا وَجِدَ فِي الْبُئْرِ قَارَةٌ أَوْ غَيْرُهَا وَلَا يَذْرُونَ

ولكن قال في الهداية : ثم المعتبر في كل بئر دلوها التي يستقي بها منها ، وقيل : دلو  
يسع صاعا . اه . واختاره غير واحد ( فان نزح منها بدلو عظيم ) مرة واحدة  
( قدر ما يسع عشرين دلوًا ) مثلا ( من الدلو الوسط احتسب به ) أى : بذلك  
القدر وقام مقامه لحصول المقصود مع قلة التقاطر .

( وَإِنْ كَانَتْ الْبُئْرُ مَعِينًا ) أى : ينبع الماء من أسفلها بحيث ( لا تنزح ) أى :  
لا ينفى ماؤها ، بل كلما نزح من أعلاها تبع من أسفلها ( و ) قد ( وجب نزح )  
جميع ( ما فيها ) بوجه من الوجوه المارة ( أخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء )  
وقت ابتداء النزح ، ونقله الحلبي عن الكافي ، وطريق معرفته أن يحفر حفيرة بمثل  
موضع الماء في البئر ويصب فيها ما ينزح من البئر إلى أن تمتلئ ، وله طرق أخرى ،  
وهذا قول أبي يوسف ( وقد روى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ) أنه قال :  
ينزح منها مائتان دلوًا إلى ثلاثمائة ( بذلك أفق في آبار بغداد لكثرة ماؤها بمجاورتها  
للدجلة ، كذا في السراج ، وفي قوله « مائتان دلوًا إلى ثلاثمائة » إشارة إلى أن المائة  
الثالثة مندوبة ، ويؤيده ما في المبسوط : وعن محمد في النوادر ينزح ثلاثمائة دلو  
أو مائتان دلو . اه . وجعله في العناية رواية عن الإمام ، وهو المختار والأيسر كما  
في الاختيار ، وكان المشايخ إنما اختاروا قول محمد لانهضباطه كالمشر تيسر .  
نهر باختصار .

( وَإِذَا وَجِدَ فِي الْبُئْرِ قَارَةٌ أَوْ غَيْرُهَا ) بما يفسد الماء ( ولا يدرون ) ولا غلب

مَتَى وَقَعَتْ وَلَمْ تَتَنَفَّخْ وَلَمْ تَتَفَسَّخْ أَعَادُوا صَلَاةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِذَا  
كَانُوا تَوَضَّعُوا مِنْهَا ، وَغَسَلُوا كُلَّ شَيْءٍ أَصَابَهُ مَآؤُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ  
انْتَفَخَتْ أَوْ تَفَسَّخَتْ أَعَادُوا صَلَاةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا فِي قَوْلِ  
أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ :  
لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِعَادَةُ شَيْءٍ حَتَّى يَتَحَقَّقُوا مَتَى وَقَعَتْ .  
وَسُورُ الْأَدْمِيِّ وَمَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ ،

على ظنهم ، فهستانى ( متى وقعت ولم تنفخ ولم تفسخ أعادوا صلاة يوم وليلة إذا  
كانوا توضَّعوا منها ) عن حدث ( وغسلوا ) الثياب عن خبث ، وإلا بأن توضَّعوا عن  
غير حدث أو غسلوا ثياب صلاتهم عن غير خبث غسلوا الثياب و ( كل شيء أصابه  
مآؤها ) ولا يلزمهم إعادة الصلاة إجماعاً ، جوهره ( وإن انتفخت أو تفسخت  
أعادوا صلاة ثلاثة أيام وليالها ) وذلك ( فى قول أبى حنيفة رحمه الله ) لأن  
للوث سبباً ظاهراً ، وهو الوقوع فى الماء ؛ فيحال عليه ؛ إلا أن الانتفاخ دليل  
التقادم فيتقدر بالثلاث ، وعدمه دليل قرب العهد فيقدر بيوم وليلة ؛ لأن مادون  
ذلك ساعات لا يمكن ضبطها . هداية ( وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى :  
ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت ) لأن اليقين لا يزال بالشك ، وصار  
كن رأى فى ثوبه نجاسة لا يدري متى أصابته هداية ، وفى التصحيح : قال فى فتاوى  
العتابى : قولهما هو المختار . قلت : ولم يوافق على ذلك ؛ فقد اعتمد قول الإمام  
البرهانى والنسفى والموصلى وصدر الشريعة ، ورجح دليله فى جميع المصنفات ،  
وصرح فى البدائع أن قولهما قياس وقوله هو الاستحسان وهو الاحوط  
فى العبادات اه .

( وسور الأدبى ) : أى بقية شربه ، يقال : إذا شربت فاستر : أى أبقي شيئاً  
من الشراب ( وما يؤكل لحمه طاهر ) ومنه الفرس ، قال فى الهداية : وسور الفرس .

وَسُوْرُ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيْرِ وَسِبَاعِ الْبِهَائِمِ نَجَسٌ ، وَسُوْرُ الْهَرَّةِ  
وَالدَّجَاغَةِ الْمُخْلَاةِ وَسِبَاعِ الطَّيْرِ وَمَا يَسْكُنُ فِي الْبُيُوتِ مِثْلُ الْحَيَّةِ  
وَالْفَأْرَةِ مَكْرُوهٌ ، وَسُوْرُ الْحِمَارِ وَالْبَغْلِ مَشْكُوكٌ فِيهِمَا ، فَإِنْ  
لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا تَوَضَّأَ بِهِمَا وَتَيَمَّمَ وَبِأَيِّمَا بَدَأَ جَازَ .

طاهر عندهما : لأن لحمه مأكول ، وكذا عنده على الصحيح ؛ لأن الكراهة لإظهار  
شرفه اهـ .

ثم السور الطاهر بمنزلة الماء المطلق ( وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم )  
وهي : كل ذي ناب يصاد به ، ومنه الهررة البرية ( نجس (١) بخلاف الأهلية ،  
لملة الطواف كما نص عليه بقوله : ( وسور الهررة ) أي : الأهلية ( والدجاجة المخلاة )  
لخالطة منقارها النجاسة ومثله إبل وبقر جلالة ( وسباع الطير ) وهي : كل ذي  
مخالب يصيد به ( وما يسكن البيوت مثل الحية والفأرة ) طاهر مطهر ، لكنه  
( مكروه ) استعماله تنزيهاً في الأصح إن وجد غيره ، وإلا لم يكره أصلاً كالأكل  
لفقير . در ( وسور الحمار والبغل ) الذي أمه حمارة ( مشكوك فيهما ) أي : في  
طهورية سورهما ، لا في طهارته ، في الأصح (٢) هداية ( فإن لم يجد غيرهما ) يتوضأ  
به أو يغتسل ( توضأ بهما ) أو اغتسل ( وتيمم ، وبأيهما بدأ جاز ) في الأصح .

( ١ ) اختلف الأحناف أنفسهم في أن الكلب نجس العين فلا يطهر بالدباغ  
أو غير نجس العين فيطهر بها والأصح عندهم أنه ليس بنجس العين لأنه ينتفع به  
حراسة واصطياداً راجع الفتح والعناية .

( ٢ ) الأصح أن الشك في طهوريته أي في كونه مطهر لغيره مع كونه طاهراً  
قال في الهداية يروى نص محمد رحمه الله على طهارته وسبب الشك تعارض الأدلة في  
إباحته وحرمة ففي حديث خبير حين طبخ الصحابة بعض الحر فامر النبي صلى الله  
عليه وسلم منادياً ينادى بأكفائه القدر ورفاتها رجس وقد رواه الطحاوي وغيره  
يفيد الحرمة وحديث غالب بن أجبر وكان لا يملك إلا الحر الأهلية . فقال له  
النبي صلى الله عليه وسلم كل من سمين مالك يفيد الحل هذا مع اختلاف الصحابة فيه .

## بَابُ التَّيْمِمِ

وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَهُوَ مُسَافِرٌ أَوْ خَارِجُ الْمِصْرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
الْمِصْرِ نَحْوُ الْمِيلِ أَوْ أَكْثَرُ ، أَوْ كَانَ يَجِدُ الْمَاءَ إِلَّا أَنَّهُ مَرِيضٌ

## بَابُ التَّيْمِمِ

هو لغة : القصد ، وشرعا : قصد صعيد مطهر واستعماله بصفة مخصوصة لأقامة  
القربة .

ولما بين الطهارة الأصلية عقبها بخلفها ، وهو التيمم ، لأن الخلف أبدا يقضو  
الأصل ، فقال :

( ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو ) كان ( خارج المصـر ) و ( بينه وبين المصـر )  
الذي فيه الماء ( نحو الميل ) هو المختار في المقدار ، هداية واختيار . ومثله لو كان في  
المصـر وبينه وبين الماء هذا المقدار ، لأن الشرط هو العدم ، فأينما تحقق جاز التيمم  
بحر عن الأسرار ، وإنما قال « خارج المصـر » ، لأن المصـر لا يخلو عن الماء ، والميل  
في اللغة : منتهى مد البصر ، وقيل للأعلام المبنية في طريق مكة أميال ، لأنها بنيت  
كذلك كما في الصحاح ، والمراد هنا أربعة آلاف خطوة المعبر عنها بثلاث فرسخ  
( قال بعضهم : أن يكون بحيث لا يسمع الأذان ، وقيل : إن كان الماء أمامه فيلان ،  
وإن كان خلفه أو يمينه أو يساره فيل ، وقال زفر : إن كان بحال يصل إلى الماء قبل  
خروج الوقت لا يجوز له التيمم ، وإلا فيجوز وإن قرب ، وعن أبي يوسف :  
إن كان بحيث إذا ذهب إليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره يجوز له التيمم  
جوهرة وإنما قال ( أو أكثر ) لأن المسافة المذكورة إنما تعرف بالحزر  
والظن ، فلو كان في ظنه نحو الميل أو أقل لا يجوز ، وإن كان نحو الميل أو أكثر  
جاز ، ولو يقن أنه ميل جاز . جوهرة ( أو كان يجد الماء إلا أنه مريض ) بضره

فَخَافَ إِنْ اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ اشْتَدَّ مَرَضُهُ ، أَوْ خَافَ الْجَنْبُ إِنْ اغْتَسَلَ  
بِالْمَاءِ أَنْ يَقْتُلَهُ الْبَرْدُ ، أَوْ يُمَرِّضَهُ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ بِالصَّعِيدِ .  
وَالْتِيمُ ضَرْبَانِ : يَمْسَحُ بِأَحَدَاهُمَا وَجْهَهُ ، وَبِالْأُخْرَى يَدَيْهِ  
إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ؛ وَالتَّيْمُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ سَوَاءٌ .  
وَيَجُوزُ التَّيْمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ  
الْأَرْضِ كَالْتَرَابِ وَالرَّمْلِ وَالْحَجَرِ وَالْجِصِّ وَالنُّورَةِ وَالْكُفْلِ  
وَالزَّرْنِيخِ .

استعمال الماء ( فخاف ) بقلبة الظن أو قول حاذق مسلم ( إن استعمال الماء اشتد  
أو امتد ) مرضه ، أو خاف الجنب إن اغتسل بالماء ( البارد ) أن يقتله البرد أو  
يمرضه ، فإنه يتم بالصعيد ( قال في الجوهرة : هذا إذا كان خارج المصر إجماعاً  
ووكذا في المصر أيضاً عند أبي حنيفة ، خلافاً لهما وقيد بالفصل : لأن المحدث في  
المصر إذا خاف من التوضؤ الهلاك من البرد يجوز له التيمم لإجماعاً على الصحيح  
كذا في المستصفى اهـ . والصعيد : اسم لوجه الأرض ، سمي به لصعوده .  
( والتيمم ضربتان ) وهما ركناه ( يمسح بإحدهما ) مستوعباً ( وجهه ،  
وبالأخرى يديه إلى المرفقين ) أى : معهما ، قال في الهداية : ولا بد من الاستيعاب  
في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ، ولهذا قالوا : يخلل الأصابع وينزع الخاتم  
لتم المسح . اهـ ( والتيمم من الجنابة ) والحيض والنفاس ( والحديث سواء )  
فعلاونية . جوهرة .

( ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله بكل ما كان من جنس الأرض )  
غير منطبع ولا متمدن ( كالتراب ) قدمه لأنه يجمع عليه ( والرمل والحجر والجص )  
بكسر الجيم وفتحها - ما يبنى به ، وهو معرب . صحاح : أى الكلس ( والنورة )  
بضم النون - حجر الكلس ، ثم غلبت على أخلط تضاف إلى الكلس من زرنيخ  
وغيره ، وتستعمل لإزالة الشعر - مصباح ( والكحل والزرنيخ ) ولا يشترط أن

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالتَّرَابِ وَالرَّمْلِ خَاصَّةً .  
وَالنِّتَّةَ فَرَضَ فِي التَّيْمِمِ مُسْتَحَبَّةً فِي الْوُضُوءِ .  
وَيَنْقُضُ التَّيْمِمَ كُلَّ شَيْءٍ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، وَيَنْقُضُهُ أَيْضًا  
رُؤْيَا الْمَاءِ إِذَا قَدَرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ .  
وَلَا يَجُوزُ التَّيْمِمُ إِلَّا بِصَعِيدٍ طَاهِرٍ .

يكون عليها غبار ، وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى . هداية ( وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا يجوز إلا بالتراب  
والرمل خاصة ) وعنه لا يجوز إلا بالتراب فقط ، وفي الجوهرة : والخلاف مع  
وجود التراب ، أما إذا عدم فقوله كقولهما .

( والنية فرض في التيمم ) لأن التراب ملوث ؛ فلا يكون مطهرًا إلا بالنية  
و ( مستحبة في الوضوء ) لأن الماء مطهر بنفسه ؛ فلا يحتاج إلى نية التطهير .  
( وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء ) لأنه خلف عنه ؛ فأخذ حكمه  
( وينقضه أيضًا رؤية الماء إذا قدر على استعماله ) لأن القدرة هي المراد بالوجود  
الذي هو غاية لطهورية التراب ، وخائف العدو والسبع والعطش عاجز حكًا ، والنائم  
عند أبي حنيفة قادر تقديرًا ، حتى لو مر النائم المتيمم على الماء بطل تيممه ، والمراد  
ماء يكفي للوضوء ؛ لأنه لا معتبر بما دونه ابتداءً فكذا انتهاءً . هداية .

( ولا يجوز التيمم إلا بالصعيد الطاهر ) لأن الطيب أريد به الطاهر ( ١ ) ،  
ولأنه آلة التطهير ، فلا بد من طهارته في نفسه كالماء . اهـ . هداية . ولا يستعمل  
التراب بالاستعمال ؛ فلو تيمم واحد من موضع وتيمم آخر بعده منه جاز .

( ١ ) الطيب في النض الكريم وهو قوله سبحانه فتيمموا صعيدًا طيبًا المراد  
به الطاهر بالإجماع فلو تيمم بغبار ثوب نجس لا يجوز إلا إذا وقع عليه ذلك الغبار  
بعد جفافه فإنه لا يكون نجسًا .



وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ وَهُوَ يَرْجُو أَنْ يَجِدَهُ فِي آخِرِ  
الْوَقْتِ أَنْ يُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ تَوَضَّأَ بِهِ  
وَصَلَّى، وَإِلَّا تَيَمَّمَ .

وَيُصَلِّي بِتَيَمُّمِهِ مَا شَاءَ مِنَ الْقَرَأَتِ وَالنَّوَافِلِ .  
وَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ لِلصَّحِيحِ

( ويستحب لمن لا يجد الماء وهو يرجو أن يجده في آخر الوقت أن يؤخر  
الصلاة إلى آخر الوقت ) المستحب على الصحيح ( فإن وجد الماء توضأ به ) ليقع  
الآداء بأكمل الطهارتين ( وإلا تيمم ) ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جاز لو بينه وبين  
الماء ميل، وإلا لا، در. قال الإمام حافظ الدين : هذه المسألة تدل على أن الصلاة  
في أول الوقت عندنا أفضل، إلا إذا تضمن التأخير فضيلة كتنكير الجماعة اهـ .

( ويصلى ) التيمم ( بتيممه ما شاء من القرائت والنوافل ) لأنه طهور حال  
عدم الماء فيعمل عمله ما في شرطه (١) .

( ويجوز التيمم للصحيح ) قيد به لأن المريض لا يتقيد بحضور الجنابة

(١) أما الإمام الشافعي رحمه الله فيرى وجوب التيمم لكل فرض وعدم  
صحة صلاة فرضين بتيمم واحد لأن التيمم طهارة ضرورية وهو يحیی النوافل  
المتعددة بالتيمم الواحد تبعاً للفرض . وعند الحنفية أنه طهارة مطلقة غير مقيدة  
وهو معنى قول الشارح إنه طهور حال عدم الماء فيعمل عمله ما بقي شرطه وهو  
عدم الماء ويستدلون على ذلك بأنه سبحانه شرع التيمم حال عدم الماء  
حيث قال فلم تجدوا ماء فتيمموا فتبقى الطهارة ببقائه ويؤيده إطلاقه قوله  
صلى الله عليه وسلم التراب طهور والمسلم ولو إلى عشر حجج ما لم - يجد الماء .  
وقوله جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً والطهور هو المطهر فتبقى طهوريته إلى  
غايته من وجود الماء أو ناقض آخر .

فِي الْمَصْرِ إِذَا حَضَرَتْ جَنَازَةٌ وَالْوَلِيُّ غَيْرُهُ فَخَافَ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَقُوتَهُ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي وَكَذَلِكَ مَنْ حَضَرَ الْعِيدَ فَخَافَ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي ؛ وَإِنْ خَافَ مَنْ شَهِدَ الْجُمُعَةَ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ لَمْ يَتِيمٌ وَلَكِنَّهُ يَتَوَضَّأُ ، فَإِنْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ صَلَّاهَا ، وَإِلَّا صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ فَخَشِيَ إِنْ تَوَضَّأَ فَاتَ الْوَقْتُ لَمْ يَتِيمٌ ، وَلَكِنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي فَائِثَةً .

وَالْمُسَافِرُ إِذَا نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ فَتَيَّمٌ وَصَلَّى ثُمَّ ذَكَرَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ

( فِي الْمَصْرِ ) قِيدَ بِهِ لِأَنَّ الْعُلُوتَ يَنْلُبُ فِيهَا عَدَمَ الْمَاءِ ؛ فَلَا يَتَنَبَّهُ بِمَحْضُورِ الْجَنَازَةِ ( إِذَا حَضَرَتْ جَنَازَةٌ وَالْوَلِيُّ غَيْرُهُ ) قِيدَ بِهِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ لَا يَجُوزُ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ حَقُّ الْإِعَادَةِ فَلَا فَوَاتَ فِي حَقِّهِ كَمَا فِي الْهُدَايَةِ ( خُفَّ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ ) بِالْمَاءِ ( أَنْ تَقُوتَهُ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي ) ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْضَى ( وَكَذَلِكَ مَنْ حَضَرَ صَلَاةَ الْعِيدِ تَخَفَّ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ الْعِيدِ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي ) ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْضَى أَيْضًا ( وَإِنْ خَافَ مَنْ شَهِدَ الْجُمُعَةَ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ ) بِالْمَاءِ ( أَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ لَمْ يَتِيمٌ ) ؛ لِأَنَّهُ لَهَا خَافَ ( وَلَكِنَّهُ يَتَوَضَّأُ فَإِنْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ صَلَّاهَا وَإِلَّا ) : أَيْ لَمْ يَدْرِكْ الْجُمُعَةَ ( صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا ) قِيدَ بِهِ لِإِزَالَةِ الشُّبْهَةِ حَيْثُ كَانَتْ الْجُمُعَةُ خَلْفًا عَنِ الظُّهْرِ عِنْدَنَا ، فَرُبَّمَا تَرَدَّدَتِ الشُّبْهَةُ عَلَى السَّامِعِ أَنَّهُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ( وَكَذَلِكَ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ فَخَشِيَ إِنْ تَوَضَّأَ فَاتَ الْوَقْتُ لَمْ يَتِيمٌ ) ؛ لِأَنَّهُ يَقْضَى ( وَلَكِنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي ) إِنْ فَاتَ الْوَقْتُ ( فَائِثَةٌ ) أَيْ : قَضَاءٌ .

(وَالْمُسَافِرُ إِذَا نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ فَتَيَّمٌ وَصَلَّى ثُمَّ ذَكَرَ الْمَاءَ) بَعْدَ ذَلِكَ (فِي الْوَقْتِ)

لَمْ يُبِدِ الصَّلَاةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ . وَقَالَ  
أَبُو يُونُسَ : يُعِيدُهَا .

وَلَيْسَ عَلَى الْمُتَيَّمِ إِذَا لَمْ يَغَابَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ يَقْرِبَهُ مَاءٌ أَنْ  
يَطْلُبَ الْمَاءَ ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ هُنَاكَ مَاءٌ لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يَتَيَّمَّ  
حَتَّى يَطْلُبَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ مَاءٌ طَلَبَهُ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَيَّمَّ ،  
فَإِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ تَيَّمَّ وَصَلَّى .

أو بعده ، جوهره ( لم يبد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ) ؛ لأنه لا قدرة  
بدون العلم ، وهي المراد بالوجود ، هداية ( وقال أبو يوسف : يعيدها ) ؛ لأن  
رحل المسافر معدن الماء عادة فيفترض الطلب عليه ، والخلاف فيما إذا وضعه  
بنفسه أو غيره بأمره ، وإلا فلا إعادة اتفاقاً ، قيد الذكر بما بعد الصلاة حيث قال  
ثم ذكر الماء ؛ لأنه إذا ذكر وهو في الصلاة يقطع ويعيد إجماعاً ، وقيد  
بالنسيان احترازاً عما إذا شك أو ظن أن مائه في فصل التيمم ثم وجده فإنه يعيد  
إجماعاً ، وقيد بقوله في رحله ، لأنه لو كان على ظهره أو معلقاً في عنقه  
أو موضوعاً بين يديه فنسيه وتيمم لا يجوز إجماعاً ؛ لأنه نسي ما لا ينسى فلا يعتبر  
نسيانه ، وكذا لو كان في مؤخر الدابة وهو سائقها أو في مقدمها وهو قائدها  
أو راکبها لا يجوز إجماعاً ، جوهره .

( وليس ) بلازم ( على المتيمم إذا لم يغلب على ظنه أن يقربه ماء أن يطلب  
الماء ) قال في الجوهره : هذا في الفلوات أما في العمران فيجب الطلب ؛ لأن العادة  
عدم الماء في الفلوات ، وهذا القول يتضمن ما إذا شك وما إذا لم يشك ، لكن  
يفترقان ؛ فإما إذا شك يستحب له الطلب مقدار الفلوة ، ومقدارها ما بين ثلاثمائة  
ذراع إلى أربعمائة ، وإن لم يشك يتيمم اهـ . ( فإن غاب على ظنه أن هناك ماء )  
بأماره أو لإخبار عدل ( لم يجز له أن يتيمم حتى يطلبه ) مقدار الفلوة ، ولا يبلغ

## بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ

### الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ جَائِزٌ بِالسَّنَةِ

ميلاً ؛ كيلاً ينقطع عن رفقته ، هداية ، ولو بعث من يطلبه كفاه عن الطلب بنفسه ، وإن تيمم من غير طلب وصلى ثم طلبه فلم يجده وجب عليه الإعادة عندهما ، خلافاً لأبي يوسف ، جوهره ( وإن كان مع رفيقه ماء طلبه منه قبل أن يتيمم ) لعدم المنع غالباً ( فإن منعه تيمم وصلى ) لتحقيق العجز ، ولو تيمم قبل الطلب أجزأه عند أبي حنيفة ؛ لأنه لا يلزمه الطلب من ملك الغير ، وقالوا : لا يجزئه ؛ لأن الماء مبذول عادة ، واختاره في الهداية ، ولو أبى أن يعطيه إلا بشمن المثل وعنده ثمنه لا يجزئه التيمم ؛ لتحقيق القدرة ، ولا يلزمه تحمل الذنب الفاحش ؛ لأن الضرر مسقط ، هداية .

## باب المسح على الخفين

عقبه للتيمم لأن كلا منهما مسح ، ولأن كلا منهما بدل عن الغسل ، وقدم التيمم لأنه بدل عن الكل ، وهذا بدل عن البعض .

( المسح على الخفين جائز بالسنة ) والأخبار فيه مستفيضة (١) حوقل : إن من لم يره كان مبتدعاً . ولكن من رآه ثم لم يسمح أخذاً بالعزيمة كان مأجوراً ، هداية ، وفي قوله « بالسنة » إشارة إلى رد القول بأن ثبوته بالكتاب على قراءة الخفض ،

(١) قال بعضهم إن المسح على الخفين ثابت بالقرآن على قراءة الجهر فقرأه النصب تحمل على الفضل حال تجرد الرجل وقراءة الجهر تحمل على المسح حال استتار الرجل بالخف وهذا باطل لأن المسح على الخف لا يكون مسحاً على الرجل لاحتياجه ولا حكاماً وإنما هو ثابت بالسنة القولية والعملية فالعملية حديث المغيرة السابق وغيره والقولية حديث مسلم يسمح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليها . والأخبار في المسح على الخفين مستفيضة قال أبو حنيفة ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار وعنه أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لأن الأخبار =

مِنْ كُلِّ حَدَثٍ مُوجِبٍ لِلْوُضُوءِ إِذَا لَبَسَ الْخُفَيْنِ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ  
ثُمَّ أَخَذَتْ .

فَإِنْ كَانَ مُقِيمًا مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا مَسَحَ  
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَابْتَدَأَهَا عَقِيبَ الْحَدَثِ .  
وَالْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا خُطُوطًا بِالأَصَابِعِ ، يَبْدَأُ  
مِنْ رُءُوسِ أَصَابِعِ الرَّجْلِ إِلَى السَّاقِ .

( من كل حدث موجب للوضوء ) احترازاً عما وجبه الغسل ، لأن الرخصة للحرص  
فيما يتكرر ، ولا حرج في الجنبته ونحوها ( إذا لبس الخفين على طهارة كاملة ثم  
أحدث ) : أى بعد إكمال الطهارة ، وإن لم تكن كاملة عند اللبس - كأن غسل  
رجليه ولبس خفيه ثم أكل الطهارة بعده بحيث لم يحدث إلا بعد إكمال الطهارة -  
جازه المسح .

فإن كان مقيماً مسح يوماً وليلة ، وإن كان مسافراً مسح ثلاثة أيام وليلاتها  
ابتدأها عقيب الحدث ( لأن الخف مانع سراية الحدث ؛ فعتبر المدة من وقت  
المنع .

( والمسح على الخفين ) محله ( على ظاهرهما ) ، فلا يجوز على باطن الخف  
وعقبه وسافه ، لأنه معدول عن القياس ، فيراعى فيه جمع ماورد به الشرع ، هداية ،  
والسنة أن يكون المسح ( خطوطاً بالأصابع ) فلو مسح براحته جاز ، و ( يبدأ )  
بالمسح ( من رؤوس أصابع الرجل إلى ) مبداً ( الساق ) ولو عكس جاز .

== فيه في حيز التوازن . وقال أبو يوسف خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته .  
وقال أحمد ليس في قلبى من المسح شيء فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله  
ﷺ ما رفعوا وما وقفوا وروى ابن المنذر في آخرين عن الحسن قال : حدثني  
سبعون رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أنه عليه السلام مسح على الخفين وقد  
أطال صاحب الفتح وصاحب العناية في ذلك فأرجع إليهما

وَفَرَضُ ذَلِكَ مِقْدَارُ ثَلَاثِ أَصَابِعَ مِنْ أَصْفَرِ أَصَابِعِ الْيَدِ .  
وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى خُفٍّ فِيهِ خَرَقٌ كَبِيرٌ يَبِينُ مِنْهُ مِقْدَارُ  
ثَلَاثِ أَصَابِعَ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ جَازَ .  
وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْفُسْلُ .  
وَيَنْقُضُ الْمَسْحُ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، وَيَنْقُضُهُ

---

( وفرض ذلك ) المسح ( مقدار ثلاث أصابع من أصفر أصابع اليد ) طولاً  
وعرضاً ، وقال الكرخي : من أصابع الرجل ، والأول أصح اعتباراً لآلة المسح ،  
هداية .

( ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير ) بموحدة أو مثلية — وهو  
( ما يبين منه مقدار ثلاث أصابع من ) أصفر ( أصابع الرجل ) وهذا لو الخرق  
على غير أصابعه وحقبه ، فلو على الأصابع اعتبر نفسها ، ولو كباراً ، ولو على العقب  
اعتبر بدو أكثره ؛ ولو لم ير القدر المانع عند المشي لصلابته لم يمنع ، وإن كثرة ،  
كما لو انفتحت الظهارة دون البطانة ، در ( وإن كان ) الخرق ( أقل من ذلك ) القدر  
المذكور ( جاز ) المسح عليها ، لأن الإخفاف لا تخلو عن قليل الخرق عادة ،  
فيلحقهم الحرج في النزاع ، وتخلو عن الكثير فلا حرج ، هداية .

ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الفسل ( والمنق لا يلزم تصويره ،  
فالاشتغال به اشتغال بما لا يلزم تحصيله (١) .

( وينقض المسح ) على الخفين ( ما ينقض الوضوء ) ؛ لأنه بعضه ( وينقضه

---

(١) المنق هو المسح على الخفين للجنب وما دام غير جائز فلا داعي للبحث عنه  
وروى الترمذي والنسائي وقال حديث حسن صحيح عن صفوان بن عسال قال :  
كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً ألا ننزع أخفافنا ثلاثة أيام ولياليها إلا  
من جنابة . ولكن من غائط وبر ولوم .

أَيْضًا نَزَعَ الْخُفَّ ، وَمَضَى الْمُدَّةَ ، فَإِذَا مَضَتِ الْمُدَّةُ نَزَعَ خُفَّيْهِ  
وَعَسَلَ رِجْلَيْهِ وَصَلَّى ، وَلَبَسَ عَلَيْهِ إِعَادَةَ بَيْتَةِ الْوُضُوءِ .

وَمَنْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ وَهُوَ مُقِيمٌ فَسَافَرَ قَبْلَ تِمَامِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ  
مَسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَمَنْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ وَهُوَ مُسَافِرٌ ثُمَّ أَقَامَ ،  
فَإِنْ كَانَ مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ أَكْثَرَ لَزِمَهُ نَزْعُ خُفَّيْهِ وَعَسَلُ رِجْلَيْهِ  
وَإِنْ كَانَ مَسَحَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ تَمَّمَ مَسْحَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ .  
وَمَنْ لَبَسَ الْجُرْمُوقَ فَوْقَ الْخُفِّ مَسَحَ عَلَيْهِ .

أيضا نزع الخف ( لمرأية الحدث إلى القدم حيث زال المانع ، وكذا نزع أحدهما  
لنعذر الجمع بين الغسل والمسح في وظيفة واحدة ، ( و ) يتقضى أيضا ( مضى المدة )  
المزقة له ( فإذا مضت المدة نزع خفيه وغسل رجليه ) فقط ( وصل ، وليس عليه  
بقية الوضوء وكذا إذا نزع قبل المدة ، لأنه عند النزع ومضى المدة يسرى الحدث  
السابق إلى القدمين ، فصار كأنه لم يغسلهما ، وحكم النزع ثبت بخروج القدم إلى  
الساق ، لأنه معتبر به في حق المسح ، وكذا بأكثر القدم ، هو الصحيح ، هداية .

( ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فسافر قبل إتمام يوم وليلة مسح ثلاثة أيام  
وليلاتها ) ، لأنه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره ، بخلاف ما إذا استكمل المدة  
ثم سافر لأن الحدث قد سرى إلى القدم ، والخف ليس بدافع ، هداية ( ومن  
ابتدأ المسح وهو مسافر ثم أقام ) بأن دخل مضره أو نوى الإقامة في غيره ( إن  
كان ) استكمل مدة الإقامة بأن كان ( مسح يوما وليلة أو أكثر لزمه نزع خفيه  
وغسل رجليه ) ، لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه ( وإن كان ) لم يستكمل مدة  
الإقامة بأن كان ( مسح أقل من يوم وليلة تم مسح يوم ، وليلة ) لأنها مدة  
الإقامة وهو مقيم .

( ومن لبس الجرْمُوقَ ) وهو ما يلبس فوق الخف ، والجمع الجراميق ، مثل  
حصور وعصافير ، مصباح ، ويقال له : الموق ( فرق الخف مسح عليه ) بشرط

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرِ بَيْنَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَا مُجْلَدَيْنِ أَوْ مُنْمَلَيْنِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرِ بَيْنَ إِذَا كَانَا ثَخَيْنِ لَا يَشِفَانِ الْمَاءَ <sup>(١)</sup> .

لبسه على طهارة ، وكونه لو افرد جاز المسح عليه ، بخلاف ما إذا لبسه بعد ما أحدث ، أو كان من كرباس أو فيه خرق مانع فلا يصح .

( ولا يجوز المسح على الجور بين ) رقيقين كانا أو ثخينين ( عند أبي حنيفة ) رضى الله عنه ( إلا أن يكونا مجلدين ) أى جعل الجلد على ما يستر القدم منهما إلى الكعب ( أو منملين ) أى جعل الجلد على ما يلى الأرض منهما إلى الكعب ( أو منملين ) أى جعل الجلد على ما يلى الأرض منهما خاصة ، كالنعل للرجل ( وقال أبو يوسف ومحمد ) رحمهما الله ( يجوز المسح على الجور بين ) سواء كانا مجلدين أو منملين أولاً ( إذا كانا ثخينين ) بحيث يستمكن على الرجل من غير شد ، و ( لا يشفان الماء ) إذا مسح عليهما : أى لا يجذبانها ، وينفذانه إلى القدمين ، وهو تأكيد للنخاسة . قال فى الصحيح : وعنه أنه يرجع إلى قولهما ، وعليه الدبرى ، هداية اه .

وحاصله - كما فى شرح الجامع لفاضلخان - ونفسه : ولو مسح على الجور بين فإن كانا ثخينين منملين جاز بالاتفاق ، وإن لم يكونا ثخينين منعان لا يجوز بالاتفاق ، وإن كانا ثخينين غير منملين لا يجوز فى قول الامام خلافا لصاحبيه ، وروى أن الامام يرجع إلى قولهما فى المرض الذى مات فيه اه .

(١) كثيراً ما تلجئ الضرورة إلى فعل الرخصة ويظهر الحاجة الى بحثها لخصها عند الضرورة الملجئة والمرض والبرد الشديد ضروره قد تدعو إلى المسح على الجور ب وروى الزمذى عن المغيرة أنه <sup>عليه السلام</sup> توساً ومسح على الجور بين والمنملين والعطف بالمغيرة وتخصيص الجواز بوجود النعل قصر للدليل وتخصيص بلا تخصيص هذه وجهة نظر صاحبين وقد رجع الامام إلى قولهما فعلاً وقولاً فصح على جوربيه وقال فعلت ما كنت أمتنع الناس عنه فاستدل به الاحناف على رجوعه إلى قولهما .



وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقَلَنْسُوَةِ<sup>(١)</sup>  
وَالْبُرْنُوعِ وَالْقَفَّازِينَ .

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَبَائِرِ وَإِنْ شَدَّهَا عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ ، فَإِنْ  
سَقَطَتْ عَنْ غَيْرِ بُرءٍ لَمْ يَبْطُلِ الْمَسْحُ ، وَإِنْ سَقَطَتْ عَنْ بُرءٍ بَطَلَ  
الْمَسْحُ .

( ولا يجوز المسح على العمامة والقننسوة ) بفتح القاف وضم السين - وهى فى الأصل ما يجعله الأعاصم على رءوسهم لكبر من الكوفية ، ثم أطلق على ما تدار عليه العمامة ( والبرقع ) ما يجعله المرأة على وجهها ( والقفازين ) ثنية قفاز - كعكاز - ما يجعل على اليدين له أزرار تزر على الذراعين يلبسان من شدة البرد ويتخذونه الصياد من جلد أو ابد يغطى به الكف والاصابع انقاء غلاب الصقر ، وذلك لأن المسح على الخف ثبت بخلاف القياس فلا يلحق به غيره .

( ويجوز المسح على الجبائر ) جمع جبيرة ، وهى : عيدان تلف بمزق أو ورق وتربط على العضو المنكسر ( وإن شدّها على غير وضوء ) أو جنباً ، لأن فى اشتراط الطهارة فى تلك الحال حرجاً وهو مدفوع ، ولأن غسل ما تحتها قد سقط وانتقل إليها بخلاف الخف ( فإن سقطت عن غير برء لم يبطل المسح ) ، لأن العذر قائم والمسح عليها كالنفس لما تحتها مادام العذر باقياً ( وإن سقطت عن برء بطل المسح ) لذوال العذر ، وإن كان فى الصلاة استتيل ، لانه قدر على الأصل قبيل حصول المتصود بالبدل ، هداية .

(١) يروى عن الارزاعى وأحمد وأهل الظاهر والشافعى فى أحد قوله جواز ذلك لما صح أن رسول الله ﷺ مسح على عمامته وخفيه وعن النبى ﷺ أنه بمسح سرية فأمرهم أن يمسحوا على المشاوذ وهى العمامة والتساخين وهى الخفاف ومقتضى هذا لتقل الجوار وفيه يسر على الأمة وقول الحنفية إنه ثبت على خلاف القياس يمكن أن يعارض بأن هذا أيضاً ثبت كذلك .

## بَابُ الْحَيْضِ

أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَمَا نَقَصَ عَنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ وَهُوَ اسْتِحْضَاةٌ . وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَمَا زَادَ ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحْضَاةٌ . وَمَا تَرَاهُ الدَّرَاءُ مِنَ الْحُمَةِ وَالْعَفْزَةِ وَالْكُدْرَةِ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ فَهُوَ حَيْضٌ حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ الْخَالِصَ .

## بَابُ الْحَيْضِ

لَمَّا ذَكَرَ الْأَحْدَاثَ الَّتِي يَكْثُرُ وَقُوعُهَا عَقِبَهَا بِذِكْرِ مَا يَقِلُّ ، وَعُنُونُ بِالْحَيْضِ لِكَثْرَتِهِ وَأَصَالَتِهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ ثَلَاثَةٌ : حَيْضٌ ، وَنَفَاسٌ ، وَاسْتِحْضَاةٌ .

فَالْحَيْضُ لَفَةٌ ؛ السَّيْلَانُ ، وَشَرْعًا : دَمٌ مِنْ رَحِمِ امْرَأَةٍ سَلِيمَةٍ عَنْ دَاءٍ .

(أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا) الثَّلَاثُ ؛ نَافِلَةٌ لِإِبْرَاهِيمَ الْعَدَدُ الْمَقْدُورُ بِالسَّاعَاتِ الْفَلَسَكِيَّةِ لَا لِلْإِسْتِحْضَاةِ ؛ فَلَا يُلْزَمُ كَوْنُهَا لَيَالِي تِلْكَ الْأَيَّامِ ، فَلَوْ رَأَتْهُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ تَكْمَلُ كُلَّ يَوْمٍ بِاللَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ( وَمَا نَقَصَ عَنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ ، وَ ) ( إِنَّمَا ) هُوَ اسْتِحْضَاةٌ ( لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَقْلُ الْحَيْضِ لِلْجَارِيَةِ الْبَكْرُ وَالْثِيْبُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ ( ١ ) » ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ يَوْمَانِ وَأَكْثَرُ الثَّلَاثِ ، إِقَامَةٌ لِلْأَكْثَرِ مَقَامَ الْكُلِّ ، قُلْنَا : هَذَا نَقَصٌ عَنْ تَقْدِيرِ الشَّرْعِ ، هِدَايَةٌ ( وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَ ) عَشْرَ لَيَالِيهَا ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحْضَاةٌ ( ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ الشَّرْعِ يَمْنَعُ الْخَلْقَ غَيْرَهُ ) ( وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحُمَةِ ) وَالسَّوَادِ ، ( لِجَمَاعَةٍ ) وَالصَّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ ( وَالتَّرِيَةِ ، عَلَى الْأَصَحِّ ( فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ فَهُوَ حَيْضٌ حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ الْخَالِصَ )

( ١ ) ذَكَرَ فِي الْفَتْحِ هَذَا الْحَدِيثَ وَغَيْرَهُ بِرَوَايَاتٍ عَدَّةٍ وَحُكْمَ عَالِمِهَا بِالضَّعْفِ وَلَكِنَّهُ قَالَ إِنَّ تَعَدُّدَ طُرُقِ الضَّعِيفِ يَرْفَعُهُ إِلَى مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ وَرَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ قَالَ إِنَّ الْمَقْدُورَاتِ الشَّرْعِيَّةَ لَا تَدْرِكُ بِالرَّأْيِ فَالْحَدِيثُ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ وَنَافِضٍ غَيْرِ الْأَحْكَافِ فِي اعْتِبَارِ أَكْثَرِهِ خَمْسَةَ عَشَرَ فَرَاغَهُ

وَالْحَيْضُ يُسْقِطُ عَنِ الْخَائِضِ الصَّلَاةَ ، وَيُحَرِّمُ عَلَيْهَا الصَّوْمَ ،  
وَتَقْضَى الصَّوْمَ ، وَلَا تَقْضَى الصَّلَاةَ ، وَلَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ، وَلَا تَطُوفُ  
بِالْبَيْتِ ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا .

وَلَا يَجُوزُ لِحَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ . وَلَا يَجُوزُ لِمُحَدِّثٍ  
مَسُّ الْمُصْحَفِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ بِمُخْلَفِهِ .

قيل : هو شيء يشبه المخاط يخرج عند انتهاء الحيض . وقيل : هو القطن  
الذي تختبر به المرأة نفسها إذا خرج أبيض فقد طهرت جوهره .  
( والحيض يسقط عن الجائض الصلاة ) لأن في قضائها حرجا لنساءها  
( ويحرم عليها الصوم ) لأنه ينافيه ، ولا يسقطه ؛ لعدم الحرج في قضائه ، ولذا قال :  
( وتقضى ) أى الحائض والنفساء ( الصوم ولا تقضى الصلاة ، ولا تدخل ) الحائض ،  
وكذا النفساء والجنب ( المسجد ، ولا تطوف بالبيت ، ولا يأتيها زوجها ) لحرمه  
، لك كله (١) .

( ولا يجوز لحائض ) ولا نفساء ( ولا جنب قراءة القرآن ) وهو بإطلاقه بم  
الآية وما دونها ، وقال الطحاوى : يجوز لهم ما دون الآية ، والاول أصح ، قالوا :  
إلا أن لا يقصد بما دون الآية القراءة ، مثل أن تقول : « الحمد لله ، بريد الشكر  
أو بسم الله ، عند الأكل أو غيره ، فإنه لا بأس به ؛ لأنهما لا يمنعان من ذكر  
الله ، جوهره ( و ) كذا ( لا يجوز ) لهم ولا ( لمحدث مس المصحف ) ولا حمله  
( إلا أن يأخذه بخلافه ) المتجانس كالجراب والخريطة ، بخلاف المتصل به كالجلب

(١) روى الشيخان عن عائشة أنها سئلت من بال الحائض تقضى الصوم  
ولا تقضى الصلاة فقالت كما ومن بذلك ورواه أن رسول الله ص قال : وجوها  
هذه البيوت عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب وإن حرمه أوطه .  
ففي القرآن الكريم .

وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يجز وطؤها حتى تنفسل ، أو يمضي عليها وقت صلاة كامل ، فإن انقطع دمها لعشرة أيام جاز وطؤها قبل النفسل .

والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم

الجاري .

المشز ، هو الصحيح ، وكذا لا يجوز له وضع الأصابع على الورق المكوب فيه ؛ لأنه تبع له ، وكذا مس شيء مكوب فيه شيء من القرآن من لوح أو درهم أو غير ذلك ، إذا كان آية نامة ، إلا بصرفته ، وأما كتب التفسير فلا يجوز له مس موضع القرآن منها ، وله أن يمسه غيره ، بخلاف المصحف ؛ لأن جميع ذلك تبع له ، والسكل من الجوهره .

( وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام ( ولو لتام عادتيا ( لم يجز ) أى لم يحمل ( وطوها حتى تنفسل ) أو تنقش بشرطه ، وإن لم تصل به الأصح ، جوهره ( أو يمضي عليها وقت صلاة كامل ) بأن تجد من الوقت زماناً يسع النفسل ولبس الثياب والتحرمة وخرج الوقت ولم تصل ؛ لأن الصلاة صارت ديناً في ذاتها ؛ فظهرت حكماً ، ولو انقطع الدم لدون عاداتها فوق الثلاث لم يقربها حتى تمضي عاداتها وإن اغتسلت ؛ لأن العود في العادة غالب ، فكان الاحتياط في الاجتناب ، هداية ( فإن انقطع دمها لعشرة أيام جاز وطوها قبل النفسل ) ؛ لأن الحيض لا مزيده على العشرة إلا أنه لا يستحب قبل النفسل ؛ للنهي في القراءة بالتشديد هداية .

( والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجارى ) المتوالى ، وهذا لأحدى الروايات عن أبي حنيفة ، ووجه استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالإجماع ؛ فيعتبر أوله وآخره كالنصاب في الزكاة ، وعن أبي يوسف - وهو رواية عن أبي حنيفة ، وقيل : هو آخر أقواله - أن الطهر إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً

وَأَقْلَ الطُّهُرِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَا غَايَةَ لِأَكْثَرِهِ .  
 وَدَمُ الْإِسْتِحَاضَةِ هُوَ مَا تَرَاهِ الدَّرَاءُ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ  
 أَوْ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ؛ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرَّعَافِ الدَّائِمِ :  
 لَا يَمْنَعُ الصَّوْمَ ، وَلَا الصَّلَاةَ ، وَلَا الْوُطْءَ ،  
 وَإِذَا زَادَ الدَّمُ عَلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَالْمَرْأَةُ عَادَةً مَعْرُوفَةً رُدَّتْ إِلَى  
 أَيَّامِ عَادَتِهَا ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ ،

لا يفصل وهو كله كالدم المتوالى ؛ لأنه طهر فاسد ؛ فيكون بمنزلة الدم والآخر هذا  
 القول أيسر هداية . قال في السراج : وكثير من المأخرين أفتوا به ، لأنه أسهل  
 على المفتي والمستفتي ، وفي الفتح : وهو الأول .

( وأقل الطهر ) الماصل بين الحيضين أو النفاس والحيض ( خمسة عشر يوماً )  
 وخمس عشرة ليلة ، وأما الفاصل بين النفاسين فهو نصف حول ؛ فلو كان أقل من  
 ذلك كانا توأمين ، والنفاس من الأول فقط ( ولا غاية لأكثره ) وإن استغرق  
 العمر . قهستاني .

( ودم الاستحاضة ) و ( هو ما تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام أو أكثر من  
 عشرة أيام ) في الحيض ، أو أكثر من أربعين في النفاس ، وكذا ما زاد على العادة  
 وجاوز أكثرهما كما يأتي بعده ، وما تراه صغير وسامل وآيسة مخالفاً لعادتها قبل  
 الإياس ( لحكمة حكم الرعاف ) الدائم ( لا يمنع الصوم ولا الصلاة ولا الوطء )  
 لحديث : « توضى . وصلى وإن قطر الدم على الحصى » ، وإذا عرف حكم الصلاة  
 عرف حكم الصوم والوطء بالأولى ؛ لأن الصلاة أحوج إلى الطهارة .

( وإذا زاد الدم على عشرة أيام وللبرأة عادة معروفة ردت إلى عاداتها )  
 المعروفة ( وما زاد على ذلك فهو استحاضة ) فنقض ما تركت من الصلاة بعد العادة .  
 قيد بالزيادة على العشرة لأنه إذا لم يتجاوز العشرة يكون المرقى كله حيضاً وتنفصل

وإن ابتدأت مع البلوغ مُسْتَحَاضَةً فَحَيْضُهَا عَشْرَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ .

وَالْمُسْتَحَاضَةُ ، وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ ، وَالرَّعَافُ الدَّائِمُ ، وَالْجَرْحُ الَّذِي لَا يَزَنُّ - يَتَوَضَّئُونَ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ ؛ فَيَصَلُّونَ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ فِي الْوَقْتِ مَا شَاءُوا مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ ،

العادة إليه ( وإن ابتدأت ) المرأة ( مع البلوغ مستحاضة ) واستر بها الدم ( لحيضها عشرة أيام من كل شهر ) من أول مرات ( والبق ) : أي عشرون يوماً ( استحاضة ) وهكذا دائماً : عشرة حيض ، وعشرون استحاضة ، وأربعون نفاس ، حتى تظهر أو تموت ، قال الرخشي في المبسوط : المبتدأة حيضها من أول ما رأت عشرة ، وطهرها عشرون ، إلى أن تموت أو تظهر . اهـ . ومثله في عامة المعربات ، ونقل العلامة نوح أفندي الافاق عليه : فا نقله الشرنبلالي في شرح مختصره خلاف الصحيح ، فنبه ، وإن كانت الممتدة الدم معتادة ردت لعادتها حيضاً وطهراً ؛ إلا إذا كانت عاداتها في الطهر ستة أشهر فأكثر فتردد إلى ستة أشهر إلا ساعة ؛ فرباً بين الطهر والحبل ، وإن نسيت عاداتها فهي المحيرة ، والكلام عليها مستوفى في المطولات ، وقد استوفينا الكلام عليها في رسالتنا في الدماء المسماة بالمطالب المستطابة في الحيض والنفاس والاستحاضة ، فمن رام استيفاء الكلام وشفاء الأوام فعليه بها فإنها وافية المرام .

( والمستحاضة ومن ) بمعناها كمن ( به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يرقأ ) دمه : أي لا يسكن ، واستطلاق البطن ، وانفلات الريح ، ودمع العين إذا كان يخرج عن علة ، وكذا كل ما يخرج عن علة ، ولو من أذن أو ندى أو سرة ( يترضئون لوقت كل صلاة ) مفروضة ، حتى لو توضأ المعذور لصلاة العيد له أن يصلّي الظهر به عندهما ، وهو الصحيح هداية . ( فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفرائض ) والواجبات أداء وقضاء ( والنوافل ،

فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ بَطَلَ وَضُوهُهُمْ ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ اسْتِثْنَاءُ الْوُضُوءِ  
لِصَلَاةٍ أُخْرَى .

وَالنَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ ، وَالدَّمُ الَّذِي تَرَاهُ  
الْحَامِلُ وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ

فإذا أخرج الوقت بطل وضوهم ) : أى ظهر الحدث السابق ( وكان عليهم استئناف الوضوء لصلاة أخرى ) ولا يبطل وضوهم قبل خروج الوقت ، إلا إذا طرأ حدث آخر يخالف المذرم ، وإنما قلنا : « ظهر الحدث السابق » ، لأن خروج الوقت ليس بناقض ، لكن لما كان الوقت مانعاً من ظهور الحدث دفْعاً للحرج فإذا خرج زال المانع ، فظهر الحدث السابق ، حتى لو توسأ المذنور على انقطاع ودام إلى خروج الوقت لم يبطل ؛ لعدم حدث سابق . ثم يشترط لثبوت العذر أن يستوعبه العذر تمام وقت صلاة مفروضة ، وذلك بأن لا يجد في جميع وقتها زماً يتوسأ ويصلي فيه خالياً عن العذر ولو بالانقصار على المفروض ، وهذا شرط بثبوت العذر في الابتداء ، ويكفي في البقاء وجوده في كل وقت ، ولو مرة ، وفي الزوال يشترط استيعاب الانقطاع وقتاً كاملاً بأن لا يوجد في جزء منه أصلاً .

تنبيه - لا يجب على المذنور غسل الثوب ونحوه ، إذا كان بحال لو غسله تنجس قبل الفراغ من الصلاة .

خاتمة - يجب رد عذر المذنور إن كان يرتد ، وتقلبه بقدر الإمكان إن كان لا يرتد ، قال في البحر : ومتى قدر المذنور على رد السيلان برباط أو حشو أو كان لو جلس لا يسيل ولو قام سال - وجب رده ، وخرج عن أن يكون صاحب عذر ، ويجب عليه أن يصلي جالساً بالإيماء إن كان يسيل بالميلان ؛ لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث اهـ .

( والنَّفَاسُ هو الدم الخارج عقيب الولادة ) ولو بمخروج أكثر الولد ، ولو متقطعاً عضواً عضواً ( والدم الذي تراه ) المرأة ( الحامل وما تراه المرأة

فِي حَالٍ وَلَادَتَهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَلَدِ اسْتِحَاضَةً ، وَأَقْلُ النَّفَاسِ لِأَحَدٍ لَهُ ، وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ ، وَإِذَا تَجَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ ، وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ وَلَدَتْ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَهَا عَادَةٌ فِي النَّفَاسِ رُدَّتْ إِلَى أَيَّامِ عَادَتِهَا ، وَإِنْ تَكُنْ لَهَا عَادَةٌ فَأَبْتَدَاهُ نَفَاسُهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَمَنْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ

(في حال ولادتها قبل خروج الولد) أو أكثره (استحاضة) فتوضأ إن قدرت أو تيمم وتوىء بصلاة ولا تؤخر ، فاعذر الصحيح القادر ؟ (در) وأقل النفاس لاحد له) ؛ لأن تقدم الولد علامة الخروج من الرحم ، فأغنى عن امتداد يحمل علماً عليه ، بخلاف الحيض (وأكثره أربعون يوماً) لحديث الترمذى وغيره (١) (وما زاد على ذلك فهو استحاضة) لو مبتدأه وأما المعتادة لحكمها كما ذكره بقوله : (وإذا تجاوز الدم الأربعين وقد كانت هذه المرأة ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس ردت إلى أيام عاداتها) فتعضى ما تركت من الصلاة بعد العادة كما مر في الحيض (وإن لم تكن لها عادة) معروفة (فابتدأه نفاسها أربعون يوماً) ؛ لأنه ليس لها عادة ترد إليها فأخذ لها بالأكثر ؛ لأنه المتيقن (ومن ولدت ولدين) أو أكثر (في بطن) : أى حمل (واحد) وذلك بأن يكون بينهما أقل من ستة أشهر . ولو ولدت أولاداً بين كل ولدين أقل من ستة أشهر ، وبين الأول والثالث أكثر . جعله بعضهم من بطن واحد ، منهم أبو علي الدقاق . قهستانى ؛ قال فى الدر : وهو الأصح

(١) روى أبو داود والترمذى وغيرهما عن أم سلمة قالت : كانت النساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً . وروى ابن ماجه والدارقطنى عن أنس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنساء أربعين يوماً ، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك .



فَنَفَسَهَا مَا خَرَجَ مِنَ الدِّمِّ عَقِيبَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي  
يُوسُفَ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزُّفَرٌ : نَفَسَهَا مَا خَرَجَ مِنَ الدِّمِّ عَقِيبَ  
الْوَلَدِ الثَّانِي .

### بَابُ الْأَنْجَاسِ

تَطْهِيرُ النَّجَاسَةِ وَاجِبٌ مِنْ بَدَنِ الْمُصَلِّي وَتَوْبُهُ

( فنفسها ما خرج من الدم عقيب الولد الاول عند أبي حنيفة وأبي يوسف ) ؛ لانه  
ظهر لإنفاح الرحم ، فكان المرقى عقبه نفاساً ، ثم ما تراه عقيب الثاني إن كان  
قبل الأربعين فهو نفاس للأول لتمامها واستحاضة بعدها ؛ فتغسل وتصلى ، وهو  
الصحيح . بحر عن النهاية . ( وقال محمد وزفر ) رحمهما الله ( نفاسها ما خرج من الدم  
عقب الولد الثاني ) ؛ لأن حكم النفاس عندهما تعلق بالولادة كانقضاء العدة ، وهى  
بالأخير اتفاقاً ؛ قال فى التمهيد . والصحيح هو القول الاول ، واعتمده الأئمة  
المصنفون .

### بَابُ الْأَنْجَاسِ

لما فرغ من بيان النجاسة الحكيمة والطهارة عنها ، شرع فى بيان الحقيقة ،  
ومزيلها ، وتقسيمها ، ومقدار المعفو عنه منها ، وكيفية تطهير محلها وقدمت الاولى  
لأنها أقوى . إذ بقاء القليل منها يمنع جواز الصلاة بالاتفاق .

والانجاس : جمع نجس يكسر الجيم - كما ذكره تاج الشريعة ، لا جمع نجس  
بفتحين كما وقع لكثير ؛ لانه لا يجمع ، قال فى العباب : النجس ضد الطاهر ،  
والنجاسة ضد الطهارة وقد نجس بنجس ، كسمع يسمع ، وكرم يكرم ، وإذا قلعت :  
رجل نجس - بكسر الجيم - ثبت وجمعت ، وبفتحها لم تثن ولم يجمع ، وتقول : رجل  
ورجلان ورجال وامرأة ونساء نجس اه . وتماه فى شرح الهداية للعيني .

( تطهير النجاسة ) : أى محلها ( واجب ) : أى لازم ( من بدن المصل وتوبه  
( ٤ - لباب - اول )

وَالْمَكَانَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْهِ .  
وَيَجُوزُ تَطْهِيرُ النَّجَاسَةِ بِالنِّمَاءِ ، وَبِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ يُمَكِّنُ  
إِزَالَتَهَا بِهِ كَالخُلِّ وَمَاءِ الْوَرْدِ .  
وَإِذَا أَصَابَتِ الْخُفَّ نَجَاسَةٌ وَلَهَا جِرْمٌ فَجَفَّتْ فَدَلَّكَهُ بِالْأَرْضِ  
جَازٌ .

والمكان الذي يصلي عليه : « وثيابك فطهر » ، وإذا وجب تطهير الثوب  
وجب في البدن والمكان ، لأن الاستعمال في حال الصلاة يشمل الكل (١) .  
( ويجوز تطهير النجاسة بالماء ، وبكل مانع ) أى سائل ( طاهر ) فالحل للنجاسة  
كما عبر عنه بقوله ( يمكن إزالتها به ) بأن ينمصر بالهصر ، وذلك ( كالخل وماء  
الورد ) والماء المستعمل ونحو ذلك كالمستخرج من البقول ، لأنه قلع ومزيل ،  
والتطهيرية بالقلع والإزالة للنجاسة المجاورة ، فإذا انتهت أجزاء النجاسة يبقى  
طاهرا بخلاف نحو لبن وزيت ، لأنه غير قلع .  
( وإذا أصابت الخف ) ونحوه كنعول ( نجاسة لها جرم ) بالكسر - الجسد ،  
والمراد به كل ما يرى بعد الجفاف كالروث والعدرة والمني ، ولو من غيرها كنخمر  
وبول أصابه تراب ، به يفتى . در ( نجف ) النجاسة ( فدلكه ) : أى الخف ونحوه  
( بالأرض ) ونحوها ( جاز ) ، لأن الجلد لصلابته لا تتداخله أجزاء النجاسة

(١) المقرر في الفقه أن وجوب إزالة النجاسة بشروط بالامكان أولا ،  
وبألا يستلزم ارتكاب محظور أشد . ثانيا : كما إذا لم يتمكن من إزالتها إلا بإبداء  
عورته للناس فإنه في هذه الحال يصلى بالنجاسة لأن كشف العورة أشد فلو أبدأها  
للإزالة فسق ، راجع فتح القدير وهناك دليل من السنة لازالة النجاسة على سبيل  
الوجوب وهو حديث صحيح أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله  
عن دم الحيض في ثوب المرأة فقال : تحته ثم تقرصه بالماء ثم تنفضه وفي  
رواية أبي داود حكاه بطلع واغسله بماء وسدر .

وَالْمَنِي نَجِسٌ يَجِبُ غَسْلُ رَطْبِهِ ، فَإِذَا جَفَّ عَلَى الثَّوْبِ أَجْزَأُ  
فِيهِ الْفَرْكُ .

وَالنَّجَاسَةُ إِذَا أَصَابَتْ الْمِرْآةَ أَوْ السِّيفَ اكْتَفَى مَسْحُهُمَا .  
وَإِذَا أَصَابَتْ الْأَرْضَ نَجَاسَةٌ فَجَعَتْ بِالشَّمْسِ وَذَهَبَ أَثَرُهَا  
جَازَتْ الصَّلَاةُ بِمَكَانِهَا ، وَلَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ مِنْهَا .  
وَمَنْ أَصَابَهُ مِنَ النَّجَاسَةِ الْمُغْلَظَةِ كَالْدَمِ وَالْبَوْلِ

إلا قليل مما يحتنجه الجرم إذا جف ، فإذا زال زال ما قام به . وفي الرطب لا يجوز  
حتى يفصله ، لأن المسح بالأرض يمتز ، ولا يطهره هداية .

( والمني نجس ) نجاسة مغلقة ( يجب غسل رطبه ، وإذا جف على الثوب )  
ولو جديدا مبطنا ، وكذا البدن في ظاهر الرواية ( أجزأ فيه الفرك ) لقوله صلى  
الله عليه وسلم لعائشة : فاغسليه إن كان رطبا ، واfrكيه إن كان يابسا .

( والنجاسة إذا أصابت المرأة أو السيف اكتفى بمسحهما ) بما يزول به أثرها  
ومثلها كل ثقيل لا مسام له ؛ كزجاج وعظم وآنية مدهونة وظفر ، لأنه لا يداخله  
النجاسة ؛ وما على ظاهره يزول بالمسح .

( وإذا أصابت الأرض نجاسة نجفت بالشمس ) أو نحوها ؛ قال في الجوهرية :  
التقييد بالشمس ليس بشرط ، بل لو جفت بالظل فالحكم كذلك . اهـ . ( وذهب  
أمرها ) الأثر : اللون والطعم والرائحة ( جازت الصلاة على مكانها ، و ) لكن  
( لا يجوز التيمم منها ) ؛ لأن المشروط للصلاة الطهارة ، وللتيمم الطهورية ، وحكم  
أجر مفروش وشجر وكلاء قائمين في الأرض كذلك ، فيطهر بالجفاف .

• • •

( ومن أصابه من النجاسة المغلظة كالدم والبول ) من غير ما كوال اللحم ولو

وَالْعَائِطُ وَالْخَمْرُ مِقْدَارُ الدَّرْهِمِ فَمَا دُونَهُ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ ، فَإِنْ زَادَ لَمْ تَجُزْ ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ مُخَفَّفَةٌ كَبُولِ مَا يُؤْكَلُ كُلِّ لَحْمَةٍ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ ، مَا لَمْ يَبْتَاعْ رُبْعَ الثُّوبِ .

من صغير لم يطعم ( والفاظ والخمر ) وخره طير لا يزرق في الهواء كدجاج وبط ولوز ( مقدار الدرهم فادونه جازت الصلاة معه ؛ لأن الليل لا يمكن التحرز عنه ؛ فيجعل عفواً ، وقدرناه بقدر الدرهم أخذاً عن موضع الاستنجاء ( فإن زاد ) عن الدرهم ( لم تجز ) الصلاة ، ميم يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة ، وهو قدر عرض الكف في الصحيح ، ويروى من حيث الوزن ، وهو الدرهم الكبير المتقال ، وقيل في التفریق بينهما : إن الأولى في الرقيق ، والثانية في الكفيف ، وفي الينابيع : وهذا القوم أصح ، وفي الزاهدی قيل : هو الأصح ، واختاره جماعة ، وهو أولى ؛ لما فيه من إعمال الروایتين مع مناسبة التوزيع ( وإن أصابته نجاسة مخففة كبول ما يؤكل لحمه ) ومنه الفرس ، وقيد بالبول لأن نجاسة البعر والروث والحشى غليظة عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : خفيفة ، قال الشرنبلالی : وهو الأظهر ؛ لعموم البلوى بامتلاء الطرق بها ، وطهرها محمد آخرها ، وقال : لا يمنع الروث وإن حشى ؛ لما رأى من بلوى الناس من امتلاء الطرق والحانات بها لما دخل الرى مع الخليفة ، وقاس المشايخ عليه طين بخارى ؛ لأن ممشى الناس والدواب واحد اه . ( جازت الصلاة معه ما لم يبتاع ربع ) جميع ( الثوب ) يروى ذلك عن أبي حنيفة لأن التقدير فيه بالكثير الفاحش ، والربع ملحق بالكل في حق بعض الأحكام هداية . وصححه في المبسوط ، وهو ظاهر مامشى عليه أصحاب المتون ، وقيل : ربع الموضع الذى أصابه كالذيل والكم والدخريص ، إن كان المصاب ثوباً . وربع العضو المصاب كاليد والرجل ، إن كان بدنأً وصححه في التحفة والمحيط والمجتبى والسراج ، وفي الحقائق : وعليه الفتوى ، وقيل : ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالنثر ، قال الأقطع : وهذا أصح ما روى فيه اه . فقد اختلف التصحيح كما ترى ، لكن ترجح الثانى بأن الفتوى عليه ، وهو الأحوط ، فتنبه ، قال في الفتح : وقوله -

وَتَطْهِيرُ النِّجَاسَةَ الَّتِي يَجِبُ غَسْلُهَا عَلَى وَجْهَيْنِ : فَمَا كَانَ لَهُ مِنْهَا عَيْنٌ مَرْتِيَةٌ فَطَهَارَتُهَا زَوَالُ قِيَّتِهَا ، إِلَّا أَنْ يَبْقَى مِنْ أَثَرِهَا مَا يَشُقُّ إِزَالَتَهُ ، وَمَا لَيْسَ لَهُ عَيْنٌ مَرْتِيَةٌ فَطَهَارَتُهَا أَنْ يُغْسَلَ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ النَّاسِلِ أَنَّهُ قَدْ طَهَّرَ .

يعنى صاحب الهداية - لأن التقدير فيه بالكثير الفاحش يفيد أن أصل المروى عن أبي حنيفة ذلك على ما هو دأبه في مثله من عدم التقدير ؛ فاعداً فاحشاً منع ، ومالا فلا اه . وإنما عدلوا عن التعبير بالكثير الفاحش إلى التقدير بالربع تيسيراً على الناس ، سيما من لارأى له من العوام ، كما مر على نظيره الكلام ، وبه ظهر الجواب عما إذا أصاب الثوب أو البدن من النجس المخفف المتجسد مقدار كثير ، إلا أنه لتراكمه لا يبلغ الربع ، فهل يمنع ؟ وما القدر المانع ؟ ولا شك أنه إذا كان كثيراً فاحشاً يمنع وإن لم يبلغ الربع لتراكمه ؛ لما علمت أنه أصل المروى عن الإمام ، ويحد القدر المانع فيه تيسيراً بأنه إن كان بحيث لو كان مائتاً باع الربع منع ، وإلا فلا .

( وتطهير ) محل ( النجاسة التي يجب غسلها على وجهين ) ، لأن النجاسة إما أن تكون لها عين مرتية أولاً ( فإما كان له منها عين مرتية ) كالدم ( فطهارتها ) أى النجاسة ، والمراد محلها ( زوال عينها ) ولو بمرة على الصحيح ، وعن الفقيه أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال الدين ، إلخافاً لها بغير مرتية غسلت مرة ( إلا أن يبقى من أثرها ) كونه أو ريج ( ما يشق إزالته ) فلا يضر بقاؤه ، ويغسل إلى أن يصفو الماء ، على الراجح ، والمشقة : أن يحتاج في إزالته إلى غير الماء الفراح كحرض أو صابون أو ماء حار ( وما ليس له عين مرتية ) كالبول ( فطهارتها أن يغسل ) : أى محل النجاسة ( حتى يغلب على ظن الناسل أنه ) أى المحل ( قد طهر ) لأن التكرار لا بد منه للاستخراج ، ولا يقطع بزواله ، فاعتبر غالب الظن ، كما في أمر القبلة ، وإنما قدروا بالثلاث لأن غالب الظن يحصل عنده ؛ فأقيم السبب الظاهر مقامه تيسيراً ، وبناءً على ذلك بحديث المستيقظ من منامه ثم لا بد من الصبر في كل

وَالِاسْتِنْجَاءُ سُنَّةٌ ، يُجْزَى فِيهَا الْحَجَرُ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ يَسْمَحُهُ  
حَتَّى يُنْقِيهُ ، وَلَيْسَ فِيهِ عَدَدُ مَسْنُونٍ ، وَغَسَلُهُ بِالْمَاءِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ  
تَجَاوَزَتِ النَّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا أَمْ يُجْزَى فِيهِ إِلَّا الْمَاءُ . وَلَا يَسْتَنْجِي بِعَظْمٍ  
وَلَا بِرُوثٍ وَلَا بِطَعَامٍ وَلَا بِبَيْمِيْنِهِ .

مرة في ظاهر الرواية ، لأنه هو المستخرج . هداية (١) .

( والاستنجاء سنة ) مؤكدة للرجال والنساء ( يجزى فيه ) لإقامة السنة  
( الحجر وما قام مقامه ) من كل عين طاهرة قالعة غير محترمة ولا منقومة كحدر  
( يمسحه ) أى المخرج ( حتى ينقيه ) لأن المقصود هو الإنقاء ؛ فيعتبر ما هو المقصود  
( وليس فيه ) أى الاستنجاء ( عدد مسنون ) بل مستحب ؛ فيستحب الثلاث إن  
حصل التظيف بما دونها ، وإلا جهلها وترا ( وغسله ) أى المخرج ( بالماء ) بعد  
الإنقاء بالحجر أولا ( أفضل ) إذا كان بلا كشف عورة عند من يراه ، أما معه  
فتركه ؛ لأنه حرام يفسق به فلا يرتكبه لإقامة الفضيلة ( فإن تجاوزت النجاسة  
مخرجها ) وكان المتجاوز بانفراده لسقوط اعتبار ذلك الموضع أكثر من الدرهم  
( لم يجز فيه ) أى في طهارته ( إلا الماء ) أو المانع ، ولا يظهر بالحجر ؛ لأنه من  
باب إزالة النجاسة الحقيقية عن البدن ( ولا يستنجى بعظم ولا بروث ) لورود النهى  
عنه ( ولا بطعام ) لآدمى أو بهيمة ؛ لأنه إلتلاف وإمائه ( ولا ببيمينه ) لورود  
النهى عنه أيضا ، إلا من عذر باليسرى . يمنع الاستنجاء بها .

(١) هذا في بعضه وقال أبو يوسف إزار الحمام إذا صب عليه ماء كثير  
وهو عليه يظهر بلا عصر حتى قال الخواص لو كانت النجاسة دما أو بولا وصب  
عليه ماء كفاه على قياس قول أبي يوسف وقالوا في البساط النجس إذا جعل في نهر  
لبلة طهر .

## كِتَابُ الصَّلَاةِ

أَوَّلُ وَقْتِ الصُّبْحِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي ، وَهُوَ الْبَيَاضُ  
الْمُعْتَرِضُ فِي الْأَفْقِ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ ، وَأَوَّلُ وَقْتِ  
الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا حِينَئِذٍ إِذَا صَارَ ظِلُّ  
كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ سِوَى فِيهِ الزَّوَالِ .

## كتاب الصلاة

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة . والصلاة لغة : الدماء ، قال الله تعالى  
«وصل عليهم» أي ادع لهم . وشرعا : الأفعال المخصوصة المفتحة بالتكبير المختمة  
بالتسليم . وهي فرض عين على كل مكلف ، ولكن تؤمر بها الأولاد ل سبع سنين ،  
وتضرب عليها لعشر ، بيد لا بخشبة ، ويكفر جاحدها ، وتاركها عمدا كسلا يحبس  
ويضرب حتى يصلى .

( أول وقت الفجر ) قدمه لعدم الخلاف في طرفيه ، بخلاف غيره كما ستقف  
عليه ( إذا طلع الفجر الثاني ) المسمى بالصادق ( وهو البياض المعترض في الأفق )  
بخلاف الأول المسمى بالكاذب ؛ فإنه يخرج مستطيلا في الأفق ثم تعقبه ظلة ،  
والأفق : واحد الأفق ، وهي أطراف السماء . ( وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس ) :  
أي قبيل طلوعها ( وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس ) . عن كبد السماء . ( وآخر  
وقتها عند أبي حنيفة ) رحمه الله ( إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال ) ؛  
أي الثاني الذي يكون وقت الزوال ، هذا ظاهر الرواية عن الإمام ناهية وهي رواية محمد  
في الأصل ، وهو الصحيح كما في النبايع والبدائع والعاية والمنية والمحيط ،  
واختاره برهان الشريعة المحبوبي ، وعول عليه النسفي ، ووافقه صدر الشريعة ورجح  
دليله ، وفي الغنيمة : وهو المخار ، واختاره أصحاب المتون ، وارتضاه الشارحون

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ . وَأَوَّلُ  
وَقْتِ الْعَصْرِ إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ  
تَقْرُبِ الشَّمْسُ ، وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَآخِرُ  
وَقْتِهَا مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ ، وَهُوَ الْبَيَاضُ الَّذِي فِي الْأَفْقِ بَعْدَ الْحُمْرَةِ  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : هُوَ الْحُمْرَةُ ،

وقد بطل دليله في معراج الدراية ، ثم قال : والاخذ بالاحتياط في باب العبادات  
أولى إذ هو وقت العصر بالانفراق ؛ فيكون أجود في الدين ؛ لثبوت براءة الذمة  
ببقيته ؛ إذ تقديم الصلاة على الوقت لا يجوز بالإجماع ، ويجوز التأخير ، وإن  
وقعت قضاءه . ( وقال أبو يوسف ومحمد ) رحمهما الله تعالى : آخر وقتها ( إذا  
صار ظل كل شيء مثله ) سوى في الزوال ؛ فإنه مستثنى على الروايتين جميعاً ، وهو  
رواية عنه أيضاً ، وبه قال زفر والأئمة الثلاثة . قال الطحاوي : وبه نأخذ ، وفي غرر  
الأنكار : وهو المأخوذ به ، وفي البرهان : وهو الظاهر ؛ لبيان إمامة جبريل ،  
وهو نص في الباب ، وفي النيض : وعليه عمل الناس اليوم ، وبه يفتى . كذا  
في الدر ، وتعقبه شيخنا في حاشيته فراجع . قال شيخنا : والأحسن ما نرى المرجح  
عن شيخ الإسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهر إلى المثل ، ولا يصلي العصر حتى  
يلامح المثلين ؛ ليكون مؤدياً للصلاة في وقتها بالإجماع . ( وقال أبو يوسف ومحمد )  
إذا خرج وقت الظهر ( على اختلاف القولين ) من المثلين أو المثل ( وآخر وقتها  
ما لم تغرب الشمس ) أي قبيل غروبها ( وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس ؛  
وآخر وقتها ما لم يغيب الشفق ، وهو ) أي الشفق الموقت به ( البياض الذي ) يستمر  
( في الأفق بعد ) غيبة ( الحرة ) بثلاث درج ، كما بين الجبرين ، كما حققه العلامة  
الشيخ خليل الكاملي في حاشيته على رسالة الأسطرلاب ، حيث قال : التفاوت بين  
الجبين وكذا بين الشفقين الأحمر والأبيض إنما هو بثلاث درج ، وهذا ( عند أبي  
حنيفة ) رحمه الله تعالى ( وقال أبو يوسف ومحمد : هو الحرة ) وهو رواية عنه أيضاً ،



وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمِشَاءِ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ ،  
وَأَوَّلُ وَقْتِ الْوَتْرِ بَعْدَ الْمِشَاءِ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ .  
وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْفَارُ بِالْفَجْرِ ، وَالْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ ،

وعليها الفتوى كما في الدراية وجمع الروايات وشرح الجمع ، وبه قالت الثلاثة ،  
وفي شرح المنظومة : وقد جاء عن أبي حنيفة أنه رجع عن قوله وقال : إنه الحرمة ؛  
لما ثبت عنده من حمل عامة الصحابة الشفق على الحرمة ، وعليه الفتوى . اهـ . وتبعه  
المحبوب وصدور الشريعة ، لكن تعقبه العلامة قاسم في تصحيحه وسبقه شيخه الكمال  
في الفتح فصححا قول الإمام ، ومشى عليه في البحر . قال شيخنا : لكن تعامل  
الناس اليوم في عامة البلاد على قولهما ، وقد أيده في النهر تبعاً لتفافية الوقاية والدر  
والاصلاح ودرر البحار والإمداد والمواهب وشرح البرهان وغيرهم مصرحين بأن  
عليه الفتوى اهـ . ( وأول وقت المشاء إذا غاب الشفق ، وآخر وقتها ما لم يطلع  
الفجر ) : أي قبيل طلوعه ( وأول وقت الوتر بعد المشاء ) عندهما ، وعند الإمام وقته  
وقت المشاء إلا أن فعله مرتب على فعل المشاء فلا يقدم عليها عند التذكر ، والاختلاف  
في وقتها فرع الاختلاف في صفتها . جوهرية ( وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر ) وفائدتها  
غير مكاتبهما ، كما جزم به في الكنز والملتقى والدر ، وبه أفق البقلى وغيره .

( ويستحب الإسفار بالنهر ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أسفروا بالنهر فإنه  
أعظم للأجر » قال الترمذي : حديث صحيح ، والإسفار : الإضاءة ، يقال : أسفر  
الفجر ، إذ أضاء ، وأسفر الرجل بالصلاة : إذا صلاها في الإسفار ، مصباح ، وحد  
الإسفار المستحب : أن يكون بحيث يؤديها بترتيل نحو ستين أو أربعين آية ثم يعيدها  
بطهارة لو فسدت ، وهذا في حق الرجال ، وأما النساء فالأفضل لمن الغسل ؛ لأنه  
أسر ، وفي غير الفجر ينظرن فراغ الرجال من الجماعة ، كذا في المبتغى وممرج  
الدراية ( و ) يستحب ( الإبراد بالظهر في الصيف ) بحيث يمشى في الظل ؛ لقوله  
صلى الله عليه وسلم : « أبردوا بالظهر ؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم » رواه البخاري ؛  
وسواء فيه صلاته منفرداً أو بجماعة والبلاد الحارة وغيرها ، في شدة الحر وغيره ،

وَتَقْدِيمُهَا فِي الشَّتَاءِ ، وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ ، وَتَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ <sup>(١)</sup> وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ . وَيُسْتَحَبُّ فِي الْوُتْرِ لِمَنْ يَأْتِي صَلَاةَ اللَّيْلِ أَنْ يُؤَخَّرَ الْوُتْرُ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْبَغِ بِالْإِنْبَاءِ أَوْتَرَ قَبْلَ النَّوْمِ .

### بَابُ الْأَذَانِ

كذا في معراج الدراية ( و ) يستحب ( تقديمها في الشتاء ) والربيع والخريف كما في الإمداد عن مجمع الروايات ( و ) يستحب ( تأخير العصر ) مطلقاً ؛ توسعة للنوافل ( ما لم تتغير الشمس ) بذهاب ضوئها فلا يتحيز فيها البصر ، وهو الصحيح . هداية . ( و ) يستحب ( تعجيل المغرب ) مطلقاً ؛ فلا يفصل بين الأذان والإقامة إلا بقدر ثلاث آيات أو جلسة خفيفة ( و ) يستحب ( تأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل ) الأول ، في غير وقت النعم : فيندب تعجيله فيه ( ويستحب في الوتر أن يأتى صلاة الليل ) ويثق بالإنباء ( أن يؤخر الوتر إلى آخر الليل ) ليكون آخر صلاته فيه ( فإن لم يثق ) من نفسه ( بالإنباء أوتر قبل النوم ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخره » ، فإن صلاة الليل مشهودة ، رواه مسلم .

### بَابُ الْأَذَانِ

هو لغة : الإعلام ، وشرعاً : إعلام مخصوص على وجه مخصوص بالفاظ مخصوصة ، وقدم ذكر الأوقات على الأذان لأنها أبواب ، والسبب مقدم على السبب .

(١) وتأخيرها لصلاة ركعتين مكروهة في مذهب الحنيفة وجوزة بعض الأئمة وأنكره كثير من السلف ومالك مستدلين بحديث ابن عمر عند أبي داود ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما وهو معارض لحديث صلوا قبل المغرب ركعتين لمن شاء ويؤيد المنع إنكار كثير من السلف له .

الْأَذَانَ سُنَّةٌ لِلصَّلَاةِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ دُونَ مَا سِوَاهَا .  
 وَصِفَةُ الْأَذَانِ أَنْ يَقُولَ : اللهُ أَكْبَرُ ، اللهُ أَكْبَرُ - إِلَى آخِرِهِ ،  
 وَلَا تَرْجِعَ فِيهِ <sup>(١)</sup> ، وَبَزِيدٌ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ بَعْدَ الْفَلَاحِ : الصَّلَاةُ  
 خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، مَرَّتَيْنِ .  
 وَالْإِقَامَةُ مِثْلُ الْأَذَانِ ، إِلَّا أَنَّهُ بَزِيدٌ فِيهَا بَعْدَ الْفَلَاحِ : قَدْ  
 قَامَتِ الصَّلَاةُ ، مَرَّتَيْنِ .

(الاذان سنة) مؤكدة للرجال (للاصوات الخمس والجمعة) خصها بالذكر مع أنها داخلة في الخمس لدفع تروم أنها كالبعد من حيث الاذان أيضا لا يسن لها ، أو لأن لها أذنانين (دون ما سواها) كالعيد والكسوف والوتر والترابيح وصلاة الجنائز ، فلا يسن لها .

(وصفة الاذان) معروفة ، وهى (أن يقول) المؤذن (الله أكبر الله أكبر - إلى آخره) أى : آخر ألفاظه المعروفة بتربيع تكبير أوله وتثنية باقى ألفاظه (ولا ترجع فيه) وهو أن يرفع صوته بالشهادتين بعدما خفض بهما ، وهو مكروه ، ملقنى (وبزید فى اذان الفجر بعد) قوله حى على (الفلاح) الثانية (الصلاة خير النوم) ويقولها (مرتين) لأنه وقت نوم .

(والإقامة مثل الاذان) فيما مر من تربيع تكبير أوله وتثنية باقى ألفاظه (إلا أنه يزيد فيها بعد) قوله (حى على الفلاح) الثانية (قد قامت الصلاة) ويقولها (مرتين) .

(١) أحاديث أبى محذورة رضى الله عنه فى الترجيع مع صحتها متعارضة فتساقط ويؤخذ بمحدث غيره على الأصل وهو عدم الترجيع .

وَيَرْسُلُ فِي الْأَذَانِ ، وَيَعْدُرُ فِي الْإِقَامَةِ ، وَيَسْتَقْبِلُ بِهِمَا الْقِبْلَةَ ، فَإِذَا بَلَغَ إِلَى الصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ حَوْلَ وَجْهِهُ يَمِينًا وَشِمَالًا .  
وَيُؤَذِّنُ لِلْمَأْتِيَةِ وَيُقِيمُ ، فَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ أَذْنِ الْأُولَى وَأَقَامَ ، وَكَانَ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَةِ : إِنْ شَاءَ أَذْنُ وَأَقَامَ ، وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِقَامَةِ ، وَبَنِي عَلَى أَنْ يُؤَذِّنَ وَيُقِيمَ عَلَى طَهْرٍ ، فَإِنْ أَذْنٌ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ جَازٍ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ أَوْ يُؤَذِّنَ وَهُوَ جُنُبٌ ، وَلَا يُؤَذِّنُ لِصَلَاةٍ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا .

( ويرسل ) أى يتمهل ندبا ( فى الأذان ) بسكتة بين كل كلمتين ( ويحذر ) .  
أى يسرع فى الإقامة ، بأن يجمع بين كل كلمتين ( ويستقبل بهما القبلة : فإذا بلغ إلى الصلاة والملاح حول وجهه ) فيهما ( يميناً ) بالصلاة ( وشمالاً ) بالفلاح ، من غير أن يحول قدميه ، لأن فيه مناجاة ومناداة ، فيتوجه فى المناجاة إلى القبلة ، وفى المناداة إلى من عن يمينه وشماله ، ويستدير فى الصومعة إذا لم يتم الاعلام بمجرد تحويل الوجه ، ليحصل تمام الاعلام .

( ويؤذن ) الرجل ( للقاتنة ويقيم ) لأنها بمنزلة الحاضرة ( فإن فاتته صلوات ) متعددة وأراد قضاءهن فى مجلس واحد ( أذن الأولى وأقام ، وكان مخيراً فى الباقية ) بعدها ( إن شاء أذن وأقام ) لكل واحدة كالأولى ، وهو أولى ( وإن شاء اقتصر ) فيما بعد الأولى ( على الإقامة ) وإن قضاهن فى مجلس ، فإن صلى فى مجلس أكثر من واحدة فكل مر ، وإلا أذن وأقام لها .

( ويذنبى ) للؤذن ( أن يؤذن ويقيم على طهر ) ليكون متهيئاً لاجابة ما يدعو إليه ( فإن أذن على غير وضوء جاز ) لأنه ذكر وليس بصلاة ، فكان الوضوء استحباباً ، هداية ( ويكره أن يقيم على غير وضوء ) لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلاة ( أو يؤذن ) أو يقيم بالأولى ( وهو جنب ) رواية واحدة هداية .  
ويعاد أذانه ( ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها ) فإن فعل أعاد فى الوقت ؛

## بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ الَّتِي تَتَقَدَّمُهَا

يَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يُقَدِّمَ الطَّهَارَةَ مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَنْجَاسِ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ ، وَيَسْتَرْ عَوْرَتَهُ ، وَالْعَوْرَةَ مِنَ الرَّجُلِ : مَا تَحْتَ السَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ ، وَالرُّكْبَةَ مِنَ الْعَوْرَةِ ،

لان الاذان للاعلام ؛ وهو قبل دخول الوقت تجهيل ، وقال أبو يوسف ؛ يجوز الفجر في النصف الأخير من الميل ، لتوارث أهل الحرمين . هداية .

## بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

الشروط : جمع شرط ، وهو لغة : العلامة ومنه أشرط الساعة ؛ أى علاماتها .  
وشرعا : ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجا عن ماهيته ، ولا يكون مؤثرا في وجوده ، واحترز بقوله ( التي تقدمها ) عن ما لا يتقدمها كالمقارنة والمتأخرة عنها ، وهي التي تأتي في باب صفة للصلاة ؛ كالحرمة ، وترتيب الأركان والخروج بصنعه ، كما سيأتي :

والشروط التي تقدمها — على ما ذكره المصنف — ستة ، ذكر منها خمسة ، وتقدم ذكر الوقت أول كتاب الصلاة ، قال الشرنبلالي : وكان ينبغي ذكره هنا ليتنبه المتعلم ، لكونه من الشروط كما في مقدمة أبي الليث ومنية المصلي .  
الأول والثاني من الشروط ما عبر عنهما بقوله ( يجب على المصلي ) : أى يلزمه ( أن يقدم الطهارة من الأحداث والأنجاس على ما ) : أى الوجه الذي ( قدمناه ) في الطهارة .

والثالث قوله : ( ويستر عورته ) ولو خاليا ، أو في بيت مظلم ، ولو بما لا يحل لبسه كثوب حرير وإن اشم بلا عذر ( والعورة من الرجل ما تحت السرة إلى الركبة ) : أى معها ، كما صرح بذلك بقوله ( والركبة من العورة ) قال في التصحيح :

وَبَدَنُ الْمَرْأَةِ الْخُرَّةُ كُفَّةُ عَوْرَةٍ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا وَقَدَمَيْهَا . وَمَا كَانَ  
عَوْرَةً مِنَ الرَّجُلِ فَهُوَ عَوْرَةٌ مِنَ الْأَمَةِ ، وَبَطْنُهَا وَظَهْرُهَا عَوْرَةٌ ،  
وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ بَدَنِهَا فَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ .  
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُزِيلُ بِهِ النَّجَاسَةَ صَلَّى مَعَهَا وَلَمْ يُعِدِ الصَّلَاةَ .  
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا صَلَّى عُرْيَانًا قَاعِدًا

والأصح أنها من الفخذ . ١٠٨ . ( وبدن المرأة الحرة كله عورة إلا وجهها وكفها )  
باطنهما وظاهرهما على الأصح ، كما في شرح المية ، وفي الهداية : وهذا تنصيص  
على أن القدم عورة ، وبروى أنها ليست بعورة ، وهو الأصح ١٠٩ . وقال في  
الجمهرة : وقيل : الصحيح أنها عورة في - ق النظر والمس ، وليست بعورة في - ق  
الصلاة ، ومثله في الاختيار ، ومشى عليه في التنوير ، وقال الملاقي : على المعتمد ،  
لكن في التصحيح خلافه حيث قال : قلت تنصيص الكتاب أرى بالصواب ؛ لقول  
محمد في كتاب الاستحسان ، وما سوى ذلك عورة ، وقال فاضلخان : وفي قدمها  
روايتان ، والصحيح أن اسكشاف ربع القدم يمنع الصلاة ، وكذا في نصاب الفقهاء ،  
وتمامه فيه ، فتنبه ( وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمة ) ولو مديرة  
أو مكائبة أو أم ولد ( وبطنها وظهرها عورة ) أيضا ، وجانبيها تبع لهما ( وما  
سوى ذلك من بدنها فليس بعورة ) وكشف ربع عضو من أعضاء العورة - كبطان  
ونخذ وشعر نزل من رأسها ودبر وذكر وأنثيين وفرج - يمنع صحة الصلاة إن  
استمر مقدار أداء ركن وإلا لا .

( ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد الصلاة ) ثم إن كان ربع  
الثوب أو أكثر طاهرا يصل فيه لزوما ، فلو صلى عريانا لا يجرئه ؛ وإن كان  
الطاهر أقل من الربع يتخير بين أن يصل عريانا والصلاة فيه ، والصلاة فيه  
أفضل ، لعدم اختصاص الستر بالصلاة ، واختصاص الطهارة بها .

( ومن لم يجد ثوباً ) ولو بإباحة على الأصح ( صلى عريانا قاعداً ) ماذا رجليه

يَوْمِي بِالرُّكُوعِ وَالشُّجُودِ؛ فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا أَجْزَأُهُ؛ وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ،  
وَيَنْوِي الصَّلَاةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا يَدْبِئَةً لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّحْرِيمَةِ  
يَعْمَلُ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ

إلى القبلة، لكونه أستر، وقيل: كالشهد (يومى إيماء بالركوع والسجود، فإن  
صل قائماً) يركع ويسجد، أو قاعداً كذلك (أجزأه) لأن في القعود ستر العورة  
الغليظة، وفي القيام أداء هذه الأركان؛ فيميل إلى أيها شاء (و) لكن (الأول  
أفضل) لأن الستر واجب لحق الصلاة وحق الناس ولا خلف له؛ والإيماء  
خلف عن الأركان.

والرابع من الشروط قوله: (وينوى الصلاة التي يدخل فيها بنية لا يفصل  
بينها وبين التحريم يعمل) أجنبي عن الصلاة، وهو ما يمنع البناء؛ ويندب  
اقتراحها خروجاً من الخلاف، قال في التصحيح: قلت: ولا تأخر عنها في الصحيح  
قال الأسديجاني: لا يصح تأخير النية عن وقت الشروع في طاهر الرواية هـ.

ثم إن كانت الصلاة فلا يكفيه مطابق النية، وكذلك إن كانت سنة في الصحيح  
هداية هـ. والنعين أفضل وأحوط، ولا بد من النعين في الفرض كظهر وعصر  
مثلاً، وإن لم يقرنه باليوم أو الوقت، لو أداء، فلو قضاء لزم النعين، وسيجيء  
ومثله الواجب كوتر ونذر وسجود تلاوة، ولا يلزم تعيين عدد الركعات، لحصولها  
ضمناً، فلا يضر الخطأ في عددها، والمعتبر في النية عمل القلب؛ لأنها الإرادة  
السابقة للعمل اللاحق. فلا عبرة بالذكر باللسان. إلا إذا عجز عن إحضار القلب  
لمعوم أصابته فيكفيه اللسان. يجتبي. وعمل القلب أن يعلم بداهة من غير تأمل  
أي صلاة بصلى، والتلفظ بها مستحب لإعانة للقلب.

والخاص من الشروط قوله: (ويستقبل القبلة) ثم إن كان بمكة ففرضه إصابة  
عينها، وإن كان غائباً ففرضه إصابة جهتها، هو الصحيح: لأن التكليف بحسب  
الوسع. هداية. وفي معراج الدراية: ومن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل يمنع  
المشاهدة كالأنبياء فالأصح أن حكمه حكم الغائب. هـ.

إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَائِفاً فَيُصَلِّيَ إِلَى أَىِّ جِهَةٍ قَدَرَ ؛ فَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ  
الْقِبْلَةُ وَلَيْسَ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْهَا اجْتَهَدَ وَصَلَّى ؛ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ  
أَخْطَأَ بِإِخْبَارٍ بَعْدَ مَا صَلَّى فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ وَهُوَ فِي  
لِلصَّلَاةِ اسْتِدَارَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَبَنَى عَلَيْهَا .

اعلم أنه لا يجوز لأحد أداء فريضة ولا نافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلاة  
جنازة إلا متوجهاً إلى القبلة ، فإن صلى إلى غير جهة القبلة متعمداً من غير عذر كفر ،  
ثم من كان بمكة ففرضه لإصابة عينها ، ومن كان غائباً عنها ففرضه لإصابة جبهتها ، هو  
الصحيح . جوهره ( إلا أن يكون غائباً ) من عدو أو سبع ، أو كان على خشبة  
في البحر يخاف الفرق إن انحرف ، أو مريضاً لا يجد من يحمله ، أو يجد إلا أفه  
يتضرر ( فيصلى إلى أى جهة قدر ) لنحقق العذر .

( فإن اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرته من يسأله عنها اجتهد وصلى ) إلى جهة  
اجتهاده . والاجتهاد : بذل المجهود لنيل المقصود ، قيد بما إذا لم يكن بحضرته من يسأله  
لأنه إذا وجد من يسأله وجب عليه سؤاله وال أخذ بقوله ، ولو خالف رأيه ، إذا  
كان المخبر من أهل الموضع ومقبول الشهادة ، وقيد بالحضرة لأنه لا يجب عليه طلب  
من يسأله ، ولو سأل قوماً بحضرته فلم يخبروه حتى صلى بالتحري ثم أخبروه بعد  
فراغه أنه لم يصل إلى القبلة فلا إعادة عليه . جوهره ( فإن علم أنه أخطأ بإخبار )  
أو تبدل اجتهاده ( بعدما صلى فلا إعادة عليه ) لإنياته بما في سماعه وإن علم ذلك وهو  
في الصلاة استددار إلى القبلة وبني عليها ) : أى على الصلاة ، وكذلك إذا تحول رأيه  
إلى جهة أخرى توجه إليها ؛ لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض  
المؤدى قبله ، ومن أم قوماً في ليلة مظلمة فتجرى القبلة وصلى إلى المشرق ، وتحرى  
من خلفه وصلى كل واحد منهم إلى جهة ، وكلهم خلف الإمام ، ولا يعلمون ما صنع  
الإمام — أجزأهم ؛ لوجود التوجه إلى جهة التحرى وهذه المخالفة غير مانعة كما  
في جوف الكعبة ، ومن علم منهم بحال إمامه تفسد صلاته ؛ لأنه اعتقد إمامه على  
الخطأ ، وكذا لو كان متقدماً عليه ؛ لتركه فرض المقام . هداية .



## بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

فَرَائِضُ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ : التَّحْرِيمَةُ ، وَالْقِيَامُ ، وَالْقِرَاءَةُ ،  
وَالرُّكُوعُ ، وَالسُّجُودُ ،

### باب صفة الصلاة

شروع في المشروط بعد بيان الشرط .

( فرائض ) نفس ( الصلاة ستة ) :

الأول : ( التحريم ) قائما : لقوله عليه السلام : « مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير ، وهي شرط عندهما ، وفرض عند محمد ، وفائدته فيما إذا فسدت للفریضة : تنقلب نفلا عندهما ، وعنده لا ، وفيما إذا شرع في الظهر قبل الزوال ، فلما فرغ من التحريم زالت الشمس : فعندهما يجوز ، وعنده لا . جوهره وعدها من فرائضها لأنها مما بمنزلة الباب للدار : فإن الباب - وإن كان غيرها - فهو يعد منها ، وسميت تحريمة لأنها تحرم الأشياء المباحة قبلها المباحة للصلاة .

( و ) الثاني : ( القيام ) بحيث لو مديديه لا ينال ركبتيه ، وذلك في فرض وملحق به لفادر عليه وعلى السجود ، فلو قدر عليه دون السجود ندب لإمائه قاعدا كما في الدر .

( و ) الثالث : ( القراءة ) لقادر عليها ، كما سيأتي .

( و ) الرابع : ( الركوع ) بحيث لو مديديه نال ركبتيه .

( و ) الخامس : ( السجود ) بوضع الجبهة وإحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من أطراف أصابع إحدى القدمين على ما يجد حجمه ، وإلا لم تتحقق السجدة وكاله بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين والجبهة مع الأنف ، كما ذكره المحقق ابن الحسام وغيره ، ومن اقتصر على بعض عبارات أئمتنا بما فيه مخالفه لما قاله الفقيه أبو الليث والمحققون فقد قصر ، وتماه في الإمداد

وَالْفَعْدَةُ الْآخِرَةُ مِقْدَارُ الشَّهَادَةِ ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ سُنَّةٌ ، فَإِذَا  
دَخَلَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ حَتَّى يُحَازِيَ  
بِإِهَامِيهِ شَحْمَتِي أَذُنِي<sup>(١)</sup> ،

( و ) السادس : ( الفعدة الأخيرة مقدار الشاهد ) إل قوله : « عبده ورسوله »  
هو الصحيح ، حتى لو فرغ المقتدى قبل فراغ الإمام المتكلم أو أكل فصلاته تامه .  
جوهره .

( وما زاد على ذلك ) المذكور ( فهو سنة ) قال في الهداية : أطلق اسم السنة  
وفيها واجبات : كقراءة الفاتحة ، وضم السورة إليها ، ومراعاة الترتيب فيما شرع  
مكرراً من الأفعال ، والفعدة الأولى ، وقراءة الشاهد في الأخيرة ، والقنوت  
في الوتر ، وتكبيرات العيدين ، والجهر فيما يجهر فيه ؛ والمخافتة فيما يخافت فيه ،  
ولهذا يجب سجدة السهو بتركها ، هو الصحيح ، لما أنه ثبت وجوبها بالسنة اهـ .  
( فإذا دخل الرجل ) : أى أراد الدخول ( في الصلاة كبر ) : أى قال وجوباً :  
« الله أكبر » ، ( ورفع يديه مع التكبير حتى يحاذى ) ويمس ( بإهاميه شحمتي  
أذنيه ) ؛ لأنه من تمام المحاذاة ، ويستقبل بكفيه القبلة ، وقيل : خديه ، قال في الهداية :

(١) ومذهب الشافعى رحمه الله والجمهور أنه يرفع إلى منكبيه وهذا الخلاف  
في تكبيرة القنوت والاعياذ والجنابة واستدلوا بحديث أبى حميد المروى فى البخارى  
وفيه قال أبو حميد : أنا أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت إذا كبر  
جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره . الحديث  
ويحتج الحنفية بحديث مالك بن الحويرث ( أنه كان إذا كبر رفع يديه حتى  
يحاذى بهما أذنيه ) رواه أحمد ومسلم ، وعند أبى داود من رواية عاصم بن كليب عن  
أبيه عن وائل بن حجر أنه جمع بينهما فقال : حتى يحاذى بظهر كفيه المنكبين  
وبأطراف أنامله الأذنين وتؤيده رواية أخرى عن واصل عند أبى داود بلفظ حتى  
كانتا ( حيا ل منكبيه وحاذى بإهاميه أذنيه ) فالخطب سهل .

فَإِنْ قَالَ بَدَلًا مِنَ التَّكْبِيرِ : اللَّهُ أَجَلٌ أَوْ أَعْظَمُ أَوْ الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ ،  
أَجْزَأُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : لَا يَجُزُّهُ  
إِلَّا بِلَفْظِ التَّكْبِيرِ ، وَيَعْتَمِدُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى ، وَيَضْمُمُهَا  
تَحْتَ سُرَّتِهِ ، ثُمَّ يَقُولُ :

والأصح أنه يرفع أو لا ثم يكبر ، وقال الزاهدي : وعليه عامة المشايخ ( فإن قال  
بدلاً من التكبير الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر ) أو أجل أو أعظم أو لا إله  
إلا الله أو غير ذلك من كل ذكر خالص لله تعالى ( أجزاء ) مع كراهة التجزئة ( ١ ) ،  
وذلك ، ( عند أبي حنيفة ومحمد ) رحمهما الله تعالى ( وقد أبو يوسف ) رحمه الله  
تعالى : إن كان بحسن التكبير ( لا يجزئه ) الشروع ( إلا بلفظ التكبير ) كأكثر  
وكبير ، معروفاً ومنكراً مقدماً ومؤخراً قال في الصحيح : قال الإسماعيلي :  
والصحيح قولهما ، وقال الزاهدي : هو الصحيح ، واعتمده البرهاني والنفسي . اهـ .  
( ويعتمد ) الرجل ( بيده اليمنى على اليسرى ) آخذاً راسها بخنصره وإبهامه باسطاً  
أصابعه الثلاث على المعصم ( ويضمهما ) كما فرغ من التكبير ( تحت سرته ) وتضع  
المرأة الكف على الكف تحت الثدي : قال في الهداية : ثم الاعتماد سنة القيام عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، حتى لا يرسل حالة الثناء ، والأصل أن كل  
قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه ، ومالا فلا ، هو الصحيح : فيعتمد في حالة القنوت  
وصلاة الجنازة ويرسل في القنوة وبين تكبيري الأعياد . اهـ ( ثم يقول ) كما كبر :

( ١ ) اختلف المشايخ في كراهة دخول الصلاة بلفظ غير لفظ التكبير عندهما ،  
فقال : السرخسي لا يكره عندهما . وقال في الذخيرة : الأصح أنه يكره ، لقوله  
عليه الصلاة والسلام : « وتحرّجها التكبير » .

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ  
فِيكَ<sup>(١)</sup>، وَيَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَيَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ، وَيُسِرُّ بِهِمَا<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةَ مَعَهَا  
أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَى سُورَةٍ

(سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك و) كما فرغ  
من الاستفتاح (يستعذ بالله من الشيطان الرجيم) قال في الهداية : والاولى أن  
يقول : أستعذ بالله ؛ ليوافق القرآن ، ويقرب منه « أعوذ ، ثم التحوذ تبع للقراءة  
دون الثناء عند أبي حنيفة رحمه الله لما تلونا (١) ، حتى يأتي به المسبوق دون  
المقتضى . اهـ (و) كما فرغ (يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ويسرهما : أى الاستعاذة  
والبسمة ، ولو الصلاة جهرية (ثم) كما سمى (يقرأ) وجوبا (فاتحة الكتاب  
وسورة معها) : أى مضمومة إليها كآية بعدها (أو ثلاث آيات من أى سورة

(١) قال في الهداية : وعن أبي يوسف أنه يغمم إليه قوله إني وجهت وجهي  
إلى آخره (لرواية عند أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك .  
قلت وقد ثبت في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة  
قال : وجهت وجهي إلى المسلمين اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ، أنت ربي وأنا  
عبدك . طلبت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب إلا  
أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لحسنها إلا أنت . واصرف عني سيئها  
لا يصرف عني سيئها إلا أنت . لييك وسعديك والخير كله في يدك والشر ليس  
إليك . أنا بك وإليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك . ويأجذ الو  
حرص المصل على ذلك ولا سببا في صلاة التقل تيمنا بتابعة النبي صلى الله عليه  
فيما صح عنه .

(٢) يروى ابن أبي شعبة عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود : أربع يخفين  
الامام التحوذ والتسمية وآمين والتحميد وعن أبي وائل عن عبد الله أنه كان يخفي  
بسم الله الرحمن الرحيم والاستعاذة وروينا لك الحمد .

قَاءَ ، وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ «وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ : آمِينَ ، وَيَقُولُهَا الْمُؤْتِمُّ  
وَيُخَفُّونَهَا<sup>(١)</sup> ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَيُفْرِجُ  
أَصَابِعَهُ ، وَيَبْسُطُ ظَهْرَهُ ، وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَا يُنْكِسُهُ ، وَيَقُولُ فِي  
رُكُوعِهِ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ، ثَلَاثًا ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ  
وَيَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ،

( شاء ) ، فقرة الفاتحة لاتعين ركناً عندنا ، وكذا ضم السورة إليها . هداية ( وإذا  
قال الإمام ولا الضالين قال ) بعدها ( آمين ) بمد أو قصر ( ويقولها المؤتم ) أيضاً  
معه ( ويخفونها ) سواء كانت سرية أو جهرية ( ثم كما فرغ من القراءة ( يكبر  
ويركع ) وفي الجامع الصغير : ويكبر مع الانعطاف : لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
( كان يكبر عند كل خفض ورفع ) ويحذف المد في التكبير حذفاً ، لأن المد في أوله  
خطأ من حيث الدين لكونه استفهاماً ، وفي آخره لمن من حيث اللغة . هداية .  
( ويعتمد يديه على ركبتيه ويفرج أصابعه ) ولا يندب إلى التفريج إلا في هذه  
الحالة ، ليكون أمكن من الأخذ ، ولا إلى الضم إلا في حالة السجود ، وفيما وراء  
ذلك يترك على العادة ( ويبسط ظهره ) ويسوى رأسه بعجزه ( ولا يرفع رأسه )  
عن ظهره ( ولا ينكسه ) عنه ( ويقول في ركوعه : سبحان ربي العظيم ) ويكررها  
( ثلثاً ، وذلك أذناه ) : أي أدنى كالسنة ، قال في المنية : أذناه ثلاث ، والأوسط  
خمس ، والأكل سبع ٥١٠ . ( ثم يرفع رأسه ويقول ) مع الرفع : ( سمع الله لمن  
حمده ) ويكتفي به الإمام عند الإمام ، وعند الإمامين يضم التحميد سرا ، هداية :

(١) يستدل الحنفية على ذلك بحديث ابن مسعود السابق بالهامش وروى أحمد  
وأبو يعلى والطبراني والدارقطني والحاكم في المستدرک عن وائل أنه صلى مع النبي  
صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المفضوب عليهم ولا الضالين قال : آمين وأخفى بها  
حسوته ورواه أبو داود والترمذي وغيرهما .

وَيَقُولُ الْمُؤْمِنُونَ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا كَبَّرَ وَسَجَدَ ،  
وَاعْتَمَدَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَيْهِ ، وَسَجَدَ عَلَى  
أَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ ؛ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ  
أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ إِلَّا مِنْ عَذْرِ ،  
وَلِنْ سَجَدَ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ أَوْ فَاضِلٍ ثَوْبِهِ جَازَ ، وَيُبْدِي ضَبْعَيْهِ ،  
وَيُجَافِي بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ ، وَيُوجِّهُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ ،  
وَيَقُولُ فِي سُجُودِهِ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ،

وهو رواية عن الامام أيضا ، وإليه مال الفضلي والطحاوي وجماعة من المأخرين  
معراج عن الظهيرية ، ومثني عليه في نور الايضاح ، لكن المنون على خلافه ( ويقول  
المؤمن : ربنا لك الحمد ) ويكتفي به ، وأفضله ( اللهم ربنا ولك الحمد ) ثم حذف  
الواو ، ثم حذف ( اللهم ) فقط ؛ والمفرد يجمع بينهما في الاصح ، هداية وملتنى  
( فإذا استوى قائما كبر ) مع الخرور ( وسجد ) واضعا ركبتيه أولا ( واعتمد  
يديه على الأرض ) بدمها ( ووضع وجهه بين كفيه ) اعتبارا لآخر الركعة  
بأرلها ؛ ويوجه أصابع يديه نحو القبلة ( وسجد ) وجوبا ( على أنفه وجبهته ،  
فإن اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة ) رحمه الله ، فإن كان على الأنف كره  
وإن كان على الجبهة لا يكره ، كما في التمتع عن التحفة والبدايع ( وقال أبو يوسف  
ومحمد : لا يجوز : الاقتصار على الأنف إلا من عذر ) وهو رواية عن أبي حنيفة ،  
وعليه الفتوى . جوهره ، وفي التصحيح نفلا عن العيون : وروى عنه مثل قولهما ،  
وعليه الفتوى ، واعتمده المحبوبي وصدر الشريعة ( وإن سجد على كور عمامته )  
إذا كان على جبهته ( أو فاضل ) : أى طرف ( ثوبه جاز ) ويكره إلا من عذر  
( ويبدى ضبعيه ) تنية ضبع - بالكون - العصد ؛ أى الساعد ، وهو من المرقق  
إلى الكسف ؛ أى يظهرهما ، وذلك في غير رحمة ، ( ويجافي ) : أى يباعد ( بطنه  
عن فخذه ويوجه أصابع رجليه نحو القبلة ) ، والمرأة تنخض وتلرق بطنها بفخذيها ،  
لأن ذلك أستر لها . هداية . ( ويقول في سجوده : سبحان ربى الأعلى ) ويكررها

ثَلَاثًا ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيُكَبِّرُ ، فَإِذَا اطْمَأَنَّ جَالِسًا  
كَبَّرَ وَسَجَدَ ، فَإِذَا اطْمَأَنَّ سَاجِدًا كَبَّرَ وَاسْتَوَى قَائِمًا عَلَى صُدُورِ  
قَدَمَيْهِ ، وَلَا يَقْعُدُ ، وَلَا يَتَمَتَّعُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ، وَيَفْعَلُ فِي  
الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَفْتِحُ وَلَا  
يَتَمَوَّذُ ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى <sup>(١)</sup> ، فَإِذَا رَفَعَ  
رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ انْتَرَشَ رِجْلَهُ

(ثلاثا، وذلك أذناه) : أى أدنى كال السنة ، كما مر (ثم يرفع رأسه ويكبر) مع  
الرفع إلى أن يستوى جالسا، ولو لم يستو جالسا وسجد أخرى أجزاء عند أبى  
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، ونكلا. وفى مقدار الرفع ، والأصح أنه إذا كان  
إلى السجود أقرب لا يجوز : لأنه يعد ساجدا. وإن كان إلى الجلوس أقرب جاز  
لأنه يعد جالسا ، فتحقق الثانية . هداية ( فإذا اطمأن ) : أى سكن ( جالسا )  
كجلسة المشاهد (كبر) مع عوده (وسجد) سجدة ثانية كالأولى ( فإذا اطمأن  
ساجداً كبر ) مع النهوض ( واستوى قائما على صدور قدميه ) وذلك بأن يقوم  
وأصابع القدمين على هيئتها فى السجود ( ولا يقعد ) للاستراحة ( ولا يعتمد يديه  
على الأرض ) ويكره فعلهما تنزيها لمن ليس به عذر . حاية . ( ويفعل فى الركعة  
الثانية مثل ما فعل فى ) الركعة ( الأولى ) لأنه تكرار الأركان ( إلا أنه لا يستفتح  
ولا يتعوذ ) لانهما لا يشعرا إلا مرة ( ولا يرفع يديه إلا فى التكبيرة الأولى )  
فقط ( فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية فى الركعة الثانية انترش ) الرجل ( رجله

( ١ ) برى الشافعى رفع اليدين عند الركوع والرفع منه لأحاديث وأثار وردت  
فى ذلك وللحنيفة أحاديث وأثار تدل على عدم ذلك .

فهما متعارضان فى الدلالة ويرجح الحنفية المنع بدليل أنه كانت أنوال مباحة  
فى الصلاة وأما من جنس هذا الرفع وقد علم نسخها فلا يبعد أن يكون هذا =

الْيَمِينِ فَجَلَسَ عَلَيْهَا وَنَصَبَ الْيَمِينَ نَصْبًا وَوَجَّهَ أَصَابِعَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ وَبَسَطَ أَصَابِعَهُ وَتَشَهَّدَ .  
وَالْتَّشَهُدُ أَنْ يَقُولَ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ،

اليسرى لجلس عليها) : أى على قدمها ، بأن يجعلها تحت إلية (ونصب) قدم (اليمين نصبا ووجه أصابعه نحو القبلة) ندبا ، والمرأة تجلس على إلية اليسرى وتخرج رجلها اليسرى من تحت اليمين ، لأنه أستر لها (ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه) مفرجة قليلا جاسلا أطرافها عند ركبته (وتشهد) : أى قرأ تشهد ابن مسعود ، بلا إشارة بسببته عند الشهادة في ظاهر الرواية ، وعن أبي يوسف في الامالى أنه يعقد المختصر والبصر ويحلق الوسطى والابهام ويشير بالسبابة ؛ ونقل مثله عن محمد والإمام ، واعتمده المتأخرون ، لثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم بالأحاديث الصحيحة ، ولصحة نقله عن أئمتنا الثلاثة ، ولذا قال في المتح : إن الأول خلاف الرواية والرواية ؛ ولشيخنا رحمه الله تعالى رسالة في التشهد حرر فيها صحة هذين القولين ونفى ما عدها حيث قال : إنه ليس لا سوى قولين : الأول - وهو المشهور في المذهب - بسط الأصابع بدون إشارة ، الثاني بسط الأصابع إلى حين الشهادة فيعقد عندها ويرفع السبابة عند التني ويضعها عند الإتيان ، وهذا ما اعتمده المتأخرون ، وأما ما عليه الناس من الإشارة مع البسط بدون عقد فلم أر أحدا قال به . ١٠ هـ ؛ ثم ذيل رسالته بأخرى حقق فيها صحة الرواية بما عليه الناس ، فن رام استيفاء الكلام فلم يرجع إليهم ما يظفر بالمرام ( والتشهد أن يقول : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ،

== منها قالوا وقد ثبت معارضه ثبوتا لا مرد له . قال أبو حنيفة ليس وائل أحفظ من عبد الله بن مسعود وقد حدثني من لأحصى عن عبد الله أنه رفع يديه في بدء الصلاة فقط وحكاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو عالم بشرائع الإسلام وحدرده متنفذ لأحوال النبي صلى الله عليه وسلم ملازم له في إقامته وأسفاره فالأخذ به عند التعارض أول . وهو كلام موفق سديد .



لِلسَّلَامِ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى  
عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا  
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى ، وَيَقْرَأُ فِي  
الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ خَامَةً ، فَإِذَا جَلَسَ فِي  
آخِرِ الصَّلَاةِ جَلَسَ كَمَا فِي الْأُولَى ، وَتَشَهَّدَ ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَعَا بِمَا شَاءَ بِمَا يُشَبِّهُهُ الْفَاطَةُ الْقُرْآنِ وَالْأَذْيَمَةُ

السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
(أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ) وهذا تشهد  
ابن مسعود رضى الله عنه ؛ فإنه قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي  
وعلى التشهد كما كان يعلني سورة من القرآن ، وقال : قل التحيات لله .. إلخ . هداية ،  
ويقصد بالفاظ التشهد معانيها مرادة له على وجه الانشاء كأنه يحى الله تعالى ويسلم على  
يه وعلى نفسه وأوليائه ؛ در ( ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى ) فإن زاد ما  
كره ، وإن كان ساهياً سجد للسهو إن كانت الزيادة بمقدار ( اللهم صلى على محمد )  
على المذهب . تنوير ( ويقرأ في الركعتين الآخريتين الفاتحة خاصة ) وهذا بيان  
الافضل ، وهو الصحيح ، هداية . فلو سبغ ثلاثاً أو وقف ساكناً بقدرها صنع ،  
ولا بأس به على المذهب ، تنوير ( فإن جلس في آخر الصلاة جلس ) مفترشا  
أيضاً ( كما ) جلس ( في ) القعدة ( الأولى وتشهد ) أيضاً ( وصلى على النبي صلى  
الله عليه وسلم ) ولو مسبوفاً كما رجحه في المبسوط ؛ لكن رجح قاضيخان أنه  
يترسل في التشهد ، قال في البحر : وينبغي الافتاء به . ١٠٥٠ ، وسئل الامام محمد عن  
كيفيتها فقال يقول : ( اللهم صلى على محمد ) إلى آخر الصلاة المشهورة ( ودعا بما  
شاء بما يشبه ألفاظ القرآن ) لفظاً ومعنى بكونه فيه نحو ( ربنا آتانا في الدنيا حسنة ) وفي  
الآخرة حسنة وليس منه ، لأنه إنما أراد به الدعاء لا القراءة . نهر ( والأدعية ) بالنصب

السَّائِرَةِ ، وَلَا يَدْعُو بِمَا يُشَبِّهُ كَلَامَ النَّاسِ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ  
فَيَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ .  
وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ وَالرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ  
وَالْمِشَاءِ إِنْ كَانَ إِمَامًا ، وَيُخْفِي الْقِرَاءَةَ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَيَيْنِ ،

حفظاً على المأظفر الجرجسي عطاء على القرآن ( المأظورة ) : أي المروية نحو ما في مسلم ( اللهم  
إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن قسوة المحيا والمات ومن فتنة  
المسيح الدجال ) ومنها ما روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه سأل النبي صلى الله  
عليه وسلم أن يعلمه دعاء يدعو به في صلاته فقال : ( قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً  
كثيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي إنك أنت  
الغفور الرحيم ) ( ولا يدعو بما يشبه كلام الناس ) تحمراً عن الفساد ، وقد  
اضطرب فيه كلامهم ، والمختار - كما قاله الحلي - أن ما في القرآن والحديث لا يفسد  
مطلقاً ، وما ليس في أحدهما إن استعمال طلبه من الخلق لا يفسد ، وإلا أفسد لو  
قبل القنود قدر القنود ، وإلا خرج به من الصلاة مع كراهية التحريم ( ثم يسلم  
عن يمينه حتى يرى بياض خده فيقول : السلام عليكم ورحمة الله ) ولا يقول :  
( وبركاته ) لعدم توارثه ؛ وصرح الحدادي بكراهته ( و ) يسلم بعدها ( عن يساره  
مثل ذلك ) السلام المذكور ، ويسن خفضه عن الأول ، وينوي من عن يمينه من  
الرجال والنساء والخفظة ، وكذلك في الثانية ، لأن العمل بالنيات - هداية - وفي  
التصحيح : واختلنوا في تسليم المقتدى ؛ فمن أبي يوسف ومحمد يسلم بعد الامام  
وعن أبي حنيفة فيه روايتان ، قال الفقيه أبو جعفر : المختار أن ينتظر إذا سلم الامام  
عن يمينه يسلم المقتدى عن يمينه ، وإذا فرغ عن يساره يسلم عن يساره ، اهـ ( ويجهر  
المصل وجوباً بحسب الجماعة وإن زاد أساء ) بالقراءة ( في ) ركعتي ( الفجر والركعتين  
الأوليين من المغرب والمشاء ) أداء وقضاء وجمعة وعيدين وتراويح ووتر في رمضان  
( إن كان ) المصل ( إماماً ) ، ويخفي القراءة فيما بعد الأوليين ( هذا هو المنوال ) اهـ .

وإن كان منفرداً فهو مخير : إن شاء جهر وأسمع نفسه ، وإن شاء خافت ، ويخفى الإمام القراءة في الظهر والعصر والوتر

قال في التصحيح : والخافطة تصحيح الحروف وهذا هو عتار الكرخى وأبي بكر الباخرى ، وعن الشيخ أبي القاسم الصنار وأبي جعفر الهندواني ومحمد ابن الفضل البخارى : أن أدنى الخافطة أن يسمع نفسه إلا لما منع ، وفي زاد الفقهاء : هو التصحيح وقال الحلواني : لا يجزئه إلا أن يسمع نفسه ومن يقربه ، وفي البدائع : ما قاله الكرخى أنيس وأصح ، وفي كتاب الصلاة إشارة إليه فإنه قال : إن شاء قرأ في نفسه سرأ وإن شاء جهر وأسمع نفسه ، وقد صرح في الآثار بذلك ، ونماه فيه ( وإن كان ) المصل ( منفرداً فهو مخير : إن شاء جهر وأسمع نفسه ) لأنه إمام نفسه ( وإن شاء خافت ) ؛ لأنه ليس خلفه من يسمعه ، والأفضل هو الجهر ؛ ليكون الأداء على هيئة الجماعة . هداية . ( ويخفى الإمام ) وكذا المنفرد ( القراءة ) وجوبا ( في ) جميع ركعات ( الظهر والعصر ) لقوله صلى الله عليه وسلم : ( صلاة التمار عجماء ) : أى ليس فيها قراءة مسموعة ( ١ ) . هداية .

( والوتر ) واجب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وهذا آخر أقواله ، وهو الظاهر من مذهبه ، وهو الأصح ، وعنه أنه سنة ، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد ، وعنه

( ١ ) ذكر الكمال في الفتح أن الحديث غريب . ونقل عن الثوى أنه لا أصل له ثم روى حديث البخارى عن شجرة قال : قلنا لحباب هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال : نعم . قلنا : بيم كنتم تعرفون قراءته . قال : باضطراب لحيته ، قلت : وهذا دليل صحيح على وجوب الأسرار في هاتين الصلاتين . ففي الحديث صلوا كما رأيتموني أصلى والأصل في الأمر الوجوب ومثله في الدلالة ما في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين قدر ثلاثين آية الحديث .

ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا سَلَامٌ ، وَيَقْنَتُ فِي الثَّالِثَةِ قَبْلَ  
الرُّكُوعِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ ، وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنَ الْوُتْرِ بِهَا تَحِيَّةُ  
الْكِتَابِ وَسُورَةٍ مَعَهَا ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْنَتَ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ  
ثُمَّ قَنَتَ .

أنه فريضة ، وبه أخذ زفر ، وقيل بالزوفيق : فرض ؛ أى عملاً ، وواجب : أى  
اعتقاداً ، وسنة : أى ثبوتاً ، وأجمعوا على أنه لا يكرر جاحده ، وأنه لا يجوز  
بدون نية الوتر ، وأن القراءة يجب في كل ركعته ، وأنه لا يجوز أدواؤه قاعداً أو  
على الدابة بلا عذر ، كما في المحيط ، نهر ، وهو ( ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام )  
كضلالة المغرب ، حتى لو نسي القعود لا يعود إليه ، ولو عاد ينبغى الفساد ، كما  
في الدر ( ويقنّت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة ) ( ١ ) أداء وقضاء ( ويقرأ )  
وجوباً ( في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة معها ) أو ثلاث آيات ( فإذا  
أردت أن يقنّت كبر ورفع يديه ) كرفعه عند الافتتاح ( ثم قنّت ) ، ويسن الدعاء  
المشهور ، وهو : اللهم إنا نستعينك ونستعبدك ونستغفرك ونتوب إليك ونؤمن  
بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من  
يفجرك ، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك  
ونخشى عذابك ، إن عذابك ، الجذب بالكمال ملحق ، قال في الهر : ونحفد بدال  
مهملة : أى نسرع ، ولو أتى بها معجزة فسدت ، كما في الحانية ، قيل : ولا يقول  
الجد ، لكنه ثبت في مراسيل أبي داود ، وملحق بكسر الحاء وفتحها ، والكسر  
أفصح ، كذا في الدراية ، ويصل فيه على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل : لا ، استثناء  
بما في آخر التشهد ، وبالأول يفتى . واختلاف فيمن لا يحسنه بالعربية أولاً يحفظه :  
هل يقول : يا رب . أو اللهم اغفر لي ، ثلاثاً ، أو ربنا آتنا في الدنيا حسنة  
وفي الآخرة حسنة ، والخلاف في الأفضلية : والآخر أفضل . اه باختصار ،  
وسكت عن صفته من الجهر والإخفاء لأنه لم يذكر في ظاهر الرواية ، وقد قال بن

وَلَا يَقْنُتُ فِي صَلَاةٍ غَيْرَهَا .

وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ بِعَيْنِهَا لَا يُجْزَى  
غَيْرَهَا ؛ وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ سُورَةً بِعَيْنِهَا لِصَلَاةٍ لَا يَقْرَأُ فِيهَا غَيْرَهَا .  
وَأَدْنَى مَا يُجْزَى مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا يَتَنَاولُهُ اسْمُ الْقُرْآنِ  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ  
ثَلَاثِ آيَاتٍ قِصَارٍ أَوْ آيَةٍ طَوِيلَةٍ .

الفضل : يخفيه الإمام والمفتدى . وفي الهداية تبعاً للسرخسي : أنه المختار ( ولا يقنن  
في صلاة غيرها ) إلا لنزلة في الجهرية ، وقيل : في الكل .

( وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها ) على طريق الفرضية بحيث  
( لا يجوز غيرها ) وإنما تنعين الماتعة على طريق الوجوب ( ويكره ) للعمل ( أن  
يتخذ سورة ) غير الفاتحة ( لصلاة بعينها ) بحيث ( لا يقرأ غيرها ) ؛ لما فيه من  
هجران الباقي ، وإيهام التفضيل ، وذلك كقراءة سورة السجدة وهل أنى لفجر كل  
جمعة ، وهذا إذا رأى ذلك حتماً واجباً لا يجوز غيره ، أما إذا علم أنه يجوز أي  
سورة قرأها ولكن يقرأ هاتين السورتين تبركاً بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم فلا  
يكره ، بل يندب ، لكن بشرط أن يقرأ غيرهما أحياناً ؛ كي لا يظن جاهل أنه  
لا يجوز غيرهما .

( وأدنى ما يجزى من القراءة في الصلاة ما يتناولها اسم القرآن ) ولو دون الآية  
( عند أبي حنيفة ) واختارها المصنف ، ورجحها في البدائع ، وفي ظاهر الرواية آية  
تامة طويلة كانت أو قصيرة ، واختارها المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة ، كذا  
في التصحيح ، ( وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجزى أقل من ثلاث آيات قصار أو  
آية طويلة ) قال في الجوهرية : وقولهما في القراءة احتياط ، والاحتياط في العبادات  
أمر حسن : اهـ .

وَلَا يَنْفَرُ الْمُؤْتَمُّ خَلْفَ الْإِمَامِ .  
وَمَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِي صَلَاةٍ غَيْرِهِ يَخْتِجُ إِلَى نِيَّتَيْنِ : نِيَّةُ  
الصَّلَاةِ وَنِيَّةُ الْمُتَابَعَةِ .  
وَالْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ .

---

( ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام ) مطلقاً ، وما نسب إلى محمد ضعيف كما بسطه  
الكامل والعلامة قاسم في الصحيح ، فإن قرأ كره تحريراً ، ونصح في الأصح .  
در . ( ١ )

• • •

( ومن أراد الدخول في صلاة غيره يحتاج إلى نيتين : نية ) نفس ( الصلاة ،  
ونية المتابعة ) الإمام ، وكيفية نيته - كما في المحيط - أن ينوي فرض الوقت والافتداء  
بالإمام فيه ، أو ينوي الشروع في صلاة الإمام ، أو ينوي الانتداء بالإمام في صلاته ،  
ولو نوى الافتداء به لا غير ، قيل . لا يجوز ، والأصح أنه يجوز ، لأنه جعل  
نفسه تبعاً للإمام مطلقاً ، والتبعية من كل وجه إنما تتحقق إذا صار مصلياً ما صلاه  
الإمام ، كذا في الدراية .

( الجماعة ) للرجال ( سنة مؤكدة ) وقيل : واجبة ، وعليه العامة . تنوير :  
أي عامة مشايخنا وبه جرم في النحفة وغيرها ، قال في البحر : وهو الراجح عند أهل  
المذهب . اهـ در ، وأفادها اثنان واحد مع الإمام ، ولو يميزاً ، في مسجد أو غيره ،

---

( ١ ) استدلل الحنفية بحديث ( من صلى خلف إمام فقرأه الإمام له قراءة )  
وقد أثبت الكمال صحة الحديث ونفى الطعن فيه بما لا يدع مجالاً للشك وعليه  
عمل الصحابة . وفي حديث إنما جعل الإمام ليؤتم به ( وإذا قرأ الإمام فأنصتوا )  
كما في صحيح مسلم .

ونقل عن محمد أنه يقرأ في السرية وهو خلاف ظاهر الرواية عنه وهو كإنا  
الشارح ضعيف .

وَأَوَّلَى النَّاسُ بِالْإِمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ ، فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأَفْرَوْهُمْ ،  
فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأُورِعُهُمْ ، فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأَسْنَهُمْ .  
وَيُكْرَهُ تَقْدِيمُ الْعَبْدِ وَالْأَعْرَابِيِّ وَالْقَائِقِ وَالْأَعْمَى وَوَلَدِ الزَّانَا ،  
فَإِنْ تَقَدَّمُوا جَازَ .

ويكره تكرارها بأذان وإقامة في مسجد محلة ، لا في مسجد طريق ، أو في مسجد  
لا إمام له ولا مؤذن . در . وفي شرح المنية : إذا لم تكن الجماعة على الهيئة الأولى  
لا تكره ، وإلا تكره ، وهو الصحيح ، وبالعدول عن المهراب تختلف الهيئة .  
كذا في البرازية . اهـ .

( وأولى الناس بالإمامة ) - إذا لم يكن صاحب منزل ولا ذو سلطان -  
( أعلمهم بالسنة ) : أى الشريعة ، والمراد أحكام الصلاة صحة وفسادا ( فإن تساوا )  
علما ( فأفروهم ) لكتاب الله تعالى : أى أحسنهم ثلاثة ( فإن تساوا فأورعهم )  
أى أكثرهم اتقاء للشبهات ( فإن تساوا فأسنهم ) : أى أكبرهم سنًا ؛ لأنه أكثر  
خشوعا ، ثم الأحسن خلقا ، ثم الأحسن وجها ، ثم الأشرف نسبا ، ثم الأنظف  
ثوبا ، فإن استوا يقرع بينهما ، أو الخيار إلى القوم ، وإن اختلفوا اعتبر الأكثر  
وفي الامداد : وأما إذا اجتمعوا فالسلطان مقدم ، ثم الأمير ، ثم القاضي ، ثم  
صاحب المنزل ولو مستأجرا ، وكذا يقدم القاضي على إمام المسجد . اهـ .

( ويكره ) تنزيها ( تقديم العبد ) لغلبة جهله ؛ لأنه لا يتفرغ للتعلم ( والأعرابي )  
وهو من يسكن البوادي ؛ لأن الجهل فهم غالب ، قال تعالى : « وأجدر أن لا يعلموا  
حدود ما أنزل الله على رسوله » ( والفاسق ) لأنه يهتم بأمر دينه ( والأعمى ) لأنه  
لا يتوقى النجاسة ( وولد الزنا ) لأنه لا أب له يفقهه فيغلب عليه الجهل ، ولأن  
في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة فيكره . هداية ( فإن تقدموا جاز ) لقوله صلى الله  
عليه وسلم . « صلوا خلف كل بر وفاجر » .

وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ لَا يُطَوِّلَ بِهِمُ الصَّلَاةَ .  
 وَيَكْرَهُ لِلنِّسَاءِ أَنْ يُصَلِّيْنَ وَحَدَهُنَّ جَمَاعَةً ، فَإِنْ فَعَلْنَ وَقَفَتْ  
 الْإِمَامُ وَسَطَهُنَّ .  
 وَمَنْ صَلَّى مَعَ وَاحِدٍ أَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ تَقَدَّمَ  
 عَلَيْهِمَا .  
 وَلَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ أَنْ يَقْتَدُوا بِامْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ .

( وينبغي للإمام أن لا يطول بهم الصلاة ) عن الفدر المسنون قراءة وأذكاراً ،  
 قال في الفتح : وقد بحثنا أن الطويل هو الزيادة عن القراءة المسنونة ؛ فإنه صلى الله  
 عليه وسلم نهى عنه ، وقراءته هي المسنونة ؛ فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان  
 دأبه إلا لضرورة . اهـ .

( ويكره للنساء ) تحريماً . فتح ( أن يصلين وحدهن ) يعني بغير رجال ( جماعة )  
 وسواء في ذلك الفرائض والتوافل ، إلا صلاة الجنائز ( فإن فعلن وقفت ) المرأة  
 الإمام ( وسطهن ) فلو تقدمت صحت وأثمت إنما آخر .

( ومن صلى مع واحد ) ولو صبياً أقامه عن يمينه ( محاذياً له ، وعن محمد يضع  
 أصابعه عند عقب الإمام والأول هو الظاهر ، وإن كان وقوفه مساوياً للإمام  
 وسجوده يتقدم عليه لا يضرب ؛ لأن العبرة بموضع القيام ، ولو صلى خلفه أو على يساره  
 جاز ، إلا أنه يكون سيئاً . جوهره ( فإن كانا اثنين تقدم عليهما ) وعن أبي يوسف  
 يتوسطهما هداية ، ويتقدم الأكثر اتفاقاً ، فلو قاموا بمجنبه أو قام واحد بمجنبه وخلفه  
 صِف كره لإجماعاً . در .

( ولا يجوز للرجال أن يقتدوا بامرأة ) أو صبي ( مطلقاً ، ولو  
 في جنازة أو نفل في الأصح .



وَيَصِفُ الرِّجَالَ ثُمَّ الصَّبِيَّانَ ثُمَّ النِّسَاءَ .

فَإِنْ قَامَتِ امْرَأَةٌ إِلَى جَنْبِ رَجُلٍ وَهُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ  
فَسَدَّتْ صَلَاتُهُ <sup>(١)</sup> .

وَيُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ حُضُورُ الْجَمَاعَاتِ ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَخْرُجَ الْجُوزُ  
فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْمِشَاءِ .

( ويصف ) الإمام ( الرجال ثم الصبيان ) إن تعددوا ؛ فلو واحد دخل في الصف ،  
ولا يقوم وحده ، ثم الختانى ، ولو منفردة ثم ( النساء ) كذلك ، قال الشافعى .  
وينبغي للإمام أن يأمرهم بأن يترأصوا ، ويسدوا الحلال ، ويسوروا مناكبهم ، ويقف  
وسطا . اهـ .

( فإن قامت امرأة ) مشتتة ولو ماضياً أو أمة أو زوجة أو محرماً ( إلى جنب  
رجل ) ركناً كاملاً ( وهما مشتركان في صلاة واحدة ) ذات ركوع وسجود ،  
ولا حائل بينهما ، ولم يشر إليها لتأخر عنه ، ونوى الإمام إمامتها ( فسدت صلاته )  
لا صلاتها ، وإن أشار إليها فلم تتأخر ، أو لم ينو الإمام إمامتها - فسدت صلاتها ،  
لا صلاته ، وأن لم تدم المحاذاة ركناً كاملاً ، أو لم يكونا في صلاة واحدة ، أو  
في صلاة غير ذات ركوع وسجود ، أو بينهما حائل مثل مؤخرة الرجل في الطول  
والإصبع في الناطق - لم تضرهما المحاذاة والفرجة تقوم مقام الحائل ، وأدناها قدر  
ما يقوم فيه المصل ، وتتمامه في الفهستاقى .

\* \* \*

( ويكره للنساء ) الشواب ( حضور الجماعة ) مطلقاً ؛ لما فيه من خوف الفتنة  
( ولا بأس بأن تخرج المعجوز في الفجر والمغرب والعشاء ) وهذا عند أبي حنيفة ،

(١) القياس عدم فسادها وهو قول الشافعى ويستدل الحنفية بحديث في  
آخره من حيث آخره من (٣١) ويدعى صاحب الهداية أنه من المشاهير والتحقيق  
أنه موقوف على ابن مسعود ؛ وإن صح فإنه يفيد الإثم لافساد الصلاة  
وليبحث المقام .

وَلَا يُصَلِّي الطَّاهِرُ خَلْفَ مَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ ، وَلَا الطَّاهِرَاتُ  
خَلْفَ الْمُسْتَحَاضَةِ ، وَلَا الْقَارِئُ خَلْفَ الْأُمِّيِّ ، وَلَا الْمُسَكِّنِيُّ  
خَلْفَ الْعَرَبِيِّ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَوْمُ الْمُتِمِّمِ الْمُتَوَضِّعَيْنِ ، وَالْمَاسِحِ عَلَى  
الْخُفَّيْنِ الْفَاسِلَيْنِ ، وَيُصَلِّي الْقَائِمُ خَلْفَ الْقَاعِدِ ، وَلَا يُصَلِّي الَّذِي  
يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ خَلْفَ الْمُؤَمِّيِّ ، وَلَا يُصَلِّي الْمُفْتَرِضُ خَلْفَ الْمُتَنَفِّلِ ،  
وَلَا مَنْ يُصَلِّي فَرَضًا خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي فَرَضًا آخَرَ ،

أما عندهما فتخرج في الصلوات كلها ؛ لأنه لا فتنة لقلّة الرغبة فيه ، وله أن فرط  
الشبق حامل فتقع الفتنة ، غير أن النفاق انتشاهم في الظهر والعصر والجمعة ،  
أما في الفجر والعشاء فإنهم نائمون ، وفي المغرب بالطعام مشتغلون . هداية ، وفي  
الجمعة : والفتوى اليوم على الكراهة في الصلوات كلها ؛ لظهور الفساد في هذا الزمان .  
( ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة )  
لما فيه من بناء القوي على الضعيف ، ويصلي من به سلس البول خلف مثله ، وخلف  
من عذره أخف من عذره ( و ) كذا ( لا ) يصلي ( القارئ ) وهو من يحفظ من  
القرآن ما تصح به الصلاة ( خلف الأمي ) وهو عكس القارئ ( ولا المسكني  
خلف العربي ) لقوة حالهما ( ويجوز أن يؤم المتيمم المتوضّعين ) لأنه طهارة  
مطلقة ، ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة ( والمسح على الخفين الفاسلين ) لأن الخف  
مانع سراية الحدث إلى القدم ، وما حل بالخف يزيله المسح ( ويصلي القائم خلف  
القاعد ) وقال محمد : لا يجوز ، وهو القياس ؛ لقوة حال القائم ، ونحن تركناه  
بالنص ، وهو ما روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته قاعداً والقوم خلفه قياماً .  
هداية . ( ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المؤممي ) لأن حال المقتدى أقوى  
( ولا يصلي المفترض خلف المتنفل ) لأن الاقتداء بهاء ووصف الفرضية معدوم في حق  
الإمام فلا يتحقق البناء على المعدوم ( ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر )

وَيُصَلِّي الْمُنْتَفِلَ خَلْفَ الْمُفْتَرِضِ .

وَمَنْ اقْتَدَى بِإِمَامٍ ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ تَلَى غَيْرَ وُضْوءِ أَعَادَ الصَّلَاةَ .  
وَيُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَعْثَرَ بِثَوْبِهِ أَوْ بِجَسَدِهِ ، وَلَا يُقَلِّبُ  
الْحَصَى إِلَّا أَنْ لَا يُمْكِنَهُ السُّجُودُ فَيُسَوِّيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَلَا يُفَرِّقُ  
أَصَابِعَهُ ، وَلَا يَتَخَصَّرُ ، وَلَا يُسَدِّلُ ثَوْبَهُ ،

لأن الإفتداء شركه وموافقة؛ فلا بد من الاتحاد، ومتى فسد الإفتداء لفقد شرط كظاهر  
بمعذور لم تنعقد أصلاً، وإن لاختلاف الصلاتين تنعقد نفلاً غير مضمون، كذا  
في الزيلعي، وثمرته الانتقاض بالفقهية إذا انعقدت وإلا لا (ويصلى المنتفل خلف  
المفترض) لأن فيه بناء الضميف على القوى وهو جائز .

(ومن اقتدى بإمام ثم علم أي المقتدى) أنه أي الإمام (على غير وضوء)  
في زعمهما (أعاد الصلاة) انقاداً (اظهار بطلانها) وكذا لو كانت صحيحة في زعم  
الإمام فاسدة في زعم المقتدى؛ لبنائه على الفاسد في زعمه فلا يصح، وفيه خلاف،  
وصحح كل، أما لو فسدت في زعم الإمام وهو لا يعلم به وعلله المقتدى صحت في قول  
الأكثر، وهو الأصح؛ لأن المقتدى يرى جواز صلاة إمامه، والمعتبر في حقه رأى  
نفسه؛ فوجب القول بجوازها، كذا في حاشية شيخ مشايخنا الرضوي .

(وبكرة للمصلي أن يعثر بثوبه أو بجسده) والعثر: عمل ما لا فائدة فيه، مصباح  
والمراد هنا فعل ما ليس من أفعال الصلاة، لأنه يناقض الصلاة (ولا يقلب الحصى)  
لأنه نوع عثر (إلا أن يمكنه السجود) عليه إلا بمشقة (فيسويه مرة واحدة)  
وتركه أفضل، لأنه أقرب للخشوع (ولا يفرق أصابعه) بغمزها أو مدّها حتى  
تصوت (ولا يتخصر) وهو: أن يضع يده على خاصرته، قاله ابن سرين؛ وهو  
أشهر تأويلاته، لما فيه من تقويت سنة أخذ اليدين، ولأنه من فعل الجبارة،  
وقيل: أن يشكّيه على المخصرة (ولا يسدل ثوبه) تكبيرا أو تهاونا، وهو: أن

وَلَا يَنْقُصُ شَعْرُهُ ، وَلَا يَكْفُ ثَوْبُهُ ، وَلَا يَلْتَفِتُ ، وَلَا يُقْبَى ،  
وَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ بِلِسَانِهِ وَلَا يَدِيهِ ، وَلَا يَتَرَجَّعُ إِلَّا مِنْ عَذْرِ ،  
وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ .

فَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ انْصَرَفَ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامًا اسْتَحَافَ وَتَوَضَّأَ  
وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ ،

يجعل الثوب على راسه وكتفيه ويرسل جوانبه من غير أن يضمها : قال صدر  
الشريعة : هذا في الطليسان ، أما في الثباء ونحوه فهو أن يلقيه على كتفيه من غير  
أن يدخل يديه في كفيه . ١٠٨ . ( ولا ينقص شعره ) وهو : أن يجمعه ويعقده في  
مؤخر رأسه ، والسنة أن يدعه على حاله يسجد معه ، ( ولا يكف ثوبه ) وهو :  
رفعه من بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود ، وقيل : أن يجمع ثوبه ويشده  
في وسطه : لما فيه من التجبر المنافي لوضع الصلاة ، وهو الخشوع ( ولا يلتفت ) :  
أي بعينه بحيث يخرج وجهه عن القبلة ، فأما النظر بطرف عينه من غير أن يلوى  
عنقه بخلاف الأولى ( ولا يقبى ) كالكلب ، وهو أن ينصب ركبتيه ولا يضع  
يديه على الأرض ( ولا يرد السلام بلسانه ) لأنه مفسد صلاته ( ولا يديه ) لأنه  
سلام معنى حتى لو صافح بنية التسليم تفسد صلاته ( ولا يترجع إلا من عذر ) لأن  
فيه ترك سنة القعود ( ولا يأكل ، ولا يشرب ) لأنه ليس من أعمال الصلاة ،  
فإن فعل شيئاً من ذلك بطلت صلاته : سواء كان عامداً أو ناسياً .

( فإن سبقه الحدث ) في صلاته ( انصرف ) من ساعته من غير مهلة ، حتى  
لو وقف قدر أداء ركن بطلت صلاته ، ويباح له المشي ، والاعتراف من الاناء  
والانحراف عن القبلة ، وغسل النجاسة ، واستنجاء إذا أمكنه من غير كشف  
عورته ، وإن تجاوز الماء القريب إلى غيره تفسد صلاته ، لمشيه من غير حاجة  
( فإن كان إماماً استخلف ) بأن يحضر بثوبه إلى المحراب ، وذهب المسبوق ( وتوضأ  
وبنى على صلاته ) ثم إن كان منفرداً فهو بالخيار : إن شاء عاد إلى مصلاه وأتم

وَالِاسْتِثْنَاءُ أَفْضَلُ .

وَلِإِنْ نَامَ فَاحْتَلَمَ أَوْ جُنَّ أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ قَهَقَهُ اسْتَأْنَفَ  
الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ .

فَإِنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَاتِهِ عَامِداً أَوْ سَاهِياً بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .  
وَلِإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ تَوْضِئاً وَسَلِّماً ، وَلِإِنْ تَعَمَّدَ الْحَدَّثُ  
فِي هَذِهِ الْعَالَةِ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ عَمِلَ عَمَلًا يُبْنِئُ الصَّلَاةَ تَمَّتْ صَلَاتُهُ .

صلاته ، وهو الأفضل ، ليكون مؤدياً لصلاته في مكان واحد ، وإن شاء أتم في  
موضع وضوئه ، لما فيه من تقليل المشى ، وإن كان مقتدياً فإنه يعود إلى مكانه ،  
إلا أن يكون إمامه قد فرغ من صلاته فيخير كالمفرد ، وإن كان إماماً عاد أيضاً  
إلى مصلاه وصار مأموماً ، إلا أن يكون الخليفة قد فرغ من صلاته فيخير أيضاً  
( والاستئناف ) في حق الكل ( أفضل ) خروجا من الخلاف ، وقيل : إن المفرد  
يستقبل ؛ والإمام والمقتدى يبنى صيانته لفضيلة الجماعة .

فإن نام المصلي في صلاته ( فاحتلم أو جن أو أغشى عليه أو قهقهه استأنف  
الوضوء والصلاة ) جميعاً ؛ لأنه يندر وجود هذه العوارض ، فلم يكن في معنى  
ما ورد به النص . هدايه .

وإن تكلم المصلي ( في الصلاة ) كلاماً يعرف في تفاهم الناس ولو من غير حروف  
كالذي يستاق به الحمار ( عامداً أو ساهياً بطلت صلاته ) وكذا لو أن أو تأوه أو  
ارتفع بكأوه من وجع أو مصيبة ، فإن كانت من ذكر جنسة أو نار لا تبطل ؛  
لدلائلها على زيادة الخشوع .

( وإن سبقه الحدث بعد التشهد تَوْضِئاً وَسَلِّماً ) لأن التسليم واجب ، فلا بد من  
التوضؤ ليأتي به ( وإن تعمد الحدث في هذه الحالة ) . يعني بعد التشهد ( أو تكلم أو  
عمل عملاً يبني الصلاة تمت صلاته ) لتعذر البناء بوجود القاطع ، ولم يبق عليه  
شيء من الأركان .

وإن رأى المنيّم الماء في صلاته بطلت صلاته ، وإن رآه  
بعد ما قعد قدر التشهد ، أو كان ماسحاً على الخفين فانقضت مدة  
مسهه ، أو خلع خفيه بعمل رفيق ، أو كان أمياً فتعلم سورة ،  
أو عرياناً فوجد ثوباً ، أو مومياً فقدر على الركوع والسجود ،  
أو تذكر أن عليه صلاة قبل هذه الصلاة ، أو أخذت الإمام  
القارئ فاستخلف أمياً ، أو طلعت الشمس في صلاة الفجر ، أو  
أدخل وقت العصر في الجمعة ، أو كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت  
عن برء ، أو كان صاحب عذر فاقطع عذره -

( وإن رأى المنيّم الماء ) الكافي ( في صلاته ) قبل القعود الأخير قدر التشهد  
( بطلت صلاته ) اتفاقاً ( وإن رآه ) أى الماء ( بعدما قعد قدر التشهد ، أو كان ماسحاً )  
على الخفين ( فانقضت مدة مسحه ، أو خلع خفيه بعمل رفيق ) : أى قليل ؛ فلو  
بعمل كثير تمت صلاته اتفاقاً ( أو كان أمياً فتعلم سورة ) بتذكر أو عمل قليل  
بأن قرأه ( عنده آية فحفظها ) أو ( كان يصلي ) عرياناً ( لثقت الساتر ) فوجد  
ثوباً ؛ أو ( كان يصلي ) لمعه عن الركوع والسجود ( فقدر على الركوع  
والسجود ، أو تذكر أن عليه صلاة قبل هذه الصلاة ) وكان ذا ترتيب وفي الوقت  
سعة ( أو أحدث الامام القارئ فاستخلف أمياً ، أو طلعت الشمس في صلاة الفجر  
أو دخل وقت العصر في ) صلاة ( الجمعة ، أو كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت عن  
برء ؛ أو كان صاحب عذر فاقطع عذره ) كالمستحاضة ومن هو بمنعاً بأن  
توضأت مع السيلان وشرعت في الظاهر وقعدت قدر التشهد فاقطع الدم ودام  
الانقطاع إلى غروب الشمس ، فإنها تعيد الظاهر عنده ، كما لو انقطع في خلال الصلاة

بَطَلَتْ صَلَاتُهُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ :  
تَمَّتْ صَلَاتُهُ .

### بَابُ قَضَاءِ الْفَوَائِدِ

وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ قَضَاهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَقَدَّمَهَا لَزُومًا عَلَى صَلَاةِ  
الْوَقْتِ لِأَنَّ يَخَافُ فَوَاتَ صَلَاةِ الْوَقْتِ فَيُقَدِّمُ صَلَاةَ الْوَقْتِ ثُمَّ  
يَقْضِيهَا ، فَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ رَتْبَهَا فِي الْقَضَاءِ كَمَا

---

(بطلت صلاته في قول أبي حنيفة) وذلك لأن الخروج بصنعه فرض عنده ،  
فاعترض هذه الأشياء في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة (وقال أبو يوسف  
ومحمد : تمت صلاته) ، لأن الخروج بصنعه ليس يفرض ، فاعتراض هذه الأشياء  
كاعتراضها بعد السلام ، قال في التوضيح : ورجح دليله في الشروح وعامة المصنفات  
واعتمده النسفي وغيره . اهـ .

### بَابُ قَضَاءِ الْفَوَائِدِ

لما فرغ من بيان أحكام الأداء وما يتعلق به الذي هو الأصل شرع في بيان أحكام  
القضاء الذي هو خلفه ، وعبر بالفوائد دون المتركات تحسينا للظن ، لأن الظاهر من حال  
المسلم أن لا يترك الصلاة عمدا ، ولذا قال : (ومن فاتته الصلاة) يعني عن غفلة أو نوم  
أو نسيان (قضاها إذا ذكرها) وكذا إذا تركها عمدا ، لكن للسلام عقل ودين يمنعان  
عن النفويت قصداً (وقدّمها لزوماً على صلاة الوقت) فلو عكس لم تجز الوقت ،  
ولزمه إعادتها (إلا أن) بنى الفائتة ولم يذكرها حتى صلى الوقتية ، أو يكون  
ما عليه من الفوائد أكثر من ست صلوات ، أو يضيق وقت الحاضرة  
(ويخاف فوات صلاة الوقت) إن اشتغل بقضاء الفائتة (فيقدم صلاة الوقت)  
حينئذ (مم يقضيها) يعني الفائتة (وإن فاتته صلوات رتبها) لزوماً (في القضاء كما

وَجَبَّتْ فِي الْأَصْلِ ، إِلَّا أَنْ تَزِيدَ الْفَوَائِتُ عَلَى سِتِّ صَلَوَاتٍ ،  
فَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ فِيهَا .

### بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ

لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلَا عِنْدَ قِيَامِهَا فِي  
الظَّهِيرَةِ ، وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ ،

وجبت ( عليه ) في الأصل ( : أى قبل الفوات ، وهذا حيث كانت الفوائت قليلة  
دون ست صلوات ، وأما إذا صارت ستاً فأكثر فلا يلزمه الترتيب ؛ لما فيه من  
الحرج ؛ ولذا قال ( : إلا أن يزيد الفوائت على ست صلوات ) وكذا لو كانت ستاً ،  
والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح ، إمداد ( فيسقط الترتيب فيها ) : أى بينها ،  
كما سقط فيما بينها وبين الوقتية ، ولا يعود الترتيب بعودها إلى الغلة على المختار كما  
في الصحيح .

### بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ

والأوقات التي لا تجوز فيها . وعنون بالاول لأن الاغلب ، وإنما ذكره هنا  
لأن الكراهة من العوارض فأشبهه الفوائت . جرهرة .

( لا تجوز الصلاة ) : أى المفروضة والواجبة التي وجبت قبل دخول الاوقات  
الآتية ، وهى ، ( عند طلوع الشمس ) إلى أن ترتفع وتبيض ، قال في الاصل : إذا  
ارتفعت الشمس قد رمح أو رمحين تباح الصلاة ، وقال الفضلى : ما دام الإنسان  
يقدر على النظر إلى قرص الشمس فالشمس في طلوعها ؛ فلا تباح فيه الصلاة ؛  
فإذا عجز عن النظر تباح . اهـ . ( ولا عند قيامها في الظهيرة ) إلى أن تزول  
( ولا عند ) قرب ( غروبها ) بحيث تصفر وتضعف حتى تقدر العين على مقاباتها  
إلى أن تغرب ( و ) كذا ( لا يصلى ) : أى لا يجوز أن يصلى ( على جنازة ) حضرت



وَلَا يَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ ، إِلَّا عَصَرَ يَوْمِهِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَيُكْرَهُ  
أَنْ يَتَنَفَّلَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ  
حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ؛ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ  
الْفَوَائِتَ ، وَيَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ ، وَيُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَلَا يُصَلِّيَ رَكْعَتَيِ  
الطَّوَارِفِ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ

قبل دخول أحد الأوقات المذكورة وأخرت إليه ( ولا يسجد للتلاوة ) لآية تليت  
قبله ؛ لأنها في معنى الصلاة ( إلا عصر يومه ) فإنه يجوز أدائه ( عند غروب الشمس )  
لبقاء سببه ، وهو الجزء المتصل به الأداء من الوقت ، فأدبت كما وجبت ، بخلاف  
غيرها من الصلوات ، فإنها وجبت كاملة فلا تنأى بالناقص ، قيد بعصر يومه لأن  
عصر غيره لا يصح في حال تغير الشمس ؛ لإضافة السبب بخروج الوقت إلى جميعه  
وليس بمكروه ، فلا يتأدى في مكروه .

( ويكره أن يتنقل ) قصداً ولو لها سبب ( بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس )  
وترفع ( وبعد صلاة العصر ) ولو لم تتغير الشمس ( حتى تغرب ، ولا بأس بأن  
يصل في هذين الوقتين ) المذكورين ( الفوائت ويسجد للتلاوة ويصلي على الجنائز )  
لأن النهي لمعنى في غير الوقت . وهو كون الوقت كالمشغول بفرض الوقت حكماً ،  
وهو أفضل من النفل ، فلا يظهر في حق فرض آخر مثله ؛ فلا يظهر تأثيره  
إلا في كراهة النافلة ، بخلاف ماورد النهي عن الصلاة فيه لمعنى فيه - وهو الطلوع ،  
والاستواء ، والغروب - فيؤثر في إبطال غير النافلة ، وفي كراهة النافلة لا إبطالها  
( ولا يصل ) في الوقتين المذكورين ( ركعتي الطواف ؛ لأن وجوبه لغيره ، وهو  
ختم الطواف ، وكذا المندور ؛ لتعلق وجوبه بسبب من جهته ، وما شرع فيه ثم  
أفسده ؛ لصيانة المؤدى .

( ويكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر ) قبل فرضه ،  
قال شيخ الإسلام ؛ النهي عما سواهما لحقهما ؛ لأن الوقت متعين لهما ، حتى لو نوى

وَلَا يَتَنَفَّلُ قَبْلَ الْمَغْرِبِ .

### بَابُ النَّوَافِلِ

السُّنَّةُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ ، وَإِنْ شَاءَ رَكْعَتَيْنِ ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ،

تطوعاً كان عنهما ١٠ هـ . وفي التجنيس : المتنفل إذا صلى ركعة فطاع الفجر كان الإتمام أفضل ؛ لأنه وقع لاعتقاد قصد ١٠ هـ . ( ولا يتنفل قبل المغرب ) لما فيه من تأخير المغرب المستحب تعجيله .

### بَابُ النَّوَافِلِ

النوافل : جمع نافلة ، وهي لغة ؛ الزيادة ، وشرعاً : عبارة عن فعل مشروع ليس بفرض ولا واجب ولا مسنون . جوهره .

قال في النهاية : لقبه بالنوافل وفيه ذكر السنن ، ليكون النوافل أعم ١٠ هـ . وقدم بيان السنة لأنها أقوى ، فقال : ( السنة ) وهي لغة : الطريقة مرضية أو غير مرضية ، وشرعاً : الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب ( في الصلاة أن يصلي ركعتين بعد طوع الفجر ) بدأ بها لأنها آكد من سائر السنن ولهذا قيل : إنها قريبة من الواجب ( وأربعاً قبل ) صلاة ( الظهر ) بتسليمة واحدة ، ويقتصر في الجلوس الأول على التشهد ، ولا يأتي في ابتداء الثالثة بدعاء الاستفتاح ، وكذلك رباعية مؤكدة ، بخلاف المستحبة ؛ فإنه يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويستفتح ويتعوذ ، لكن قال في شرح المنية : مسألة الاستفتاح ونحوه ليست بمروية عن المتقدمين من الأئمة ، وإنما هي اختيار بعض المتأخرين . ١٠ هـ . ( وركعتين بعدها ؛ وأربعاً قبل ) صلاة ( العصر ) بتسليمة أيضاً ، وهي مستحبة ( وإن شاء ركعتين ) والأربع أفضل ( وركعتين بعد ) صلاة ( المغرب ) وهما

وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعِشَاءِ ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا ، وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ .

وَنَوَافِلُ النَّهَارِ إِنْ شَاءَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِنْ شَاءَ  
أَرْبَعًا ، وَتَشْكُرُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ ، فَأَمَّا نَافِلَةُ الْآيِلِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ :  
إِنْ صَلَّى

مؤكدتان ( وأربعاً قبل ( صلاة ( العشاء ) بتسليمية أيضاً ( وأربعاً بعدها ) بتسليمية  
أيضاً ، وهما مستحبتان أيضاً ؛ فإن أراد الأكل فقلعهما ( وإن شاء ) اقتصر على  
صلاة ( ركعتين ) المؤكسدتين بعدها ، قال في الهداية : والأصل فيه قوله صلى الله  
عليه وسلم : ( من ثابر على ثلثي عشرة ركعة في اليوم والليلة بنى الله له بيتاً في الجنة )  
وفسر على نحو ما ذكر في الكتاب ، غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر ( ١ ) ،  
فهذا اسماء في الأصل حسناً ، ولم يذكر الأربع قبل العشاء ، ولهذا كان مستحباً  
لعدم المراقبة ، وذكر فيه ركعتين بعد العشاء ، وفي غيره ذكر الأربع ، فهذا خير ،  
إلا أن الأربع أفضل . ١ هـ .

وَأَكْدَ الدِّينَ : سنة الفجر ، ثم الأربع قبل الظهر ، ثم الكل سواء ، ولا يقضى  
شيء منها إذا خرج الوقت ، سوى سنة الدجر إذا فتت معه وقضاه من يومه قبل  
الزوال .

( ونوافل النهار ) بخير فيها ( إن شاء صلى ) كل ( ركعتين ) بتسليمية ( وإن شاء )  
صلى ( أربعاً ) بتسليمية ( وتشكره الزيادة على ذلك ) : أى على أربع بتسليمية ( فأما  
نافلة الليل فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : ( إن صلى ) أربع ركعات أو ست ركعات أو

( ١ ) هذا الحديث رواه الترمذى وابن ماجه والتفسير المذكور من النبي صلى  
الله عليه وسلم ومعنى الحديث من غير التفسير رواه الجماعة إلا البخارى من حديث  
أم حبيب بنت ابى سفيان ونصه ما من عبد مسلم يصلى معه فى كل يوم لثني عشر  
ركعة تطوعاً من غير الفريضة إلا بنى الله له بيتاً فى الجنة .

ثَمَانِ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ جَازَ ؛ وَتَكَرُّهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ .  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يَزِيدُ بِاللَّيْلِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ  
وَاحِدَةٍ .

وَالْقِرَاءَةُ فِي الْفَرَضِ وَاجِبَةٌ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ  
فِي الْآخَرَتَيْنِ إِنْ شَاءَ قَرَأَ وَإِنْ شَاءَ سَجَّحَ وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ .  
وَالْقِرَاءَةُ وَاجِبَةٌ فِي جَمِيعِ رَكَعَاتِ النَّفْلِ ، وَفِي جَمِيعِ الْوُتْرِ ،

ثمان ركعات بتسليمية واحدة جاز ( من غير كراهة ) وتكره الزيادة على ذلك ؛  
أي على ثمان بتسليمية ، والافضل عنده أربعاً أربعاً ليلاً ونهاراً ، ( وقالوا ) :  
الافضل بالهار كما قال الإمام ، و ( لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمية واحدة )  
قال في الدراية : وفي العمود : وبه يفتى اتباعاً للحديث ؛ وتعبه العلامة قاسم في  
تصحيحه ، ثم قال ؛ وقد اعتمد الإمام البرهاني والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم  
قول الامام . ١٠ .

( والقراءة في الفرض ) في ركعتين مطلقاً فرض ، و ( واجبة ) من حيث  
تعينها ( في الركعتين الاوليين ، وهو ) حيث قرأ في الاوليين ( بخير في الآخرين ،  
إِنْ شَاءَ قَرَأَ ) النافحة ( وَإِنْ شَاءَ سَجَّحَ ) ثلاثاً ( وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ ) مقدار ثلاث  
تسبيحات ، قال في الهداية : كذا روى عن أبي حنيفة ، وهو المأثور عن علي وابن  
مسعود وعائشة رضي الله عنهم . إلا أن الافضل أن يقرأ ، لانه عليه الصلاة والسلام  
داوم على ذلك ، ولهذا لا يجب السهو بتركها في ظاهر الرواية . ١٠ . ( وروى  
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها واجبة في الآخرين . ويجب سجود  
السهو بتركها ساهياً ، ورجحه ابن الهمام في شرح الهداية ، وعلى هذا بكرة الافتصار  
على التسليم والسكوت . ملحق )

( والقراءة واجبة ) ؛ أي لازمة بحيث يفوت الجواز بفوتها ( في جميع ركعات  
النفل وفي جميع ) ركعات ( الوتر ) قال في الهداية : أما النفل فلأن كل شفع منه

وَمَنْ دَخَلَ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ ثُمَّ أَفْسَدَهَا قَضَاهَا ، فَإِنْ صَلَّى أَرْبَعَ  
رَكَعَاتٍ وَقَعَدَ فِي الْأُولَيَيْنِ ثُمَّ أَفْسَدَ الْآخِرَتَيْنِ قَضَى رَكَعَتَيْنِ .  
وَيُصَلِّي النَّافِلَةَ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ ، وَإِنْ افْتَتَحَهَا قَائِمًا  
ثُمَّ قَعَدَ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

صلاة على حدة ، والقيام إلى الثالثة كتحريمه مبتدأة ؛ ولهذا لا يجب بالتحريمه  
الأولى إلا ركعتان في المشهور عن أصحابنا ، ومن هذا قالوا : يستفتح في الثالثة ،  
وأما الوتر فلا احتياط . ١٠ .

( ومن دخل في صلاة النفل ) قصداً ( ثم أفسدها ) بفعله أو بغير فعله كروية  
المتيم للماء ونحوه ( قضاها ) وجوباً ، ويقضى ركعتين ، وإن نوى أكثر خلافاً  
لأبي يوسف ، قيدنا بالقصد لأنه إذا دخل في النفل ساهياً كما إذا قام للخامسة ناسياً  
ثم أفسدها لا يقضها ، ( فإن صلى أربع ركعات وقعد في ) رأس الركعتين  
( الأولين ) مقدار التشهد ( ثم أفسد الآخرين ) بعد الشروع فيها بأن قام إلى  
الثالثة ثم أفسدها ( قضى ركعتين ) فقط ؛ لأن الشفع الأول قد تم ، والقيام إلى  
الثالثة بمنزلة تحريمه مبتدأة ، فيكون ملزماً ، قيدنا بالعود لأنه لو لم يقعد وأفسد  
الآخرين لزمه قضاء الأربع إجماعاً ، وقيدنا بما بعد الشروع لأنه لو أفسد قبل  
الشروع في الشفع الثاني لا يقضى شيئاً خلافاً لأبي يوسف .

( ويصل الثالثة ) مطلقاً راتبة أو مستحبة ( قاعداً مع القدرة على القيام ) وقد  
حكى فيه الإجماع ، ولا يرد عليه سنة الفجر ، لأنه مبني على القول بوجوبها ، ولذا  
قال الزيلعي : وأما السنن الرواتب فنوافل حتى تجوز على الدابة ، وعن أبي حنيفة  
أنه ينزل لسنة الفجر ، لأنها آكد من غيرها ، وروى عنه أنها واجبة ، وعلى هذا  
الخلافاً أداؤها قاعداً . ١١ . وفي الهداية : واختلفوا في كيفية القعود ، واختار أنه  
يقعد كما في حالة التشهد ، لأنه عهد مشروفاً في الصلاة ( وإن افتتحها ) : أي النافلة  
( قائماً ثم قعد ) وأتمها قاعداً ( جاز عند أبي حنيفة ) رحمه الله تعالى ، لأن القيام

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَا يَجُوزُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ ،  
وَمَنْ خَارَجَ الْمَصْرَ يَجُوزُ أَنْ يَتَنَفَّلَ عَلَى دَابَّتِهِ إِلَى أَى جِهَةٍ  
تَوَجَّهَتْ يَوْمَئِذٍ إِيْمَاءً .

### بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

سُجُودُ السَّهْوِ وَاجِبٌ ، فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ ، بَعْدَ السَّلَامِ

ليس بركن في النفل ، فجز تركه ابتداء ، فبقاء أولى ( وقالوا : لا يجوز إلا من  
عذر ) ، لأن الشروع ملزم كالنذر ، قال في الهداية : قوله استحسان ، وقولها  
قياس ، وقال العلامة قاسم في التصحيح : واختار المحبوبي والنسفي وغيرهما قول  
الإمام ( ومن كان خارج المصّر ) أى : العمران ، وهو الموضع الذى يجوز للسافر  
فيه قصر الصلاة ( يتنفل ) أى : يجوز له النفل ( على دابته ) سواء كان مسافراً  
أو مقبلاً ( إلى أى جهة ) متعاقب يومية ( توجهت ) دابته ( يومية إيماء ) أى :  
يشير إلى الركوع والسجود بالإيماء برأسه ، ويجعل السجود أخفض من الركوع ،  
قيد بخارج المصّر لأنه لا يجوز التنفل على الدابة في المصّر ، خلافاً لأبى يوسف ،  
وقيد بكونه على الدابة لعدم جواز التنفل للدائى ، وقيد بجهة توجه الدابة لأنه  
لو صلى إلى غير ما توجهت به وكان لغير القبلة لا يجوز ، لعدم الضرورة .

### بَابُ مَسْجُودِ السَّهْوِ

من إضافة الشيء إلى سببه ، ووالاه بالنواقل لكونهما جوارب ( ١ ) .  
( سجود السهو واجب : في الزيادة والنقصان ) ، والأولى كون المسجود  
( بعد السلام ) حتى لو سجد قبل السلام جاز ، إلا أن الأول أولى . جوهرية .  
ويكتفى بسلام واحد عن يمينه ، لأنه المعهود ، وبه يحصل التحليل ، وهو الأصح  
كما في البحر عن المجتبى ، وفي الدراية عن المحيط : وعلى قول عامة المشايخ يكتفى

ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ يَشْهَدُ وَيُسَلِّمُ .

وَالسَّهْوُ يَلْزَمُ إِذَا زَادَ فِي صَلَاتِهِ فَعَلًا مِنْ جَنْسِهَا لَبَسَ مِنْهَا ،  
أَوْ تَرَكَ فَعَلًا مَسْنُونًا أَوْ تَرَكَ قِرَاءَةَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، أَوْ الْقُنُوتَ ،  
أَوْ التَّشَهُّدَ ، أَوْ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ ، أَوْ جَهَرَ الْإِمَامُ فِيمَا يُعَافِتُ

بتسليمه واحدة وهو الأضمن للاحتياط اهـ . وفي الاختيار : وهو الأحسن . وقال  
الشرنبللي في الامداد - بعد أن نقل عن الهداية أن الصحيح أن يأتي بالتسليمين -  
ولكن قد علمت أنه بعد الأول أحوط ؛ وقد منع شيخ الإسلام جواهر زاده  
السجود للسهو بعد التسليمين ، فاتبعنا الأصح والاحتياط اهـ . (ثم) بعد السلام  
( يسجد سجدتين ثم يشهد ) قال في الهداية : ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو ، هو الصحيح ، لأن الدعاء موضعه آخر الصلاة اهـ .  
وقال الطحاوي : يدعو في القعدتين جميعاً ، وفي الحاشية : ومن عليه السهو يصلي على  
النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وفي قول  
محمد في القعدة الثانية ، والاحتياط أن يصلي القعدتين اهـ . ( ويسلم ) .

( والسهو يلزم ) أى : يجب ، قال في الهداية : وهذا يدل على أن سجدة السهو  
واجبة ، وهو الصحيح اهـ . ( إذا زاد في صلاته فعلاً من جنسها ليس منها ) كما إذا  
ركع ركوعين ، فإنه زاد فعلاً من جنس الصلاة من حيث إنه ركوع ، ولكنه  
ليس منها ، لكونه زائداً ، قال في الهداية : وإنما وجب بالزيادة لأنها لا تعرى عن  
تأخير ركن أو ترك واجب اهـ . ( أو ترك فعلاً مسنوناً ) أى : واجباً عرف  
وجوبه بالسنة ، كالقعدة الأولى ، أو قام في موضع القعود ، أو ترك سجدة التلاوة  
عن موضعها . جوهره ( أو ترك قراءة الفاتحة ) أو أكثرها ( أو القنوت ) أو  
تكبيرته ( أو التشهد ) في أى القعدتين أو القعود الأول ( أو تكبيرات العيدين )  
أو بعضها أو تكبيرة الركعة الثانية منهما ( أو جهر الامام فيما يخافت ) فيه

أَوْ خَافَتْ فِيمَا يُجْهَرُ .

وَسَهَوُ الْإِمَامِ يُوجِبُ عَلَى الْمُؤْتِمِّ السُّجُودَ ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ  
الْإِمَامُ لَمْ يَسْجُدِ الْمُؤْتِمُّ ، وَإِنْ سَهَا الْمُؤْتِمُّ لَمْ يَلْزِمِ الْإِمَامُ وَلَا الْمُؤْتِمُّ  
السُّجُودَ .

(أَوْ خَافَتْ فِيمَا يُجْهَرُ) فيه ، قال في الهداية : واختلفت الرواية في المقدار ، والأصح  
قدر ما تجوز الصلاة في الفصلين ؛ لأن اليسير من الجهر والاختفات لا يمكن  
الاحتراز عنه ، والكثير يمكن ، وما تصح به الصلاة فهو كثير . اهـ . قيد بالامام  
لأن المنفرد إذا خافت فيما يجهر فيه لاسهو عليه إجماعاً ، لأنه خير فيه ، وإن  
جهر فيما يخافت فيه ، ففيه اختلاف المشايخ ، فقال الكرخي : لاسهو عليه ، وهو  
مفهوم كلام المصنف ، ومضى عليه في الهداية حيث قال : وهذا في حق الامام دون  
المنفرد ، لأن الجهر والمخافة من خصائص الجماعة ، قال شارحها العيني : وهذا  
الجواب ظاهر الرواية ، وأما جواب رواية النواذر فإنه يجب عليه سجدة لاسهو ،  
كذا ذكره الناطقي في واقعاته . اهـ .

(وسهو الإمام يوجب على المؤتم السجود) إن سجد الامام ، ولو اقتداؤه  
بعد سهو الامام ، لأن متابعته لازمة ، لكن إذا كان مسبوقاً إنما يتابع الامام في  
السجود دون السلام ، لأنه للخروج من الصلاة وقد بقى عليه من أركانها ؛ كافي  
البدائع (فإن لم يسجد الامام) لسهوه (لم يسجد المؤتم) ؛ لأنه يصير مخالفاً  
(فإن سها المؤتم) حالة اقتدائه (لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود) ؛ لأنه إذا  
سجد وحده كان خلفاً لإمامه ، وإن تابعه الإمام يتقلب الأصل تبعاً ، قيدنا بحالة  
الاقتداء لأن المسبوق إذا سها فيما يقضيه يسجد له ، وإن كان سبق له سجود مع  
الإمام : لأن صلاة المسبوق كصلتين حكماً ؛ منفرد فيما يقضيه .



وَمِنْ سَهَا عَنِ الْقَعْدَةِ الْأُولَى ثُمَّ تَذَكَّرَ وَهُوَ إِلَى حَالِ الْقُعُودِ  
أَقْرَبُ عَادَ فَجَلَسَ وَتَشَهَّدَ ، وَإِنْ كَانَ إِلَى حَالِ الْقِيَامِ أَقْرَبُ  
لَمْ يَعُدْ ، وَيَسْجُدُ لِلسُّهُوِ ، وَمِنْ سَهَا عَنِ الْقَعْدَةِ الْأَخِيرَةِ فَقَامَ إِلَى  
الْخَامِسَةِ رَجَعَ إِلَى الْقَعْدَةِ مَا لَمْ يَسْجُدْ وَالَّتِي الْخَامِسَةَ ، وَيَسْجُدُ  
لِلسُّهُوِ ، وَإِنْ قَيَّدَ الْخَامِسَةَ بِسَجْدَةٍ بَطَلَ فَرَضُهُ وَتَحَوَّلَتْ صَلَاتُهُ  
فَقَلًّا وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهَا رَكْعَةً سَادِسَةً ،

( ومن سها عن القعدة الأولى ) من الفرض ولو عملياً ( ثم تذكر وهو إلى حال  
القعود أقرب ) كأن رفع اليديه عن الأرض وركبته بعد عليها لم يرفعهما ( عاد  
وجلس وتشهد ) ولا يسجد عليه في الأصح . هداية . ( وإن كان إلى حال القيام  
أقرب ) كأن استوى النصف الأسفل وظهره بعد منحن ، فتح من الكفاي ( لم يعد )  
لأنه كالقائم . معنى ؛ لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه ( ويسجد للسهو ولترك الواجب ،  
قال في الفتح : ثم قيل : ما ذكر في الكتاب رواية عن أبي يوسف اختارها مشايخ  
بخارى ، أما ظاهر المذهب فلم يستوفائهما يعود ، قيل : وهو الأصح . اهـ . قيدنا القعدة  
من الفرض لأن المتنفل يعود ما لم يقيد بسجدة ( ومن سها عن القعدة الأخيرة فقام  
إلى الخامسة رجع إلى القعدة ما لم يسجد ) ؛ لأن فيه إصلاح صلاته ، وأمكنه ذلك ؛  
لأن مادون الركعة بمحل الرض . هداية . ( والتي الخامسة ) لأنه رجع إلى شيء عمله  
قبلها . فترتض . هداية . ( ويسجد للسهو ) لأنه آخر واجباً ، وهو النذرة ( فإن قيد  
الخامسة بسجدة بطل فرضه ) أي وصفه ( وتحولت صلاته فقلا ) عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف ( وكان عليه ) ندبا ( أن يضم إليها ركعة سادسة ) ولو في العصر ، ويضم  
رابعة في الفجر ، كيلا ينتفل بالوتر ، ولو لم يضم لا شيء عليه ؛ لأنه لم يشرع فيه  
قصداً فلا يلزمه إتمامه ، ولكنه يندب ، ولا يسجد للسهو على الأصح : لأن الانقضاء  
( ٧ - لباب - أول )

وإن قعد في الرابعة قدر التشهد ثم قام ولم يسلم يظنّها القعدة الأولى  
عاد إلى القعود ما لم يسجد في الخامسة ويسلم ، وإن قيد الخامسة  
يسجد ضم إليها ركعة أخرى وقد تمت صلاته ، والركعتان  
له نافلة ، وسجد لله ، ومن شك في صلاته فلم يدرك أثلاثاً  
صلى أم أربعاً وكان ذلك أول ما عرض له استئناف الصلاة ، فإن  
كان الشك يعرض له كثيراً نى على غالب ظنه

بالفساد لا ينجر ( وإن قعد في الرابعة ) مثلاً ( قدر التشهد ثم قام ) إلى الخامسة  
( ولم يسلم ) لأنه ( يظنّها القعدة الأولى عاد ) ندباً ( إلى القعود ) ليسم جالساً  
( ما لم يسجد في الخامسة ويسلم ) من غير إراءة التشهد ، ولو سلم قائماً لم تفسد صلاته ،  
وكان تاركاً للسنة ؛ لأن السنة التسليم جالساً . إمداد ( وإن قيد الخامسة ) مثلاً  
( يسجد ضم إليها ركعة أخرى ) استحباباً بالكرامة النفل بالوتر ( وقد تمت صلاته )  
لوجود الجلوس الأخير في محله ( والركعتان ) الزمّتان ( له نافلة ) واسكن لا ينوبان  
عن سنة الفرض على الصحيح ، ويسجد لله ؛ لتأخير السلام وتمسك النقصان  
في الفرض بالخروج لا على الوجه الواجب . إمداد ( ومن شك في صلاته ) : أى  
تردد في قدر ما صلى ( فلم يدرك أثلاثاً صلى أم أربعاً ) كان ( ذلك أول ما عرض  
له ) من الشك بعد بلوغه في صلاة ، وهذا قول الأكثر ، وقال غير الإسلام : أول  
ما عرض له في هذه الصلاة ؛ واختاره ابن الفضل ، وذهب البرخسي إلى أن المعنى  
أن السهو ليس بعبادة له ، لا أنه لم يسه قط ، وإليه يشير قول المصنف بعده :  
« يعرض له كثيراً » ( استأنف الصلاة ) بعمل مناف ، وبالسلام قاعداً أولاً ، ثم  
المراد هنا من الشك مطلق التردد الشامل للشك الذي هو تساوى الطرفين ، ولظن  
الذي هو ترجيح أحدهما ؛ بدليل قوله في مقابله « بنى على غالب ظنه » قيد بكونه  
في صلاته لأنه لو شك بعد الفراغ أو بعد ما قعد قدر التشهد لا يعتبر شكاً ، إلا أن  
يتيقن بالترك ( فإن كان الشك يعرض له ) في صلاته ( كثيراً بنى على غالب ظنه ) ؛

إِنْ كَانَ لَهُ ظَنٌّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَنٌّ يَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ.

### بَابُ صَلَاةِ التَّارِيضِ

إِذَا تَعَذَّرَ عَلَى التَّارِيضِ الْقِيَامُ صَلَّى قَائِدًا بِرُكْعٍ وَيَسْجُدُ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ أَوْضَأَ لِإِمَامِهِ بِرَأْسِهِ وَجَمَلَ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَا يَرْفَعُ إِلَى وَجْهِهِ شَيْئًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ،

لأن في الاستئاف مع كثرة عروضه حرجاً، وهذا (إذا كان له ظن) يرجع أحد الطرفين (فإن لم يكن له ظن) يرجع أحدهما (بني على اليقين) : أى على الأول ؛ لأنه المتيقن، وقعد في كل موضع ظنه موضع قعوده ولو واجباً ؛ لتلا بصير تاركاً فرض الفعود أو واجبه مع تيسر الوصول إليه .

### بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

عقبة للسهر لا شترأ كهما في العارضية، وكون لأل أهم (إذا تعذر على المريض القيام) كله بأن لا يمكنه أصلاً بحيث لو قام اسنط، وهذا التمزير الحقيقي، ومثله في الحكم لتعذر الحسكى المعبر عنه بالتفسير بوجود ألم شديد ؛ فإنه بمنزلة التعذر الحقيقي ؛ دقياً للخرج، أما إذا لحقه نوع مشقة لم يخز له ترك القيام كما في الخاتية والفتح . قيدنا بكل القيام لأنه إذا قدر على بعضه لزمه القيام بقدره، حتى لو كان لما يقدر على قدر التجريم لزمه أن يحرم قائماً ثم يقعد كما في الفتح، وكذا لو قدر على القيام متكئاً أو معتمداً على عصا أو عائط لا يجزئه إلا كذلك كما في المجتبى (صلى قاعدا) كيف تيسر له (بركع) ويسجد (إن استطاع) (فإن لم يستطع الركوع والسجود) أو السجود فقط (أو ما لإمام برأسه) لأنه وسع مثله (وجل السجود) : أى لإمامه إليه (أخفض من) إمام (الركوع) فرقاً بينهما، ولا يلزمه أن يبالغ في الانحناء أقصى ما يمكنه، بل يكفيه أدنى الانحناء فيهما، بعد تحقق انخفاض السجود عن الركوع، وإلا — بأن كانا سواء — لا يصح كما في الإمداد، وحقيقة الإمام : طاعة الرأس كما في البحر (ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه) لنيه ﷺ عن

فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقُودُ اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ وَجَمَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَوْمَأَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَإِنْ اسْتَلْقَى عَلَى جَنْبِهِ وَوَجَّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَوْمَأَ جَازَ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْإِيْمَاءُ بِرَأْسِهِ آخِرَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يُؤْمِئُ بَعِيْنِهِ وَلَا بِقَلْبِهِ وَلَا بِحَاجِبِيْنِهِ ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَمْ يَلْزِمُهُ الْقِيَامُ

ذلك ، كذا في المحيط ، وهذا يؤذن بأن الكراهة تحريرية . نهر ، فإن فعل وهو يخفض عن الركوع أجزأه لوجود الإيماء ، وكره ، وإلا فلا ( فإن لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجمل رجليه إلى القبلة ) ونصب ركبتيه استجابا ، إن قدر ، نحائيا عن مد رجليه إلى القبلة ( وأومأ ) برأسه ( بالركوع والسجود ، فإن استقى ) : أى اضطلع ( على جنبه ) اليمين أو اليسر ( ووجهه إلى القبلة وأومأ ) برأسه ( جاز ) ولكن الاستلقاء أولى من الاضطجاع ، وعلى أشق اليمين أولى من اليسر ( فإن لم يستطع الإيماء برأسه آخر الصلاة ، ولا يؤمئ بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه ) ؛ لأنه لا عبرة به ، وفي قوله « آخر الصلاة » إيماء إلى أنها لا تسقط عنه ، ويجب عليه القضاء ولو كثرت ، إذا كان يفهم مضمون الخطاب ، قال في الهداية : وهو الصحيح ، قال في النهر : لكن صحح قاضيان وصاحب البدائع عدم لزومه إذا كثرت وإن كان يفهم ، وفي الخلاصة : أنه كان المختار ، وجعله في الظهيرية ظاهر الرواية ، قال وعليه الفتوى . اهـ . وفي التبايع : هو الصحيح ، وجزم به الولوالجي وصاحب الهداية في التجنيس ، وصححه في مختارات الزواجل ، وفي التتارغانية عن شرح الطحاوى : لو عجز عن الإيماء وتحريك الرأس سقطت عنه الصلاة . اهـ ( فإن قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام ) ؛ لأن ركبتيه للتوسل به إلى الركوع والسجود ؛ فكان تبعاً لهما ، فإذا لم يقدر عليهما لا يكون القيام ركناً

وَجَازَ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا يَوْمِيَّ إِيَّاهُ ، فَإِنْ صَلَّى الصَّحِيحُ بَعْضَ صَلَاتِهِ قَائِمًا ثُمَّ حَدَّثَ بِهِ مَرَضٌ أُنْمَاهُ قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ أَوْ يَوْمِيَّ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ أَوْ مُسْتَلْقِيًا إِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقُعُودَ ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ لِمَرَضٍ بِهِ ثُمَّ صَحَّ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ قَائِمًا ، فَإِنْ صَلَّى بَعْضَ صَلَاتِهِ بِإِيْمَاءٍ ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ ، وَمَنْ أَغْمَى عَلَيْهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فَمَا دُونَهَا قَضَاهَا إِذَا صَحَّ ، فَإِنْ فَاتَتْهُ بِالْأَغْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ أَمْ يَقِضُ .

( و جاز ) له ( أن يصلي قاعدا ) أو قائما ( يومئذ ) برأسه ( إيماء ) والافضل الإيماء قاعدا لأنه أشبه بالسجود ليكون رأسه أخفض وأقرب إلى الأرض . ذي يمامي ( فإن صلى الصحيح بعض صلاته قائما ) يركع ويسجد ( ثم حدث به مرض ) في صلاته يتعذر معه القيام ( أنما قاعدا يركع ويسجد ) إن استطاع ( أو يومئذ ) إيماء ( إن لم يستطع الركوع والسجود ، أو مستلقيا إن لم يستطع القعود ) لأن في ذلك بناء الأدون على الأعلى ، وبناء الضعيف على القوى أولى من الإتيان بالكل ضعيفا ( ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لمرض به ثم صح ) في خلالها ( بنى على صلاته قائما ) لأن البناء كالإتمام والقائم يقتدى بالقاعد ، ولذا قال محمد : يستقبل : لأن من أصله أن القائم لا يقتدى بالقاعد ( وإن ) كان ( صلى بعض صلاته إيماء ثم قدر ) في خلالها ( على الركوع والسجود استأنف الصلاة ) ؛ لأنه لا يجوز ابتداء الركعة بالموميء ، فكذا البناء ( ومن أغشى عليه ) : أي غطى على عقله أو جن بسلبه ( خمس صلوات فادونها قضاها إذا صح ) لعدم الحرج ( فإن فاتته بالإغما ) أو الجنون صلوات ( أكثر من ذلك ) بأن خرج وقت السادسة ( لم يقض ) ما فاتته من الصلوات ؛ لأن المدة إذا قصرت لا يترجح في القضاء فيجب كاللأنم ؛ فإذا زالت تخرج فيسقط كالحائض ، ثم الكثرة تعتبر من حيث الأوقات عند محمد حتى لا يسقط

## باب سُجُودِ التَّلَاوةِ

سُجُودُ التَّلَاوةِ فِي الْقُرْآنِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ . فِي آخِرِ الْأَعْرَافِ  
وَفِي الرُّعْدِ ، وَالنُّحْلِ ، وَبَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَمَرْيَمَ ، وَالْأُولَى فِي  
الْحَجِّ ، وَالْفُرْقَانِ ، وَالنَّمْلِ ؛ وَلَمْ تَنْزِيلُ ، وَصَّ ، وَحَمَّ السَّجْدَةِ  
وَالنَّجْمِ ، وَإِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ، وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ .

القضاء ما لم يستوعب ست صارات ؛ وعند أبي يوسف تعتبر من حيث الساعات ،  
وهو رواية عن أبي حنيفة ، والأول أصح ؛ لأن السكنة بالدخول في حد التكرار  
زيله .

## باب سجود التلاوة

من إضافة الحكم إلى سيده ؛ لأن سيده التلاوة ؛ على النال انفاذا ، وعلى السامع  
في الصحيح .

( سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر ) سجوداً : أربع في النصف الأول ،  
وهي ( في آخر الأعراف ، وفي الرعد ، والنحل ، وبني إسرائيل ) وعشرة في الثاني  
( و ) هي في مريم ، والأولى من الحج ( بخلاف الثانية فإنها الأمر بالصلاة ،  
بدليل افتراءها بالركوع (١) ) ( والفرقان ، والنمل ، ولم تنزل ، وص ، وحَمَّ السجدة ،  
والنجم وإذا السماء انشقت ، واقرأ باسم ربك ) .

(١) والمقول عندنا عن الشافعي أنه يقول بالسجود في هذه دون ( ص ) فهو  
يوافقنا في العدد ويستدل بما روى أبو داود أن النبي ﷺ قال فيها إنها توبة بني  
وفي خبر آخر أن النبي ﷺ قال نسجدها شكراً وقال الحنفية إن كونها للشكر لا ينافي  
الوجوب وعن أبي موسى أن النبي ﷺ سجد في ( ص ) ويقول الحنفية في سجدة  
الحج الثانية : إنهما بالركوع دليل على ركن الصلاة كما هو المذهب في غيرها من القرآن

وَالسُّجُودُ وَاجِبٌ فِي هَذِهِ الدَّوَائِعِ كُلِّهَا عَلَى التَّالِي وَالسَّامِعِ ،  
سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد ، وإذا تلا الإمام آية السجدة  
سجدها وسجد المأموم معه ، وإن تلا المأموم لم يسجد الإمام  
ولا المأموم ، وإن سمعوا وهم في الصلاة آية سجدة من رجل ليس  
معه في الصلاة لم يسجدوها في الصلاة وسجدوها بعد الصلاة ،  
فإن سجدها في الصلاة لم تجزهم

( والسجود واجب ) على الزاخرى إن لم تكن في الصلاة ( في هذه المواضع )  
المذكورة ( كلها ، على التالى والسامع ) إذا كان أملا للوجوب ( سواء قصد سماع  
القرآن أو لم يقصد ) بشرط كون المسموع منه آدميا عاقلا يقظان ، ولو جنبا أو  
حائضا أو نفساء أو كافرا أو صليا أو سكران ؛ فلو سمعها من طير أو صدى لا يجب  
عليه ، وفي الجوهرة : ولو سمعها من إنم أو معنى عليه أو مجنون ففيه روايتان  
أصحهما لا يجب اهـ . لكن صحح في الخلاصة والبخانية وجوبها بالجماع من النائم ،  
ولا يجب إلا على من علم أنها آية سجدة ولو بالإخبار ، فلو لم يسمع بسبب النوم  
أو التشاغل بأمر لم يجب على الأصح ، فهناذا عن المحيط ( وإذا تلا الإمام آية  
سجدة سجدها ) : أى الإمام ، وجوبا في الصلاة ( وسجد ) ها ( المأموم معه )  
لالتزامه متابعتها ( وإن تلا المأموم لم يسجد الإمام ولا المأموم ) لا في الصلاة  
ولا خارجها ؛ لأن المقتضى مجرر عن القراءة لفاذا تصرف الإمام عليه ، وتصرف  
المجبر لا حكم له ، ولو سمعها رجل خارج الصلاة سجدها ، هو الصحيح ؛ لأن  
الحجر ثبت في حقهم ، فلا يعدوم ، هداية . ( وإن سمعوا وهم في الصلاة آية سجدة  
من رجل ليس معهم في الصلاة ) وأو مصليا ( لم يسجدوها في الصلاة ) لأنها ليست  
بصلاته لأن سماعهم ليس من أفعال الصلاة ( وسجدوها بعد الصلاة ) لنحو سببها  
( فإن سجدها في الصلاة لم تجزهم ) ؛ لأنه ناهض لمكان النهى فلا يتأدى به الكامل ،

وَلَمْ تَفْسُدْ صَلَاتَهُمْ ، وَمَنْ تَلَا آيَةَ سَجْدَةٍ فَلَمْ يَسْجُدْهَا حَتَّى دَخَلَ  
فِي الصَّلَاةِ فَلَاهَا وَسَجَدَ لَهَا أَجْزَأُ أَنَّهُ السَّجْدَةُ عَنِ الثَّلَاوَتَيْنِ ، وَإِنْ  
تَلَاهَا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَسَجَدَ لَهَا ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَلَاهَا سَجَدَ لَهَا  
وَلَمْ تُجْزِ السَّجْدَةُ الْأُولَى وَمَنْ كَرَّرَ تِلَاوَةَ سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ فِي جَلِيسٍ  
وَاحِدٍ أَجْزَأُ أَنَّهُ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ .

وَمَنْ أَرَادَ السُّجُودَ كَبِيرَ وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ ، وَسَجَدَ لَهُمْ كَبِيرٌ ،  
وَرَفَعَ رَأْسَهُ ، وَلَا تَشْهَدُ عَلَيْهِ وَلَا سَلَامٌ .

وتجب إعادتها لتقرر سببها ، ( ولم تفسد الصلاة ) ؛ لأن مجرد السجدة لا ينافي إحرام  
الصلاة ، ( ومن تلا آية سجدة ) خارج الصلاة ( فلم يسجد لها حتى دخل في الصلاة )  
في ذلك المجلس ( فلأها وسجد لها أجزاء السجدة ) الواحدة ( عن الثلاثين )  
لاتحاد المجلس وقوة الصلانية ؛ لحملت الأولى تبعاً لها ( وإن تلاها في غير الصلاة  
فسجد ) لها ( ثم دخل في الصلاة ) وفي ذلك المجلس ( فلأها فسجد لها ) سجدة  
أخرى ( ولم تجزه السجدة الأولى ) لأن الصلانية أمرى فلا تصير تبعاً ( ومن كرر  
تلاوة آية سجدة واحدة في مجلس واحد أجزاء سجدة واحدة ) وفعالها بعد الأولى  
أولى . فنية ، وفي البحر : التأخير أحوط ، والأصل أن مبناها على التداخل دفعاً  
للحرج ، بشرط اتحاد الآية والمجلس . در .

( ومن أراد السجود كبير ) للوضع ( ولم يرفع يديه ) اعتباراً بسجدة الصلاة  
( وسجد ) بين كفيه ( ثم كبير ) للرفع ، وهما سنان ( ورفع رأسه ولا تشهد عليه  
ولا سلام ) ، لأن ذلك للتحليل ، وهو يستدعى سبق التحريم ؛ وهي منعقدة ،  
قال الإسيحاني : ولم يذكر ما يقول في سجوده ، والأصح أن يقول فيها ما يقول  
في سجود الصلاة .



## باب صلاة المسافر

السَّفَرُ الَّذِي تَتَغَيَّرُ بِهِ الْأَحْكَامُ : أَنْ يَقْصِدَ الْإِنْسَانُ مَوْضِعًا  
يَبْتَنُّ وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ التَّوَضُّعَ مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا بِسَيْرِ الْإِلِلِ  
وَمَشْيِ الْأَفْدَامِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِالسَّيْرِ فِي الْمَاءِ

## باب صلاة المسافر

من إضافة الشيء إلى شرطه أو محله .

( السفر الذي تتغير به الأحكام ) : كقصر الصلاة ، وإباحة الفطر ، وامتداد  
مدة المسح ، وسقوط الجمعة ، واليدين ، والاضحية ، وحرمة خروج المرأة بغير  
عزم ( أن يقصد الإنسان موضعاً بينه ) : أى بين القاصد ( وبين مقصده مسيرة  
ثلاثة أيام ولياليها ) من أفصر أيام السنة ( يسير الال ومشي الأقدام ) ، لانه الوسط  
ولا يشترط سفر كل يوم إلى الليل ، بل إلى الزوال ، فلو بكر في اليوم الأول ومشي  
إلى الزوال ونزل للاستراحة وبات ثم في اليوم الثاني والثالث كذلك يصير مسافراً  
جوهره . وعبر بالفصد لانه لو طاف الدنيا من غير قصد إلى قطع مسيرة ثلاثة  
أيام لا يترخص ، أما في الرجوع فإن كانت مدة سفر قصر ، فتح ، وعبر بقوله  
( مسيرة ثلاثة أيام ) لأن المراد التحديد ، لأنه يسير بالفعل ، حتى لو كانت المسافة  
ثلاثاً بالسير الوسط فقطعها في يومين أو أقل قصر ( ولا يستبر في ذلك ) : أى  
السير في البر ( السير ) نائب فاعل يعتبر ( في الماء ) كما لا يعتبر السير في الماء  
بالسير في البر ، وإنما يعتبر في كل موضع ما يليق بمحله ، حتى لو كان موضع له طريقان :  
أحدهما في البر وهو يقطع في ثلاثة أيام . والثاني في البحر وهو يقطع في يومين  
إذا كانت الرياح مستوية ، فإنه إذا ذهب في طريق البر يقصر ، وفي الثاني لا يقصر  
وكذا العكس ، وكذا الجبل يعتبر فيه ثلاثة أيام ، وإن كان في السهل يقطع  
في أقل منها .

وَفَرَضُ الْمُسَافِرِ عِنْدَنَا فِي كُلِّ صَلَاةٍ رُبَاعِيَّةٍ رَكْعَتَانِ ، لَا تَجُوزُ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا ، فَإِنْ صَلَّى أَرْبَعًا وَقَدْ قَعِدَ فِي الثَّانِيَةِ مِقْدَارَ التَّشْهِيدِ أَجْزَأُ أَنَّهُ رَكْعَتَانِ عَنْ فَرَضِهِ ، وَكَانَتِ الْآخِرَيَانِ لَهُ نَافِلَةً ، وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ مِقْدَارَ التَّشْهِيدِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بَطَلَتِ صَلَاتُهُ .  
وَمَنْ خَرَجَ مُسَافِرًا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ إِذَا فَارَقَ يَبُوتَ الْبَصْرِ ، وَلَا يَزَالُ عَلَى حُكْمِ السَّفَرِ حَتَّى يَنْوِيَ الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَصَاعِدًا ؛ فَيَازِلُهُ الْإِتِمَامُ ،

وفرض المسافر عندنا في كل صلاة رباعية ( ركعتان ) على المقيم ( ركعتان ) لا يجوز له الزيادة عليهما عدداً ) : لتأخير السلام ، وترك واجب القصر ، ويجب سجود السهو إن كان سهوا . قيد بالفرض لأنه لا قصر في الوتر والنفل ، واختص فيها هو الأولى في السنن ، والمختار أن يأتي بها إن كان على أمن وقرار لا على حيلة وفرار . نهر . وقيد بالرباعي لأنه لا قصر في غيره ( وإن صلى ) المسافر ( أربعاً وقعد في الثانية مقدار التشهد أجزأه الركعتان عن فرضه ، وكانت ( الركعتان ) الآخريان له نافلة ) ويكون مسيئاً ، كما مر ( وإن لم يقعد ) في الثانية ( مقدار التشهد بطأت صلاته ) لاختلاط النافلة بها قبل إكمالها .

( ومن خرج مسافراً صلى ركعتين إذا فارق ) : أي جاوز ( يوت المصير ) الجانب الذي خرج منه ، وإن لم يجاوزها من جانب آخر ، لأن الإقامة تتناق بدخولها ، فيتعلق السفر بالخروج عنها ( ولا يزال ) المسافر ( على حكم السفر حتى ينوي الإقامة ) حقيقة أو حكماً . كما لو دخل الحاج الشام قبل دخول شوال وأراد الخروج مع الفانلة في نصف شوال أتم ، لأنه نازحاً ( في بلد ) واحد أو ما في حكمها مما يصح للإقامة من مصر أو قرية أو صحراء دارنا وهو من أهل الأخبية ( خمسة عشر يوماً فصاعداً ) أو يدخل مقامه ( فيلزمه الإتمام ) وهذا حيث سار

وَأِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُتِمَّ ، وَمَنْ دَخَلَ بَلَدًا وَلَمْ يَنْوِ أَنْ يُقِيمَ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَإِنَّمَا يَقُولُ غَدًا أَخْرُجْ أَوْ بَعْدَ غَدٍ أَخْرُجْ حَتَّى يَبْقَى عَلَى ذَلِكَ سِتِينَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْكِرُ أَرْضَ الْحَرْبِ فَنَوَى الْإِقَامَةَ بِهَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا لَمْ يُتِمَّ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا دَخَلَ الْمُسَافِرُ فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ أَتَمَّ الصَّلَاةَ ، وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ فِي نَائِثَةٍ لَمْ تَجْزِ صَلَاتُهُ خَلْفَهُ ،

مدة السفر ، وإلا فيتم بمجرد نية العود ، لعدم أحكام السفر . قيدنا ببلد واحد لانه لو نوى الإقامة في موضعين متتاليين مكه ومعنى لم تصح نيته ، كما يأتي ( وإن نوى الإقامة أقل من ذلك لم يتم ، لانه لم يزل عن حكم السفر ) ومن دخل بلدا ولم ينو أن يقيم فيه خمسة عشر يوما وإنما ) يترقب السفر ، و ( يقول : غدا أخرج أو بعد غد أخرج ) مثلا ( حتى يبقى على ذلك ) الترقب ( ستين صلي ركعتين ) للاثر المروي عن ابن عباس وابن عمر ولانه لم يزل عن حكم السفر كما مر ( وإذا دخل العسكر أرض الحرب فنووا الإقامة بها خمسة عشر يوما لم يتموا ) الصلاة ، لعدم صحة النية المخالفة للعزم ، لان الداخل بين أن يرد فيقر ، أو يهزم فيفر ( وإذا دخل المسافر ) مقتديا ( في صلاة المقيم ) ولو في آخرها ( مع بقاء الوقت ) قدر ما يسع التحريمه جاز ، و ( أتم الصلاة ) أربعا : لانه التزم متابعة الامام فيتغير فرضه إلى الأربع كما يتغير بنية الإقامة ، لاتصال المغير بالسبب — وهو الوقت — لكن إذا فسدت تمود ركعتين ، لأنها صارت أربعا في ضمن الافداء ، فإذا فات يعود الامر الاول ( وإن دخل معه ) مقتديا ( فائنة ) رباعية ( لم تجز صلاته خلفه ) لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لا قضاء السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيازم منه بناء الفرض على غير الفرض في حق القعدة لو اقتدى في الاولين أو الفراءة لو في الآخرين

وَإِذَا صَلَّى الْمَسَافِرُ بِالْمَقِيمِينَ رَكَعَتَيْنِ سَلَّمَ ، ثُمَّ أَتَمَّ الْمُقِيمُونَ صَلَاتَهُمْ ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا سَلَّمَ أَنْ يَقُولَ : أَتَيْتُوا صَلَاتَكُمْ فَلِأَنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ ، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسَافِرُ مِصْرَهُ أَتَمَّ الْحَلَاةَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِقَامَةَ فِيهِ ، وَمَنْ كَانَ لَهُ وَطَنٌ فَانْتَقَلَ عَنْهُ وَاسْتَوَطَنَ غَيْرَهُ ثُمَّ سَافَرَ فَدَخَلَ وَطَنَهُ الْأَوَّلَ لَمْ يُتِمَّ الْحَلَاةَ ، وَإِنْ نَوَى الْمَسَافِرُ أَنْ يُقِيمَ بِمَسْكَةٍ وَمِنَى خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا لَمْ يُتِمَّ الْحَلَاةَ ،

در ( وإذا صلى ) الامام ( المسافر بالمقيمين ركعتين سلم ) لتقام صلاته ( ثم أتم ) المقيمون صلاتهم ( منفردين لانهم إلزموا المرافقة في الركعتين فينفردون في الباقي كالسبوق ، إلا أنه لا يقرأ فيما يقضى في الاصح ؛ لانه لاحق ) ويستحب إذا سلم التسليمتين في الاصح ( أن يقول : أتوا صلاتكم فإنا قوم سفر ) يسكون العاء - جمع مسافر كركب وصحب جمع راكب وصاحب : أى مسافرون ؛ ويلبغى أن يقول ذلك قبل شروعه في الصلاة : لدفع الاشتباه ( ولما دخل المسافر مصره أتم الصلاة وإن لم ينو الإقامة فيه ) كأن دخله لفضاء ساجدة لانه متعين للإقامة والمرخص هو السفر وقد زال ( ومن كان له وطن فانتقل عنه ) بكل أهله ( واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه الأول ) الذى كان انتقل عنه ( لم يتم الصلاة ) من غير نية لإقامة ؛ لانه لم يبق وطناً له ، والاصل في ذلك أن الوطن الاصلى يبطل بمثله ، دون السفر عنه ، ووطن الإقامة يبطل بمثله وبالسفر عنه ، قيدنا الانتقل بكل الأهل لأنه إذا بقى له فيه أهل لم يبطل ويصير ذا وطنين ( وإذا نوى المسافر أن يقيم بمسكة ومنى خمسة عشر يوماً لم يتم الصلاة ) : لأن اعتبار النية في موضعين يقتضى اعتبارها في مواضع وهو ممتنع ؛ لأن السفر لا يعرى عنه ، إلا إذا نوى أن يقيم بالليل في إحداها فيصير مقياً بدخوله فيه ؛ لأن إقامة المرة تضاف إلى مبدئه . هداية .

وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ فِي السَّفَرِ قَضَاهَا فِي الْحَضَرِ رَكْعَتَيْنِ  
وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ فِي الْحَضَرِ قَضَاهَا فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا .  
وَالْعَاصِي وَالْمُطِيعُ فِي السَّفَرِ فِي الرُّخْصَةِ سَوَاءٌ .

### بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

لَا تَصِيحُ الْجُمُعَةُ إِلَّا بِصُحْرٍ جَامِعٍ أَوْ فِي مُصَلًى الْبُحْرِ ،

---

( ومن فاتته صلاة في السفر قضاها في الحضر ركعتين ) كما فاتته في السفر .  
( ومن فاتته صلاة في الحضر قضاها في السفر أربعاً ) كما فاتته في الحضر ؛ لأنه  
بعد بعدما تقرر لا يتغير .

( والعاصي والمطيع في سفرهما في الرخصة سواء ) لإطلاق النصوص ، ولأن  
نفس السفر ليس بمعصية ، وإنما المعصية ما يكون بعده أو يجاوره ، والقبح المجاور  
لا يعدم المشروعية .

### بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

بِقِلَاطِ الْمِيمِ وَسُكُونِهَا .

( لا تصح الجمعة إلا في مصر جامع ) وهو : كل موضع له أمير وقاض بنفسه  
الأحكام وبقيم الحدود ، وهذا عن أبي يوسف ، وعنه أنهم إذا اجتمعوا في أكبر  
مساجدهم لم يسعهم ، والأول اختيار الكرخي وهو الظاهر ، والثاني اختيار  
الثلجي هداية . ( أو في مصلى المصر ) ؛ لأنه من توابعه ، والحكم ليس مقصوراً  
على المصلى ، بل يجوز في جميع أفنية المصر ؛ لأنها بمنزلته في حوائج أهله . هداية .  
ثم من كان محله من توابع المصر لحكمه حكم أهل المصر في وجوب الجمعة عليه ،  
واختلفوا فيه : فعن أبي يوسف إن كان الموضع يستمع فيه النداء من المصر فهو من  
توابعه ، وإلا فلا ، وعنه : كل قرية متصلة برض المصر . . فتح وصحح هذا الثاني

وَلَا تَجُوزُ فِي الْقُرَى ، وَلَا تَجُوزُ إِقَامَتُهَا إِلَّا بِالسُّلْطَانِ أَوْ مَنْ أَمَرَهُ  
السُّلْطَانُ . وَمِنْ شَرَائِطِهَا : الْوَقْتُ فَتَصَحُّ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ وَلَا تَصِحُّ  
بَعْدَهُ ، وَمِنْ شَرَائِطِهَا الْحُطْبَةُ قَبْلَ الْعُلَاةِ ، يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ  
يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِقَعْدَةٍ ، وَيَخْطُبُ قَائِمًا عَلَى طَهَارَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى  
ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ :  
لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ

في مواهب الرحمن ، وغلا في شرحه بأن - وبها يخص بأهل المصر . والخارج عن  
هذا الحد ليس من أهله . اه . قال شيخنا : وهو ظاهر المذون ، وفي المراج أنه أصح  
ما قيل ، وفي التارخانية : ثم ظاهر رواية أصحابنا لا تجب إلا على من يسكن المصر  
أو من يتصل به ؛ فلا تجب على أهل السواد ولو قريباً ، وهذا أصح ما قيل فيه . اه  
( ولا تجوز في القرى ) : كذا لما قبله ، وتصريح بمفهومه ، ولا تجوز لإقامتها إلا  
بالسلطان أو من أمره السلطان بإقامتها ؛ لأنها تمام بجمع عظيم ، وقد تقع المأذنة في التندم  
والتقديم ، وقد تقع في غيره ، فلا بد منه تنميلاً لأمره . هداية ( ومن شرائطها  
الوقت ؛ فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده ) فلو خرج الوقت وهو فيها استقبل  
الظاهر ، ولا يلبي على الجمعة ؛ لأنهما مختلفان ( ومن شرائطها ) أيضاً ( الخطبة )  
بقصدها ، وكونها ( قبل الصلاة ) بحضرة جماعة تنعقد بهم الجمعة ولو صما أو نياما .  
فلو صدرت من غير قصد أو بعد الصلاة ، أو بغير حضور جماعة - لا يعتد بها ، لكن  
جزم في الخلاصة بأنه يكفي حضور واحد ، والسنة في الخطبة أنه ( يخطب الإمام  
خطبتين ) خفيفتين بقدر سورة من طوال المفصل ( يفصل بينهما بقعدة ) قدر قراءة  
ثلاث آيات ويخفض جهره بالثانية عن الأولى ( ويخطب قائماً ) مستقبل الناس  
( على طهارة ) من الحدثين ( فإن اقتصر على ذكر الله تعالى ) كنحية أو تهليل  
أو تسليحة ( جاز عند أبي حنيفة ) مع الكراهة ( وقالوا : لا بد ) لصحتها ( من ذكر

طَوِيلٌ يُسَمَّى خُطْبَةً ، وَإِنْ خُطِبَ قَاعِدًا أَوْ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ جَازٍ  
وَيُكْرَهُ ، وَمِنْ شَرَايِطِهَا الْجَمَاعَةُ ، وَأَقْلَهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ثَلَاثَةٌ  
سِوَى الْإِمَامِ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : اِثْنَانِ سِوَى الْإِمَامِ ،  
وَيَجْزِي الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، وَلَيْسَ فِيهِمَا قِرَاءَةُ سُورَةٍ  
بَعَيْنِيهَا ، وَلَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى مُسَافِرٍ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا مَرِيضٍ وَلَا عَبْدٍ  
وَلَا أَعْمَى

طويل يسمى خطبة ( وإن خطب قاعداً أو على غير طهارة )  
أو لم يقعد بين الخطبتين ، أو استندب الناس - ( جائز ويكره ) لمخالفته المتوارث (١)  
( ومن شرائطها ) أيضاً ( الجماعة ) ؛ لأن الجمعة مشقة منها ( وأقلهم عند أبي حنيفة  
ثلاثة ) رجال ( سوى الإمام ، وقالوا : اثنان سوى الإمام ) قال في التصحيح :  
وريجح في الشروح دليله واختاره المحبوبي والنفسي . اهـ . ويشترط بقاؤهم حتى يسجد  
السجدة الأولى ، فلو نفروا بعدها أتمها وحده جماعة ( ويجزى الإمام بالقراءة  
في الركعتين ) ؛ لأنه المتوارث ( وليس فيها قراءة سورة بعينها ) قال في شرح  
الطحاوى : ويقرأ في الركعتين سورة الجمعة والمنافقين ، ولا يكره غيرهما . اهـ .  
وذكر الزاهدى أنه يقرأ فيها سورة الأعلى والفاشية ، قال في البحر : ولكن لا يواظب  
على ذلك ؛ كيلا يؤدي إلى هجر الباقي ، ولئلا تظنه العامة حتماً . اهـ .

( ولا تجب الجمعة على مسافر ) ؛ للحوق المشقة بأدائها ( ولا امرأة ) ؛ لأنها  
منية عن الخروج ( ولا مريض ) لعجزه عن ذلك ، وكذا المريض إن بقى المريض  
ضائماً ( ولا عبد ) لأنه مشغول بخدمة مولاه ، ولا زمن ( ولا أعمى ) ولا خائف ،

(١) في الفتح ومن السنة بتقصيرها وتطويل الصلاة بعد استئصالها على الموعظة  
والتشهد والصلاة وكونها خطبتين ، وما يؤيد مذهب الإمام أن عثمان رضى الله عنه  
قال على المنبر الحمد لله ثم ارتج عليه ثم نزل فصلى جماعاً .

فَإِنْ حَضَرُوا وَصَلُوا مَعَ النَّاسِ أَجْزَأُهُمْ عَنْ فَرَضِ الْوَقْتِ .  
وَيَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرِيضِ وَنَحْوِهِمْ أَنْ يَوَدَّ فِي الْجُمُعَةِ .  
وَمَنْ صَلَّى الظَّهَرَ فِي مَنْزِلِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ  
وَلَا عَذْرَ لَهُ كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ ، وَجَازَتْ صَلَاتُهُ ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَخْضُرَ  
الْجُمُعَةَ فَتَوَجَّهَ لِأَيِّهَا بَطَلَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِالسُّنِيِّ  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا تَبْطُلُ حَتَّى يَدْخُلَ مَعَ الْإِمَامِ .  
وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَذْذُورُونَ الظُّهَرَ بِجَمَاعَةٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

---

ولا معذور بمشقة مطر وبرحل ذئليج ، ولا قروي ( فإن حضروا وصلوا مع الناس  
أجزأهم ) ذلك ( عن فرض الوقت ) ؛ لأنهم تحاموا المشقة فصاروا كالمسافر لإذ  
صام .

( ويجوز للمسافر والعبد والمريض ونحوهم ) خلا امرأة ( أن يوم في الجمعة )  
لأن عدم وجوبها عليهم رخصة لهم دفعا للحرج ؛ فإذا حضروا تقع فرضا .  
( ومن صلى الظاهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له كره له  
ذلك ) تحريما ، بل حرم ؛ لأنه ترك الفرض القطعي باتفاقهم . فتح ( وجزاء  
صلاته ) جوازا موقوفا ( فإن بداله ) : أي لمن صلى الظهر ولو بمعذرة على المذهب  
( أن يحضر الجمعة فوجه إليها ) والإمام فيها ولم تقم بعد ( بطلت صلاة الصلاة  
الظهر ) أي وصف القرصية وصارت نقلاء ( عند أبي حنيفة بالسعي ) ، وإن  
لم يدركها ( وفالا : لا تبطل حتى يدخل مع الإمام ) قال في التصحيح : ورجح دليل  
الإمام في الهداية ، واختاره البرهاني والنسفي . اهـ . قيدنا بكون الإمام فيها ؛ لأن  
السعي إذا كان بعد ما فرغ منها لم يبطل ظهره اتفاقا .

( ويكره أن يصل المذذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة ) في المصر ؛ لما فيه من  
الإخلال بالجمعة بتفليل الجماعة وصورة المعارضة . قيدنا بالمصر لأنه لا جمعة



وَكَذَلِكَ أَهْلُ السُّجُنِ ، وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّى مَعَهُ مَا أَدْرَكَ وَبَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُّدِ أَوْ فِي سُجُودِ السُّهُوِ بَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : إِنْ أَدْرَكَ مَعَهُ أَكْثَرَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَ أَقْلَهَا بَنَى عَلَيْهَا الظُّهْرَ ، وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ إِلَى التَّنْبِيهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَرَكَ النَّاسَ الصَّلَاةَ وَالْكَلَامَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ خُطْبَتِهِ ، وَإِذَا أَدَّانَ الْمُؤَذِّنُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ تَرَكَ

في غيرها فلا يفضى إلى ذلك (وكذلك أهل السحن) : أى يكره لهم ذلك ؛ لما فيه من صورة المعارضة . وإنما أفرد بالذكر لما يتوهم من عدم الكراهة بمنهم من الخروج (ومن أدرك الإمام يوم الجمعة) : أى في صلاتها (صلى معه ما أدرك وبني عليها الجمعة) وهذا إن أدرك منها ركعة اتفاقاً (وإن أدركه في التشهد أو في سجود السهو بني عليها الجمعة) أيضاً (عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : إن أدرك معه أكثر الركعة الثانية) بأن أدرك ركوعها (بني عليها الجمعة ، وإن أدرك أقلاها) أن أدركه بعد ما رفع من الركوع (بني عليها الظاهر) أربعاً ؛ إلا أنه ينوى الجمعة لإجماعاً جوهرة وعليه يقال : أدى خلاف ما نوى .

• • •

(وإذا خرج الإمام يوم الجمعة) من حجرته إن كان ؛ وإلا فبقياؤه للصعود (ترك الناس الصلاة والكلام) خلا قضاء فائتة لذي ترتيب ضرورة صحة الجمعة ، وصلاة شرع فيها الزودها (حتى يفرغ من خطبته) وصلاته ، بلا فرق بين قريب وبعيد في الأصح . محيط .

(وإذا أذن المؤذنون يوم الجمعة الأذان الأول) لحصول الإعلام به (ترك

النَّاسُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ وَتَوَجَّهُوا إِلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، فَإِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ  
الْمُنْبَرَ جَلَسَ وَأَذَنَ الْمُؤَذِّنُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُنْبَرِ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ خُطْبَتِهِ  
أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَصَلُّوا .

---

الناس ( وجوبا ) البيع والشراء وتوجهوا إلى صلاة الجمعة ( تبر قوله « توجهوا »  
للإشارة بأن المراد بالسمى المأمور به هو التوجه مع الكيفة والوفاء ،  
لا الهرولة .

( وإذا صعد الإمام المنبر جلس ) عليه ( وأذن المؤذنون بين يدي المنبر )  
بذلك جرى التوارث ، ولم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا هذا  
الأذان ، ولهذا قيل ، هو المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع ، والأصح أن المعتبر  
هو الأول إذا كان بعد الزوال ، لحصول الإعلام به . هداية . ( فإذا فرغ من  
خطبته أقاموا الصلاة وصلوا ) ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب ، ويكره السفر  
بعد الزوال قبل أن يصلها ، ولا يكره قبله كذا في شرح المنية (١) .

---

(١) ومن الأحكام أن الكلام حرام ولو كان أمر بمعروف أو تنهي عن منكر  
أو تسليحا كما يحرم الأكل والشرب والكتابة . ويكره تسميت العاطى درو السلام  
لأنه غير مأذون فيه والمسلم أتم ونسب إلى أبي حنيفة أنه لا يصلي على النبي صلى الله  
عليه وسلم عند ذكره في الخطبة وعن أبي يوسف أنه يصلي في نفسه لأن ذلك  
لا يشفع عن السماع وهو الصواب كما أنه يحمد الله في نفسه إذا عطس ويجوز الإشارة  
بيده أو غيره عند رقية المنكر .

## بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

يُسْتَحَبُّ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ : أَنْ يَطْعَمَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَيَفْتَتِلَ ، وَيَتَطَيَّبَ ، وَيَتَوَجَّهَ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَلَا يُكَبِّرُ فِي طَرِيقِ الْمُصَلَّى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُمَا يُكَبِّرُ ، وَلَا يَنْتَفِلُ فِي الْمُصَلَّى قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ،

## بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

مناسبتها للجمعة ظاهرة ، حتى اشترط لها ما اشترط للجمعة خلا الخطبة ، وتجب على من تجب عليه الجمعة ، وقدمت الجمعة لغرضين وكثرة وقوعها ، وسمى به لأن فيه عوائد الإحسان ، وهى واجبة فى الأصح كما فى الخاتمة والهداية والبدائع والمحيط والمخار والكانى والنسفى ، وفى الخلاصة : وهو المختار ، لأنه صلى الله عليه وسلم وأطب عليها ، وسماها فى الجامع سنة ؛ لأن وجودها ثبت بالسنة . اهـ . وقيل : لأنها سنة ، وصححه النسفى فى المنافع .

( يستحب فى يوم الفطر : أن يطعم الإنسان قبل الخروج إلى المصلى ) مبادرة إلى ضيافة ربه وامتنال أمره ، وأن يكون حلواً ونمراً وترأ ليكون أعظم أجراً ( ويفتسل ، ويتطيب ) ويستاك ، ويلبس أحسن ثيابه ، ويصلى فى مسجد حبه ، ويؤدى صدقة فطره ( ويتوجه إلى المصلى ) ماشياً ، اقتداءً بنبىه صلى الله عليه وسلم ( ولا يكبر فى طريق المصلى عند أبي حنيفة ) يعنى جهراً ، أما سراً فيستحب . جوهرة ( وعندهما يكبر ) فى طريق المصلى جهراً استحباباً ، ويقطع إذا انتهى إليه ، وفى رواية : إلى الصلاة . جوهرة . قال فى التصحيح : قال الاسديجانى فى زاد المقهه والعلامة فى التحفة : الصحيح قول أبي حنيفة ، قلت : وهو المتمد عند النسفى وبرهان الشريعة وصدرها . اهـ . ( ولا ينتفل فى المصلى قبل صلاة العيد ) ثم قيل : الكراهة

فَإِذَا حَلَّتِ الصَّلَاةُ مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ دَخَلَ وَقْتُهَا إِلَى الزَّوَالِ ، فَإِذَا  
زَالَتِ الشَّمْسُ خَرَجَ وَقْتُهَا ، وَيُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ :  
يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ ، وَثَلَاثًا بَعْدَهَا ، ثُمَّ يَقْرَأُ  
فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةً مَعَهَا ، ثُمَّ يُكَبِّرُ تَكْبِيرَةَ بَرَكَةٍ بِهَا ، ثُمَّ  
يَبْتَدِئُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِالْقِرَاءَةِ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كَبَّرَ ثَلَاثَ  
تَكْبِيرَاتٍ ، وَكَبَّرَ تَكْبِيرَةَ رَابِعَةٍ يَرْكَعُ بِهَا <sup>(١)</sup> ، وَبَرَفَعُ يَدَيْهِ

في المصل خاسه ، وقيل : فيه وفي غيره عامه ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعله .  
هــ دايه . ( فإذا حلت الصلاة بارتفاع الشمس ) قدر ربيع ( دخل وقتها ) فلا تصح  
قبله عيدا ، بل تكرن فلا محرما ، ويمتد وقتها من الارتفاع ( إلى الزوال ، فإذا  
زالت الشمس خرج وقتها ) فلو خرج في أثناء الصلاة فسدت كما مر .

( ويصل الإمام بالناس ركعتين يكبر في الأولى تكبيرة الافتتاح ) وبأني  
عقما بالاستفتاح ( ويكبر ثلاثا بعدها ) وبعد الاستفتاح ، ويستحب له أن يف بين  
كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسيحات ، وليس بينهما ذكر مسنون ، ويتنوذ ويسمي  
سرا ( ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها ) : أي سورة شاء ، وإن تحرى المأثور  
كان أولى ( ثم يكبر تكبيرة يركع بها ) ويتمم ركعته بسجدة بها ( ثم ) إذا قام  
( يبتدئ في الركعة الثانية بالقراءة ) أولا ( فإذا فرغ من القراءة كبر ثلاث  
تكبيرات ) كما تقدم ( وكبر تكبيرة رابعة يركع بها ) ونعم صلاته ( ويرفع يديه

(١) اختلف القل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في تكبيرات العيد فاختاف  
الائمة وفي (ده) كان (صر) يكبر في الأولى بسبع وفي الثانية بخمس قبل القراءة سوى  
تكبيرة الركوع ومثله فهم قالوا في (صر) التكبير والنظر سبع في الأولى وخمس في الثانية  
وبهذا يقول محمد بن الحنفية ومذهب الحنفية هو مذهب بن مسعود وأبي موسى  
واظهر أنه لم يصح فيه حديث ولكن عمل الصحابة في كل حجة

فِي تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَتَيْنِ يُعَلِّمُ  
النَّاسَ فِيهَا صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَأَحْكَامَهَا ، وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ  
الْإِمَامِ لَمْ يَقْضِهَا ، فَإِنْ غَمَّ الْهَلَالُ عَلَى النَّاسِ فَشَهِدُوا عِنْدَ الْإِمَامِ  
بِرُؤْيَا الْهَلَالِ بَعْدَ الرُّوَالِ صَلَّى الْعِيدَ مِنَ الْقَدِ ، فَإِنْ حَدَثَ عُذْرٌ  
مَنْعَ النَّاسِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي لَمْ يُصَلِّهَا بَعْدَهُ .  
وَيُسْتَحَبُّ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى : أَنْ يَغْتَسِلَ ، وَيَتَطَيَّبَ ، وَيُؤَخِّرَ  
الْأَكْلَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ ،

في تكبيرات العيدين ( الزوائد ) ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين ( وهي سنة ؛ فلو  
تركها أو قدما جازت مع الإساءة ) يعلم الناس فيها صدقة الفطر وأحكامها ( ليؤدبها  
عن لم يؤدبها ؛ لأنها شرعت لذلك ، ويستحب أن يستفتح الخطبة الأولى بتسليم  
تسكيرات متوالية ، والثانية بسبع .

( ومن فاته صلاة العيد مع الإمام ) ولو بالإفساد ( لم يقضها ) وحده ؛ لأنها  
لم تعرف قرينة إلا بشرائط لا تتم بالمفرد . هداية . فلو أمكه الذهاب لإمام آخر  
فعل ؛ لأنها تؤدي بمراضع انقافا . فتوبر .

( فإن غم الهلال على الناس فشهدوا عند الإمام برؤية الهلال بعد الزوال )  
أو حدث عذر مانع كطمر ونحوه ( صلى العيدين من الغد ) ؛ لأنه تأخير بعذر ، وقد  
ورد فيه النص . هداية . ووقتها فيه كالأول ( فإن حدث عذر منع الناس من الصلاة  
في اليوم الثاني ) أيضا ( لم يصليها بعده ) ؛ لأن الأصل فيها أن لا تقضى كالجمعة  
إلا أن تركها بالحديث ، وقد ورد بالأخير إلى اليوم الثاني عند العذر . هداية .

( ويستحب في يوم ) عيد ( الأضحية أن يغتسل ويتطيب ) كما مر في الفطر  
( و ) لكنه ( يؤخر الأكل ) في الأضحية عن الصلاة ( حتى يفرغ من الصلاة )

وَيَتَوَجَّهَ إِلَى الْمُصَلَّى وَهُوَ يُكَبِّرُ ، وَيُصَلِّي الْأَضْحَى رَكْعَتَيْنِ كَصَلَاةِ  
الْفِطْرِ ، وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ يَعْلَمُ النَّاسُ فِيهِمَا الْأَضْحِيَّةَ  
وَتَكْبِيرَاتِ التَّشْرِيقِ ، فَإِنْ حَدَثَ عُذْرٌ مَنَعَ النَّاسَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي  
يَوْمِ الْأَضْحَى صَلَّاهَا مِنَ الْغَدِ وَبَعْدَ الْغَدِ ، وَلَا يُصَلِّيَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ؛  
وَتَكْبِيرُ التَّشْرِيقِ أَوَّلُهُ عَقِيبَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ،  
وَأَخِرُهُ عَقِيبَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنَ النَّحْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو  
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ،

وإن لم يضح في الاصح ولو أكل لم يكره ( ويتوجه إلى المصلى وهو يكبر ) جهرا  
( ويصل الأضحى ركعتين كصلاة ) عيد ( الطر ) فيما تقدم ( ويخطب بعدها )  
أيضا ( خطبتين يعلم الناس فيهما الأضحية وتكبيرات التشريق ) لأنها شرعت  
لذلك ( فإن حدث عذر ) من الأعذار المارة ( منع الناس من الصلاة في )  
أول ( يوم الأضحى صلاها من الغد وبعد الغد ، ولا يصليها بعد ذلك ) لأنها مؤتمنة  
بوقت الأضحية فتعقد بأيامها ، لكنه ميسر بالأخيرين عذر ، وإلا فلا ؛ فالعذر  
هنا لنفي الكراهة ، وفي الطر للصحة .

( وتكبير التشريق أوله عقيب صلاة الفجر من يوم عرفة ) اتفاقا ( وآخره  
عقيب صلاة العصر من ) يوم ( النحر عند أبي حنيفة ) فهي من صلوات ( وقالوا )  
آخره ( إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ) بإدخال المائة ، فهي ثلاث  
وعشرون صلاة ، قال في التصحيح : قال برهان الشريعة وصدر الشريعة : وقولهما  
يعمل ، وفي الاختيار : وقيل الفتوى على قولهما ، وقال في الجامع الكبير للاستيعجاب  
الفتوى على قولهما ، وفي مخارقات النوازل : وقولهما الاحتياط في العبادات ، والفتوى

وَالْتَكْبِيرُ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ  
أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ  
وَلِلَّهِ الْحَمْدُ .

### بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

إِذَا انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الْإِمَامُ بِأَلْسِ رَكْعَتَيْنِ كَهَيْئَةِ  
النَّافِلَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعٌ وَاحِدٌ وَبَطُولُ الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا ، وَيُخْتَفَى  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : يَجُزُّ ، ثُمَّ يَدْعُو بَعْدَهَا

---

على قولها . اهـ ( والتكبير ) واجب في الأصح مرة ( عقيب الصلوات المفروضات )  
على المقيمين في الأمصار في الجماعات المستحبة عند أبي حنيفة ، وقالوا : على كل من  
صلى المكتوبة ؛ لانه تبع لها ، وقد سبق أنه المفتى به للاحتياط ( و ) صفة  
التكبير ( أن يقول : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر والله الحمد )  
هذا المأثور عن الخليل صلوات الله عليه . هداية .

### بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

من إضافة الشيء إلى سببه .

( إِذَا انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الْإِمَامُ ) أَوْ نَائِبُهُ ( بِأَلْسِ رَكْعَتَيْنِ كَهَيْئَةِ النَّافِلَةِ )  
أى بلا خطبة ، ولا أذان ، ولا إقامة ، ولا تكرار ركوع ، بل ( في كل ركعة ركوع  
واحد ، و ) لكنه ( يطول القراءة فيهما ) وكذا الركوع والسجود والأدعية  
الواردة في النافلة ( ويخفى ) القراءة ( عند أبي حنيفة ، وقالوا : يجوز ) قال في الصحيح  
قال الإسيدي جاني في زاد الفقهاء والعلامة في النجفة ؛ والصحيح قول أبي حنيفة قالت :  
وهو الذي عول عليه النسفي والمحبري وصدر الشريعة اهـ . ( ثم يدعو بعدها )

حَتَّى تَنْجَلِيَ الشَّمْسُ ، وَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ الْإِمَامُ الَّذِي يُصَلِّي بِهِمُ الْجُمُعَةَ ،  
فَإِنْ لَمْ يُجَمِّعْ صَلَاتُهَا النَّاسُ فَرَادَى ، وَلَيْسَ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ جَمَاعَةٌ ،  
وَلَا نَمَا يُصَلِّي كُلُّ وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ ، وَلَيْسَ فِي الْكُسُوفِ خُطْبَةٌ .

### باب الْأَسْتِسْقَاءِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ : لَيْسَ فِي الْأَسْتِسْقَاءِ مَلَاةٌ  
مَسْنُونَةٌ فِي جَمَاعَةٍ ، فَإِنْ صَلَّى النَّاسُ وَحْدَانًا جَازَ ، وَلَا مَا الْأَسْتِسْقَاءُ  
الدُّعَاءُ وَالْأَسْتِغْفَارُ .

---

جاء الاستسقاء قبل القبلة أو قائماً مستقبل الناس والقوم يؤمنون على دعائه ( حتى تنجلي  
لشمس ) كلها .

( ويصلي بالناس الإمام الذي يصلي بهم الجمعة ، فإن لم يجمع ) : أى لم يحضر  
الإمام ( صلاتها الناس فرادى ) ركعتين أو أربعاً ، فيمنأزلهم كما في شرح الطحاوى .  
( وليس في خسوف القمر جماعة ) ؛ لأنه يكون ليلاً وفي الاجتماع فيه مشقة  
جوهرة ( وإنما يصلي كل واحد بنفسه ) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم  
شيئاً من هذه الأحوال فافزعوا إلى الصلاة » ( وليس في الكسوف خطبة ) ؛  
لأنه لم ينقل . هداية .

### باب الاستسقاء

( قال أبو حنيفة : ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعه ) وهو ظاهر الرواية  
كما في البدائع ( فإن صلى الناس وجداناً جاز ) من غير كراهة . جوهرة ؛ لأنها نفل  
مطلق ( وإنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار ) ؛ لقوله تعالى : « فقلت استغفروا ربكم  
لأنه كان غناراً يرسل السماء عليكم مدراراً ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى



وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِالْدُّعَاءِ ، وَيَقَابُ الْإِمَامُ رِدَاءَهُ ، وَلَا يَقْبَلُ الْقَوْمُ أَرْضِيَّتَهُمْ ، وَلَا يَخْضُرُ أَهْلُ الذِّمَّةِ الْإِسْتِسْقَاءَ .

ولم يرو عنه الصلاة . هدايه . وفي الصحيح : قال في التحفة : هذا ظاهر الرواية ، وهو الصحيح ، قلت : وهو المتمد عند النسفي والمجوي وصدر الشريعة . اه . ( وقالوا : يصلي الإمام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ) اعتباراً بصلاة العيد ( ثم يخطب ) خطبتين عند محمد ، وخطبه واحد عند أبي يوسف ، ويكون معظم الخطبة الاستغفار ( ويستقبل القبلة بالدعاء ، ويقبل الإمام رداءه ) ؛ لما روى أنه صلى الله عليه وسلم لما استنق في حول ظهره إلى الناس ، واستقبل القبلة ، وحول رداءه ، . هدايه . وصفه القلب : إن كان مريماً جعل أعلاه أسفله وإن كان مدوراً كالجبة : جعل الجانب الأيمن على الأيسر . جهره . ( ولا يقبل القوم أَرْضِيَّتَهُمْ ) ؛ لأنهم ينقل أنه أمرهم بذلك . هدايه . ويستحب الخروج له إلى الصحراء ؛ إلا في مكة وبيت المقدس فيخرجون إلى المسجد ثلاثه أيام مشاء في ثياب خلفة غيلة متذللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسين رءوسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم ، ويحددون الزوبة ، ويستسقون بالضعفة والشيوخ والعجائز والأطفال . ويستحب إخراج الدواب وأولادها ، ويشقون فيما بينها ؛ ليحصل التحنن ويظهر الضجيج بالحاجات ( و ) لكن ( لا يحضر أهل الذمة الاستسقاء ) ؛ لأن الخروج للدعاء ، وقد قال الله تعالى : « وما دعا الكافرين إلا في ضلال » ، ولأنه لاستئصال الرحمة ، وإنما نزل عليهم اللعنة . هدايه .

## بَابُ قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ الْعِشَاءِ ،  
فِيصَلِّي بِهِمْ إِمَامُهُمْ خَمْسَ تَرَوِيحَاتٍ ، فِي كُلِّ تَرَوِيحَةٍ تَسْلِيمَتَانِ ،  
وَيَجْلِسُ بَيْنَ كُلِّ تَرَوِيحَتَيْنِ مِقْدَارَ تَرَوِيحَةٍ ، ثُمَّ يُوتِرُ بِهِمْ ،  
وَلَا يُصَلِّي الْوُتْرَ بِجَمَاعَةٍ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ .

## بَابُ قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ

أفردته بباب على حدة لاختصاصه بأحكام ليست في مطلق النوافل .  
( يستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان ) كل ليلة ( بعد ) صلاة ( العشاء )  
ويستحب تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه ( فيصلي بهم إمامهم خمس ترويعات )  
كل ترويجة أربع ركعات ، سميت بذلك لأنه يقعد عقبها للاستراحة ( في كل ترويجة  
تسليمتان ، ويجلس ) ندباً ( بين كل ترويحتين ) وكذا بين الخامسة والوتر ( ١٠٠ ) .  
ترويجة ) ويخبرون فيها بين تسليح وقراءة وسكوت وصلاة فرادى ( ثم يوتر بهم )  
ويجهر بالقراءة ، وفي تعبيره يتم الإشارة إلى أن وقتها قبل الوتر ، وبه قال عامة  
المشايع ، والأصح أن وقتها بعد العشاء إلى آخر الليل : قبل الوتر ، وبعبارة : لأنها  
نوافل سنت بعد العشاء . هداية ( ولا يصلي الوتر ) ولا التطوع ( بجماعة في غير شهر  
رمضان ) : أي يكره ذلك لو على سبيل التداعى . هر . وعليه إجماع المسلمين . هداية

## بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

إِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ جَمَلَ الْإِمَامُ النَّاسَ طَائِفَتَيْنِ : طَائِفَةً فِي وَجْهِ الْعُدُوِّ ، وَطَائِفَةً خَلْفَهُ ، فَيُصَلِّي بِهَذِهِ الطَّائِفَةِ رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مَضَتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ إِلَى وَجْهِ الْعُدُوِّ ، وَجَاءَتْ تِلْكَ الطَّائِفَةُ ، فَيُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ ، وَتَشْهَدُ وَسَلَّمٌ ، وَلَمْ يُسَلِّمُوا ، وَذَهَبُوا

## بَابُ صَلَاةِ الْخُرْفِ

من إضافة الشيء إلى شرطه . وهي جائزة بعده صلى الله عليه وسلم عند الطرفين ، خلافاً للثاني .

(إذا اشتد الخوف) بحضور عدو يقيناً ، قال في الفتح : اشتداده ليس بشرط ، بل الشرط حضور عدو أو سبع . اهـ ، وفي العناية : الاشتداد ليس بشرط عند عامة مشايخنا . اهـ ، ومثله خوف غرق أو حرق ، قيداً باليقين لأنهم لو صلوا على ظنه فبان خلافه أعادوا ، ثم الأفضل - كما في الفتح - أن يجعلهم الإمام طائفتين ويصلي بإحدهما تمام الصلاة ويصلي بالآخرى إمام آخر ، فإن تنازعا بالصلاة خلفه (جعل الإمام الناس طائفتين) يقيم (طائفة في وجه العدو) للحراسة (وطائفة خلفه) (يصلّي بهم) (فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدة) من الصلاة الثانية كالصبح والمقصورة والجمعة والعيد (فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة) التي صلت معه مشاة (إلى وجه العدو ، وجاءت تلك الطائفة) التي كانت في وجه العدو (فيصلي بهم الإمام) ما بقي من صلاته (ركعة وسجدة) وتشهد وسلم) وحده تمام صلاته (ولم يسلموا) لأنهم مسبوقون (وذهبوا) مشاة

إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُولَى فَصَلُّوا وَحَدَّثَانَا رَكْعَةً  
وَسَجْدَتَيْنِ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ وَتَشَهُدٍ وَسَلَّمُوا وَمَضَوْا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ ،  
وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلُّوا رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ بِقِرَاءَةٍ وَتَشَهُدٍ  
وَسَلَّمُوا ، فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ مُقِيمًا صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ  
وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَتَيْنِ وَيُصَلِّي بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ  
وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ، وَلَا يُحَاتِلُونَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ  
بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ ،

أَيْضاً ( إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأولى ) إلى مكانهم الأول إن شاءوا  
أن يتموا صلاتهم في مكان واحد . وإن شاءوا أمضوا في مكانهم قليلاً للشي  
( فصلوا ) ما فاتهم ( وحدائنا ركعة وسجدين بغير قراءة ؛ لأنهم لاحقون ،  
( وتشهدوا وسلوا ) ؛ لأنهم فرغوا ( ومضوا إلى وجه العدو ، وجاءت الطائفة  
الأخرى ) إن شاءوا أيضاً ، أو أمضوا في مكانهم ( فصلوا ) ما سبقوا به ( ركعة  
وسجدين ) بقراءة ؛ لأنهم مسبوقون ( وتشهدوا وسلوا ) ؛ لأنهم فرغوا ، قيدنا  
بعض المصلين ، شاء لأن الركوب يبطلها ككل عمل كثير غير المنى لضرورة القيام  
بإزاء العدو ، ( فإن كان الإمام مقبياً صلى بالطائفة الأولى ركعتين ) من الرباعية  
( وب ) الطائفة ( الثانية ركعتين ) تسوية بينهما ( ويصلي بالطائفة الأولى ركعتين  
من المغرب ، وبالثانية ركعة ) وأعلم أنه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة ،  
وأصحها ستة عشر رواية مختلفة ، وصلها النبي ﷺ أربعاً وعشرين مرة ،  
كذا في شرح المقدسي ، وفي المستصفى عن شرح أبي نصر البغدادي أن كل ذلك  
جائز ، والكلام في الأولى ، والأقرب من ظاهر القرآن الذي ذكرناه . اهـ . لمؤد .  
( ولا يقاتلون في حال الصلاة ) ؛ لعدم الضرورة إليه ، ( فإن فعلوا ذلك )  
وكان كثيراً ( بطلت صلاتهم ) ؛ لمنااته للصلاة من غير ضرورة إليه ، بخلاف  
المنى ؛ بأنه ضروري لأجل الاصطفاف .

وَأِنْ اشْتَدَّ الْعَرْفُ صَلُّوا رُكْبَانًا وَحَدَاً يَوْمِيُونَ بِالرُّكُوعِ  
وَالسُّجُودِ إِلَى أَى جِهَةٍ شَاءُوا ، إِذَا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى التَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ .

### بَابُ الْجَنَائِزِ

إِذَا احْتَضَرَ الرَّجُلُ وَجَّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ الْيَمَنِ وَلَقِّنَ  
الشَّهَادَتَيْنِ ، فَإِذَا مَاتَ شَدُّوا الْعَبِيَّةَ ، وَغَمَضُوا عَيْنَيْهِ ،

( وإن اشتد العرف ) بحيث لا يدعهم العدو يصلون تارلين هجومهم عليهم  
( صلوا ركباناً وحداً ) ؛ لأنه لا يصح الاتداء لاختلاف المكان ( يوميون )  
بالركوع والسجود إلى أى جهة شاءوا إذا لم يقدرروا على التوجه إلى القبلة ؛ لأنه  
كما سقطت الأركان للضرورة سقط التوجه .

### بَابُ الْجَنَائِزِ

من إضافة النى إلى سديه : والجنائز جمع جنازة - بالفتح - لم ليست  
وأما بالكسر فاسم للنش ،

( إذا احتضر الرجل ) : أى حضرته الوفاة ، أو ملائكة الموت ، وعلامته :  
استرخا قدميه ، واعوجاج منخره ، وانخساف صدغيه ( وجهه إلى القبلة على شقه  
اليمين ) هذا هو السنة ، والمختار أن يوضع مستقيماً على ففاه نحو القبلة ؛ لأنه  
أيسر لخروج روحه . جوهرة . وإن شق عليه ترك على حاله ( ولقن الشهادتين )  
بذكرهما عنده ، ولا يؤمر بهما لئلا يضجر ، وإذا قالها مرة كفاها ، ولا يعيدها  
الملقن إلا أن ينكلم بكلام غيرهما تتكون آخر كلامه ، وأما تلقينه في القبر  
فشروع عند أهل السنة ؛ لأن الله تعالى يحبه في القبر . جوهرة . وقيل : لا يلقن ،  
وقيل : لا يؤمر به ولا ينهى عنه .

( فإذا مات شدوا لحية ) بمصابة من أسفلهما وتربط فوق رأسه ( وغمضوا  
عينيه ) تحسيناً له ، وينبغي أن يتولى ذلك أرفق أهله به ، ويقول : بسم الله ، وعلى

وَإِذَا أَرَادُوا غُسْلَهُ وَضَعُوهُ عَلَى سَرِيرٍ، وَجَمَلُوا عَلَى عَوْرَتِهِ خِرْقَةً،  
وَنَزَعُوا ثِيَابَهُ، وَوَضَعُوهُ، وَلَا يُمَضَّمُ، وَلَا يُسْتَنْشَقُ، ثُمَّ يُفِيضُونَ  
الْمَاءَ عَلَيْهِ، وَيَجْمَرُ سَرِيرُهُ وَتَرَاهُ، وَيُبْغِي الْمَاءَ بِالسِّدْرِ أَوْ بِالْحَرَضِ،  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَهُ الْقَرَّاحُ، وَيُغْسَلُ رَأْسُهُ وَخَيْثُهُ بِالْخِطْمِ، ثُمَّ  
يُضَجُّ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ

ملة رسول الله ، اللهم يسر عليه أمره ؛ وسهل عليه ما بعده ، وأسعده بأقائك ،  
واجعل ما خرج إليه خيراً مما خرج عنه . ويحضر عنده الطيب ، ويخرج من عنده  
اخناض والفساء والجنب ، ويستحب أن يسارع إلى قضاء ديونه أو إبرائه منها ؛  
لأن نفس الميت معلقة بدينه حتى يقضى عنه ، ويسرع في جهازه .

( وإذا أرادوا غسله وضعوه على سرير ) لينصب الماء عنه ( وجعلوا على عورته  
خرقة ) لفامة لواجب السر ، ويكتفى بستر العورة العائقة ، هو الصبيح تيسراً . هداية  
( ونزعوا ثيابه ) نيتة من التنظيف ( ووضوه ) إن كان من يؤمر بالصلاة ( و )  
لكن ( لا يعضمض ولا يستنشق ) للخرج ، وقيل : يغلان بخرقه ، وعليه العدل  
ولو كان جنباً أو حائضاً أو نفساء فعلاً انفاذاً تنميماً للطهارة . إمداد ( ثم يفيضون  
الماء عليه ) اعتباراً بحالة الحياة ( ويجمر ) أي يبخر ( سريره ) إخفاء لكرهه  
الرائحة وتعاقباً للبيت ( ويغلي الماء بالسدر ) وهو ورق النبق ( أو بالحرض ) يضم  
فسكون — الأشنان ، إن تيسر ذلك ( فإن لم يكن ) متيسراً ( قاله القراح ) : أي  
الخالص — كاف ، ويسخن إن تيسر ؛ لأنه أبلغ في التنظيف ( ويغسل رأسه ولحيته  
بالخطمي ) بكسر الخاء وتفتح وتشديد الياء — نبت بالعراق طيب الرائحة يعمل  
عمل الصابون ؛ لأنه أبلغ في استخراج الوسخ ، فإن لم يتيسر فالصابون ونحوه ،  
وهذا إذا كان له شعر وإلا لم يحتج إليه . در ( ثم يضع على شقه الأيسر ) ليبتدا

فَيُمَسَّلُ بِالنَّاءِ وَالسَّدْرِ ، حَتَّى يَرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا بِلَى التَّخْتِ مِنْهُ ، ثُمَّ يُضْجَعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، فَيُمَسَّلُ بِالنَّاءِ وَالسَّدْرِ حَتَّى يَرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا بِلَى التَّخْتِ مِنْهُ ، ثُمَّ يُجْلِسُهُ وَيَسْنِدُهُ إِلَيْهِ ، وَيَمْسَحُ بَطْنَهُ مَسْحًا رَافِقًا ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ وَلَا يُعِيدُ غَسْلَهُ ، ثُمَّ يُنَشِّفُهُ بِثَوْبٍ وَيَجْمَلُهُ فِي أَكْفَانِهِ ، وَيَجْمَلُ الْخَنُوطَ عَلَى رَأْسِهِ وَاجْتِيَّتِهِ ، وَالْكَافُورَ عَلَى مَسَاجِدِهِ .

وَالسَّنَةُ أَنْ يُكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ : إِزَارٍ ،

بِيَمِينِهِ ( فيمسّل بالناء والسدر حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما بلى التخت ) بالمعجمة ( منه ) : أى الميت ، وهذه غسلة ( ثم يصجع على شقه الأيمن فيمسّل بالناء والسدر ) كذلك حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما بلى التخت منه ( وهذه الثانية ( ثم يجلسه ويسنده إليه ) ؛ ألا يسقط ( ويمسح بطنه مسحاً رافقاً ) لتخرج فضلاته ( فإن خرج منه شيء غسله لإزالة النجاسة عنه ، ولا يعيد غسله ولا وضوؤه ؛ لأنه ليس بناقض في حقه ، وقد حصل المأمور به ، ثم يصجع على شقه الأيسر فيصب الماء عليه ثلثياً للفسلات المستوعبات جسده لإقامة لسنة التثليث . إمداد . وصب عليه الماء عند كل إضجاع ثلاث مرات . تنوير ( ثم ينشفه في ثوب ) لئلا تبلل الأكفان ( ويجعله ) : أى يضع الميت ( لا أكفائه ) بأن تبسط القفاة ، ثم الإزار فوقها ، ثم يوضع الميت مضمماً ، ثم يعطف عليه الإزار ثم القفاة ( ويجمل الخنوط ) بفتح الحاء - عطر مركب من الأشياء الطيبة ، ولا بأس بأنواعه غير الزعفران والورس للرجال ( على رأسه ولحيته ) ندبا ( والكافور على مساجده ) ؛ لأن التعطيب سنة والمساجد أولى بزيادة الكرامة . هداية . وسواء فيه المحرم وغيره فيعطيب وينطلى رأسه . تارخانية ( والسنة أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب : إزار ) وهو

وَقَمِيصٍ ، وَلِفَافَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرُوا عَلَى ثَوْبَيْنِ جَزَ ، وَإِذَا أَرَادُوا لَفَ  
الْلِفَافَةَ عَلَيْهِ ابْتَدَوْا بِالْجَانِبِ الْأَيْسَرِ فَأَلْقَوْهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ بِالْأَيْمَنِ ،  
فَإِنْ خَافُوا أَنْ يَنْتَشِرَ الْكَفَنُ عَنْهُ عَقَدُوهُ ، وَتَمَكَّنُ الْمَرْءُ فِي  
خَمْسَةِ أَثْوَابٍ : إِزَارٍ ، وَقَمِيصٍ ، وَخِمَارٍ ، وَخِرْقَةٍ يَرْطُبُ بِهَا نَدْيَاهَا ،  
وَلِفَافَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ جَزَ ، وَيَكُونُ الْخِمَارُ  
فَوْقَ الْقَمِيصِ تَحْتَ اللَّفَافَةِ ، وَيُجْمَلُ شَعْرُهَا عَلَى صَدْرِهَا ،

---

للبيت مقداره من الفرق إلى القدم ، بخلاف إزار الحى فإنه من السرة إلى الركبة  
( وقميص ) من أصل العنق إلى القدمين بلاد خريص ولا كمين ( ولفافه ) تزيد على  
ما فوق الفرق والقدم ليلف فيها ، وتربط من الأعلى والأسفل ، ويحسن الكفن ،  
ولا يتعالى فيه ، ويكون مما يلبسه في حياته في الجملة والميدين ، وفضل البياض من  
القط ( فإن اقتصروا على ثوبين ) إزار ولفافه ( جاز ) وهذا كفن الكمائية ،  
وأما الثوب الواحد فيكره إلا في حالة الضرورة ( فإذا أرادوا لف اللفافة عليه  
ابتدوا بالجانب الأيسر فألقوه عليه ثم بالأيمن ) كما في حالة الحياة ( فإن خافوا  
أن ينتشر الكفن عنه عقدوه ) صيانة عن الكشف ( وتمكّن المرأة ) للسنة  
( في خمسة أثواب : إزار ، وقميص ) كما تقدم في الرجل ( وخمار ) لوجهها ورأسها  
( وخرقه يربط بها وندياها ) وعرضها من الثدي إلى السرة ، وقيل : إلى الركبتين  
( ولفافه ، فإن اقتصروا على ثلاثة أثواب ) إزار وخمار ولفافه ( جاز ) : وهذا  
كفن الكمائية في حقها ، ويكره في أقل من ذلك إلا في حالة الضرورة ( ويكون الخمار  
فوق القميص تحت ) الإزار و ( اللفافة ) فتبسط اللفافه ، ثم الخرقه فوقها ، ثم  
الإزار فوقهما ، ثم توضع المرأة مقصمه ( ويجمل شعرها ) ضيقتين ( على صدرها )  
فوق القميص ، ثم تخمر بالخمار ، ثم يعطف عليها بالإزار ، ثم تربط الخرقه فوق  
الثديين ، ثم اللفافه ، وفي السراج : قال الحنطدى : تربط الخرقه على الثديين فوق



وَلَا يُسْرَحُ شَمْرُ الْمَيِّتِ وَلَا لِحْيَتُهُ ، وَلَا يُقَصُّ خُفْرُهُ ، وَلَا يُمَاقَصُ شَمْرُهُ ، وَتُجَبَّرُ الْأَكْفَانُ قَبْلَ أَنْ يُدْرَجَ فِيهَا وَتَرَا ، فَإِذَا فَرَعُوا مِنْهُ صَلُّوا عَلَيْهِ ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ إِنْ حَضَرَ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ فَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ إِمَامٍ آخَى ثُمَّ أَوَّلَى ، فَإِنْ صَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ أَوَّلَى وَالسُّلْطَانُ أَعَادَ أَوَّلَى ، وَإِنْ صَلَّى أَوَّلَى لَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهُ

فوق الأكفان ، قال : وفوله « فوق الأكفان » ، يحتمل أن يكون المراد تحت اللقافة وفوق الإزار والقعبص ، وهو الظاهر ، وفي الكرخي قوله « فوق الكفن » ، يعنى به الأكفان التى تحت اللقافة . اه . ومثله فى الجوهرة ( ولا يسرح شعر الميت ولا لحيته ) ؛ لأنه للزينة ، والميت منتقل إلى البلى ( ولا يقص ظفروه ولا شعره ) ؛ لما فيه من قطع جزء منه يحتاج إلى دفته فلا يذفى فصله عن ( وتجمر الأكفان قبل أن يدرج فيها وترًا ) فالمواضع التى يندب فيها التجمير ثلاثة : عند خروج روحه ، وعند غسله ، وعند تكفينه ولا يجدر خلفه ؛ لأنه عن اتباع الجنازة بصوت أو نار .

( فإذا فرغوا منه صلوا عليه ) ؛ لأنها فريضة ( وأولى الناس بالصلاة عليه : السلطان إن حضر ) إلا أن الحق فى ذلك الأولياء : لأنهم أقرب إلى الميت ، إلا أن السلطان إذا حضر كان أولى منهم بعراض السلطنة وحصول الأزدراء بالنقد عليه جوهرة ( فإن لم يحضر ) السلطان فنائبه ، فإن لم يحضر ( فيستحب تقديم إمام الحى ) لأنه رضىه فى حياته ، فكان أولى بالصلاة عليه فى مماته ( ثم الولي ) بترتيب عصبية النكاح ، إلا الأب فيقدم على الابن اتفاقاً ( فإن صلى عليه غير الولي والسلطان ) ونائبه ( أعاد الولي ) ولو على قبره إن شاء ؛ لأجل حقه ، لا لإسقاط الفرض ، ولذا قلنا : ليس لمن صلى عليها أن يعيد مع الولي لأن تكرارها غير مشروع ( وإن صلى الولي لم يجز لأحد أن يصلى عليه ) بعده ؛ لأن الفرض تأدى ( ٩ - باب - أول )

فَإِنْ دُفِنَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ .

وَالصَّلَاةُ : أَنْ يُكَبَّرَ تَكْبِيرَةً يَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى عَقِيْبَهَا ، ثُمَّ  
يُكَبَّرُ تَكْبِيرَةً وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يُكَبَّرُ  
تَكْبِيرَةً يَدْعُو فِيهَا لِنَفْسِهِ وَلِلْمَيِّتِ وَلِلْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ يُكَبَّرُ  
تَكْبِيرَةً رَابِعَةً وَيُسَلِّمُ .

بالاول ، والتنفل بها غير مشروع ، ولو صلى عليه الولي والليت اولياء آخر بمنزلة  
ليس لهم أن يعبدوا ؛ لأن ولاية من صلى عليه كالة . جوهره ( فإن دفن ولم يصل  
عليه صلى على قبره ) ما لم يغلب على الظن تفسخه ، هو الصحيح ؛ لاختلاف الحال  
والزمان والمكان . هداية .

( والصلاة ) عليه أربع تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة ، وكيفيته : ( أن  
يكبر تكبيرة ) ويرفع يديه فيها فقط ، وبعدها ( يحمده الله تعالى حقها ) : أى يقول :  
سبحاك اللهم وبحمدك . الخ ( ثم يكبر تكبيرة ) ثانية ( ويصلى على النبي ﷺ )  
كما فى التشهد ( ثم يكبر تكبيرة ) ثالثة ( يدعوا فيها ) : أى بعدها بأمور الآخرة  
( لنفسه والليت وللسلمين ) قال فى الفتح : ولا توقيف فى الدعاء ، سوى أنه بأمور  
الآخرة ، وإن دعا بالمأثور فما أحسنه وما أبلغه ، ومن المأثور حديث عوف بن  
مالك أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جتازه لحفظ من دعائه . اللهم  
اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج  
والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من  
داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة ، وأعذه من  
عذاب القبر ، وعذاب النار . قال عوف : حتى تمت أن أكون ذلك الميت ،  
رواه مسلم والترمذى والنسائى . اهـ . ( ثم يكبر تكبيره رابعة ويسلم ) بعدها من  
غير دعاء ، واستحسن بعض المشايخ أن يقول بعدها : « ربنا آتنا فى الدنيا حسنة ،

وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ . فَإِذَا حَمَلُوهُ عَلَى سَرِيرِهِ  
أَخَذُوا بِقَوَائِمِهِ الْأَرْبَعِ . وَيَمْشُونَ بِهِ مُسْرِعِينَ دُونَ الْخَبَبِ ،  
فَإِذَا بَلَغُوا إِلَى قَبْرِهِ كَرِهَ لِلنَّاسِ أَنْ يَجْلِسُوا قَبْلَ أَنْ يُوضَعَ عَنْ  
أَعْنَاقِ الرِّجَالِ ، وَيُحْفَرُ الْقَبْرُ وَيُلْحَدُ وَيُدْخَلُ الْمَيِّتُ مِمَّا بَلَى الْقَبِيلَةَ ،

وفي الآخرة حسنه وقنا عذاب النار . . جوهره ولا قراءه (١) ولا تشهد فيها ،  
ولو كبر إمامه أكثر لا يتابعه ، ويمكث حتى يسلم معه إذا سلم ، هو المختار . هداية  
( ولا يصلي ) أى يكره تحريماً ، وقيل : تنزيهاً ، ورجح ( على ميت في مسجد  
جماعة ) : أى مسجد الجامع ومسجد المحلة . قهستانى ، وكما يكره الصلاة يكره إدخالها  
فيه ، كما نقله العلامة قاسم ، وفي مختارات النوارى : سواء كان الميت فيه أو خارجه ،  
هو ظاهر الرواية ، وفي رواية : لا يكره إذا كان الميت خارج المسجد .

فإذا حملوه على سريره وأخذوا بقوائمه الأربع ) : لما فيه من زيادة الإكرام ،  
ويضع مقدمها على يمينه ويمشى عشر خطوات ، ثم مؤخرها كذلك ، ثم مقدمها  
على يساره كذلك ، ثم مؤخرها كذلك ( ويمشون به مسرعين دون الخبيب ) :  
أى العدو السريع ؛ لكرهه ( فإذا بلغوا إلى قبره كره للناس أن يجلسوا قبل أن  
توضع ) الجنائزة ( عن أعناق الرجال ) ؛ لأنه قد تمتع الحاجة إلى التعاون ، والقيام  
أمكن منه . هداية . ( ويحفر القبر ) مقدار نصف قامة ، وإن زاد لحسن ؛ لأن فيه  
صيانة ( ويلحد ) إن كانت الأرض صلبة ، وهو : أن يحفر في جانب القبلة من  
القبر حفيرة فيوضع فيها الميت ، ويشق إن كانت الأرض رخوة ، وهو : أن يحفر  
حفيرة في وسط القبر فيوضع فيها ( ويدخل الميت مما بلى القبلة ) لأن أمكن ، وهو :  
أن توضع الجنائزة في جانب القبلة من القبر ، ويحمل الميت فيوضع في اللحد فيكون

(١) يرى بعض الأئمة قراء الفاتحة بعد التكبير الأولى والحنيفة بقرؤنها  
إلا بنية الثناء قال في الفتوح لم تثبت القراءة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفي موطأ مالك عن ابن عمر أنه كان لا يقرأ فى صلاة الجنائزه .

فَإِذَا وُضِعَ فِي لَحْدِهِ قَالَ الَّذِي يَضَعُهُ : بِاسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقَبِيلَةِ ، وَيَحُلُّ الْعَقْدَةَ ، وَيُسَوِّي الْأَيْنَ عَلَيْهِ ، وَيُسَكِّرُهُ الْآبِرُ وَالْخَشَبُ ، وَلَا بَأْسَ بِالْقَصَبِ ثُمَّ يَهَالِ التُّرَابُ عَلَيْهِ ، وَيُسَنَّمُ الْقَبْرُ وَلَا يُصْطَحَّ ، وَمَنْ أَسْتَهَلَ بَعْدَ الْوِلَادَةِ

الآخذ له مستقبل القبلة ، وهذا إذا لم يخش على القبر أن ينهار ، وإلا فيسل من قبل رأسه أو رجله ( إذا وضع في لحدّه قال الذي يضعه ) فيه : ( باسم الله وعلى ملة رسول الله ) ، ويوجه إلى القبلة ( على جنبه الأيمن ) ويحل العقد ( لأنها كانت لحرف الاشارة ( ويسوى العين ) بكسر الباء - جمع لينة بوزن كلمة : الطوب النوى ( عليه ) : أى اللحد ، بأن يسد من جهة القبر ويقام العين فيه انقاء لوجهه عن التراب ( ويكره الآجر ) بالمد : الطوب المحرق ( والخشب ) : لأنهم لإحكام البناء ، وهو لا يليق بالميت ؛ لأن القبر موضع البلى . وفي الإمداد : وقال بعض مشايختنا : لما يكره الآجر إذا أريد به الزينة ، أما إذا أريد به دفع أذى السباع أو شيء آخر لا يكره . اهـ ( ولا بأس بالقصب ) مع العين ، قال في الحلية : وتسد الفرج التي بين العين بالمدر والقصب كيلا ينزل التراب منها على الميت ، وأنصوا على استحباب القصب فيها كالعين . اهـ . ( ثم يهال التراب عليه ) - ترأ له وصيانة ( ويسنم القبر ) : أى يجعل ترابه مرتفعاً عليه مثل سنام البهير ، مقدار شهر ونحوه ، وتكره الزيادة على التراب الذي خرج منه ( ولا يسطح ) لأنه عنده ، ولا يحصص ولا بطين ، ولا يرفع عليه بناء ، وقيل : لا بأس به ، وهو الخنار . تنوير ، ولا بأس بالسكتابة إن احتيج إليها حتى لا يذهب الأثر ولا يمتن : مراجعة .

( ومن استهل ) بالبناء للفاعل - أى وجد منه ما يدل على حياته من صراخ أو عطاس أو ثناؤب أو نحو ذلك مما يدل على الحياة المستقرة ( بعد الولادة ) أو خروج أكثره ، والعبرة بالصدر إن نزل مستقيماً برأسه ، وبسرته إن نزل منكوساً

سُمِّيَ وَغُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلِ أَذْرَجَ فِي خِرْقَةٍ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ .

### بَابُ الشَّهِيدِ

لِلشَّهِيدِ : مَنْ قَتَلَهُ الْمُشْرِكُونَ أَوْ وَجَدَ فِي الْمَرْكَةِ وَبِهِ أَثَرُ الْجِرَاحَةِ ، أَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْمًا وَلَمْ تَحِبَّ بِقَتْلِهِ دِيَّةٌ ،

( سمي وغسل ) وكفن ( وصلى عليه ) ويرث ويورث ، ( وإن لم يستهل ) غسل في المختار . هداية . و ( أذرج في خرقه ولم يصل عليه ) وكذا يغسل السقط الذي لم يتم خلقه في المختار ، كما في الفتح والدراية ، ويسمى كما ذكره الطحاوي عن أبي يوسف ، كذا في التبيين .

### بَابُ الشَّهِيدِ

فمیل بمعنى مفعول ؛ لأنه مشهود له بالجنة . أو تشهد موته الملائكة ، أو قاعل ؛ لأنه حتى عند ربه ، فهو شاهد .

( الشهيد ) الذي له الأحكام الآتية : ( من قتله المشركون ) بأي آلة كانت ، مباشرة أو تسبياً منهم ، كما لو اضطروهم حتى القوم في نار أو ماء ، أو نفروا دابة فصدت مسلماً ، أو رموا نيراناً فذهبت بها الريح إلى المسلمين ، أو أرسلوا ماء فغرقوا به ؛ لأنه مضاف إلى العدو . فتح ( أو وجد في المركة ) سواء كانت معركة أهل الحرب أو البغي أو قطاع الطريق ( وبه أثر ) كجرح وكسر وحرق وخروج دم من أذن أو عين ، لافم وأنف ومخرج ( أو قتله المسلمون ظلماً ولم تحب بقتله دية ) : أي ابتداء ، حتى لو وجبت بعارض كالصلح وقتل الأب ابنه لا تسقط الشهادة .

فَيُكَفَّنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَا يُغْسَلُ ، وَإِذَا اسْتَشْهَدَ الْجَنْبُ غُسِّلَ  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ :  
لَا يُغْسَلَانِ ، وَلَا يُغْسَلُ عَنِ الشَّهِيدِ دَمُهُ ، وَلَا يُنْزَعُ عَنْهُ ثِيَابُهُ ،  
وَيُنْزَعُ عَنْهُ الْقُرُوءُ وَالْخُفُّ وَالْحَشَوُ وَالسَّلَاحُ ، وَمِنْ أَرْتَثَ غُسِّلَ  
وَالْإِرْتِثَاتُ : أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يُدَاوِيَ أَوْ يَبْقَى حَيًّا حَتَّى  
يَبْضِيَ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ وَهُوَ يَعْقِلُ ، أَوْ يُنْقَلُ مِنَ الْمَرْكَةِ حَيًّا ،  
وَمَنْ قُتِلَ فِي حَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ غُسِّلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ ،

إذا عرف ذلك وأريد تجهيزه ( فيمكن من ) ثيابه ( ويصلى عليه ولا يغسل ) إذا  
كان مكلماً طاهراً ، انفاً ( و ) أما ( إذا استشهد الجنب ) وكذا الخائض والنفساء  
( غسل عند أبي حنيفة ، وكذلك الصبي ) والمجنون ( وقالوا : لا يغسلان ) قال في  
التصحيح : ورجح دليله في الشروح ، وهو الماعول عليه عند النسفي ، والمفتي به عند  
المجوبى . اهـ . ( ولا يغسل عن الشهيد دمه ، ولا ينزع عنه ثيابه ) لحديث :  
« زهلوهم بدمائهم » ، ( و ) لكن ( ينزع عنه القرو والخنف والحشو والصلاح )  
وكل مالا يصلح للكفن ، ويزيدون وينقصون في ثيابه إتماماً لكفن السنة .

( ومن أرتث ) بالبناء للمجهول - : أى أبطأ موته عن جرحه ( غسل ) ؛  
لانقطاع حكم شهادة الدنيا عنه ، وإن كان من شهداء الآخرة ( والارتثات )  
القاع لحكم الشهادة : ( أن يأكل أو يشرب ) أو ينام ( أو يتداوى أو يبقى حياً  
حتى يمضى عليه وقت صلاة وهو يعقل ) ويقدر على أداها ( أو ينقل من المركة )  
وهو يعقل ؛ إلا لحوف وطء الخيل .

ومن قتل في حدٍّ أو قصاصٍ غسل ( وكفن ( وصلى عليه ) ؛ لأنه لم يقتل ظلماً ،  
ولما قتل بحق .

وَمَنْ قُتِلَ مِنَ الْبُغَاةِ أَوْ قُطِّعَ الطَّرِيقُ لَمْ يُصَلِّ مَلَيْهِ .

### بَابُ الصَّلَاةِ فِي السَّكَنَةِ وَحَوْلِهَا

الصَّلَاةُ فِي السَّكَنَةِ جَائِزَةٌ فَرَضُهَا وَنَفْلُهَا ، فَإِنْ صَلَّى الْإِمَامُ  
بِجَمَاعَةٍ فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ ظَهَرَ الْإِمَامِ جَازَ ، وَمَنْ جَعَلَ وَنُفْهُ ظَهْرَهُ إِلَى  
وَجْهِ الْإِمَامِ لَمْ تَجْزُ صَلَاتُهُ ، وَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ  
تَحَلَّقَ النَّاسُ حَوْلَ السَّكَنَةِ وَصَلُّوا بِصَلَاةِ الْإِمَامِ ،

( ومن قتل من البغاة ) وهم : الخارجون عن طاعة لإمام ، كما يأتي ( أو قطع  
الطريق ) حالة المحاربة ( لم يصل عليه ) ولم يغسل ، وقيل : يغسل ولم يصل عليه ؛  
للفرق بينه وبين الشهيد ، قيدنا بحالة المحاربة لأنه إذا قتل بعد ثبوت يد الإمام فإنه  
يغسل ويصل عليه ، وهذا تفصيل حسن أخذ به الكبار من المشايخ . زيلعي

### بَابُ الصَّلَاةِ فِي السَّكَنَةِ وَحَوْلِهَا

( الصلاة في السكينة جائزة فرضها ونفلها ؛ فإن صلى الإمام ) فيها ( بجماعة )  
معه ( لجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام ) أو جنبه ، أو جعل وجهه إلى ظهر  
الإمام أو جنبه أو جعل جنبه إلى وجه الإمام أو جنبه متوجهاً إلى غير جهته ،  
أو جعل وجهه إلى وجه الإمام - ( جاز ) الاتقاء في الصور السبع المذكورة ،  
إلا أنه يكره أن يقال وجه الإمام بلا حائل ، وكل جانب قبلة ، والتقدم والآخر  
إنما يظهر عند اتحاد الجهة ، ولذا قال : ( ومن جعل منهم ظهره إلى وجه الإمام لم  
تجز صلاته ) : أي لقدمه على الإمام ( فإن صلى الإمام ) خارجها ( في ) داخل  
( المسجد الحرام تحلق ) بدون الواو على ما في أكثر النسخ جواب : إن ، وفي  
بعضها ، وتحلق الناس حول السكينة ، قال في الجوهرة : إن كان بالواو فهو من  
صورة المسألة وحواها ، فن كان ، وإن كان بدون الواو فهو جواب إن ، ويكون  
قوله ( وصلوا بصلاة الإمام ) بيانياً للجواز ، وقوله ، فن كان ، للاستئناف . اهـ .

فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَقْرَبَ إِلَى السَّكْبَةِ مِنَ الْإِمَامِ جَازَتْ صَلَاتُهُ إِذَا  
لَمْ يَسْكُنْ فِي جَانِبِ الْإِمَامِ ، وَمَنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ السَّكْبَةِ جَازَتْ  
صَلَاتُهُ .

### كِتَابُ الزَّكَاةِ<sup>(١)</sup>

الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ إِذَا مَلَكَ نِصَابًا

( فن كان منهم أقرب إلى السكبة من الامام جازت صلاته إذا لم يكن في جانب  
الامام ) ؛ لأن التقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجانب ، وفي الدر : ولو وقف  
مصادماً لركن في جانب الامام وكان أقرب لم أره ، وينبغي الفساد احتياطاً ؛ لترجيح  
وجه الامام . ١ هـ . ( ومن صلى على ظهر السكبة ) ولو بلا سترة ( جازت صلاته )  
إلا أنه يكره لما فيه من ترك التعظيم ولورود النهي عنه عن النبي ﷺ . هداية .

### كتاب الزكاة

قرنها بالصلاة اقتداء بالقرآن العظيم ، والآحاديث الواردة عن النبي عليه  
الصلاة والسلام .

( الزكاة ) لغة : الطهارة والغناء ، وشرعاً : تمليك جزء مخصوص من مال  
مخصوص لشخص مخصوص لله تعالى .

وهي ( واجبة ) والمراد بالوجوب الفرض ؛ لأنه لا شبهة فيه . هداية . ( على  
الحر المسلم البالغ العاقل إذا ملك نصاباً ) فارغاً عن دين له مطالب وعن حاجته

( ١ ) الزكاة فريضه محكمة ثابتة بالكتاب والسنة واجماع الامة وسببها المال  
النامي وشرطها الاسلام والحريه والبلوغ والعقل والخلو من الدين وصحتها الفرضيه  
وحكمها الخروج عن عهدة الكليف في الدنيا والنجاه من العقاب والوصول إلى  
الثواب في الآخرة وكثير من المسلمين اليوم يتهاونون في هذه الشعيرة الكريمة مع  
أنها من أعظم مزايا الاسلام والادلة على أنه دين الحق والانصاف فإنها مع =



مِلْكًا تَامًا وَحَالًا عَلَيْهِ الْخَوْلُ ؛ وَلَيْسَ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا مَعْمُومٍ  
وَلَا مُسْكَاثِيٍّ زَكَاةٌ ، وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَلَا زَكَاةَ  
عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مَالُهُ أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ زَكَاةُ الْفَاضِلِ إِذَا بَلَغَ  
نِصَابًا ، وَلَيْسَ فِي دُورِ السُّكْنَى ، وَثِيَابِ الْبَدَنِ ، وَأَثْنِ الْإِنْتِزَالِ ،  
وَدَوَابِّ الرُّكُوبِ ، وَعَبِيدِ الْخِدْمَةِ ، وَسِلَاحِ الْإِسْتِعْمَالِ - زَكَاةٌ ،  
وَلَا يَجُوزُ أَدَاؤُ الزَّكَاةِ إِلَّا بِثَبَتِ مُقَارِنَةِ الْإِدَاءِ أَوْ مُقَارِنَةِ الْخَوْلِ  
مِقْدَارِ الْوَاجِبِ

الأصلية نامياً ولو تفديراً ( ملكاً تاماً وحال عليه الخول ) ثم أخذ بصرح بمعوم  
القيود المذكورة بقوله : ( وليس على صبي ولا مجنون ) ؛ لاهما غير مخاطبين بلأداء  
العبادة كالصلاة والصوم ( ولا مكانب زكاة ) ؛ لعدم الملك التام ( ومن كان عليه  
دين يحيط بماله ) أو يبقى منه دون نصاب ( فلا زكاة عليه ) ؛ لأنه مشغول بحاجته  
الأصلية فاعتبر معدوماً كالماء المستحق بالهش . هداية . وإن كان ماله أكثر من  
الدين زكى الفاضل إذا بلغ نصاباً ( فمراغه عن الحاجة ) ( وليس في دور السكنى  
وثياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال  
زكاة ) ؛ لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية ، وليست بنامية أصلاً ، وعلى هذا كنب  
العلم لأهلها وآلات المحترفين ؛ لما قلنا . هداية . أقول : وكذا لغير أهلها إذا لم  
ينوبها التجارة ؛ لأنها غير نامية ، غير أن الأهل له أخذ الزكاة وإن ساوت نصاباً ،  
وغيره لا ، كما في الدر .

( ولا يجوز أداء الزكاة إلا بنية مقارنة للإداء ) ولو حكماً ، كما لو دفع بلا نية  
در . ( أو مقارنة لمرل مقدار الواجب ) ؛ لأن الزكاة عبادة وكان من شرطها النية ،

== غيرها من وسائل السكافل تقرب بين بعض الطبقات وبعض وتفرد في قلوبهم  
الآلهة والحب وتدفق الحسد والحقد من النفوس وفق الله المسلمين للعمل بدينهم .

وَمَنْ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَأَمَّ يَنْوِي الزَّكَاةَ سَقَطَ فَرَضُهَا عَنْهُ .

### بَابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ

لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا شَاةٌ إِلَى تِسْعٍ ، فَإِذَا كَانَتْ عَشْرًا فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى أَرْبَعِ عَشْرَةٍ ، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسَ عَشْرَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ فَإِذَا كَانَتْ عِشْرِينَ فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ

والأصل فيها الاقتران ، إلا أن الدنع يتفرق ، فاكتفى بوجودها حالة الدرل تيسيراً ، كتقديم النية في الصوم . هداية . ( ومن تصدق بجميع ماله ) و ( لا ينوي ) به ( الزكاة سقط فرضها عنه ) استحسناً ، لأن الواجب جزء منه فكان متعباً فيه ، فلا حاجة إلى التعيين ، هداية .

### بَابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ

بدأ بزكاة المواشي وبالإبل منها افتداء يكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ( ليس في أقل من خمس ) بالنتوين و ( ذود من الإبل ) بدل منه . ويقال : خمس ذود ، بالإضافة كما في قوله تعالى (١) : « تسعة رهط » وهو من الإبل : من الثلاث إلى التسع ( صدقة ) لعدم لموغ النصاب ( فإذا بلغت خمسا سائمة ) وهي المكفية بالرعى المباح أكثر العام لقصد الدر والفسل ( وحال عليها الحول ففيها شاة ) نبي ذكر أو أنثى ، والثني من الغنم : ما تم له حول ، ولا يجوز الجذع (٢) في الزكاة ، ويجوز في الاضحية ( إلى تسع ، فإذا كانت عشرين ففيها شاتان ، إلى أربع عشرة ففيها ثلاث شياه ، إلى تسع عشرة ، فإذا كانت عشرين ففيها أربع شياه ،

(١) من الآية ٨٤ من سورة النمل

(٢) الجذع من الغنم - بفتح الجيم والذال جميعاً - هنا : الصغير الذي لم يستقم سنه

إِلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ  
إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ ،  
إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ إِلَى  
سِتِّينَ ، فَإِذَا كَانَتْ وَسِتِّينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ ، فَإِذَا  
كَانَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ  
لِاحْدَى وَتِسْعِينَ فَفِيهَا حِقَّتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ؛ ثُمَّ تُسَنَّفُ  
الْفَرِيضَةُ ، فَيَكُونُ فِي الْخَمْسِ شَاةٌ مَعَ الْحَقَّتَيْنِ ، وَفِي الْعَشْرِ  
شَاتَانِ ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ،  
وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، إِلَى مِائَةٍ وَخَمْسِينَ فَيَكُونُ  
فِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقٍ ؛ ثُمَّ تُسَنَّفُ الْفَرِيضَةُ ، فَيَكُونُ فِي الْخَمْسِ شَاةٌ ،

---

إِلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ (وهي : التي طعنت  
فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ ) إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ (وهي : التي طعنت فِي الثَّالِثَةِ ) إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا  
حِقَّةٌ ( وهي : التي طعنت فِي الرَّابِعَةِ ) إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ ،  
فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ ، إِلَى تِسْعِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ لِاحْدَى وَتِسْعِينَ فَفِيهَا حِقَّتَانِ ، إِلَى مِائَةٍ  
وَعِشْرِينَ ( بهذا اشتهرت كُتُبُ الصَّدَقَاتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .  
( ثُمَّ ) إِذَا زَادَتْ عَلَى ذَلِكَ ( تُسَنَّفُ الْفَرِيضَةُ ، فَيَكُونُ فِي الْخَمْسِ شَاةٌ مَعَ الْحَقَّتَيْنِ ،  
وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي الْعِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ،  
وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ ) مَعَ الْحَقَّتَيْنِ ( إِلَى مِائَةٍ وَخَمْسِينَ فَيَكُونُ فِيهَا  
ثَلَاثُ حِقَاقٍ ، ثُمَّ ) إِذَا زَادَتْ ( تُسَنَّفُ الْفَرِيضَةُ ) أَيْضاً ( فِي الْخَمْسِ شَاةٌ ) مَعَ

وَفِي الْعَشْرِ هَاتَانِ ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهُ ، وَفِي  
عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهُ ، وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَفِي سِتٍّ  
وِثْلَاثِينَ بِنْتُ كُبُونٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَةً وَسِتًّا وَتِسْعِينَ فَفِيهَا أَرْبَعُ  
حِقَاقٍ إِلَى مِائَتَيْنِ ، ثُمَّ تُسْتَأْنَفُ الْفَرِيضَةُ أَبَدًا كَمَا اسْتَوْنَفَتْ فِي  
الْعَمْسِينَ لِمَنِي بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ ، وَابْتِخْتُ وَالْعِرَابُ سَوَاءٌ <sup>(١)</sup> .

---

ثلاث حقاق ( وفي العشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين  
أربع شياه ، وفي خمس وعشرين بنت مخاض ، وفي ست وثلاثين بنت لبون ، فإذا  
بلغت مائة وستا وتسعين ففيها أربع حقاق ، إلى مائتين ، ثم تستأنف الفريضة أبداً  
كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين ) حتى يجب في كل خمسين حقه  
ولا تجزى ذكر الإبل إلا بالقيمة للأنث ، بخلاف البقر والغنم ، فإن المالك يخير  
كما يأتي .

( والبتخت ) جمع البختى ، وهو : المتولد بين العربي والعجمي ، منسوب إلى بخت  
نصر ( والعرب ) بالكسر - جمع عربي ( سواء ) في النصاب والوجوب ، لأن  
اسم الإبل يتناولهما .

---

(١) وقد اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله ﷺ ، على ذلك الوجه المذكور  
وفيهما كتاب الصديق لأنس بن مالك رواه البخاري وفرقه في عدة أبواب ومنه  
كتاب عمرو بن حزم وغيره .

## بَابُ صَدَقَةِ الْبَقَرِ

لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَيْنِ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ ثَلَاثَيْنِ سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ ، وَفِي أَرْبَعَيْنِ مُسِنَّةٌ أَوْ مُسِنٌَّ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى الْأَرْبَعَيْنِ وَجِبَ فِي الزِّيَادَةِ بِقَدْرِ ذَلِكَ إِلَى سِتِّينَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْوَاحِدَةِ رُبْعَ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ، وَفِي الْإِثْنَيْنِ نِصْفَ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ، وَفِي الْأَرْبَعِ عَشْرِ مُسِنَّةٍ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَهُنْدٌ : لَا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ حَتَّى تَبْلُغَ سِتِّينَ فَيَسْكُونُ فِيهَا تَبِيعَانِ أَوْ تَبِيعَتَانِ ،

## بَابُ صَدَقَةِ الْبَقَرِ

( ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة ) لعدم بلوغ النصاب ( فإذا كانت ثلاثين سائمة ) كما تقدم ( وحال عليها الحول ففيها تبيع ) وهو ذو سنة كاملة ( أو تبيعه ) وسمى تبيعاً لأنه يتبع أمه ، ( وفي أربعين مسننة أو مسن ) وهو ذو سنتين كاملتين ( فإذا زادت على الأربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين ) وذلك ( عند أبي حنيفة في الواحد ربع عشر مسننة ، وفي الاثنتين نصف عشر مسننة : وفي الثلاثة ثلاثة أرباع عشر مسننة ، وفي الأربع عشر مسننة ) قال في التصحيح : هذه رواية الأصل ، ورجح صاحب الهداية وجهها ، واعتمده النسخ والمجوبى تبعاً لصاحب الهداية ( وقال : لا شيء في الزيادة ) على الأربعين ( حتى تبلغ ) إلى ( ستين فيكون فيها تبيعان أو تبيعتان ) ، قال في التصحيح : روى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة مثل قولهما ، قال في التحفة : وهذه الرواية أعدل ، وقال الإسيدي : وهذا أعدل الأقاويل ، وعليه الفتوى . اهـ . ومثله في البحر عن النابيع ، وفي جوامع

وَفِي سَبْعِينَ مُسِنَّةً وَتَبِيعُ ، وَفِي ثَمَانِينَ مُسِنَّةً ، وَفِي تِسْعِينَ ثَلَاثَةً  
أَنْبَعَةً ، وَفِي مِائَةِ تَبِيعَانِ وَمُسِنَّةً ، وَعَلَى هَذَا يَتَغَيَّرُ الْفَرَضُ فِي  
كُلِّ عَشْرَةٍ مِنْ تَبِيعٍ إِلَى مُسِنَّةٍ ، وَالْجَوَارِيسُ وَالْبَقَرُ سَوَاءٌ .

### بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ

لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً صَدَقَةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ  
سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا شَاةٌ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِذَا  
زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا  
ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِمِائَةً فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ  
مِائَةٍ شَاةٌ ،

المفهوم : قوله ساهو المختار ، ( وفي سبعين مسنة وتبيع ، وفي ثمانين مسنتان ، وفي تسعين  
ثلاثة أنبعة ، وفي مائة تبيعان ومسنة ، وعلى هذا ) المنوال ( يتغير الفرض في كل  
عشرة من تبيع إلى مسنة ) بهذا المثال .

( والجواميس والبقرة سواء ) لاتحاد الجنسيتين ؛ إذ هو نوع منه ، وإنما لم يحنث  
بأكل الجاموس إذا حلف لا يأكل لحم البقرة لعدم العرف .

### بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ

( ليس في أقل من أربعين شاة صدقة ) لعدم بلوغ النصاب ( فإذا كانت أربعين  
سائمة ) كما تقدم ( وحلل عليها الحول ففيها شاة ) ثنى ذكر أو أنثى ( إلى مائة  
وعشرين فإذا زادت ) المائة والعشرون ( واحدة ففيها شاتان ، إلى مائتين ، فإذا  
زادت واحدة ففيها ثلاث شياه ) إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين ( فإذا بلغت أربعمائة  
ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ) .

وَالضَّانُّ وَالْمِعْزُ سَوَاءٌ .

### بَابُ زَكَاةِ الْخَيْلِ

إِذَا كَانَتْ الْخَيْلُ سَائِمَةً ذُكُورًا وَإِنَاثًا فَصَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ :  
 إِنْ شَاءَ أَعْطَى عَنْ كُلِّ فَرَسٍ دِينَارًا ، وَإِنْ شَاءَ قَوْمَهَا وَأَعْطَى عَنْ  
 كُلِّ مِائَتَى دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ ، وَلَيْسَ فِي ذُكُورِهَا مُتَفَرِّدَةً  
 زَكَاةً ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا زَكَاةَ فِي الْخَيْلِ ،

---

( والضأن والمعز سواء ) فى النصاب ، والوجوب ، وأداء الواجب ، ولا يؤخذ  
 إلا الذى هو ما تمت له سنة كما تقدم .

### بَابُ زَكَاةِ الْخَيْلِ

إنما آخرها للاختلاف فى وجوب الزكاة فيها ، قال أبو حنيفة : ( إذا كانت  
 الخيل سائمة ) كما تقدم ، وكانت ( ذكورا وإناثا ) أو إناثا فقط ( فصاحبها بالخيار :  
 إن شاء أعطى عن كل فرس دينارا ، وإن شاء قومها وأعطى من كل مائتى درهم  
 خمسة دراهم ) بمنزلة عروض التجارة ( وليس فى ذكورها منفردة زكاة ) اتفاقاً ،  
 ولم يقيد بنصاب إشارة إلى أن الأصح أنها لا نصاب لها : لعدم النقل ( وقالوا :  
 لا زكاة فى الخيل ) قال فى الصحيح : قال الطحاوى : هذا أحب القولين إلينا ،  
 ورجحه الفاضل أبو زيد فى الأثر ، وقال فى البنايع : وعليه الفتوى ، وقال  
 فى الجواهر : والفتوى على قولهما ، وقال فى الكافى : هو المختار للفتوى ، وتبعه  
 شارح الكنز والبزازی فى فتاواه تبعاً لصاحب الخلاصة ، وقال قاضيان : قالوا  
 الفتوى على قولهما ، وقال الامام أبو منصور فى التحفة : الصحيح قول أبى حنيفة ،  
 ورجحه الامام المرعى فى المبسوط ، والقدرى فى التجريد ، وأجاب عما عساه  
 يورد على دليله ، وصاحب البدائع ، وصاحب الهداية وهذا أقوى حجة على ما يشهد  
 به التجريد للقدوى والمبسوط للمرعى وشرح شيخنا تلهدايه . والله اعلم . اهـ .

وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْبَقَالِ وَالْحَمِيرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ ، وَابْسَ فِي  
الْفُضْلَانِ وَالْحُمْلَانِ وَالْعَجَاجِيلِ صَدَقَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَحَمْدٍ  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا كِبَارٌ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ . فِيهَا وَاحِدَةٌ  
مِنْهَا ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ سَنٌ فَلَمْ تَوْجَدْ عِنْدَهُ أَخَذَ الْمَصْدُقَ أَعْلَى  
مِنْهَا وَرَدَّ الْفُضْلَ ، أَوْ أَخَذَ دُونَهَا وَأَخَذَ الْفُضْلَ .  
وَيَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمَةِ فِي الزَّكَاةِ .

( ولا شيء في البغال والحمير ) إجماعا ( إلا أن تكون للتجارة ) لأنها تصير  
من المروض .

( وليس في الفضلان ) بضم الفاء - جمع فضيل ، وهو : ولد الناقة إذا فصل  
من أمه ولم يباع حول ( والحملان ) بضم الحاء - جمع حمل ، بفتح حاء ، وهو : ولد  
الضأن في السنة الأولى ( والعجاجيل ) جمع عجول - بوزن سنور - ولد البقر  
( صدقة عند أبي حنيفة ومحمد ، إلا أن يكون معها كبار ) ولو واحدا ، ويجب  
ذلك الواحد كما في الدر ( وقال أبو يوسف ) : يجب ( فيها واحد منها ) ورجح  
الأول .

( ومن وجب عليه سن فلم توجد ) عنده ( أخذ المصدق ) : أي العامل ( أعلى  
منها ورد الفضل ، أو أخذ دونها وأخذ الفضل ) إلا أن في الوجه الأول له أن لا يأخذ  
ويطاب بعين الواجب أو بقيمته : لأنه شراء ، وفي الوجه الثاني يجزئ : لأنه لا يبيع  
فيه ، بل هو إعطاء بالقيمة .

( ويجوز دفع القيمة في الزكاة ) وكذا في الدشر والخراج والنفرة والنذر  
والكفارة غير الإعتاق ، وتعتبر القيمة يوم الوجوب عند الإمام ، وقالوا : يوم  
الاداء . وفي السوائيم يوم الاداء إجماعا ، ويقوم في البلد الذي المال فيه ، ولو  
في مفازة ففي أقرب الأمصار إليه . فتح .



وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ وَالْمُلُوفَةِ صَدَقَةٌ ، وَلَا يَأْخُذُ الْمُصَدِّقُ خِيَارَ الْمَالِ  
وَلَا رِذَالَتَهُ وَيَأْخُذُ الْوَسْطَ مِنْهُ ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ نِصَابٌ فَاسْتَفَادَ فِي أَثْنَاءِ  
الْحَوْلِ مِنْ جَنْسِهِ صَمَةً إِلَى مَالِهِ وَزَكَاهُ بِهِ ، وَالسَّائِمَةُ هِيَ : الَّتِي  
تَمَكَّنَتْ بِالرَّغْيِ فِي أَكْثَرِ حَوْلِهَا ، فَإِنْ عَلَفَهَا نِصْفَ الْحَوْلِ أَوْ  
أَكْثَرَ فَلَا زَكَاهَ فِيهَا . وَالزَّكَاهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ فِي  
النِّصَابِ دُونَ الْعَفْوِ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : فِيهِمَا ،

( وليس في العوامل ) : أى الممددات ولو أسيمت لأنها من الحوائج الأصلية  
( والملوفة ) : أى التى يعلفها صاحبها نصف حول فأكثر ولو للدر والنسل ( صدقة ) ؛  
لأن الوجوب بالحر ، وهو بالإسامة أو الإعداد للتجارة ، ولم يوجد .  
( ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا رذالته ) : أى رديته ( و ) إنما ( يأخذ  
الوسط منه ) نظراً للجانبين ، لأن فى أخذ الخيار لإضراراً بأصحاب الأموال ؛  
وفى رذالته إضراراً بالفقراء .

( ومن كان له نصاب فاستفاد فى أثناء الحول من جنسه ) سواء كان من نمائه  
أولاً كهيبة وإرث ( ضمه إليه ) : أى إلى النصاب ( وزكاه به ) : أى معه ، وإن لم  
يكن من جنسه لا يضم إنفاقاً .

( والسائمة ) التى تجب فيها الزكاة ( هى التى تمكَّنَتْ بالرغى ) بكسر الراء -  
الكلال ( فى أكثر حولها ) ؛ لأن أصحاب السوائم قد لا يجدون بداً من أن  
يعلفوا سوائمهم فى بعض الأوقات ، فجعل الأقل تبعاً للأكثر ( فإن علفها نصف  
الحول أو أكثر فلا زكاة فيها ) لزيادة المؤنة فينعدم النماء فيها معنى .

( والزكاة عند أبى حنيفة وأبى يوسف ) تجب ( فى النصاب دون العفو ) وهو  
ما بين الفريضتين ( وقال محمد ) وقرر : ( فيهما ) وفائدته فيما إذا هلك العفو وقى  
النصاب ، فيبقى كل الواجب عند الشيخين ، ويسقط بقدر المال ك عند التليذين

وَإِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ سَقَطَتْ ، فَإِنْ قَدَّمَ الزَّكَاةَ عَلَى الْحَوْلِ ، وَهُوَ مَالُكَ لِلنِّصَابِ جَازَ .

### بَابُ زَكَاةِ الْفِضَّةِ

لَيْسَ فِيهَا دُونَ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا كُنْتَ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خُمُسَةٌ دَرَاهِمَ ، وَلَا شَيْءَ فِي الزَّيَادَةِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَإِنَّكَ تَكُونُ فِيهَا دِرْهَمًا ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ،

( وَإِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ ) وَلَوْ بَعْدَ مَنَعِ السَّاعِي فِي الْأَصْح . نِهَاجُ ( سَقَطَتْ ) عَنْهُ الزَّكَاةُ ، لِتَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ دُونَ الذَّمَّةِ ، وَإِذَا هَلَكَ بَعْضُهُ سَقَطَ حِظُّهُ ، قَيْدُ الْهَلَاكِ لِأَنَّ الْإِسْتِهْلَاقَ لَا يَسْقُطُهَا ، لِأَنَّهَا بَعْدَ الْوُجُوبِ بِمَنْزِلَةِ الْأَمَانَةِ ، فَإِذَا اسْتَهْلَكَهَا ضَمِنَهَا كَالْوَدِيعَةِ ( وَإِنْ قَدَّمَ الزَّكَاةَ عَلَى الْحَوْلِ ، وَهُوَ مَالُكَ لِلنِّصَابِ جَازَ ) وَجَازَ أَيْضًا لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ ، لَوْ جُودَ مُلْغَبٌ ، وَهُوَ مَالُكَ النَّصَابِ .

### بَابُ زَكَاةِ الْفِضَّةِ

قَدِمَا عَلَى الذَّهَبِ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ تَدَاوُلًا فِيهَا بَيْنَ النَّاسِ .

لَيْسَ فِيهَا دُونَ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ صَدَقَةٌ ، لِعَدَمِ بُلُوغِ النَّصَابِ ( فَإِنْ كَانَتْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ شَرَعِيَ زَنَةُ كُلِّ دِرْهَمٍ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قِيرَاطًا ، وَالْقِيرَاطُ : خَمْسُ شَعِيرَاتٍ ، فَيَكُونُ الدِّرْهَمُ الشَّرْعِيُّ سَبْعِينَ شَعِيرَةً ) وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا رُبْعٌ لِلْعَشْرِ ( خُمُسَةٌ دَرَاهِمَ ، وَلَا شَيْءَ فِي الزَّيَادَةِ ) عَلَى الْمِائَتَيْنِ ( حَتَّى تَبْلُغَ ) الزَّيَادَةُ ( أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَيَكُونُ فِيهَا دِرْهَمٌ ؛ ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ) . وَلَا شَيْءَ قِيمًا بَيْنَهُمَا ؛ وَهَذَا

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمَعْمَدُ : مَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ فَزَكَاتُهُ بِحِسَابِهِ ،  
وَلِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الْوَرَقِ الْفِضَّةُ فَهِيَ فِي حُكْمِ الْفِضَّةِ ، وَلِإِنْ  
كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهَا النِّسْ فَهِيَ فِي حُكْمِ الْمَرْوُضِ ، وَيُتَبَرُّ أَنْ تَبْلُغَ  
فِي مَتْنِهَا نِصَابًا .

### بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ

لَيْسَ فِيمَا دُونَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا

عند أبي حنيفة ( وقالوا : ما زاد على المائتين فزكاته بحسابه ) قال في التصحيح : قال  
في النخبة وزاد الفقهاء : الصحيح قول أبي حنيفة ، ومشى عليه النسي وبرهان  
الشريعة . ١٠٨ .

( وإذا كان الغالب على الورق ) وهي الدراهم المضروبة ، وكذا الرقة ، بالنخبة  
صحاح ( الفضة فهي في حكم الفضة ) الخالصة ، لأن الدراهم لا تخلو من قليل غش ،  
لأنها لا تطيع إلا به ، وتخلو عن الكثير ، لجعلنا الغلبة فاصلة - وهو أن يزيد  
على النصف - اعتباراً بالحقيقة . هداية . ومثله في الإيضاح عن الجامع الكبير  
وإذا كان الغالب عليها الغش فهي في حكم العروض ، ويعتبر أن تبلغ قيمتها نصاباً )  
ولا بد فيها من نية التجارة كسائر العروض ، إلا إذا كان يخلص منها فضة تبلغ  
نصاباً ، لأنه لا تعتبر في عين الفضة القيمة ولا نية التجارة . هداية . واختلف في  
المساوي والمختار لزومها احتياطاً . خاتمة .

### بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ

( ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقة ) لانعدام النصاب ( فإذا

كَانَتْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفٌ مِثْقَالٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعَةٍ مِثْقَالٍ قِيرَاطَانِ ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ أَرْبَعَةٍ مِثْقَالٍ صَدَقَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَفِي ثَبَرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَحُلِيِّهِمَا وَالْأَنِيةِ مِنْهُمَا الزَّكَاةُ .

### بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِي عُرُوضِ التَّجَارَةِ كَالْأَنِيةِ مَا كَانَتْ إِذَا بَاخَتْ قِيمَتُهَا نِصَابًا مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ ، يُقَوَّمُهَا بِمَا هُوَ أَفْعُ لِلْفُقَرَاءِ

كانت عشرين مثقالاً ( شرعياً ذنة كل مثقال عشرون قيراطاً فيكون المثلثون الشرعي مائة شميرة فهو درهم وثلاثة أسباع درهم ( وحال عليها الحول فيها ) ربع العشر ، وهو ( نصف مثقال ، ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان ، وليس فيما دون أربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة ) خلافاً لهما ، كما تقدم .

( وفي ثبر الذهب والفضة ) وهو غير المضروب منهما . مغرب ( وحليهما ) سواء كان مباح الاستعمال أولاً ( والآنية منهما الزكاة ) لأنهما خلفا أنما ، فتجب زكاتهما كيف كانا .

### بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

وهو ما سوى النقدين ، وأخرها عنهما لأنها تقوم بهما .

( الزكاة واجبة في عروض التجارة ، كائنة ما كانت ) : أي كائنة أي شيء ، يعني سواء كانت من جنس ما يجب فيه الزكاة كالسواثم ، أو غيرها كالثياب ( إذا بلغت قيمتها نصاباً من الورق أو الذهب ، يقوّمها ) صاحبها ( بما هو أفْعُ للفقراء

وَالْمَسَاكِينَ مِنْهُمَا وَإِذَا كَانَ النُّصَابُ كَامِلًا فِي طَرَفِي الْحَوْلِ  
فَنَقْصَانُهُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَا يُسْقِطُ الزَّكَاةَ ، وَنُضْمُ قِيَمَةِ الْعُرُوضِ  
إِلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَكَذَلِكَ يُضْمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ بِالْقِيَمَةِ  
حَتَّى يَتِمَّ النُّصَابُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ :  
لَا يُضْمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ بِالْقِيَمَةِ وَيُضْمُّ بِالْأَجْزَاءِ .

---

والمساكين منهما) : أى النصابين ؛ احتياطاً لحق الفقراء ، حتى لو وجبت الزكاة  
إن قومت بأحدهما دون الآخر قومت بما تجب فيه دون الآخر ( وإذا كان  
النصاب كاملاً (في طرفي الحول) : في الابتداء للانعقاد وتحقق الغناء ، وفي الانتهاء  
للوجوب ( فنقصانه ) حالة البقاء ( فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة ) قيد بالنقصان  
لأنه لو ملك كله بطل الحول .

( وتضم قيمة العروض ) التى للتجارة ( إلى الذهب والفضة ) للجائسة من  
حيث الثمنية ، لأن القيمة من جنس الدراهم والدنانير ( وكذلك يضم الذهب إلى  
الفضة ) لجامع الثمنية ( بالقيمة ؛ حتى يتم النصاب عند أبي حنيفة ) ، لأن الضم  
لما كان واحداً كان اعتبار القيمة أولى كما في عروض التجارة ( وقالوا : لا يضم  
الذهب إلى الفضة بالقيمة و ) إنما يضم أحدهما للآخر ( بالأجزاء ) ؛ لأن  
المعتبر فيهما القدر ، دون الثمنية ؛ حتى لا تجب الزكاة في مصوغ وزنه أهل من  
ماتين قيمته فوقها ، قال في النصحيح ؛ ورجح قول الإمام الإسيجاني : الزوزنى ،  
وعليه مشى الذوق وبرهان الشريعة وصدر الشريعة ، وقال في التحفة ؛ وقوله  
أنفع للفقراء وأحوط في باب العبادات ١٠ هـ .

## باب زكاة الزروع والثمار

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : فِي قَلِيلٍ مَّا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ  
وَكَثِيرِهِ الْعُشْرُ ، سَوَاءٌ سَقِيَ سَيْحًا أَوْ سَقَنَهُ السَّمَاءُ إِلَّا الْحَطَبَ  
وَالْقَصَبَ وَالْحَشِيشَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يَجِبُ الْعُشْرُ  
إِلَّا فِيَمَالَهُ ثَمَرَةٌ بَاقِيَةٌ إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ، وَالْوَسْقُ سِتُونَ  
صَاعًا

## باب زكاة الزروع والثمار

المراد بـ زكاة هنا العشر ؛ وتسميته زكاة باعتبار مصرفه .

( قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : فِي قَلِيلٍ مَّا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ وَكَثِيرِهِ الْعُشْرُ ، سَوَاءٌ سَقِيَ  
سَيْحًا ) وَهُوَ الْمَاءُ الْجَارِي كَنْهٍ وَعَيْنٍ ( أَوْ سَقَنَهُ السَّمَاءُ ) : أَيِ الْمَطَرِ ( إِلَّا الْحَطَبَ  
وَالْقَصَبَ ) الْفَارِسِيُّ ( وَالْحَشِيشَ ) وَكُلُّ مَا لَا يَقْصَدُ بِهِ اسْتِغْلَالُ الْأَرْضِ وَيَكُونُ  
فِي أَطْرَافِهَا ، أَمَّا إِذَا اخْتَذَ أَرْضُهُ مَقْصِدَةً أَوْ مَشْجَرَةً أَوْ مَنبِتًا لِلْحَشِيشِ وَسَاقَ إِلَيْهِ  
الْمَاءُ وَمَنَعَ النَّاسَ عَنْهُ يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ . جَوْهَرَةٌ . وَأَطَاقَ الْوُجُوبَ فِيهَا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ  
لَعْدَمِ اشْتِرَاطِ الْحَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مَعْنَى الْمَوْنَةِ ، وَلِذَا كَانَ الْإِيمَانُ أَخْذَهُ جَهْرًا ، وَيُؤْخَذُ  
مِنَ الزَّرْعَةِ ، وَيَجِبُ مَعَ الدِّينِ ، وَفِي أَرْضِ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَكْنَبِ وَالْمَأْذُونِ  
وَالْوَقْفِ ( وَقَالَا : لَا يَجِبُ الْعُشْرُ إِلَّا فِيْمَالِهِ ثَمَرَةٌ بَاقِيَةٌ ) ؛ أَيِ تَقَى حَوْلًا مِنْ غَيْرِ  
تَكْلَافٍ وَلَا مَعَالِجَةٍ كَالْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْقَمْحِ وَالزَّيْتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ( ١ ) ( إِذَا بَلَغَ )  
نِصَابًا ( خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ) جَمْعُ وَسْقٍ ( وَالْوَسْقُ ) مَقْدَارٌ مُخْتَصِصٌ ، وَهُوَ ( سِتُونَ صَاعًا )

( ١ ) وَهَذَا بِخِلَافِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعَالِجَةٍ كَالْعَنْبِ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى يَلْقَهِ وَبِالطَّبِخِ  
الصَّبِيِّ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ كَمَا قَالُوا إِلَى التَّقْلِيدِ .

بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَابْسَ فِي الْخَضِرَاتِ عِنْدَهُمَا  
عُشْرٌ ، وَمَا سَقَى بَنَرَبٍ أَوْ ذَلْبَةٍ أَوْ سَائِيَةٍ فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ  
فِي الْقَوْلَيْنِ ، رَوَى أَبُو يُوسُفَ فِيمَا لَا يُوسُقُ كَالزُّعْفَرَانِ وَالْقَطْنِ .  
يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ

بصاع النبي ﷺ ) وهو : ما يسع ألفا وأربعين درهما من ماش أو عدس كما يأتي  
تحقيقه في صدقة البطر ( وليس في الخضروات ) بفتح الخاء لا غير - الفواكه  
كالفاح والكهري وغيرهما ، أو البقول كالكراث والكرفس ونحوهما (١) ، ( مغرب  
( عندهما عشر ) ؛ لعدم الثمرة الباقية ؛ فالخلاف بين الإمام وصاحبيه في موضعين :  
في اشتراط النصاب والثمر الباقية عندهما ، وعدم اشتراطهما عنده ، قال في التحفة :  
الصحيح ما قاله الإمام ، ورجح الكل دليلا ، واعتمده النسخ وصدر الشريعة . اهـ .  
تصحيح ( وما سقى بنرب ) : أى دلو ( أو ذلابة ) : أى دولا ب ( أو سائية ) :  
أى يعبر يسى عليه ، أى يستقى من البئر . مصباح ( ففيه نصف العشر في القولين ) :  
أى على اختلاف القولين المارين بين الإمام وصاحبيه في اشتراط النصاب والثمر  
الباقية وعدمها قال في الدر : وفي كتب الشافعية ، أو سقاء بماء اشتراء ، وقواعدنا  
لا نأباه ، ولو سقى سيحاً وبآلة اعتبر الغالب ، ولو استويا فنصفه ، وقيل : ثلاثة  
أرباعه . اهـ . ثم لما كان اشتراط النصاب قول الامامين وقداره فيما يوسق بخمسة  
أوسق ، واختلفا في تقدير مالا يوسق - بينه بقوله : ( وقال أبو يوسف فيما لا يوسق  
كالزعفران والقطن ) : إنما ( يجب فيه العشر إذا بلغت قيمته قيمة خمسة أوسق من

(١) ويدخل في الخضروات الرباحين والاوراد والخيارد والفناء ويشهد للصاحبين  
في النصاب حديث الصحيح ولفظه كما في البخارى ليس في حب ولا تمر صدقة حق  
تبلغ خمسة أوسق في إغلاق بعض الاحاديث وتعمم بعض الآثار والذي يقدم  
الخاص مطلقا كالشافعى والصاحبين يشترط الاوسق المعصومة لوجوب الركاة .

أَذْنَى مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَسْقِ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ . يَجِبُ الْعَشْرُ إِذَا بَلَغَ  
الْخَارِجُ خَمْسَةَ أَمْثَالٍ مِنْ أَعْلَى مَا يَقْدَرُ بِهِ نَوْعُهُ ، فَاعْتَبِرْ فِي الْقَطَنِ  
خَمْسَةَ أَحْمَالٍ ، وَفِي الزُّعْفَرَانِ خَمْسَةَ أَمْثَالِهِ ، وَفِي الْمَسَلِ الْعَشْرُ  
إِذَا أَخِذَ مِنْ أَرْضِ الْعَشْرِ قَلٌّ أَوْ كَثَرٌ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : لَا شَيْءَ  
فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرَةَ أَرْفَاقٍ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : خَمْسَةُ أَرْفَاقٍ ، وَالْفَرْقُ :  
مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ رِطْلًا بِالْعِرَاقِ ، وَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ  
عُشْرٌ .

أذن ما ( أى شيء ) ( يدخل تحت الوسق ) كالذرة في زماننا ؛ لأنه لا يمكن التقدير  
الشرعى فيه ؛ فاعتبرت القيمة كما في عروض الجارية . هداية . ( وقال محمد : يجب  
العشر إذا بلغ الخارج خمسة أمثال من أعلى ما يقدر به نوعه ، فاعتبر في القطن  
خمسـة أحمال ) كل حمل ثلاثمائة من ( وفي الزعفران خمسة أمثاله ) لأنه أعلى ما يقدر  
به ، التقدير بالوسق فيما يوسق إنما كان لأنه أعلى ما يقدر به .

( وفي العسل العشر إذا أخذ من أرض العشر : قل ) العسل المأخوذ ( أو كثر )  
عند أبي حنيفة ( وقال أبو يوسف : لا شيء فيه حتى يبلغ ) نصاباً ( عشرة أرفاق )  
جمع ذق - بالكسر - ظرف يسع خمسين مثناً ( وقال محمد : خمسة أرفاق ) جمع  
فرق ، بفتحين ( والفرق ستة وثلاثون رطلاً ) ( قوله رطلاً بالكسر ، وهو مائة  
وثلاثون درهماً ) وهكذا نقله في المغرب عن نوادر هشام عن محمد ، قال : ولم أجده  
فيما عندي من أصول اللغة . اهـ . قال في الصحيح : ورجح قول الامام ودليله  
المصنفون ، واعتمده النفي وبرهان الشريعة . اهـ . ( وليس في الخارج من أرض  
الخراج ) عسل أو غيره ( عشر ) ؛ لئلا يجتمع العشر والخراج .

فرع - العشر على المؤجر كالخراج الموظف ، وقالوا . عل المستأجر ، قال



بَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ) الْآيَةُ ،  
فَهَذِهِ ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ قَدْ سَقَطَتْ مِنْهَا الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ  
تَعَالَى أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَأَغْنَى عَشْمَهُ ، وَالْفَقِيرُ . مَنْ لَهُ أَذْنَى شَيْءٍ ،  
وَالْمُسْكِينُ :

في الحاشي وقولهما نأخذ . اه . أقول : لكن المتوى على قول الامام . وبه اتفق  
الخير الرملي والشيخ إسماعيل الحائك وعامد أفندي العمادى ، وعليه العمل ؛ لأنه  
ظاهر الرواية .

بَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ

لَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ فِي أَحْكَامِ الرُّكَّةِ عَقَبَهَا بِبَيَانِ مَصْرَفِهَا بِآلِيَةِ الْجَامِعَةِ  
لِأَصْنَافِ الْمُسْتَحَقِّينَ فَقَالَ :

( قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ، وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ؛ وَالْمُؤَلَّفَةُ  
قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَالنَّارِمِينَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ؛ فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ ،  
وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ )

( هَذِهِ ) الْأَصْنَافُ الْخَمْسَةُ عَلَى الْآيَةِ ( ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ ، وَقَدْ سَقَطَتْ مِنْهَا ) صَنَفٌ  
وَهُمْ ( الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ) وَهُمْ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ : صَنَفٌ كَانَ يُؤَلِّمُهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَسْلُمُوا  
وَيَسْلَمَ قَوْمُهُمْ إِسْلَامَهُمْ ، وَصَنَفٌ أَسْلَمُوا وَلَكِنْ عَلَى ضَعْفٍ فَيُرِيدُ تَقْرِيرَهُمْ عَلَيْهِ ،  
وَصَنَفٌ بَعِثْتُهُمْ لِدَفْعِ شَرِّهِمْ . وَالْمُسْلِمُونَ الْآلَنَ وَاللَّهُ الْحَمْدُ فِي غَايَةِ ذَلِكَ ( لِأَنَّ اللَّهَ  
تَعَالَى أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَأَغْنَى عَنْهُمْ ) وَعَلَى هَذَا انْعَقِدَ الْاجْمَاعُ . هَذَا .

( وَالْعَمِيرُ مِنْ لَهُ أَذْنَى شَيْءٍ ) : أَى دُونَ النَّصَابِ ( وَالْمُسْكِينُ ) أَذْنَى حَالًا مِنْ

مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ ، وَالْعَامِلُ : يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ بِقَدْرِ مَقَامِهِ إِنْ عَمِلَ ،  
وَفِي الرِّقَابِ . يُعَانُ الْمُسْكَاتِيُونَ فِي فَكِّ رِقَابِهِمْ ، وَالْعَامِلُ . مَنْ  
لَزِمَهُ دِينَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ . مُنْقِطَةُ الْفَرَاقِ ، وَابْنُ السَّبِيلِ . مَنْ كَانَ  
لَهُ مَالٌ فِي وَطَنِهِ ، وَهُوَ فِي مَكَانٍ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ ، فَهَذِهِ جِهَاتُ  
الزَّكَاةِ .

المعسر ، وهو : ( من لا شيء له ) وهذا مروى عن أبي حنيفة ، وقد قيل على  
العكس ، ولكل وجه ، هداية ( والعامل يدفع إليه الإمام بقدر عمله ) : أي  
ما يسعه وأعرانه بالوسط ، لأن استحقاقه بطريق التكفاية ، ولهذا يأخذ وإن  
كان غنياً ، إلا أن فيه شبهة الصدقة ، فلا يأخذها العامل الهاشمي ، تنزيهاً لقرابة  
النبي صلى الله عليه وسلم ، والغنى لا يوازيه في استحقاق الكرامة ، فلم تعتبر الشهرة  
في حقه . هداية . وهذا ( إن عمل ) وفي المال ، - حتى لو أدى أرباب الأموال إلى  
الإمام أو ملك المال في يده لم يستحق شيئاً وسقطت عن أرباب الأموال ( وفي  
الرقاب : يعان المسكاتبون ) ولو لغنى ، لا لهاشمي ( في فك رقابهم ) ولو عجز  
المسكاب وفي يده الزكاة تطيب لمولاه الذي ، كما لو دفعتم إلى فقير ثم استغنى والزكاة  
في يده يطيب له أكلها ( والعالم : من لزمه دين ) ولا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه  
( وفي سبيل الله : منقطع الفزاة ) قال الأسيديجاني : هذا قول أبي يوسف ، وهو  
الصحيح ، وعند محمد منقطع الحاج ( ١ ) ، وقيل : طلبه العلم ، وفنره في البدائع بجميع  
القرب . وثمرة الخلاف في الوصية والأوقاف . اهـ . تصحيح ( وابن السبيل :  
من كان له مال في وطنه وهو في مكان لا شيء له فيه ) وإنما يأخذ ما يكفيه إلى  
وطنه لا غير ، حتى لو كن معه ما يوصله إلى بلده من زاد وحمولة لم يحزله ( فهذه  
جِهَاتُ ) مصرف ( الزكاة ) .

( ١ ) له بما أخرجه أبو دارق في باب العمرة في حديث طويل أنه كان لابي  
معقل بكر فقال جعته في سبيل الله فأمره صلى الله عليه وسلم أن يحمل عليه الحاج  
فأبى في سبيل الله وفي الحديث مقال وفي الاستدلال نظر ، راجع الفتح .

وَاللَّامِكُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الزُّكَاةَ إِلَى ذِمِّيٍّ ، وَلَا يُبْنَى بِهَا مَسْجِدٌ ، وَلَا يُكْفَنُ بِهَا مَيِّتٌ ، وَلَا يُشْتَرَى بِهَا رَقَبَةٌ تُنْتَقَى ، وَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَنِيِّ ، وَلَا يَدْفَعُ لِزَكَاةٍ إِلَى أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَإِنْ عَلَا إِلَى وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ وَلَا إِلَى امْرَأَتِهِ ، وَلَا تُدْفَعُ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : تُدْفَعُ إِلَيْهِ ،

---

واللامك أن يدفع إلى كل واحد منهم ، وله أن يقتصر على صنف واحد ) منهم ولو واحدا ، لأن ( أل ) الجنسية تبطل الجمعية .

( ولا يجوز أن يدفع الزكاة إلى ذمي ) : لأمر الشارع بردها في فقراء المسلمين ( ١ ) ( ولا يبني بها مسجد ولا يكفن بها ميت ) لعدم التمليك ( ولا يشتري بها رقبة تعتق ) لأنه إسقاط ، وليس بتمليك ( ولا تدفع إلى غني ) : لئلا قدر النصاب من أي مال كان فارغا عن حاجته ( ولا يدفع المركب زكاته إلى أبيه وجده وإن تلا ولا إلى ولده وولد ولده وإن سفَلَ ) : لأن منافع الألاك بينهم متصلة : فلا يتحقق التمليك على الكمال ، ( ولا إلى امرأته ) للاشتراك في المنافع عادة ( ولا تدفع المرأة إلى زوجها عند أبي حنيفة ، وقالوا : تدفع إليه ) لقوله ﷺ : لك أجران : أجر الصدقة

---

( ١ ) روى أصحاب الكتب السنة عن ابن عباس قال قال ( ص ) إنك ستأتي قوما من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وإلى رسول الله إلى أن قال . فإنهم أطاعوا ذلك فادعهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم وإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم والاضافة تفيد الاختصاص وقائرا إن الذي يأخذ ماسوى ذلك من الصدقة كصدقة الفطر والصدقات ولا يدفع ذلك لمستأمن ولا لحربي .

وَلَا يَدْفَعُ إِلَى مُسْكَاتِبِهِ وَلَا مَمْلُوكِهِ وَلَا مَمْلُوكٍ غَنِيٍّ وَلَا وَلَدٍ غَنِيٍّ إِذَا  
كَانَ صَغِيرًا ، وَلَا تُدْفَعُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ ، وَهُمْ . آلُ عَلِيٍّ وَآلُ عَبَّاسٍ  
وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ حَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَوَلَدِهِمْ ، وَقَالَ  
أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ . إِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى رَجُلٍ يَظُنُّهُ فَقِيرًا ثُمَّ بَانَ  
أَنَّهُ غَنِيٌّ أَوْ هَاشِمِيٌّ أَوْ كَافِرٌ أَوْ دَفَعَ فِي ظُلْمَةٍ إِلَى فَقِيرٍ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ  
أَبُوهُ أَوْ ابْنُهُ فَلَا

وأجر الصلة ، قاله لامرأه ابن مسعود - وقد سألته عن التصديق عليه - قلنا : هو محمول  
على النافلة . هداية ، قال في التصحيح : ويرجع صاحب الهداية وغيره قول الامام ،  
واعتمده النسفي وبرهان الشريعة . اهـ . ( ولا يدفع ) انزكى زكاته ( إلى مكانه ،  
ولا ) إلى ( مملوكه ) انقذان التملك ؛ إذ كسب المملوك لسيده ، وله حق في كسب  
مكانه ، فلم يتم التملك ( ولا ) إلى ( مملوك غني ) ؛ لأن الملك وانع ما ولاه ( ولا إلى  
ولد غني إذا كان صغيرا ) لأنه يعد غنيا بما لأبيه ؛ بخلاف ما إذا كان كبيرا فقيرا ؛  
لأنه لا يعد غنيا بيسار أبيه ، وإن كانت نفقته عليه . هداية ( ولا تدفع إلى بني  
هاشم ) لأن الله تعالى حرم عليهم أوساخ الناس وعروضهم بخمس خمس الغنيمة ولما  
كان المراد من بني هاشم الذين لهم الحكم المذكور ليس كلهم بين المراد منهم بعددهم  
فقال : ( وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقیل وآل حارث بن عبد المطلب )  
فخرج أبو لب بذلك حتى يجوز الدفع إلى من أسلم من بني ؛ لأن حرمة الصدقة على  
بني هاشم كرامة من الله تعالى لهم ولذريتهم حيث نصرهم ﷺ في جاهليتهم وإسلامهم  
وأبو لب كان حرباً على أذى النبي ﷺ فلم يستحها بنوه ( و ) لا تدفع أيضاً  
إلى ( مواليهم ) . أى عتقائهم ؛ فأرقة وهم بالأولى ، الحديث : « مولى القوم منهم ،

( وقال أبو حنيفة ومحمد : إذا دفع الزكاة إلى رجل يظنه فقيراً فبان أنه غني أو  
هاشمي أو كافر ، أو دفع في ظلمة إلى فقير ثم بان أنه أبوه أو ابنه ) أو امرأته ( فلا

لِعَادَةِ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ . عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ، وَأَوْ دَفَعَ إِلَى شَخْصٍ ثُمَّ  
عَلِمَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُسْكَبَتُهُ لَمْ يَجْزُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ  
الزَّكَاةِ إِلَى مَنْ يَمْلِكُ نَصَابًا مِنْ أَىِّ مَالٍ كَانَ ، وَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى  
مَنْ يَمْلِكُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا مُكْتَسِبًا ، وَيُسْكِرُهُ  
نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ، وَإِنَّمَا تُفَرَّقُ صَدَقَةُ كُلِّ  
قَوْمٍ فِيهِمْ ، إِلَّا أَنْ يَنْقَلِبَهَا الْإِنْسَانُ إِلَى قَرَابَتِهِ أَوْ إِلَى قَوْمٍ هُمْ  
أَخَوَجُّ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ .

لِعَادَةِ عَلَيْهِ ) : لِأَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالاجْتِهَادِ دُونَ الْقَطْعِ ، فَيَبْنَى الْأَمْرُ  
فِيهَا عَلَى مَا يَقَعُ عِنْدَهُ ( وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ) ؛ لِظَهْوَرِ خُصْمَةٍ بَيِّنَةٍ مَعَ  
إِمْكَانِ الْوُقُوفِ عَلَى ذَلِكَ ، قَالَ فِي التَّحْفَةِ : وَالْأَوَّلُ جَوَابُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَمَشَى  
عَلَيْهِ الْمُجَوِّبُ وَالنَّاسِئُ وَغَيْرُهُمَا . اهـ تَصْحِيحُ ( وَلَوْ دَفَعَ إِلَى شَخْصٍ ) بِظَنِّهِ مَصْرُفًا  
( ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُسْكَبَتُهُ لَمْ يَجْزِ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ) لِإِعْدَامِ التَّمْلِكِ ( وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ  
الزَّكَاةِ إِلَى مَنْ يَمْلِكُ نَصَابًا مِنْ أَىِّ مَالٍ كَانَ ) ؛ لِأَنَّ الْغَنَى الشَّرْعِيَّ مُقَدَّرٌ بِهِ . وَالشَّرْطُ  
أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنِ الْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ ( وَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى مَنْ يَمْلِكُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ  
كَانَ صَحِيحًا مُكْتَسِبًا ) ؛ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ ، وَالْفُقَرَاءُ هُمُ الْمَصَارِفُ ، وَلَكِنَّ حَقِيقَةَ الْحَاجَةِ  
لَا يَوْقِفُ عَلَيْهَا فَادِيرُ الْحَكَمِ عَلَى دَلِيلِهَا وَهُوَ فَقْدُ النَّصَابِ .

( وَيُكْرَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ، وَإِنَّمَا تُفَرَّقُ صَدَقَةُ كُلِّ قَوْمٍ فِيهِمْ )  
لِحَدِيثِ مَعَاذٍ (١) ، وَلِمَا فِيهِ مِنْ رِعَايَةِ حَقِّ الْجَوَارِ ( إِلَّا أَنْ يَنْقَلِبَهَا الْإِنْسَانُ إِلَى قَرَابَتِهِ )  
لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَةِ ، بَلْ فِي الظَّهْرِيَّةِ : لَا تَقْبَلُ صَدَقَةُ الرَّجُلِ وَقَرَابَتُهُ مُحَاوَجٌ حَتَّى  
يَبْدَأَ بِهِمْ فَيَسُدَّ حَاجَتَهُمْ ( أَوْ ) يَنْقَلِبَهَا ( إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَجْوَجُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ ) ، لِمَا فِيهِ

(١) هُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمَعَاذٍ : وَخَذَهَا مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَرَدَهَا فِي —

## بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ إِذَا كَانَ مَالِيكَاً لِبِقْدَارِ  
لِلذَّصَابِ فَأَضِلَّ عَنْ مَسَكْنِهِ وَثِيَابِهِ وَأَتَانِيهِ وَفَرَسِهِ وَسِلَاحِهِ وَعَبِيدِهِ  
لِلْخِدْمَةِ ،

من زيادة دفع الحاجة ، ولو نقلها إلى غيرهم أجزأه وإن كان مكروهاً ؛ لأن المصرف  
مطلق المقيم المقيم بالص ، هداية .

## بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

من إضافة الشيء إلى سببه ، ومناسبتها للزكاة ظاهرة .

( صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم ) ولو صغيراً أو مجنوناً ( إذا كان مالياً  
لمقدار النصاب ) من أى مال كان ( ١ ) ( فاضلاً عن مسكنه وثيابه وأتانه ) هو  
متاع البيت ( وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة ) ، لأنها مستحقة بالحاجة الأصلية

== فقرائهم . ثم أعلم أن المعتبر في زكاة المال المكان الذي فيه المال ؛ والمتبر في صدقة  
الفطر المكان الذي فيه المنصديق ؛ فلو أن لرجل مالا في يد شريكه أو وكيله في غير  
مصره فإنه يصرف الزكاة إلى فقراء الموضع الذي فيه المال دون المصير الذي فيه .

( ١ ) ومذهب الشافعى أنها تجب على من يملك أكثر من قوت يومه ويستدل  
الاحناف بما رواه أحمد في مسنده من قوله صلى الله عليه وسلم : ( لاصدقة إلا عن  
ظهر غنى ) وقد أخرجه البخارى تعليقاً بصيغة الجزم فدل على صحته ، وقد رواه  
مسنداً بغير هذا اللفظ ويستدل الشافعية بما روى أحمد في مسنده أيضاً عن أبي  
هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أدوا صاعاً من قح عن كل اثنين صغير  
أو كبيراً ذكر أو أنثى حر أو مملوك غنى أو فقير قال في الفتح وقد ضعفه أحمد  
برأوين فيه وهما النعمان بن راشد وابن أبي صغير . ورده صاحب الفتح بأن  
أكثر الروايات غير مشتمل على الفقير .

يُخْرِجُ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ وَعَنْ مَمَالِيكِهِ ،  
وَلَا يُؤَدِّيَنَّ زَوْجَتَهُ وَلَا عَنْ أَوْلَادِهِ الْكِبَارِ وَإِنْ كَانُوا فِي عِيَالِهِ ،  
وَلَا يُخْرِجُ عَنْ مَكَاتِبِهِ ، وَلَا مِنْ مَمَالِيكِهِ لِلتَّجَارَةِ ، وَالْعَبْدُ  
بَيْنَ شَرِيكَيْنِ لَا فِطْرَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَيُؤَدِّي الْمَوْلَى الْمُسْلِمُ  
الْفِطْرَةَ عَنْ عَبْدِهِ الْكَافِرِ .

كالمردوم ، ولا يشترط فيه الفرو ، ويتعلق بهذا النصاب : حرمان الصدقة ، ووجوب  
الاضحية والفقرة . هداية . ( يخرج ذلك ) : أى الذى وجبت عليه الصدقة ( عن  
نفسه وعن أولاده الصغار ) وللمجانين الفقراء ( وعن مماليكه ) للخدمة ، لتحقيق  
السبب ، وهو : رأس يموته ويمل عليه ؛ فبدا الصغار والمجانين بالفقراء لأن الأغنياء  
تجب في مالهم . قال في الهداية : هذا إذا كنوا لآمال لهم ، فإن كان لهم مال  
يؤدى من مالهم عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، خلافاً لمحمد ؛ ورجع صاحب الهداية  
قولهما ، وأجاب عما يتمسك به لمحمد ، ومشى على قولهما المحبوبي والنسفي وصدر  
الشرينة . ١٥٠ . تصحيح ، واحتراز بعبد الخدمة عن عبدة التجارة كما بآنى ( ولا يؤدى ) ؛  
أى لا يجب عليه أن يؤدى ( عن زوجته ولا عن أولاده للكبار وإن كانوا في  
عياله ) ، لانعدام الولاية ، ولو أدى عنهم بغير أمرهم أجزأهم استحساناً ، لثبوت  
الإذن عادة . هداية ( ولا يخرج عن مكاتبه ) ؛ لعدم الولاية ، ولا المكاتب عن  
نفسه ؛ لفقره ، وفى المدبر وأم الولد ولاية المولى ثابتة فيخرج عنهما ( ولا عن  
مماليكه للتجارة ) ؛ لوجوب الزكاة فيها ، ولا تجتمع الزكاة والفقرة ( والعبد بين  
الشريكين لا فطرة على واحد منهما ) لقصور الولاية والمؤنه فى كل منهما . وكذا  
العبيد بين الاثنين عند أبى حنيفة ؛ وقالوا : على كل واحد ما يخصه من الرءوس دون  
الاشقاق ( ١ ) هداية . ( ويؤدى المولى المسلم الفطرة عن عبده الكافر لأن السبب  
قد تحقق ، والمولى من أهل الوجوب .

وَالْفِطْرَةُ . نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ ، أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ  
أَوْ شَعِيرٍ . وَالصَّاعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ثَمَانِيَّةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِ .  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ . خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ رَطْلٍ

(والفطرة نصف صاع من بر) أو دقيقه أو سويقه أو زبيب . هداية . (أصاع  
من تمر أو زبيب أو شعير) وقال أبو يوسف ومحمد ؛ الزبيب بمنزلة الشعير وهو  
رواية عن أبي حنيفة ، والأول رواية إجماع المعنير هداية . ومنه في الصحيح عن  
الإسديجاني (الصاع عند أبي حنيفة ومحمد ثمانية أرتال بالعراق) وتقدم أن الرطل  
ثمانية وعشرون درهماً (٢) (قال أبو يوسف) : الصاع (محسباً أرتال ثلث رطل)  
قال الإسديجاني : الصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ، ومشى عليه المحبوبي والنسفي  
والشريعة لكن في الزياع والمفتح : اختلف في الصاع ؛ فقال الطرفان : ثمانية أرتال  
بالعراق ، وقال الثاني : خمسة أرتال وثلث ، قيل : لا خلاف ؛ لأن الثاني قدره رطل  
المدينة لأنه ثلاثون أستانراً ، والعراقي عشرون ، وإذا قابلت ثمانية بالعراقي بخمسة  
وثلث بالمديني وجدتهما سواء ، وهذا هو الأشبه ؛ لأن محمداً لم يذكر خلاف أبي  
يوسف ، ولو كان لذكره ؛ لأنه أعرف بهذه . اهـ . وتماه في الفتح ، قال شيخنا :  
فم علم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً . والمتعارف الآن ستة عشر ، فإذا كان  
الصاع ألماً وأربعين درهماً شرعياً يكون بالدرهم المتعارف تسعمائة وعشرة ، وقد  
صرح العلائي في شرحه على الملتقى في باب زكاة الخراج بأن الرطل الشامى ستانة  
درهم ، وأن المد الشامى صاعان ، وعليه فالصاع بالرطل الشامى رطل ونصف ، والمد  
ثلاثة أرتال ، ويكون نصف الصاع من البر ربع مد شامى ؛ فالمد الشامى يجزى عن  
أربع . وهكذا رأيت محرراً بخط شيخ مشايخنا إبراهيم السامحاني ، وشيخ مشايخنا ملا  
على التركاني ، وكفى بهما قدوة ، لكني حررت نصف الصاع في عام ست وعشرين  
بعد المائتين فوجدته ثمانية ونحو ثلثي ثمنه ؛ فهو تقريباً ربع مد مسح من غير تسكويح ،  
ولا يخالف ذلك مأمراً ؛ لأن المد في زماننا أكبر من المد السابق ، وهذا على تقدير



وَوُجُوبُ الْفِطْرَةِ يَتَمَلَّقُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَمَنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُ ، وَمَنْ أَسْلَمَ أَوْ وُلِدَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُ ، وَيُسْتَحَبُّ لِلنَّاسِ أَنْ يُخْرِجُوا الْفِطْرَةَ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى ، فَإِنْ قَدَّمُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْفِطْرِ جَازَ ، وَإِنْ أَخَّرُوهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ لَمْ تَسْقُطْ ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ لِإِخْرَاجِهَا .

الصاع بالماش أو العدس ، أما على تقديره بالحنطة أو الشعير - وهو الاحوط - فيزيد نصف الصاع على ذلك ؛ فالاحوط لإخراج ربع مد شامى على الحمام من الحنطة الجيدة اهـ . أقول . والآن - وهى سنة إحدى وستين بعد المائتين - قد زاد المد الشامى عما كان فى أيام شيخنا ؛ لأنه بعد ذهاب الدرلة المصرية من البلاد الشامية التى أطالت المد الشامى واستعملت الربع المصرى جعلوا كل ربهين مداً ، وقد ذكر الطحاوى أن بعض مشايخه قدر نصف الصاع بثلاث الربع ، عليه فالمد الشامى الآن يكفى عن ستة . والله أعلم

ووجوب الفطرة يتملق بطلوع الفجر ( الثانى ( من يوم الفطر ، فن مات ) أو أفقر ( قبل ذلك ) : أى طلوع الفجر ( لم تجب فطرته ، و ) كذا ( من أسلم أو ولد ) أو اغتنى ( بعد طلوع الفجر لم تجب فطرته ) لعدم وجود السبب فى كل منهما ؛ ( ويستحب للناس أن يخرجوا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلى ) ليتفرغ بالمسكين للصلاة ( فإن قدموها ) : أى الفطرة ( قبل يوم الفطر جاز ) ولو قبل دخول رمضان ، كما فى عامة المتنون والشروح ، وصححه غير واحد ، ورجحه فى النهر ، ونقل عن الولوالجى أنه ظاهر الرواية ( وإن أخروها عن يوم الفطر لم تسقط ) عنهم ( وكان ) واجباً عليهم لإخراجها ( لأنها قرينة مالية معقولة المعنى ، فلا تسقط بعد الوجوب إلا بالآداء كالزكاة .

## كِتَابُ الصَّوْمِ<sup>(١)</sup>

لِلصَّوْمِ ضَرْبَانِ : وَاجِبٌ وَتَفَلُّ ؛ فَالْوَاجِبُ ضَرْبَانِ : مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِزَمَانٍ بِعَيْنِهِ كَصَوْمِ رَمَضَانَ وَالتَّنْذِرِ الْمُعَيَّنِ ؛ فَيَجُوزُ صَوْمُهُ بِبَيْتِهِ مِنَ اللَّيْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ حَتَّى أَصْبَحَ أَجْزَأُ أَنَّهُ النِّيَّةُ مَا يَبْدُوهُ وَبَيْنَ الزَّوَالِ .

### كتاب الصوم

عقب الزكاة بالصوم افتداء بالحديث ، كما مر .

( الصوم ) لغة : الإمساك مطلقاً ، وشرعاً : الإمساك عن المفطرات حقيقة أو حكماً في وقت مخصوص بنية من أمهلها .

وهو ( ضربان ؛ واجب ونفل ) قد يطلق الواجب ويراد به ما يقابل النفل كما هنا ، وقد يطلق ويراد به ما يقابل الفرض والنفل معاً ، فيكون واسطة بينهما كما يأتي في قوله ؛ ( صوم رمضان فريضة ) و ( صوم المنذور واجب ) ( فالواجب ضربان : منه ما يتعلق بزمان بعينه ) وذلك كصوم رمضان والتنذر المعين ( زمانه ) فيجوز صومه بنية من الليل ) وهو الأفضل ؛ فلا تصح قبل الغروب ولا عنده ( فإن لم ينو حتى أصبح أجْزَأُ أَنَّهُ النِّيَّةُ مَا يَبْدُوهُ ) : أى الفجر ( وبين الزوال ) وفي

(١) فرض صوم رمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل غزوة بدر وكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر وعاشواره قبل ذلك وهو أهم العبادات الروحية في الإسلام بعد الصلاة وأثره في التهذيب جليل وهذا يستعين به الصوفية والاطباء في الإصلاح النفسي والجسدي وقد شرع الله سبحانه في جميع الشرائع وحث عليه السنة في كثير من الأحاديث وقال إنه لا عدل له في العبادات أى لا نظير له في التقريب إلى الله فإن تعذيب النفس وحرمانها ابتغاء مرضاة الله معنى جليل يحبه الله ورسوله

وَالضَّرْبُ الثَّانِي : مَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ وَالنَّذْرَ الْمُطَاقَ  
وَالْكَفَّارَاتِ ؛ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، وَالنَّفْلُ كُنْهُ يَجُوزُ  
بِنِيَّةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ .

وَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ يَلْتَمِسُوا الْهَلَالَ فِي الْيَوْمِ التَّاسِعِ وَالْعَشْرِينَ  
مِنْ شَعْبَانَ ، فَإِنْ رَأَوْهُ صَامُوا ، وَإِنْ غَمَّ عَلَيْهِمْ أَكْتَمُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ  
ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامُوا ، وَمَنْ رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ صَامَ ، وَإِنْ  
لَمْ يَقْبَلِ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ ، وَإِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلْمَةٌ قَبْلَ

الجماع الصغير : قبل نصف النهار ، وهو الأسح ، لأنه لا بد من وجود النية في  
أكثر النهار ؛ ونصفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت المنحوة الكبرى ، فيشترط  
النية قبلها ، لتحقق في الأكثر ؛ ولا فرق بين المسافر والمقيم ، خلافاً لأزهر . هداية  
( والضرب الثاني : ما ثبت في الذمة ) مرغري تقييد بزمان ، وذلك ( كقضاء رمضان )  
وما أفسده من نفل ( والنذر المطاق و ) صوم الكفارات ، فلا يجوز ( صوم  
ذلك ( إلا بنية ) معينة ( من الليل ) ، لعدم تعين الوقف ، والشرط ؛ أن يعلم  
بقلبه أى صوم يصومه ، ثم رمضان يتأدى بمطلق النية ، وبنية النفل وواجب آخر  
( والنفل كله ) مستحبه ومكروهه ( يجوز بنية قبل الزوال ) أى قبل نصف  
النهار ؛ كما مر .

( وينبغي للناس ) : أى يجب . جوهرة ( أن يلتمسوا الهلال في اليوم التاسع  
والعشرين من شعبان ) وكذا هلال شعبان لأجل إكمال العدة ( فإن رأوه صاموا  
وإن غم عليهم أكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صاموا ) ؛ لأن الأصل بقاء  
الشهر ، فلا يتنقل عنه إلا بدليل ، ولم يوجد ( ومن رأى هلال رمضان وحده  
صام وإن لم يقبل الإمام شهادته ) لأنه متعبد بما عليه ؛ وإن أفتقر فعلياً للقضاء  
دون الكفارة لشبهة الرد ( وإذا كان بالسما علة ) من غيم أو غبار ونحوه ( قبل

الإمام شهادة الواحد المذل في رؤية الهلال رَجُلًا كَانَ أَوْ أُنْثَى  
حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ  
حَتَّى يَرَاهُ جَمْعٌ كَثِيرٌ يَقَعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ .  
وَوَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ

الإمام شهادة الواحد العدل) وهو الذي غلبت حسناته سيئاته ؛ والمستور في الصحيح  
كما في التجنيس والبرازية ، قال السكال : وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني ( في رؤية  
الهلال رجلاً كان أو امرأة حراً كان أو عبداً ) ، لانه أمر ديني فأشبهه رواية  
الأخبار ، ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة ، وتشترط العدالة ، لأن قول الفاسق  
في الديانات غير مقبول ، وتأويل قول الطحاوي « عدلاً أو غير عدل » أن يكون  
مستوراً ، وفي إطلاق جواب الكتاب يدخل المحدود في القذف بعد ما تاب ، وهو  
ظاهر الرواية ، لانه خبر ديني ، وعن أبي حنيفة أنه لا تقبل ، لانه شهادة من  
وجهه . هداية ( فإن لم يكن بالسما علة لم تقبل الشهادة حتى يراه ) ويشهد به ( جمع  
كثير يقع العلم ) الشرعي ، وهو غلبة الظن ( بخبرهم ) ، لأن المطالع متحد في ذلك  
المحل ، والموانع منتفية ، والابصار سليمة ، والهمم في طلب الهلال مستقيمة ،  
فالتفرد بالرؤية ، من بين الجمل الغفير - مع ذلك - ظاهر في غلط الرأي ، قال في  
التصحيح : ( لم يقدر الجمع الكثير في ظاهر الرواية ، واختلف فيه ، قال بعضهم :  
ذاك مفوض إلى رأى الإمام والقاضى ، وفي زاد الفقهاء للاستيعجابي : الصحيح أن  
يكونوا من نواح شتى . اهـ . وذكر الشرنبلالي وغيره تبعاً للمواهب أن الأصح  
رواية تفويضه إلى رأى الإمام ، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه تقبل  
فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وإن لم يكن في السماء علة ، قال في البحر ؛ ولم  
أر من رجح هذه الرواية ، وينبغي العمل عليها في زماننا ، لأن الناس تكاسلوا  
عن ترائي الأئمة ، فكان التفرد غير ظاهر في غلط . اهـ .

( ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني الذي يقال له الصادق ) إلى غروب

## الشمس .

وَالصَّوْمُ هُوَ : الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجَمَاعِ نَهَارًا  
مَعَ النَّيَّةِ ، فَإِنْ أَكَلَ الصَّائِمُ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا لَمْ يُفْطِرْ ،  
وَإِنْ نَامَ فَاحْتَلَمَ أَوْ نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ فَأَنْزَلَ أَوْ اِذْهَنَ أَوْ احْتَجَمَ أَوْ  
اَكْتَنَحَلَ أَوْ قَلَّ لَمْ يُفْطِرْ<sup>(١)</sup> ، فَإِنْ أَنْزَلَ بِقُبْلَةٍ أَوْ لَمَسَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ،

الشمس ) : لقوله تعالى : وكونوا شربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط  
الاسود من الفجر ، إلى أن قال : دئم أنموا الصيام إلى الليل ، والخطان : يابض  
النهار وسواد الليل .

( والصوم ) شرعا ( هو الإمساك ) حقيقة أو حكما ( عن ) المفطران ( الأكل  
والشرب والجماع نهارا مع النية ) من أهلها ، كما مر ( فإن أكل الصائم أو شرب  
أو جامع ناسيا لم يفطر ) ، لأنه ممسك حكما ، لأن الشارع أضاف الفعل إلى الله تعالى  
حيث قال للذي أكل وشرب : دئم على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك ، فيكون  
الفعل معه معدوما من العبد ، فلا ينعدم الإمساك ( وإن نام فاحتلم أو نظر إلى  
امرأة ) أو فكسرها وإن أدامها ( فأنزل ، أو اذهن احتجم أو اكتحل ) وإن وجد  
طعمه في حلقه ( أو قبل ) ولم ينزل ( لم يفطر ) ، لعدم المنافي صورة ومعنى ( فإن  
أنزل بقبله أو لمس فعليه القضاء ) لوجود المنافي معنى - وهو الإزالة بالمباشرة - دون

( ) روى البخارى وغيره أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو  
صائم وقيل لأنس أكنتم تكثرهون الحجامة على عهد النبي ﷺ فقال: لا إلا من أجل  
الضعف وفي الصحيحين أن النبي ﷺ كان يقبل ويبشر وهو صائم وفيهما عن أم  
سلمة أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم وروى أبو داود أن رسول الله  
ﷺ سأل رجل عن المباشرة للصائم فرخص له وسأله آخر فلم يرخص له فإذا  
الذي رخص له شاب وإذا الذي نهى شيخه والثافى رخص للصائم مطلقا ورده  
هذا الحديث وأن القبلة والمباشرة لا يحرم كل منهما للذمة بل لمعنى خوف الفساد  
فإن لم يوجد فلا شيء .

وَلَا بَأْسَ بِالْثَنَاءِ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ . وَبُكَرَهُ إِنْ أَمِنَ بِأَمْنٍ ،  
وَلِنْ ذَرْعَهُ الْقِيَامَ يُفْطِرُ ، وَلِنْ اسْتَقَاءَ عَامِدًا مِلْءَ فِيهِ فَعَلَيْهِ  
الْقَضَاءُ <sup>(١)</sup> ،

الكفارة لمصور الجنانية ، ووجوب الكفارة بكال احناية ، لاسها تندريه بالشبهة  
كالحدود ( ولا بأس باله لة إذا أمن على نفسه ) الجاع والإزال ( ويكره إن لم  
يأمن ) ، لأن عينه ليس يفطر ، وربما يصير فطرا بعاقبته ، فإن أمن اعبر عينه  
وأبيح له ، وإن لم يأمن اعبر عاقبته وكره . هداية ( وإن ذرعه ) أى سبقه وغلبه  
( القى ) بلا صنعه ولو مله فيه ( لم يفطر ) وكذا لو عاد بنفسه وكان دون مله  
القم ، اتفاقا ، وكذا مله الهم عند محمد وصحبه في الحناية ، خلافا لآبي يوسف .  
وإن أعاده وكان مله الهم فسد ، اتفاقا ، وكذا دونه عند محمد خلافا لآبي يوسف .  
والصحيح في هذا قول أبي يوسف خائفة ( وإن استقاء عامدا ) : أى تعمد خروج  
القي ، وكان ( مله فيه فعلية القضاء ) دون الكفارة ، قل في التصحيح : قيد بمله  
القم لأنه إذا كن أقل لا يفطر عند أبي يوسف ، واعتمده المحروبي ، وقال في لاختيار  
وهو الصحيح ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وإن كان في ظاهر الرواية

(١) أخرج أصحاب الدين الأربعة واللفظ للترمذى أنه (صر) قال : من ذرعه  
القي وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء عامدا فليقض والتمصيل الفقهى على  
مقضى الدليل أن القى : ما أن يزرعه أو يستقيته وكل منهما إما مله الهم أو دونه  
والكل إما أن يخرج أو يعود أو يعيده فإن ذرعه وخرج لا يفطر قل أو كثر وإن  
عاد نفسه وهو مله الهم فسد صومه عند أبي يوسف وعند محمد لا يفسد وهو الصحيح  
لأنه لم يوجد صورة الانقطاع ولا معناه وأهل محرقه الاعاده قل أو كثر وإن أعاد  
فسد بالاتفاق بينهما وإن كان أقل من مله الهم فعاد لم يفسد لم يفسد بالاتفاق وإن  
أعاده لم يفسد عند أبي يوسف وفسد عند محمد لوجود الصغ وإن استقاء عمد أو  
خرج إن كان مله الهم فسد بالاجماع وإن كن أقل أفطر عند محمد ولا يفطر عند  
أبي يوسف وإن عاد بنفسه وإن أعاده فعنه روايتان .

وَمَنْ ابْتَلَعَ الْحَصَاةَ أَوْ الْحَدِيدَ أَفْطَرَ .

وَمَنْ جَامَعَ عَامِداً فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ مَا يَنْغْذَى بِهِ أَوْ يُتَدَاوَى بِهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ وَبِئْسَ حَفَارَةُ الظَّهَارِ ، وَمَنْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ فِي إِفْسَادِ الصَّوْمِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ كَفَّارَةٌ ، وَمَنْ احْتَقَنَ أَوْ اسْتَمَطَ أَوْ قَطَرَ فِي أُذُنَيْهِ

لم يفصل ؛ لأن مادون ملء الفم تبع للريق كما لو تجمش . اه . وكذا لو عاد إلى خوفه ؛ لأن مادون ملء الفم ليس بخارج حكماً ، وإن أعاده عن أبي يوسف فيه روايتان ؛ في رواية لا يفسد لأنه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول ، وفي رواية يفسد لأن فعله في الإخراج والاعادة قد كثر فصار ملحفاً بملء الفم . خافية ( ومن ابتلع الحصىة أو الحديد ) أو نحوهما ، لا يأكله الإنسان أو يستغذره ( أفطر ) ؛ لوجود صورة المفطر ، ولا كفارة عليه ؛ لعدم المعنى .

( ومن جامع ) آدمياً حياً ( عامداً في أحد السبيلين ) أنزل أولاً ( أو أكل أو شرب ما يَنْغْذَى بِهِ أَوْ يُتَدَاوَى بِهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ) ؛ لكمال الجنابة بقضاء شهوة الفرج أو البطن ( مثل كفارة الظهار ) وستأق في بابها ( ومن جامع فيما دون الفرج ) كتهذيب وتبطين وقبلة وماس ، أو جامع مبيتة أو بهيمة ( فَأَنْزَلَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ) ؛ لوجود معنى الجماع ( ولا كفارة عليه ) ؛ لانعدام صورته ( وليس في إفساد صوم في غير رمضان كفارة ) ؛ لأنها وردت في تلك حرمة رمضان فلا يلحق به غيره .

( ومن احتقن ) وهو صب الدواء في الدبر ( أو استمط ) وهو صب الدواء في الأنف ( أو أفطر في أذنيه ) دهنًا ، بخلاف الماء فلا يفطر على ما اختاره في الهداية والثنين وصححه في المحيط ، وقال في الولوالجية : إنه المختار ، لكن فصل في الحائض

أَوْ دَارَى جَانِفَةً أَوْ آمَةً يَدَوَاهُ فَوَصَلَ إِلَى جَوْنِهِ أَوْ دِمَاقِهِ أَفْطَرَ<sup>(١)</sup> ،  
وَأِنْ أَفْطَرَ فِي إِحْلِيلِهِ لَمْ يُفِطَرَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ  
يُفِطَرُ .

بأنه إن دخل لا يفسد وإن أدخله يفسد في الصحيح ؛ لأنه وصل إلى الجوف بفعله اهـ .  
ومثله في البازية ، واستظهره في الفتح والبرهان ، والحاصل الاتفاق على المطر يصب  
الدهن ، وعلى عدمه بدخول الماء ، واختلاف التصحيح في إدخاله . معراج ( أو  
دارى جانف ) جراحة في البطن بلغت الجوف ( أو آمة ) جراحة في الرأس  
بلغت أم الدماغ ( بدواه فوصل ) الدراء ( إلى جوفه ) في الجائفة ( أو دماغ )  
في الآمة ( أفطر ) عند أبي حنيفة ، وقالوا : لا يفطر ؛ لعدم النيقن بالوصول ، هداية  
وقال في التصحيح : لا خلاف في هذه المسألة على هذه العبارة ، أما لو دارى بدواه  
رطب ولم يتيقن بالوصول فقل أبو حنيفة : يفطر ، وقالوا : لا يفطر . اهـ . ( وإن  
أفطر في إحليله ) ماء أو دهن ( لم يفطر ) عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : يفطر )  
قال في الاختيار : هذا بناء على أن بينه وبين الجوف منفذاً ، والاصح أنه ليس  
بينهما منفذ ، قال في التحفة : وروى الحسن عن أبي حنيفة مثل قولهما ، وهو

(١) روى أبو يعلى بسنده إلى عائشة قالت دخل على رسول الله ﷺ فقال :  
يا عائشة هل من كسرة ؟ فأتيته بقرصى فوضعه على فيه فقال : يا عائشة هل دخل بطي  
من شيء ؟ كذلك قبله الصائم إنما الإفطار بما دخل وليس بما خرج استدل صاحب  
الهداية على عدم الانطار في هذه الأشياء والحديث طعن فيه بعض أهل الحديث  
بجهالة بعض رواه ولكن جزم صاحب الفتح بشبوته موقوفاً في البخاري تعليقا عن  
ابن عباس وعكرمة الفطر بما دخل وليس بما خرج واسنده عبد الرزاق إلى ابن عباس  
لأنما الوضوء مما خرج وإنما الفطر بما دخل وجعلوا من ذلك مالوا أدخل خشبة  
أو نحوها في دبره فقيها أو احتشمت المرأة في فرجها الداخل أو استنجى فوصل  
الماء إلى دبره الداخل للمبالغة .



وَمَنْ ذَاقَ شَيْئًا بِفَمِهِ لَمْ يَفْطَرْ ، وَيُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ ، وَيُكْرَهُ  
لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمَضْغَ لَصِيبِهَا الطَّعَامَ إِذَا كَانَ لَهَا مِنْهُ بُدٌّ ، وَمَضْغُ الْمَلِكِ  
لَا يَفْطَرُ الصَّائِمَ وَيُكْرَهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا فِي رَمَضَانَ فَخَافَ أَنْ  
صَامَ زَادَ مَرَضُهُ أَفْطَرَ وَقَضَى ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا لَا يَسْتَنْصِرُ بِالصَّوْمِ  
فَصَوْمُهُ أَفْضَلُ ، وَإِنْ أَفْطَرَ وَقَضَى جَازَ ،

الصحيح ، يمكن اعتماد الأول المعبري والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ،  
وهو الأول ؛ لأن المصنف في التعريب حقق أنه ظاهر الرواية في مقابلة قول أبي  
يوسف وحده . اه تصحيح .

( ومن ذاق شيئاً بفمه لم يفطر ) ، لعدم وصول المفطر إلى جوفه ( ويكره  
له ذلك ) ، لما فيه من تعريض الصوم على الفساد ( ويكره للمرأة أن تمضغ لصببها  
الطعام ) لما مر ، وهذا ( إن كان لها منه بد ) : أي عيذ ، بأن تجد من يمضغ لصببها  
كفطرة لحيض أو نفاس أو صغر ، أما إذا لم تجد بداً منه فلها المضغ ، لصيانة الولد  
: ومضغ الملك ( الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف مع الريق ) ( لا يفطر الصائم )  
لعدم وصول شيء منه إلى الجوف ( ويكره ) ذلك ، لأنه ينهم بالإفطار .

( ومن كان مريضاً في رمضان تخلف ) الخوف المعتبر شرعاً ، وهو ما كان  
مستنداً لغلبة الظن بتجربة أو إخبار مسلم عدل أو مستور حاذق بأنه ( إن صام  
ازداد مرضه ) أو أبغأ برؤه ( أفطر وقضى ) ، لأن زيادته وامتداده قد يقضى  
إلى الهلاك فيحتز عنه ( وإن كان مسافراً ) وهو ( لا يستنصر بالصوم فصومه )  
أفضل ( لقوله تعالى : « وإن تصوموا خير لكم » (١) ) ( وإن أفطر وقضى جاز ) ؛  
لأن السفر لا يعرئ عن المشقة لجعل نفسه عذراً ، بخلاف المرض ، لأنه قد يخفف  
بالصوم فشرط كونه مفصياً إلى الحرج .

وَأِنْ مَاتَ الْمَرِيضُ أَوْ الْمُسَافِرُ وَهُمَا عَلَى حَالِهِمَا أَمْ يَلْزَمُهُمَا الْقَضَاءُ ،  
وَأِنْ صَحَّ الْمَرِيضُ أَوْ أَقَامَ الْمُسَافِرُ ثُمَّ مَاتَا لَزِمَهُمَا الْقَضَاءُ بِقَدْرِ  
الصَّحَّةِ وَالْإِقَامَةِ ، وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ فَرَقَهُ وَإِنْ شَاءَ تَابَعَهُ ، فَإِنْ  
أَخْرَهُ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ صَامَ رَمَضَانَ الثَّانِي وَقَضَى الْأَوَّلَ بَعْدَهُ  
وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ .

وَالْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ إِذَا خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا أَفْطَرَتَا وَقَضَتَا وَلَا  
فِدْيَةٌ عَلَيْهِمَا . وَالشَّبَّاحُ الْقَانِي الَّذِي لَا يَنْتَدِرُ عَلَى الصِّيَامِ يُفْطِرُ  
وَيُعْطِيهِمْ لِكُلِّ يَوْمٍ وَسْكَينَا كَمَا يُعْطِيهِمْ فِي الْكُفَّارَاتِ ،

( وإن مات المريض أو المسافر وهما على حالهما ) من المريض والمسافر ( لم يلزمهما  
القضاء ) لعدم إدراكهما عده من أيام آخر ( وإن صح المريض وأقام المسافر ،  
ثم ماتا ؛ لزموهما القضاء بقدر الصحة والإقامة ) لوجود الإدراك بهذا المقدار ،  
وفوته وجوب الرخصة بالإطعام .

( وقضاء رمضان ) غير فيه ( إن شاء فرقه وإن شاء تابعه ) لإطلاق النص ،  
لكن المستحب المباحة مسارعة إلى إسقاط الواجب ( وإن أخره حتى دخل رمضان  
آخر صام الثاني ) ، لأنه وقته حتى لو نواه عن القضاء لا يقع إلا عن الأداء ،  
كما تقدم ( وقضى الأول بعده ) لأنه وقت القضاء ( ولا فدية عليه ) لأن وجوب  
القضاء على التراخي حتى كان له أن يتطوع . هداية .

( والحامل والمرضع إذا خافتا على ولدهما ) نسباً أو رضاعاً ، أو على أنفسهما  
( أفطرتا وقضتا ) دفعاً للحرج ( ولا فدية عليهما ) ، لأنه إفتار بسبب الجزئية  
بالقضاء اختياراً بالمريض والمسافر . هداية .

( والشبَّاح القاني الذي لا يقدر على الصيام ) لقربه إلى الفناء أو لفناء قوته  
( يفتل ويعطيم لكل يوم مسكيناً كما يعطيم ) المكفر ( في الكفارات ) وكذا

وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ فَأَوْصَى بِهِ أَطْعَمَ عَنْهُ وَلِيهِ  
لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ  
شَعِيرٍ . وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمٍ لِلتَّطَوُّعِ أَوْ صَلَاةٍ لِلتَّطَوُّعِ ثُمَّ أُنْفَسَهُ  
قَضَاءَهُ <sup>(١)</sup>

المعجوز الثاني ، والاصل فيه قوله تعالى : « وعلى الذين يطعمونه فدية طعام مسكين ، معناه ، لا يطعمونه ، ولو قدر بعد على الصوم يبطل حكم العداء ، لان شرط الخليفة استمرار المعجز . هداية .

• • •

( ومن مات وعليه قضاء رمضان فأوصى به أطعم عنه وليه ) وجوابا إن خرجت من ثلث ماله ، وإلا فيقدر الثلث ( لكل يوم مسكيناً نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ) ، لانه هجر عن الأداء في آخر عمره فصار كالشيخ الفاني ، ثم لا بد من الإيصال عندنا (٢) ، حتى إن من مات ولم يوص بالاطعام عنه لا يلزم على ورثته ذلك ولو تبرعوا عنه من غير وصية جاز ؛ وعلى هذا الزكاة . هداية .

(ومن دخل في صوم التطوع أو في صلاة التطوع ثم أفسده قضاها) وجوباً ،

(١) وخالف فيه الإمام الشافعي محتجاً بما في الصحيحين جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه عنها ، فقال : لو كان هل أمك ديه أكنت قاضيه عنها قال : نعم ، قال فدية الله أرق وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم صام عن وليه واحتج الحنفية بأن الحديث الأول معروف عن ظاهره للاجماع على عدم قضاء الدين في الصلاة وأن راوى الحديث الأول قال لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد فدل على فسخ الحكم .

قال مالك : لم أسمع عن أحد من الصحابة والتابعين بالمدينة أن أحداً منهم أمر أحداً أن يصوم عن أحد ولا يصلي عنه .

(٢) وهو خلاف مذهب الشافعي أيضاً واستدل بأنه تبرع وبأن النبي صلى =

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي رَمَضَانَ أُنْسَكَ بَقِيَّةُ  
يَوْمِهِمَا وَصَامَا مَا بَعْدَهُ وَلَمْ يَقْضِيَا مَا مَضَى ، وَتَنَ أَغْنَى عَلَيْهِ فِي  
رَمَضَانَ لَمْ يَقْضِ الْيَوْمَ الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْإِعْمَاءُ وَقَضَى مَا بَعْدَهُ ،

لأن المؤدى قرينة وعمل فنجب صيانتة بالمضى عن الإبطال ؛ وإذا وجب المضى  
وجب القضاء تركه ؛ ثم عندنا لا يباح الإفطار فيه بغير عذر في إحدى الروايتين ،  
لما بيناه ، وبإباحة عذر ، والضيافة عذر ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « أفطر ،  
وافض يوماً مكانه » (١) . هداية . وفي رواية عن أبي يوسف : يجوز بلا عذر  
وهي رواية المنتقى ، قال الكمال : واعتقادي أن رواية المنتقى أوجه .

( وإذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في ) نهار ( رمضان أمسكاً بقية يوميهما )  
قضاء لحق الوقت بالنسبة بالصائمين ( وصاموا ) ما ( بعده ) لتحقيق السببية والاهلية  
( ولم يقضيا ) يوميهما الذي تأهلا فيه ، ولا ( ما مضى ) قبله من الشهر ، لعدم  
الخطأ بعد الاهلية له ( ومن أغنى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث  
فيه الاعفاء ) أو في ليلته ، لوجود الصوم ، وهو الامساك المقرون بالنية ، إذ  
الظاهر وجودها منه ( وقضى ما بعده ) لعدم النية ، وإن أغنى عليه أول

== الله عليه وسلم أتى أهله فقان يارسول الله أهدى إلينا حبشى فقال أرنيه فقد  
أصبحت صائماً وآكل وله أدلة أخرى واستدل الحنفية بقوله تعالى : ولا تبطلوا  
أعمالكم ، وبما أخرجه دثان ، عن حفصة أنها قالت عنها وعن عائشة يارسول الله إنا  
كنا صائمين فعرض طعام اشتيناه فأكلنا منه فقال : توفيا يوماً آخر وقد طمن في  
الحديث البخاري والترمذي .

(١) روى الدارقطني عن جابر رضي الله عنه قال : صنع رجل من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً . فدعا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، فلما  
أنى بالطعام تنحى رجل منهم ، فقال عليه الصلاة والسلام : مالك ؟ قال : إني صائم ،  
فقال صلى الله عليه وسلم : تكلم أخوك وصنع طعاماً ثم تقول : إني صائم ؟ كل  
وصم يوماً مكانه .

وَلِذَا أَفَاقَ الْمُجَنُّونُ فِي بَعْضِ رَمَضَانَ قَضَى مَا وَضَى مِنْهُ ، وَلِذَا حَاصَتْ الْمَرَأَةُ أَفْطَرَتْ وَقَضَتْ ، وَلِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ ، أَوْ طَهَّرَتْ الْحَائِضُ فِي بَعْضِ النَّهَارِ أَمْسَكَ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ بِقِيَّةِ يَوْمَيْهِمَا ، وَمَنْ تَسَحَّرَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجَرَ لَمْ يَطْلُعْ أَوْ أَفْطَرَ وَهُوَ يَرَى أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ ، ثُمَّ تَبَيَّرَ أَنَّ الْفَجَرَ كَانَ قَدْ طَلَعَ أَوْ أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ

ليلة قضاء كله غير يوم تلك الليلة ، لما فسد . ومن أغنى عليه رمضان كله قضاء لأنه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجي ؛ فيصير عذرا في التأخير لا في الإسقاط . هداية ( ولِذَا أَفَاقَ الْمُجَنُّونُ فِي بَعْضِ رَمَضَانَ قَضَى مَا وَضَى مِنْهُ ) ؛ لأن السبب - وهو الشهر - قد وجد ، وأهلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا مانع ؛ فإذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء . در . وإن استوعب لجميع ما يمكنه فيه إنشاء الصوم - على ما مر - لا يقضى ؛ للخرج ، بخلاف الإغماء - كما مر - لأنه لا يستوعب عادة ، وامتداده نادر ، ولا خرج في ترتيب الحكم على ما هو من النوادر .

• • •

( ولِذَا حَاصَتْ الْمَرَأَةُ ) أو نفست ( أفطرت وقضت ) وليس عليها أن تنسب حال العذر ؛ لأن صومها حرام ، والتشبه بالحرام حرام ( ولِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ ) أو برى المريض أو أفاق المجنون ( أو طهرت الحائض ) أو النفساء ( في بعض النهار أمسكا ) وجوبا ، « والصحيح . جوهرة . » ( عن ) المدهرات من ( الطعام والشراب ) وغيرهما ( بقية يومهما ) قضاء لحق الوقت ، كما مر ( ومن تسحر وهو يظن أن الليل باق ) ( العجز لم يطلع أو أفطر وهو يرى ) بضم الياء - أى يظن ( أن الشمس قد غربت ثم تبين أن الفجر كان ) حين ما تسحر ( قد طلع أو أن الشمس ) حين ما أفطر ( لم تغرب ) أمسك ببقية يومه قضاء لحق الوقت بالقدر

قَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ وَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ رَأَى هِلَالَ الْفِطْرِ وَحْدَهُ  
لَمْ يُفِطِرْ .

وَإِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ لَمْ تُقْبَلْ فِي هِلَالِ الْفِطْرِ إِلَّا شَهَادَةُ  
رَجُلَيْنِ ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ لَمْ تُقْبَلْ  
إِلَّا شَهَادَةُ جَمْعٍ كَثِيرٍ يَقَعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ .

---

الممكن ودفعاً للتمهه ، و (قضى ذلك اليوم) ، لأنه حق مضمون بالمثل (ولا كفارة  
عليه) ، لفصور الجنايه بعدم القصد .

• • •

(ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر ويجب عليه الصوم احتياطاً ؛ لاحتمال  
الغلط ، فإن أفيد فعليه القضاء ، ولا كفارة عليه للشبهه .

(وإذا كان بالسما علة لم تقبل في هلال الفطر إلا شهادة رجلين أو رجل  
وامرأتين) ؛ لأنه تعلق به نفع العبد - وهو الفطر - فأشبهه سائر حقوقه ، والاضحى  
كالعطر في هذا في ظاهر الرواية ، وهو الأصح ، خلافاً لما يروى عن أبي حنيفة أنه  
كهلال رمضان ، لأنه تعلق به نفع العباد ، وهو التوسع بالحووم الاضاحى . هدايه  
(. وإذا لم يكن بالسما علة لم تقبل) في هلال الفطر (إلا شهادة جمع كثير يضع  
العلم بخبرهم) كما تقدم .

## بَابُ الْإِعْتِكَافِ

الْإِعْتِكَافُ مُسْتَحَبٌّ ، وَهُوَ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الصَّوْمِ  
وَنِيَّةِ الْإِعْتِكَافِ ،

### بَابُ الْإِعْتِكَافِ

وجه المناسبة والتعقيب اشتراط الصوم فيه ، وطلبه في العشر الأخير .  
قال رحمه الله تعالى : ( الاعتكاف مستحب ) قال في الهداية : والصحيح أنه سنة  
مؤكدة ؛ لأن النبي ﷺ وأطب عليه في العشر الاواخر من رمضان ، والمواظبه  
دليل السنية ( ١ ) . قال الريلى : والحق أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : واجب ،  
وهو المنذور ، وسنة ، وهو في العشر الاخير من رمضان ، ومستحب ، وهو  
في غيره . ١٠ .

( وهو البث ) بفتح اللام - مصدر لبث - كفهم - أى المكث ( في المسجد مع  
الصوم ونية الاعتكاف ) أما البث فركنه ؛ لأن وجوده به ، وأما الصوم فشرط  
لصحة الواجب ، واختلقت الروايات في النفل : روى الحسن عن أبي حنيفة أنه  
شرط لصحته ، وفي ظاهر الرواية ليس بشرط . ذخيرة . والثنية شرط في سائر

( ١ ) في الصحيحين وغيرهما عن عائشة أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر  
الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده وقد افترقت  
هذه المواظبه بعدم الإبكار على من تركه من الصحابة وإلا كانت دليل الوجوب  
والاصل في اعتكاف العشر الاواخر القاسية القدر كما دللت الايات على ذلك وبمجموع  
الاحاديث الثابتة يدل على أنها دائرة في العشر الاخير من رمضان ومهما يكن فإن  
الاعتكاف من أعظم القربان لما فيه من التفرغ عن الدنيا والقبال على الله وفي ذلك  
تطهير القلب وإخلاصه وإصلاحه الخلافة الله الفاضلة المحمودة نسأل الله التوفيق  
لذلك الاتعاط من غير رهبانية

وَيَعْرُومُ عَلَى الْمُتَكَيِّفِ : الْوُطْءُ ، وَاللَّمْسُ ، وَالْقُبْلَةُ ،  
وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ الْجُمُعَةِ ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ  
يَبِيعَ وَيَبْتَاعَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْضِرَ السِّلْعَ وَلَا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِخَيْرٍ ،

العبادات ، والمراد بالمسجد مسجد الجمعة ، وهو : ماله إمام وؤذن ، أدبت فيه  
أحسن أولاً ، كما في العناية والفيض والنهر وخزانة الأكل والحلاصة والبرازية ،  
وفي الهداية عن أبي حنيفة : أنه لا يصح إلا في مسجد يصل فيه الصلوات الخمس ،  
لأنه عبادة انتظار الصلاة فيختص بمكان تؤدي فيه ؛ وصححه الكمال وعن الإمامين  
يصح في كل مسجد ، وصححه السروجي ، وهو اختيار الطحاوي ، وقال الحثير  
الرملي : وهو أيسر ، خصوصاً في زماننا ، فينبغي أن يعول عليه . اهـ . والمرأة  
تتتكف في مسجد بيتها ، وهو الذي هيئته أصلاتها ؛ لنحقق انتظارها فيه .

( ويحرم على المتكفف : الوطء ) لقوله تعالى : « وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ  
عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ (١) » ، ( و ) كذا ( اللبس ، والقُبْلَةُ ) لأنهما من دواعيه  
( ولا يخرج ) المتكفف ( من المسجد إلا لحاجة الإنسان ) الطبيعية كالبول والغائط  
وإزالة نجاسة ، أو الضرورية كانهدام المسجد وتفرق أهله وإخراج ظالم كرهاً  
وخوف على نفسه أو مناعه ؛ فيدخل مسجداً غيره من ساعته ( أو ) الشرعية مثل  
صلاة الجمعة والعيد ، ولا يملك بعد فراغه مما خرج إليه ، لأن ما ثبت بضرورة  
يتقدر بقدرها .

( ولا بأس بأن يبيع ) المتكفف ( ويبْتَاعَ في المسجد ) ما لا بد منه كالأطعام  
ونحوه ، لضرورة الاعتكاف ؛ لأنه لو خرج إليها قد اعتكافه ، لكن ( من غير  
أن يحضر السلطة ) ، لأن المسجد محرم عن حقوق العباد ، وفي إحضار السلطة شغل  
للمسجد ، فيكره ، كما يكره لغير المتكفف مطلقاً ( ولا يتكلم ) المتكفف  
( إلا بخير ) وكذا غيره ، إلا أن المتكفف به أخرى .



وَيُكْرَهُ لَهُ الصَّمْتُ ، فَإِنْ جَامَعَ الْمُتَكَيِّفُ ، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا بَطَلَ  
اعْتِكَافُهُ ، وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ أَرَمَهُ اعْتِكَافُهَا  
بِلَيَالِيهَا ، وَكَانَتْ مُتَتَابِعَةً وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّتَابُعُ .

## كِتَابُ الْحَجِّ

### الْحَجُّ

( ويكره له الصمت ) إن اعتقده قربة : لأنه ليس قربة في شريعتنا ؛ أما حفظ  
اللسان عما لا يعنى الإنسان فإنه من حسن الإيمان .

( فإن جامع المتكفي ليلًا أو نهارًا ) عامدا أو ناسيا أنزل أولا ( بطل  
اعتكافه ) ؛ لأن حالة المتكفي مذكرة فلا يقدر بالنسيان ، ولو جامع فيما دون  
الفرج ، أو قبل ، أو لمس فأنزل - بطل اعتكافه ؛ لأنه في معنى الجماع حتى يفسد به  
الصوم ، ولو لم ينزل لا يفسد ، وإن كان محرما ؛ لأنه ليس في معنى الجماع ، ولهذا  
لا يفسد به الصوم . هداية .

( ومن أوجب على نفسه اعتكاف أيام ) يومين فأكثر ( لزمه اعتكافها بلياليها )  
لأن ذكر الأيام على سبيل الجمع يتناول ما يارأها من الليالي ( وكانت متتابعة وإن لم  
يشترط التتابع ) ؛ لأن مبنى الاعتكاف على التتابع ؛ لأن الأوقات كلها قابلة له ،  
بخلاف الصوم ، لأن مبناه على التفرق ؛ لأن الليالي غير قابلة للصوم ؛ فيجب على  
التفريق حتى ينص على التتابع ، وإن نوى الأيام خاصة صح ؛ لأنه نوى الحقيقة . هداية

## كِتَابُ الْحَجِّ

ختم به العبادات الخالصة اقتداءً بمحدث : « بنى الإسلام على خمس ،  
( الحج ) بفتح الحاء وكسرهما - لغة : القصد مطلقا ، كما في الجوهرة وغيرها تبعاً  
لإطلاق كثير من كتب اللغة ، ونقل في الفتح عن ابن السكيت تقييده بالمعظم ، وكذا  
( ١٢ - باب - أول )

وَاجِبٌ عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْعُقَلَاءِ الْأَصِحَّاءِ إِذَا قَدَرُوا عَلَى الزَّادِ  
وَالرَّاحِلَةِ ، فَاضِلًا عَنْ مَسْكَنِهِ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَعَنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ إِلَى  
حِينَ عَوْدِهِ ، وَكَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْمَرَأَةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا  
مَحْرَمٌ

قيده به السيد الشريف في ترميقاته . وشرعا : زيارة مكان مخصوص في زمن مخصوص  
بفعل مخصوص .

وهو ( واجب ) ( ١ ) : أى فرض في العمر مرة ( على الأحرار البالغين العقلاء  
الاصحاء إذا قدروا على الزاد ) ذهابا وإيابا ( والراحلة ) من زاملة أو شق يحمل  
( فاضلا ) : أى زائدا ذلك ( عن مسكنه ومالا بد ) له ( منه ) كالثياب وأثاث المنزل  
والخادم ونحو ذلك : لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية ( و ) زائدا أيضا ( عن نفقه  
عِيَالِهِ ) بمن تلزمه نفقته ( إلى حين عودته ) لنقدم حق العبد لحاجته ( وكان الطريق  
آمنا ) بغلبة السلامة : لأن الاستطاعة لا تثبت دونه ، ثم قيل : هو شرط الوجوب  
حتى لا يجب عليه الإيصاء ، وهو مروى عن أبى حنيفة ، وقيل شرط الأداء دون  
الوجوب . هداية . ( ويعتبر في المرأة ) ولو عجوذا ( أن يكون لها محرم ) بالغ

( ١ ) والحج رياضة روحية وعقلية وبدنية كريمة وهو جهاد مكرم مشكور وفيه  
من الآيات والآثار ما يشهد بمكانته العاليا وآثاره الجليلة وحسبك مانواه به رسول  
الله ﷺ من أنه ليس له جزاء إلا الجنة ومن ذاق لذة الحج عرف ما يصنع  
من تجديد الإيمان واستئناف الحياة السعيدة المرفقة وبذغى لمن أراد الحج أن  
أن يبدأ بالتوبة وإخلاص النية ورد المظالم وأن يلتمس النفقة من الحلال ويطلب  
الرفيق الصالح ليدكره إذا نسى ويعينه إذا عجز ويثبتته إذا جزع ويستحب أن  
يجعل خروجه يوم الخميس افتداء بالنبي ﷺ وإلا فيوم الاثنين ورد في أن السفن  
عن أبى هريرة عن النبي ﷺ قال من أراد أن يسافر فليقل لمن يخلفه استودعك  
الله الذى لا تضيع ودائعته .

يَحُجُّ بِهَا أَوْ زَوْجٌ ، وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَحُجَّ بِغَيْرِهَا إِذَا كَانَ  
بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ  
بَعْدَ مَا أَخْرَمَ أَوْ أَغْتَقَ الْعَبْدُ فَمَضِيًّا عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُجْزِهَا عَنْ حَجَّةٍ  
الْإِسْلَامِ .

وَالْمَوَاقِيتُ الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَجَاوَزَهَا الْإِنْسَانُ إِلَّا مُخْرِمًا :  
لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحَلِيفَةِ ، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرْقٍ ، وَلِأَهْلِ  
الشَّامِ الْجُحْفَةُ ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنُ الْمَنَازِلِ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمُ ،

عَاقِلٌ غَيْرُ قَاسِقٍ ، رَحِمٌ أَوْ صَوْرُهُ ( يحج بها ، أو زوج ؛ ولا يجوز لها ) : أى يكره  
تحررها على المرأة ( أن تحج بغيرها ) : أى المحرم والزوج ( إذا كان بينها وبين مكة )  
عدة سفر ، ويجوز حجها ، وهى ( مسيرة ثلاثة أيام وليالها ) فصاعدا ، وقد اختلفوا  
فى أن المحرم شرط الوجوب أو شرط الأداء على حسب اختلافهم فى أمن الطريق  
( وإذا بلغ صبي بعد ما أحرم أو أغتق العبد فضيا على ) لإحرامهما ( ذلك لم يجزها  
عن حجة الإسلام ) لأن إحرامهما انعقد لأداء النفل ، فلا يتقلب لأداء أغرض ،  
ولو جدد الصبي الإحرام قبل الوقوف ونوى حجة الإسلام جاز ، والعبد لو فعل  
ذلك لم يجز ؛ لأن إحرام الصبي غير لازم ؛ لعدم الأهلية ، أما إحرام العبد فلازم ؛  
فلا يمكنه الخروج منه بالشروع فى غيره . هداية .

والمواقيت : : أى المواضع ( التى لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان ) ، ربدأ مكة  
( إلا محرما ) بأحد الذكسين خمسة : ( لأهل المدينة ذو الحليفة ) بضم فتح -  
موضع على ستة أميال من المدينة ، وعشر مراحل من مكة ، وتعرف الآن بآبار على  
( ولأهل العراق ذات عرق ) بكسر فسكون - على مرحلتين من مكة ( ولأهل الشام  
الجمعة ) على ثلاث مراحل من مكة بقرب رايخ ( ولأهل نجد قرن المنازل ) -  
بسكون الراء - مغرب ، على مرحلتين من مكة ( ولأهل اليمن يلملم ) جبل على

فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ جَازَ ، وَمَنْ كَانَ مَنَزِلُهُ بَعْدَ  
الْمَوَاقِيتِ فَمِيقَاتُهُ الْحِلُّ ، وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَمِيقَاتُهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمُ  
وَفِي الْعُمْرَةِ الْحِلُّ .

وَإِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ اغْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّأَ - وَالْمَسْلُ أَفْضَلُ - وَلَبَسَ  
ثَوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ إِزَارًا وَرِدَاءً وَمَسَّ طَبِيبًا إِنْ كَانَ لَهُ

مرحلتين أيضاً . وكذا لمن ربهما من غير أهلها : كأهل الشام الآن ، فإنهم يرون  
بمِيقَاتِ أهل المدينة فهي مِيقَاتُهُمْ ، لكنهم يرون بالمِيقَاتِ الْآخَرَ ، فيخبرون بالاحرام  
منهما ، لأن الواجب على من مر بمِيقَاتَيْنِ لا يجاوز آخرهما إلا محرماً ، ومن  
الاول أفضل ، وإن لم يمر بمِيقَاتِ تحرى وأحرم إذا حاذى أحدهما ، وإن لم يكن  
بحيث يحاذى أحدهما فعلى مرحلتين ( فإن قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز )  
وهو أفضل إن أمن موافقة المخطورات ( ومن كان منزله بعد المواقيت ) أى  
داخلها وخارج الحرم ( فوقته ) للحج والعمرة ( الحل ) ويجوز لهم دخول  
مكة لحاجة من غير إحرام ( ومن كان بمكة فمِيقَاتُهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمُ وَفِي الْعُمْرَةِ الْحِلُّ )  
ليتحقق وقوع السفر ؛ لأن أداء الحج في عرفة وهى في الحل ، فيكون الإحرام من  
الحرم وأداء العمرة في الحرم ، فيكون الاحرام من الحل ، إلا أن التمتع أفضل ،  
لورود الأثر به . هداية .

( وإذا أراد ) الرجل ( الاحرام ) بحج أو عمرة ( اغتسل أو تَوَضَّأَ ، وَالْفَسْلُ  
أَفْضَلُ ) : لأنه أتم نظافة ، وهو للزطافة لا للطهارة ، ولذا تومر به الحائض والنفساء  
( ولبس ثوبين جديدين أو غسيلين طاهرين أبيضين ككفن الميت ( إزارا ) من  
السرة إلى تحت الركبتين ( ورداء ) على ظهره لأنه ممنوع عن لبس الخيط ، ولا بد  
من ستر العورة ودفع الحر والبرد ، وذلك فيما عناه ، والجديد أفضل ، لأنه أقرب  
إلى الطهارة . هداية ( ومس طيباً ) استحباباً ( إن كان ) : أى وجد ( له )

حَلِيبٌ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ قَبَسْرَةً لِي وَتَقَبُّلَةً  
مَعِي ، ثُمَّ يُبَلِّغُنِي عَقِيبَ صَلَاتِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا بِالْحَجِّ نَوَى بِتَلْبِيَّتِهِ  
الْحَجَّ ، وَالتَّلْبِيَةَ أَنْ يَقُولَ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ  
لَكَ ، لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ . وَلَا  
يَنْبَغِي أَنْ يُغْلَّ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ، فَإِنْ زَادَ فِيهَا جَازَ ، فَإِذَا  
كَبَى فَقَدْ أُحْرِمَ ، فَلْيَتَّقِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الرِّثَى وَالْفُسُوقِ

طيب) وقص أطافه وشاربه ، وأزال عاتته ، وحق رأسه إن اعتاده ، والإسرحه  
( وصل ركعتين ) في غير وقت مكروه ( وقال : اللهم ) إنني أريد الحج فيسره لي  
وتقبله مني ، لأن أدائه في أزمان متفرقة ، وأماكن متباعدة ، فلا يعرَى عن المشقة ،  
غيسأل الله تعالى التيسير ، بخلاف الصلاة ، لأن مدتها يسيرة ، وأدائها عادة  
ميسرة ( ثم يلبى عقيب الصلاة ) ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم د لبى في  
دبر صلاته ، وإن لبى بعد ما استوت به راحلته جاز ، ولكن الاول أفضل هداية  
( فإن كان مفرداً ) الإحرام ( بالحج نوى بتلبيته الحج ) ؛ لأنه عبادة ، والأعمال  
بالنيات ( والتلبية أن يقول : لبيك ، اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك ، لبيك  
إن الحمد ) بكرر الحمزة ، وتفتح ( والنعمة لك والملك ، لا شريك لك ) وهى  
المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ( ولا ينبغي أن يغلل بشيء من هذه  
الكلمات ) ؛ لأنه هو المنقول باتفاق الرواة فلا ينقص عنه ( فإن زاد فيها ) :  
أبى عليها بعد الاتيان بها ( جاز ) بلا كراهة ، أما في خلاها فيسكره ، كما في  
الدر وغيره .

( وإذا لبى ) ناوياً ( فقد أحرم ) ولا يصير سارِعاً في الإحرام بمجرد التنية ،  
حالم بأبى بالتلبية ( فليتنق ما نهى الله تعالى عنه من الرثى ) وهو الجماع ، أو الكلام  
الفاحش ؛ أو ذكر الجماع بمحضرة النساء ( والفسوق ) : أبى المعاصى ، وهى في حال

وَالْجِدَالِ ، وَلَا يَقْتُلُ صَيِّدًا ، وَلَا يُشِيرُ إِلَى ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَلَا  
يَلْبَسُ قَمِيصًا وَلَا سَرَاوِيلَ وَلَا عِمَامَةً وَلَا قَلَنْسُوَةً وَلَا قَبَاءً وَلَا خُفَيْنِ  
إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ التَّعْلِينَ فَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا يَغْطِي رَأْسَهُ  
وَلَا وَجْهَهُ ، وَلَا يُنْسِ طَبِيًّا ، وَلَا يَحِاقُ رَأْسَهُ ، وَلَا شَعْرَ بَدَنِهِ ، وَلَا  
يَقْصُ مِنْ إِيحِيَّتِهِ ، وَلَا مِنْ ظَفَرِهِ ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِوَرَسٍ

الاحرام أشد حرمة ( والجدال ) : أى الخصام مع الرقة والخدم والمكارين .  
بحر ( ولا يقتل صيدا ) بر يا ( ولا يشير إليه ) حاضراً ( ولا يدل عليه ) غائباً  
( ولا يلبس قميصاً ولا سراويل ) يعنى اللبس المعتاد ، أما إذا انزع بالقميص أو  
ارتدى بالسراويل فلا شيء عليه . جوهرة ( ولا ) يلبس ( عمامة ولا قلنسوة )  
- بفتح القاف - ماندار عليها العمامة ( ولا قباء ) - بالفتح والمد - كساء منفرد من أمام  
يلبس فوق الثياب ، والمراد اللبس المعتاد كما تقدم ، - شئ لو انزع أو ارتدى بعمامته  
وألقى القباء على كتفيه من غير إدخال يديه في كفيه ولا زره جاز ولا شيء عليه ،  
غير أنهم قالوا : إن إلقاء القباء والعباء ونحوهما على الكتفين مكروه ؛ قال شيخنا :  
ولعل وجهه أنه كثيراً ما يلبس كذلك تأمل : اه ( ولا ) يلبس ( خفين إلا أن  
لا يجد التعلين فيقطعهما ) : أى الخفين ( أسفل الكعبين ) والكعب هنا : المفصل  
الذى فى وسط القدم عند معقد الشراك . هداية ( ولا يغطي رأسه ولا وجهه )  
يعنى التغطية المعهودة ، أما لو حمل على رأسه حذل بروشه فلا شيء عليه ، لأن  
ذلك لا يحصل به المقصود من الارتفاق ، جوهرة ( ولا ينس طبيباً ) بحيث يلزق  
شيء منه بثوبه أو بدنه كاستعمال ماء الورد والمسك وغيرهما ( ولا يحاق رأسه  
ولا شعر بدنه ) ويستوى فى ذلك إزالته بالامسوى وغيره ( ولا يقص ) شيئاً  
( من لحيته ) ، لأنه فى معنى الحلق ( ولا من ظفره ) ، لما فيه من إزالة الشعث ،  
( ولا يلبس ثوباً مصبوغاً بورس ) بورن فاس - ثبت أصفر يزرع فى اليمن

وَلَا زَعْفَرَانٍ وَلَا عُصْفُرٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا لَا يَنْفُضُ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْفَسِلَ ، وَيَدْخُلَ الْحَمَامَ ، وَيَسْتَقِيلَ بِالنَّيْتِ ، وَالْخِطَلِ ، وَيَشُدَّ فِي وَسْطِهِ الْهَمِيَّانَ ، وَلَا يَنْفَسِلُ رَأْسُهُ وَلَا لَحْيَتُهُ بِالْخِطْيِ وَيُكْثِرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَقِبَ الصَّلَاةِ ، وَكَلَّمَا عَلَا شَرْفَا ، أَوْ هَبَطَ وَادِيَا ، أَوْ لَقِيَ زَكِيًّا ، وَبِالْأَسْحَارِ .

وبصغ به ، مصباح ( ولا زعفران ولا عصفر ) لأن لها رائحة طيبة ( إلا أن يكون ) ما صغ بها ( غسيلة لا ينفض ) : أي لا تنفوخ رائحته ؛ وهو الأصح ، جوهره ، لأن المنع للطيب لا للون . هداية .

( ولا بأس أن ينفسل ) المحرم ( ويدخل الحمام ) لأنه طاهرة فلا يمنع منها ( ويستظل بالبيت ) والفسطاط ( والمحمل ) بوزن مجاس - واحد محامل الحاج صحاح ( ويشد في وسطه الهميان ) بالكسر - وهو ما يجعل فيه الدرهم ويشد على الوسط ، ومثله المنطقة .

• • •

( ولا ينفسل رأسه ولا لحيته بالخطمي ) بكسر الحاء - لأنه نوع طيب ، ولأنه يقتل هوام الرأس . هداية

( ويكثر من التلبية ) ندباً رافعاً لها صوته من غير مبالغة ( عقيب الصلوات ) ولو نفل ( وكلما علا شرفاً ) : أي مكأ مرتفعاً ( أو هبط وادياً أو لقي زكياً ) : أي جماعة ولو مشاة ( وبالأسحار ) ، لأن أصحاب رسول الله صلى عليه وسلم كانوا يلبون في هذه الأحوال ، والتلبية في الإحرام على مثال التكبير في الصلاة ، فيؤتى بها عند الانتقال من حال إلى حال . هداية .

فَإِذَا دَخَلَ مَسْكَةً ابْتَدَأَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ <sup>(١)</sup> ، فَإِذَا عَايَنَ  
لِلْبَيْتِ كَبْرَ وَهَلَلٍ ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَرَفَعَ  
يَدَيْهِ وَاسْتَلَمَهُ وَقَبْلَهُ إِنْ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِيَ مُسْلِمًا ،

( فإذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد الحرام ) يعد ما يامن على أمتعته ، داخلا من  
باب السلام خاشعاً متواضعاً ملاحظاً عظيمة البيت وشرقه ( فإذا عين البيت كبر )  
الله تعالى الأكبر من كل كبير ؛ ثلاثاً ( وهلل ) كذلك ثلاثاً ومعناه التبرى  
عن عبادة غيره تعالى ولزمه التبرى عن عبادة البيت المشاهد ، ودعا بما أحب ؛  
فإنه من أرجى مواضع الإجابة ، ثم أخذ بالطواف ، لانه تحية البيت ، ما لم  
يخف فوت المكتوبة أو الجماعة ( ثم ابتدأ بالحجر الأسود فاستقبله وكبر  
وهلل ورفع يديه ) كرفعهما للصلاة ( واستلمه ) بباطن كفيه ( وقبله ) بينهما  
( إن استطاع من غير أن يؤذى مسلماً ) ، لانه سنة ، وترك الإبداء واجب ،

(١) في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم  
مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت وروى أبو الوليد الأزرقي في تاريخ مكة أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة لم يلو على شيء ولم يعرج ولا بلغنا أنه دخل  
يبدأ ولا نها بشيء حتى دخل المسجد فبدأ بالبيت فطاف به ويستحب أن يقول  
عند دخوله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ويستحب أن يفعل  
لدخول مكة لحديث ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم لا يقدم مكة إلا يأت بذي طوى  
حتى يصبح وينقل ثم يدخل مكة نهراً ويستحب للحدث والنساء كما في غسل  
الإحرام ويستحب أن يكون الدخول من ثنية كبراء ولا نصرة أن يدخلها ليلاً  
أو نهراً وقد فعل النبي صلى الله عليه وسلم كلا منهما وما روى أن ابن عمر نهى  
عن الدخول ليلاً فإنما كان شفقة على الحجاج من التراق . وينبغي أن يقول عند  
دخوله هذا الدعاء المأثور اللهم أنت ربي وأنا عبدك جئت لأؤدى فرضك وأطلب  
رحمتك وألتبس رضاك متبعاً لأمرك راضياً بقضائك . أسألك مسألة المضطرين  
المشفعين من عذابك أن تستقبلني اليوم بعفوك وتحفظني برحمتك وتتجاوز عني  
بمغفرتك وتعينني على أداء فرضك . اللهم افتح لي أبواب رحمتك وأدخلني فيها  
وأعزني من الشيطان الرجيم . كتب الله لنا زيارة البيت دائماً .



ثُمَّ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ مِمَّا بَلَى الْبَابَ ، وَقَدْ اضْطَبَعَ رِداؤه قَبْلَ ذَلِكَ ،  
فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، وَيَجْعَلُ طَوَافَهُ مِنْ وَرَاءِ الْحَطِيمِ ،  
وَيَرْمُلُ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، وَيَمْشِي فِيهَا بَقِيَّ عَلَى هَيْئَتِهِ ،  
وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ ، وَيَنْعِمُ الطَّوْفُ بِالْإِسْلَامِ ؛  
ثُمَّ يَأْتِي الْمَقَامَ

فإن لم يقدر بضعهما ثم يقبلهما أو لإحداهما ، وإلا يمكنه بحسه شيئاً في يده ثم يقبله ، وإلا أشار إليه بباطن كفيه كأنه وضعهما عليه وقبلهما ( ثم أخذ ) يطوف ( عن يمينه ) : أى جهة يمين الطائف . وهى ( بما يل ) الملتزم و ( الباب ، وقد اضطجع رداؤه ) بأن يجعله تحت إبطه الأيمن . ويلقيه على كتفه الأيسر ( قبل ذلك ) : أى قبل الشروع ، وهو سنة ( فيطوف بالبيت سبعة أشواط ) كل واحد من الحجر إلى الحجر ( ويجعل طوافه من وراء الحطيم ) وجوباً ، ويقال له الحجر ، أيضاً ، لأنه حطيم من البيت وحجر عنه : أى منع ، لأنه سنة أذرع منه من البيت ، فلو طاف من الفرجة لاقى بينه وبين البيت لا يجوز احتياطاً ، ويأتى ( ويرمل ) بأن يسرع مشيه مع تقارب الخطأ وهو السكتين ( فى الأشواط الثلاثة الأولى ) من الحجر إلى الحجر ، فإذا زحمه الناس قام ، فإذا وجد مسلكاً رمل ، لأنه لا بد له فيقف حتى يقيمه على وجه السنة . هداية ( ويمشى فيما بقى ) من الأشواط ( على هيئته ) بسكينة ووقار ( ويستلم الحجر كلما مر به ) ، لأن أشواط الطواف كركعات الصلاة ، فكما يفتتح كل ركعة بالنكبير يفتتح كل شوط باستلام الحجر . جوهره ( إن استطاع ) كما مر ، ويستلم الركن الجانى أيضاً ( ١ ) ( وينعم الطواف بالاستلام ) كما ابتداء به ، ( ثم يأتى مقام إبراهيم ) عليه السلام ( ١ ) فى الهداية إن ذلك حسن فى ظاهر الرواية وعن محمد أنه سنة ولا يستلم غيرهما فإن النبى صلى الله عليه وسلم كان يستلم هذين الركتين ولا يستلم غيرهما .

فِيصَلِّيْ مِنْدَهُ رَكَعَتَيْنِ أَوْ حَيْثُ تَيَسَّرَ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَهَذَا الطَّوْفُ طَوَافُ الْقُدُومِ ، وَهُوَ سُنَّةٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ طَوَافُ الْقُدُومِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا فَيُصْعِدُ عَلَيْهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْبَيْتَ ، وَيُكَبِّرُ وَيُهْلِلُ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى بِحَاجَتِهِ ، ثُمَّ يَنْحَطُّ نَحْوَ الْمَرْوَةِ وَيَتِمُّ عَلَى هَيْئَتِهِ ، فَإِذَا بَلَغَ إِلَى بَطْنِ الْوَادِي سَمَى بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ سَبْعًا

وهو حجر كان يقوم عليه عند بناء البيت ظاهر فيه أثر قدمه الشريف ( فيصلى عنده ركعتين أو حيث تيسر من المسجد ) وهي واجبة لشكل أسبوع (١) ، ولا تهل إلا في وقت مباح ( وهذا الطواف ) يقال له : ( طواف القدوم ) وطواف النحية (٢) ( وهو سنه ) للآفة ( وليس بواجب ، وليس على أهل مكة طواف القدوم ) ، لانعدام القدوم في حقهم ( ثم يعود إلى الحجر فيصعد ) ( يخرج ) ندبا من باب بنى مخزوم المسمى بباب الصفا ، افتداء بخروج سيدنا المصطفى ( إلى الصفا فيصعد عليه ) بحيث يرى الكعبة من الباب ( ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصلى على النبي ﷺ ويدعو الله تعالى بحاجته ) رافعا يديه نحو السماء ( ثم ينحط نحو المروة ويمشي على هينته ) بالسكينة والوقار ( فإذا بلغ إلى بطن الوادي ) قدبما ، أما الآن فقد ارتدم من السيول حتى استوى مع أعلاه ( سعى ) : أى عدا في شيه ( بين الميلين الأخضرين ) ، المتخذين في جدار المسجد علما لموضع بطن الوادي فوضعا للميلين علامة لموضع المرولة فيسمى ( سعى ) من أول بطن الوادي عند

(١) المراد بالاسبوع السبعة الاشواط أى كل طواف تام رمذهب الشافعى أنها سنة لانعدام دليل الوجوب .

(٢) ويسمى أيضاً طواف اللقاء وطواف أول العهد .

حَتَّى بَاتِيَ الْمَرْوَةَ فَيَضَعَدَ قَلْبِيهَا وَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا، وَهَذَا شَوْطٌ، فَيَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يُقِيمُ بِمَكَّةَ حَرَامًا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ كُلَّمَا بَدَأَ لَهُ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ يَوْمَ خُطْبِ الْإِمَامِ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا الْخُرُوجَ إِلَى مَنَى وَالصَّلَاةَ بِعَرَفَاتٍ وَالْوُقُوفَ وَالْإِفَاضَةَ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا صَلَّى الْفَجْرَ<sup>(٢)</sup> يَوْمَ التَّرْوِيَةِ بِمَكَّةَ خَرَجَ إِلَى مَنَى فَأَقَامَ بِهَا

أول ميل إلى منتهى بطن الوادي عند الميل الثاني، ثم يمشى على هيئته (حقى) بأتى المروة فيصعد عليها ويضع قلبه على الصفا (من استقبال البيت والتكبير والتهليل والصلاة على النبي ﷺ) وهذا شوط واحد؛ فيطوف (سبعة أشواط آخر مثله حتى يصير (سبعة أشواط : يبدأ بالصفا) وجوباً) ويختم بالمروة) ويسعى في بطن الوادي في كل شوط، قال في التصحيح: السعى بين الصفا والمروة واجب باتفاقهم، اهـ، (ثم يقيم بمكة حراماً) إلى تمام نسكه (يطوف بالبيت) تطوعاً (كلما بدا له) وهو أفضل من تطوع الصلاة للآفة في (إذا كان قبل يوم التروية بيوم) وهو سابع ذى الحجة (خطب الإمام) بعد الزوال وصلاة الظهر (خطبة يعلم الناس فيها الخروج إلى منى والصلاة بعرفات والوقوف) بها (والإفاضة) منها (إذا صلى الفجر يوم التروية) وهو ثامن ذى الحجة (بمكة خرج إلى منى) قرية من الحل، على قرسخ من مكة، وفرسخين أو أكثر من عرفات (فأقام بها)

(١) وهذه إحدى خطب الحج الثلاث والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى يوم الحادي عشر.

(٢) قال الرغباني أن الخروج بعد طلوع الشمس وصبحه الكمال لما عين ابن عمر أن رسول الله ﷺ صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح =

مَنْ صَلَّى الْغَبْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَافَاتٍ فَيَقِيمُ بِهَا ، فَإِذَا ذَلَّتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ صَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْمَصْرَ يَبْتَدِئُ فَيَخْطُبُ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ وَالْمَزْدَلِفَةَ ، وَرَمَى الْجِمَارِ وَالنَّحْرَ وَطَوَّافَ الزَّيَارَةِ ، وَيُصَلِّي بِهِمُ الظُّهْرَ وَالْمَصْرَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، وَمَنْ صَلَّى فِي رَحْلِهِ وَحْدَهُ صَلَّى كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي وَقْتِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،

وبات ( حتى يصلي ) بها ( الغبر يوم عرفة ، ثم ) بعد طلوع الشمس ( يتوجه إلى عرافات ) على طريق ضب ( يقيم بها ) إلى الزوال ( فإذا ذلت الشمس من يوم عرفة صلى الإمام بالناس الظهر والمصر ) وذلك بعد ما ( يبتدئ ) الإمام ( يخطب خطبه قبل الصلاة يعلم الناس فيها الصلاة والوقوف بعرفة و ) الوقوف ( بالمزدلفة ورمى الجمار والنحر وطواف الزبارة ) ونحو ذلك ( ويصلي بهم الظهر والمصر في وقت الظهر بأذان ) واحد ( وإقامتين ) لأن المصر يؤدى قبل وقته المعهود فيفرد بالاقامة لإعلاماً للناس ، ولا يتطوع بين الصلاتين تحميلاً لمقصود الوقوف ؛ ولهذا قدم المصير على وقته . هداية ( ومن صلى في رحله وحده ) أو مع جماعة بغير الإمام الأعظم ( صلى كل واحدة منهما في وقتها ) المعهود ( عند أبي حنيفة ) ؛ لأن

== إلى من صلى بها الظهر والمصر والمغرب والمشاء وبالصبح يوم عرفة ويستحب أن يدعو بالمأثور عند خروجه إلى من ومن ذلك : اللهم إياك أرجو وإياك أدعو وإليك أرغب . اللهم بلغني صالح عملي واصلح لي في ذنوبي فإذا وصل منى قال : اللهم هذا منى وهذا ما دللنا عليه من المناسك فن هلينا بجوامع الخيرات وبما مننت به على إبراهيم خليلك ومحمد حبيبك وبما مننت به على أهل طاعتك فإني عبدك وناصيتي بيدك طالباً مرضاتك ويستحب أن ينزل عند مسجد الحيف إن استطاع ذلك

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ : يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمُنْفَرِدُ ، ثُمَّ  
يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَوْقِفِ قِيْفُ بِقَرَبِ الْجَبَلِ ، وَعَرَفَاتُ كُلُّهَا مَوْقِفُ  
الْأَبْطَنَ عُرْفَةٍ . وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ  
وَيَدْعُو وَيُعَلِّمُ النَّاسَ الْمَنَاسِكَ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْتَسِلَ قَبْلَ الْوُقُوفِ  
وَيَجْتَهِدَ فِي الدُّعَاءِ ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَفَاضَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ  
عَلَى هَيْئَتِهِمْ حَتَّى يَأْتُوا الدُّزْدَلَةَ فَيَنْزِلُوا بِهَا ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْزِلَ  
بِقَرَبِ الْجَبَلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَيْقَدَةُ

المحافظة على الوقت فرض بالنصوص فلا يجوز تركه إلا فيما ورد الشرع به ، وهو  
الجمع بالجماعة مع الامام . هداية ( وقال أبو يوسف ومحمد : يجمع بينهما المنفرد )  
أيضاً : لأن جوازه للحاجة إلى امتداد الوقوف ، والمنفرد محتاج إليه ، قال الاسديجاني  
الصحيح قول أبي حنيفة ، واعتمده برهان الشريعة والمذنب في تصحيح ( ثم يتوجه  
إلى الموقف فيقف بقرب الجبل ) المعروف بجبل الرحمة ( وعرفات كلها موقف  
إلا بطن عرفة ) كرتبة ، ويضمنين لغة : واد بمخذاء عرفات ( وينبغي للامام أن  
يقف بعرفة ) عند الصخرات الكبار ( على راحلته ) مستقبل القبلة ( ويدعو )  
بما شاء ، وإن تبرك بالمأثور كان حسناً ( ويعلم الناس المناسك ) وينبغي  
للناس أن ينفوا بقرب الامام ليؤمنوا على دعائه ويتعلموا بتعليمه ، ويقفون  
وراءه ليسكنوا مستقبلين القبلة ( ويستحب أن ينتسل قبل الوقوف ) ، لأنه يوم  
اجتماع كالجمعة والعيد ( ويجتهد في الدعاء ) لأنه من أرجى مواضع الاجابة ( فإذا  
غربت الشمس أفاض الامام والناس معه على هينهم ) على طريق المأزمين ( حتى  
يأتوا الدلدلة فينزلوا بها وحدها من مأزى عرفة إلى مأزى محسر ) والمستحب  
أن ينزل بقرب الجبل الذي عليه الميقدة ) : موضع كانت الحلفاء توقد فيه النار

يُقَالُ لَهُ مُرَحٌ ، وَيُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ وَالْمِشَاءَ بِأَذَانٍ وَإِنَاءَةٍ ،  
وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ لَمْ يُجِزْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، فَإِذَا  
طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْفَجْرَ بِفَلْسٍ ثُمَّ وَقَفَ وَوَقَفَ النَّاسُ  
مَعَهُ ، فَدَعَا : وَالْمُزْدَلِفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ ، ثُمَّ أَفَاضَ  
الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى يَأْتُوا مَنَى فَيَتَدَيُّ بِحُمْرَةِ  
الْعَقْبَةِ فَيَرْمِيهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ ،

في تلك الليلة اهتدى بها ، يقال لها : كاون آدم ، و ( يقال له ) : أى لذلك الحبل .  
( قرح ) يضم ففتح - وهو المشعر الحرام على الأصح . نهر ( ويصل الإمام بالناس  
المغرب والعشاء ) في وقت العشاء . ( بأذان ) واحد ( وإقامة ) واحدة ؛ لأن العشاء  
في وقتها فلم تحتج للإعلام كما لا احتياج هنا للإمام ( ومن صلى المغرب في الطريق  
لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد ) وعليه إعادتها ، ما لم يطلع الفجر . مدية ، قال في  
التصحيح : واعتمد قولها المحبوبي والنسفي ، وقال أبو يوسف ؛ يجزئه وقد أساءوا .  
( فإذا طلع الفجر ) يوم النحر ( صلى الإمام بالناس الفجر بفلس ) ، لأجل  
الوقوف ( ثم وقف ) بمزدلفة وجوباً ، ووقته من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس  
ولو لحظنا كما مر في عرفه ( ووقف الناس معه فدعا ) وكبر وهال ولبي وصلى على  
النبي ﷺ ( والمزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر ) وهو وادي بين منى ومزدلفة  
( ثم ) إذا أسفر جداً ( أفاض الإمام والناس معه قبل طلوع الشمس ) مهلين  
حكبين ملبين ( حتى يأتوا منى فيبتدئ بحُمْرَةِ الْعَقْبَةِ فَيَرْمِيهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي )  
جاءل مكة عن يساره ومنى عن يمينه ( بسبع حصيات مثل حصى الخذف )  
بوزن فلس - صغار الحصى ، قيل : مقدار الحصاة ؛ وقيل : النواة ، وقيل :  
الأنملة ، ولو رمى بأكبر أو أصغر أجزاءه ، إلا أنه لا يرى بالكبار خشية أن  
يؤذى أحداً ، ولو رمى من فوق العقبة أجزاءه ، لأن ما حولها موضع النكس ،

وَيُسَكِّبُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَنْسُجُ إِنْ أَحَبَّ ، ثُمَّ يَحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ ، وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ ، وَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ ، ثُمَّ يَأْتِي مَسَكَةً مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ أَوْ مِنَ النَّعْدِ أَوْ مِنْ بَعْدِ النَّعْدِ ، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الزِّيَارَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، فَإِنْ كَانَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَقِيبَ طَوَافِ الْقُدُومِ لَمْ يَرْمِلْ فِي هَذَا الطَّوَافِ

والأفضل أن يكون من بطن الوادي . هداية . ولو وقعت على ظهر رجل أو جل : إن وقعت بنفسها بقرب الجرة جاز ، وإلا لا ، وثلاثة أذرع بعيد ، وما دونه قريب ، جوهرية ( يكبر مع كل حصاة ) ولو سبغ أجزأه ، للحصول الذكور وهو من آداب الرمي . هداية . ( ولا يقف عندها ) لأنه لا رمى بعدها ، والأصل أن كل رمى بعده رمى يقف عنده ، ويدعو ، وما ليس بعده رمى لا يقف عنده ، والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم ( ويقطع التلبية مع أول حصاة ) إن رمى قبل الحلق ، وإن حلق قبل الرمي قطع التلبية ، لأنها لا تثبت مع التحلل ( ثم يذبح ) تطوعاً ( إن أحب ) ؛ لأنه مفرد ( ثم يحلق ) جميع رأسه ويكفي ربه ( أو يقصر ) أن يأخذ منه مقدار الأغلة ، ويكفي التقصير من ربه أيضاً ( والحلق أفضل ) من التقصير ؛ لأن الحلق أكل في قضاء الفث ، وهو المقصود ، فأشبهه الاغتسال مع الوضوء ( وقد حل له ) : أي بعد الحلق أو التقصير ( كل شيء ) من محظورات الإحرام ( إلا النساء ) : أي جماعهن ودواعيه ( ثم يأتي مكة من يومه ذلك ) : أي أول أيام النحر ( أو من الغد أو من بعد الغد ) وأفضلها أولها ( فيطوف بالبیت طواف الزيارة ) ويسمى طواف الإفاضة ؛ وطواف الفرض ( سبعة أشواط ) وجوبا ، والفرض منها أربعة ( فإن كان سعى بين الصفا والمروة ) سابقاً ( عقب طوافه القدوم لم يرمل في هذا الطواف ) : لأن الرمل في طواف

وَلَا سَعَى عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدَّمَ السَّعَى رَمَلَ فِي هَذَا الطَّوَافِ  
وَسَمِيَ بَعْدَهُ عَلَى مَا قَدَّمَناه ، وَقَدْ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ ، وَهَذَا الطَّوَافُ  
هُوَ الْمَفْرُوضُ فِي الْحَجِّ ، وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهُ عَنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ ، فَإِنْ  
أَخَّرَهُ عَنْهَا أَرْزَمَهُ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، ثُمَّ يَمُودُ إِلَى مِثْقَلِ ثَمَانِينَ بِهَا ،  
فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي مِنَ النَّحْرِ رَمَى الْجِمَارَ الثَّلَاثَ  
يَتَدَيُّ بِالنَّارِ تَلَى الْمَسْجِدَ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ  
حَصَاةٍ وَيَقِفُ وَيَدْعُو عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَرْمِي النَّارَ تَلِيهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ وَيَقِفُ  
عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ كَذَلِكَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ،

بعده سعى ( ولا سعى عليه ) : لأن تكراره غير مشروع ( فإن لم يكن قدم  
السعى ) بعد طواف القدوم ( رمل في هذا الطواف ) استقانا ( وسعى بعده )  
وجوبا : على ما قدمناه ( وقد حل له النساء أيضا ) ولكن بالحق السابق ؛ إذ  
هو المحلل ، لا بالطواف ، إلا أنه أخر عمله في حق النساء . هداية ( وهذا الطواف  
هو المفروض في الحج ) وهو ركن فيه ، إذ هو المأمور به في قوله تعالى : وليطوفوا  
بالبیت العتیق ( ١ ) ، ( ويكره ) تحريماً ( تأخيره عن هذه الأيام ) الثلاثة ( فإن  
أخره عنها أَرْزَمَهُ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) قال في التنصيح : وهو المأمور عليه عند النسق  
والحجوب ( ثم يعود إلى منى ) من يومه ( فيقيم بها ) لأجل الرمي ( فإذا زالت  
الشمس في اليوم الثاني من ) أيام ( النحر رمى الجمار الثلاث ) والسنة أنه ( يتدبىء  
بالتى تلى المسجد ) مسجد الحيف ( فيرميها بسبع حصيات ) ويسن أنه ( يكبر مع  
كل حصاة ويقف عندها ويدعو ) ، لأنه بعده رمى ( ثم يرمى النار تليها مثل ذلك )  
الرمي الذى ذكر في الأولى : من كونه بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ( ويقف  
عندها ) ويدعو ( ثم يرمى جمره العقبة كذلك ) ، ولكنه ( لا يقف عندها ) ،



فَإِذَا كَانَ مِنَ الْقَدْرِ رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثَ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ كَذَلِكَ ،  
فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ النَّفَرُ نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ رَمَى  
الْجِمَارِ الثَّلَاثَ فِي يَوْمِ الرَّابِعِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ، فَإِنْ قَدَّمَ الرَّمْيَ  
فِي هَذَا الْيَوْمِ قَبْلَ الزَّوَالِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ،  
وَيُكْرَهُ أَنْ يُقَدَّمَ الْإِنْسَانُ ثَقَلَهُ إِلَى مَكَّةَ وَيُقِيمَ بِهَا حَتَّى  
يَرْمِيَ ، فَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ نَزَلَ بِالْمَحْصَبِ ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ  
سَبْعَةً أَشْوَاطَ لَا يَرْمُلُ فِيهَا ، وَهَذَا طَوَافُ الصَّدَرِ ،

لأنه ليس بعده رمى ( فإذا كان من الغد ) وهو الثالث من أيام النحر ( رمى الجمار  
الثلاث بعد زوال الشمس ) أيضا ( كذلك ) : أى مثل الرمي في اليوم الثاني  
( فإذا أراد أن يتعجل النفر ) في اليوم الثالث ( نفر إلى مكة ) قبل طلوع فجر  
الرابع ، لا بعده ، لدخول وقت الرمي ( وإذا أراد أن يقيم ) إلى الرابع وهو  
الأفضل ( رمى الجمار الثلاث يوم الرابع بعد زوال الشمس ) أيضا ( فإن قدم  
الرمي في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند أبي حنيفة ) قال في  
الهداية : وهذا استحسان ، واختاره برهان الشريعة والنسفي وصدر الشريعة .  
تصحیح ( ويكره أن يقدم الإنسان ثقله ) بفتحين - متاعه وخدمه ( إلى مكة  
ويقيم ) بنى ( حتى يرمى ) ، لأنه يوجب شغل قلبه ( فإذا نفر إلى مكة نزل )  
ندباً ( بالمحصب ) بضم فتحين - الأبطح ، ويقال له : البطحاء ، وخيف بنى كنانة ،  
قال في الفتح : وهو فناء مكة ، وحده : ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر إلى الجبال  
المقابلة لذلك مصعدا في الشق الأيسر وأنت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي  
( ثم ) إذا أراد السفر ( طاف بالبيت سبعة أشواط لا يرمل فيها ، وهذا ) يقال  
له ( طواف الصدر ) وطواف الوداع ، وطواف آخر عهد بالبيت ، لأنه يودع

وَهُوَ وَاجِبٌ<sup>(١)</sup> إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى أَهْلِهِ .  
فَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْمُحَرِّمُ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَافَاتٍ وَوَقَفَ بِهَا عَلَى  
مَا قَدَّمَ نَاهُ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِتَرْكِهِ .

البيت ويصدر به ( وهو واجب إلا على أهل مكة ) ومن في حكمهم ممن كان  
داخل الميقات ، لأنهم لا يصرون ولا يودعون (٢) ، وبصلى بعده ركعتي  
الطواف ، وبأتى زمزم فيشرب من مأها ، ثم يأتي المأزم (٣) فيضع صدره ووجهه  
عليه . ويتشبث بالاستار ، ويدعو بما أحب ، ويرجع قهقري حتى يخرج من المسجد  
وبصره ملاحظ للبيت متباكياً متحاسراً على فراقه ، ويخرج من باب حوزرة  
المعروف بباب الوداع ( ثم يعود إلى أهله ) لفراغه من أفعال حجة .

( فَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْمُحَرِّمُ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَافَاتٍ وَوَقَفَ بِهَا عَلَى مَا قَدَّمَ نَاهُ فَقَدْ  
سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ ) ؛ لآنه تحية البيت ولم يدخل ( ولا شيء عليه لتركه ) ؛  
لآنه سنة ولا شيء بتركها .

(١) وهو سنة عند الشافعي بمنزلة طواف القدوم ويستدل الحنفية بما أخرجه  
الترمذي من حديث ( من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت إلا الخيض فرخص  
لن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال حسن صحيح وبين مثله في الصحيحين عن  
ابن عباس والأصل في الأمر الوجوب ويؤيده قوله رخص لن فهو يشعر بعدم  
الترخيص لغيرهن ونبغى أن يعيده إذا اشتغل بشيء بعده .

(٢) وقال أبو يوسف أحب إلى أن يطوف المسكى طواف الصدر لآنه وضع  
لختم أفعال الحج كما في البدائع .

(٣) المأزم ما بين الركن والباب معروى وهو من الأماكن التي يستجاب فيها  
الدعاء نقله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال فوالله ما دعوت قط  
إلا أجابني وفي رسالة الحسن البصري إن الدعاء يستجاب هناك في خمسة عشر  
موضعا منها الطواف والمأزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام  
وعلى الصفا وعلى المروة وفي المسعى وفي عرافات وفي مزدلفة وفي منى وعند الجمرات

وَمَنْ أَدْرَكَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ  
عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ ، وَمَنْ اجْتَنَزَ  
بِعَرَفَةَ وَهُوَ نَائِمٌ أَوْ مُغْمَى عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَتْلَمْ أَنَّهَا عَرَفَةُ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ عَنْ  
الْوُقُوفِ .

وَالْمَرْأَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كَالرَّجُلِ ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَكْشِفُ  
رَأْسَهَا ، وَتَكْشِفُ وَجْهَهَا ، وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ ، وَلَا تَرْمُلُ  
فِي الطَّوَافِ ، وَلَا تَسْمَى بَيْنَ الْمِيلَيْنِ ، وَلَا تَخْلِقُ رَأْسَهَا ، وَلَكِنْ  
تُقَصِّرُ .

---

( ومن أدرك الوقوف بعرفة ) ولو لحظة في وقته ، وهو ما بين زوال الشمس  
من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج ) : أى أمن من  
فساده ، وإلا فقد بقى عليه الركن الثانى ، وهو طواف الزيارة ( ومن اجتاز ) : أى  
مره ( بعرفة وهو نائم أو مغمى عليه أو لم يعلم أنها عرفة أجزأه ذلك عن الوقوف )  
لأن الركن - وهو الوقوف - قد وجد ، والجهل يخل بالنية ، وهى ليست بشرط  
فيه .

( والمرأة فى جميع ذلك ) المار ( كالرجل ) لعموم الخطاب ( غير أنها لا تكشف  
رأسها ) : لأنه عورة ( وتكشف وجهها ) ولو سدت شيئاً عليه وجافه عنه جاز ؛  
لأنه بمنزلة الاستقلال بالمحمل ( ولا ترفع صوتها بالتلبية ) بل تسمع نفسها دفعا  
للفتنه ( ولا ترمل فى الطواف ) ولا تضطبع ، ولا تسمى بين الميلىن ( ولا تخلق  
رأسها ، ولكن تقصر ) من ربع شعرها كما مر ، وتلبس الخيط والخفين ، والحنقى  
كالمرأة فيما ذكر احتياطاً .

## بَابُ الْقِرَانِ

الْقِرَانُ عِنْدَنَا أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ .

وَصِفَةُ الْقِرَانِ : أَنْ يُهْلَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَيَقُولُ عَقِيبَ صَلَاتِهِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَيَسِّرْهُمَا لِي وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي ، فَإِذَا دَخَلَ مَسْكَةً ابْتَدَأَ فِطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ يَرْمُلُ فِي الثَّلَاثِ الْأُولِ مِنْهَا وَيَسْمَى بَعْدَهَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ،

## باب القران

مصدر قرن ، من باب ضرب ونهر .

(القران) لغة : الجمع بين الشيئين مطلقاً ، وشرعاً : الجمع بين إحرام العمرة والحج في سفر واحد ، وهو (عندنا أفضل من التمتع والإفراد) ؛ لأن فيه استدامة الإحرام بهما من الميقات إلى أن يفرغ منهما ، ولا كذلك التمتع ، فكان القران أولى منه . هداية .

(وصفة القران : أن يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات) ؛ حقيقة ، أو حكماً بأن أحرم بالعمرة أولاً ثم بالحج قبل أن يموت لها أكثر الطواف ، لأن الجمع قد تحقق ، لأن الأكثر منها فائز ، وكذا عكسه ، لكنه مكروه ، وإذا عزم على أدائهما يسن له سؤال التيسير فيهما ، ويقدم ذكر العمرة على الحج فيه ، ولذا قال (ويقول عقيب الصلاة : اللهم إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ فَيَسِّرْهُمَا لِي وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي) وفي بعض النسخ تقديم ذكر الحج على العمرة . والأولى أولى ، وكذلك يقدمها في التلبية ، لأنه يبدأ بأفعال العمرة ، فكذلك يبدأ بذكرها . هداية ( فإذا دخل مكة ابتداءً بأفعال العمرة ( فطاف بالبيت سبعة أشواط ) وجوباً ، والقرض منها أكثرها ، ويسن أنه ( يرمي في الثلاث الأولى منها ، وسعى بعدها بين الصفا والمروة ) وجوباً

وَهَذِهِ أَعْمَالُ الْمُعْمَرَةِ ، ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ السَّعْيِ طَوَافَ الْقُدُومِ وَيَسْمَعِي  
بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ كَمَا يَدْنَا فِي الْمَفْرَدِ ، فَإِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ يَوْمَ  
النَّحْرِ ذَبَحَ شَاةً أَوْ بَقْرَةً أَوْ بَدَنَةً أَوْ سَبْعَ بَدَنَةٍ ، فَهَذَا دَمُ الْقِرَانِ ،  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يَذْبَحُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَآخِرُهَا يَوْمُ  
عَرَفَةَ ، فَإِنْ فَاتَهُ الصَّوْمُ حَتَّى جَاءَ يَوْمُ النَّحْرِ لَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا الدَّمُ ، ثُمَّ  
يَصُومُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ صَامَهَا بِمَكَّةَ بَعْدَ فَرَائِغِهِ  
مِنَ الْحَجِّ جَازَ .

وَلِإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الثَّقَارُنُ مَسَكَةً وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَاتٍ فَقَدْ صَارَ  
رَافِضًا لِعُمْرَتِهِ بِالْوُقُوفِ ،

( وهذه أفعال العمرة ) ولا يحلق ؛ لأنه بقي عليه أفعال الحج ، ولو حلق لم يحل من  
عمرته وزممه دمان ( ثم ) يشرع بأفعال الحج كالمفرد : ( يطوف بعد ) فراغه من  
( السعي ) للعمرة ( طواف القدوم ) ويرمل في الثلاثة الأولى ويسعى بين الصفا  
والمروة كما يبدنا ذلك ( في المفرد ) آنفاً ( وإذا رمى الجمرة ) الأولى ( يوم النحر  
ذبح ) وجوبا ( شاة أو بقرة أو بدنة أو سبع بدنة ، فهذا دم القران ) وهو دم  
شكر فبأكل منه ( فإن لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج ) ولو متفرقة  
( آخرها يوم عرفة ، فإن فاته الصوم ) : أي صوم الثلاثة الأيام في أيام الحج  
( حتى أتى يوم النحر لم يجزه إلا الدم ) فلو لم يقدر تحلل وعليه دمان : دم القران ،  
ودم التحلل قبل الذبح ( ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله ، وإن صامها بمكة  
بعد فراغه من ) أفعال ( الحج جاز ) ؛ لأن المراد من الرجوع للفراغ من أعمال  
الحج .

( وإن لم يدخل الثقارن مكة وتوجه إلى عرفات ) ووقف بها في وقته ، وإلا فلا  
عبرة به ( فقد صار رافضا لعمرته بالوقوف ) ؛ لأنه تعذر عليه أداؤها ؛ لأنه يصير

وَبَطَلَ عَنْهُ دَمُ الْقِرَانِ ، وَعَلَيْهِ دَمُ لِرَفْضِ عُمَرَتِهِ ، وَعَلَيْهِ قَضَاؤُهَا

### بَابُ التَّمَتُّعِ

لِلتَّمَتُّعِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ عِنْدَنَا .

وَالْمُتَمَتِّعُ عَلَى وَجْهَيْنِ : مُتَمَتِّعٌ يَسُوقُ الْهَدْيَ ، وَمُتَمَتِّعٌ لَا يَسُوقُ الْهَدْيَ .

وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ : أَنْ يَبْتَدِيَ مِنْ

بانيا أفعال العمرة على أفعال الحج ، وذلك خلاف المشروع ، ولا يصير رافضاً بمجرد التوجه ، وهو الصحيح . هداية . ( و ) إذا ارتفعت عمرته ( بطل ) . أى سقط ( عنه دم القران ) ؛ لأنه لم يوفق لأداء النكسين ( و ) جب ( عليه دم لرفض عمرته ) وهو دم جبر لا يجوز أكله منه ( و ) جب ( و ) عليه قضاؤها ؛ لأنه بشرعه فيها أوجها على نفسه ، ولم يوجد منه الأداء ؛ فلزمه القصاص .

### باب التمتع

مناسبتة للقران أن في كل منهما جمعا بين النكسين ، وقدم القران لما زيد فضله . نهر ( التمتع ) لغة : الانتفاع ، وشرعاً الجلب بين إحرام العمرة وأفعالها أو أكثرها وإحرام الحج وأفعاله في أشهر الحج من غير إلام صحيح بأمله . جوهره ، وهو ( أفضل من الإفراد عندنا ) ؛ لأن فيه جمعاً بين العبادتين ، فأشبه القران ، ثم فيه زيادة نكس ، وهو إراقة الدم . هداية .

( والمتمتع على وجهين : متمتع يسوق الهدى ) معه ( ومتمتع لا يسوق الهدى ) وحكمهما مختلف ، كما عليه ستقف .

( وصفة التمتع ) الذى لم يسق معه الهدى ( أن يبتدىء ) بالإحرام ( من

الْمِيقَاتِ فَيُحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَيَدْخُلَ مَسْكَةً فَيَطُوفُ لَهَا وَيَسْتَعِي وَيَخَاقِ  
أَوْ يُقَصِّرَ ، وَقَدْ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا ابْتَدَأَ  
بِالطَّوَافِ ، وَيُقِيمُ بِمَسْكَةٍ حَلَالًا ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ أَحْرَمَ  
بِالْحَجِّ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَفَعَلَ مَا فَعَلَهُ الْحَاجُّ ، الْمُفْرِدُ وَعَلَيْهِ دَمُ التَّمَتُّعِ ،  
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ .  
وَإِذَا أَرَادَ التَّمَتُّعُ أَنْ يَسُوقَ الْهَدْيَ أَحْرَمَ وَسَاقَ هَدْيَهُ ،

المِيقَاتِ فيحرم بعمره ( فقط ) ويدخل مكة فيطوف لها ) : أى للعمرة ، ويرمل في  
الثلاث الأول ( ويسعى ويحاق أو يقصر . قد حل من عمرته ) وهذا تفسير العمرة ،  
وكذلك إذا أراد أن يفرّد بالعمرة فقلّ نما ذكر . هداية ، وليس عليه طواف  
قدوم ، لتسكنه بقدمه من الطواف الذي هو ركن في نسكه ، فلا يشتغل عنه بغيره ،  
بخلاف الحج : فإنه عند قدومه لا يتمكن من الطواف الذي هو ركن الحج ، فيأتي  
بالمسنون تحية للبيت إلى أن يحجى . وقت الذي هو ركن ( ويقطع التلبية إذا ابتدأ  
بِالطَّوَافِ ) ! لأنه المقصود من العمرة ، فيقطعها عند ابتدائه ( ويقوم بمكة حلالاً )  
لأنه حل من العمرة ( فإذا كان يوم التروية ) وقبله وأفضله ، وجاز بعده ولو يوم  
عرفة ( أحرم بالحج من المسجد ) ندباً ، والشرط : أن يحرم من الحرم ، لأنه في  
المسكى ، ومِيقَاتِ المسكى في الحج الحرم كما تقدم ( وفعل ما يفعله الحاج المفرد ) لأنه  
مؤد للحج إلا أنه يرمل في طواف الزيارة ، ويسعى بعده ، لأن هذا أول طواف له  
في الحج ، بخلاف المفرد ، لأنه قد سعى مرة ، ولو كان هذا المتمتع بعد ما أحرم  
بالحج طاف وسعى قبل أن يروح إلى متى لم يرمل في طواف الزيارة ، ولا يسعى  
بعده ، لأنه قد أتى بذلك مرة . هداية ( و ) وجب ( عليه دم التمتع ) وهو دم شكر  
فيأكل منه ( فإن لم يجد ) الدم ( صام ثلثه أيام في الحج وسبعة إذا رجع ) : أى  
فرغ من أداء نسكه ولو قبل وصوله إلى أهله .

( وإن أراد التمتع أن يسوق الهدى ) معه وهو أفضل ( أحرم وساق هدية

فَإِنْ كَانَتْ بَدَنَةٌ قَلَدَهَا بِمَزَادَةٍ أَوْ نَعْلٍ وَأَشْعَرَ الْبَدَنَةَ عِنْدَ أَبِي  
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ، وَهُوَ : أَنْ يَشُقَّ سَنَامُهَا مِنَ الْجَانِبِ الْآئِنِ ،  
وَلَا يُشْمِرُهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَإِذَا دَخَلَ مَسْكَةً طَافَ وَسَعَى وَلَمْ  
يَتَحَلَّلْ حَتَّى يُحْرِمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ، وَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ قَبْلَهُ جَازَ  
وَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَإِذَا حَلَقَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَدْ حَلَّ مِنَ الْإِحْرَامَيْنِ .  
وَأَيْسَ لِأَهْلِ مَسْكَةٍ تَمَتُّعٌ وَلَا قِرَانٌ ، وَإِنَّمَا لَهُمُ الْإِفْرَادُ خَاصَّةً ،

فإن كانت بدنة ( وهى من الإبل خاصة ، وتقع على الذكر والأنثى ، والجمع البدن  
مغرب (قلدها بمزادة) بالفتح - الراوية ، المراد أن يعلق في عنقها قطعة من آدم  
من مزادة وغيرها (أو نعل) وهو أولى من التجليل (وأشعر البدنة عند أبي يوسف  
ومحمد ، وهو) أى الإشعار (أن يشق سنامها من الجانب الآين) وفي الهداية  
قالوا : والأشبه الأيسر ؛ لأن النبي ﷺ طعن في جانب اليسار مفصوداً ، وفي  
جانب اليمين اتفاقاً ، (ولا يشمر عند أبي حنيفة) ويكره ، قال في الهداية : وقيل :  
إن أبا حنيفة كره لإشعار أهل زمانه لمباغتهم فيه على وجه يخاف منه السراية ، وقال  
في الشرح : وعلى هذا حمل الطحاوى ، وهو أولى ، تصحيح (فإذا دخل مكة  
طاف وسعى) كما تقدم (ولم يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه ، وذلك يوم النحر ،  
فيستمر حراماً (حتى يحرم بالحج يوم التروية) كما سبق فيمن لم يسق (وإن قدم  
الإحرام قبله) أى : قبل يوم التروية (جاز) وتقدم أنه أفضل ؛ لما فيه من  
المسارعة وزيادة المشقة ، وكذا جاز بعده كما مر (و) يجب (عليه دم) للتمتع  
كما ذكر (فإذا حلق يوم النحر فقد حل من الإحرامين جميعاً ؛ لأن الحلق محل في  
الحج كالسلام في الصلاة فيتحلل به عنها . هداية .

(وليس لأهل مكة) ومن في حكمهم من كان داخل الميقات (تمتع ولا قران)  
مشروع (ولنما) المشروع (لهم الإفراء خاصة) ، غير أن تمتعهم غير متصور ؛



وَإِذَا عَادَ الْمُتَمَتِّعُ إِلَى أَهْلِهِ بَعْدَ فَرَائِغِهِ مِنَ الْعُمْرَةِ وَآمَنَ يَكُنْ سَاقٍ  
الْهَدْيَ بَطَلًا تَمَتُّعُهُ

لما صرحوا به من أن عدم الإلام شرط لصحة التمتع دون القران ، وإن الإلام الصحيح  
يبطل للتمتع دون القران قال شيخنا في حاشيته على الدر : ومقتضى هذا أن . تمتع المكي  
باطل ؛ لوجود الإلام الصحيح بين إحراميه ، سواء ساق الهدى أولا ؛ لأن الآء في إنما يصح  
لإلامه إذا لم يسق الهدى وحق ؛ لأنه لا يبقى العود إلى مكة مستحقاً عليه ، والمكي  
لا يتصور منه عدم العود إلى مكة مستحقاً عليه ، والمكي لا يتصور منه عدم العود إلى مكة ؛  
لكونه فيها كما صرح به في العناية ، وغيرها ، وفي النهاية والمعراج عن المحيط : أن  
الإلام الصحيح أن يرجع إلى أهله بعد العمرة ، ولا يكون العود إلى العمرة مستحقاً  
عليه ، ومن هذا قلنا : لا تمتع لأهل مكة وأهل المواقيت . اهـ : أى بخلاف القران ؛  
فإنه يتصور منهم ؛ لأن عدم الإلام فيه ليس بشرط ، وأما قوله في الشربلية  
«لأنه خاص فيمن لم يسق الهدى وحق ، دون من ساقه ، أو لم يسقه ولم يحق ؛ لأن  
الإلام غير صحيح ، فغير صحيح ، لما دللت من التصريح بأن لإلامه صحيح ساق  
الهدى أولا ، وعلى هذا فقول المتون « ولا تمتع ولا قران لمكي ، معناه نفى  
المشروعية والحل ، ولا ينافي عدم التصور في أحدهما دون الآخر . اهـ باختصار ،  
وتمامه فيها .

( وإذا عاد المتمتع إلى بلده بعد فراغه من العمرة ) وحق ( ولم يكن ساق  
الهدى بطل تمتعه ) لأنه ألم بأهله بين النسكين لإلاماً صحيحاً ، وبه يبطل التمتع ، وإذا  
كان ساق الهدى فإلامه لا يكون صحيحاً ، ولا يبطل تمتعه عندهما ، وقال محمد :  
يبطل تمتعه ؛ لأنه أداها بسفرين ، ولأنه ألم بأهله ، ولها أن العود مستحق عليه لأجر  
الحلق ؛ لأنه مؤقت بالحرم وجوباً عند أبي حنيفة ، واستحباً عند أبي يوسف :  
والعود يمنع صحة الإلام . جوهره . ثم قال : وقيد بالتمتع إذ القارن لا يبطل قرانه  
بالعود إلى بلده في قولهم جميعاً .

وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَطَافَ لَهَا أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ ثُمَّ دَخَلَتْ أَشْهُرَ الْحَجِّ فَتَمَّمَهَا وَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَإِنْ طَافَ لِعُمْرَتِهِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ فَصَاعِدًا ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا .

وَأَشْهُرُ الْحَجِّ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ عَلَيْهَا جَازَ إِحْرَامُهُ وَانْعَقَدَ حَجًّا . وَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ اغْتَسَلَتْ وَأَخْرَعَتْ

( ومن أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج فطاف لها ) أى لعمرة ( أقل من أربعة أشواط ثم ) لم يتمها حتى ( دخلت أشهر الحج فتممها ) فى أشهره ( وأحرم بالحج كان متمتعاً ) لأن الإحرام ههنا شرط فيصح تقديمه على أشهر الحج ، ولأنما ينهيه أداء الأفعال فيها ، وقد وجد الأكثر ، ولذا كثر حكم الكل هداية ( وإن ) كان طاف لعمرة قبل أشهر الحج أربعة أشواط فصاعداً ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً ؛ لأنه أدى الأكثر قبل أشهر الحج ؛ فصار كما إذا تحلل منها قبل أشهر الحج ، والأصل فى المناسك أن الأكثر له حكم الكل ؛ فإذا حصل الأكثر قبل أشهر الحج فكأنها حصلت كلها ، وقد ذكرنا أن المتمتع هو الذى يتم العمرة والحج فى أشهر الحج . جوهرة .

( وأشهر الحج شوال وذو القعدة ) يفتح الكاف وتكسر ( وعشر من ذى الحجة ) بكسر الخاء وتفتح ( فإن قدم الإحرام بالحج عليها ) أى الأشهر المذكورة ( جاز لإحرامه ) لأنه شرط ، وكره لشبهه بالركن ( وانعقد حجاً ) إلا أنه لا يجوز له شئ من أفعاله إلا فى الأشهر .

( وإذا حاضت المرأة عند الإحرام اغتسلت ) للإحرام ، وهو للنظافة ( وأحرمت

وَصَنَعَتْ كَمَا يَصْنَعُهُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرَ، وَإِنْ حَاصَتْ بَعْدَ الْوُفُوفِ وَطَوَافِ الزِّيَارَةِ انْصَرَفَتْ مِنْ مَكَّةَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا اِتْرَكَ طَوَافِ الصَّدْرِ.

### بَابُ الْجَنَائِاتِ

إِذَا تَطَيَّبَ الْمُحْرِمُ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، فَإِنْ طَيَّبَ غُضُوًّا كَامِلًا فَمَا زَادَ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنْ طَيَّبَ أَقْلًا مِنْ غُضُوِّ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ.

وصنعت ( إذا جاء وقت الأفعال ) كما يصنع الحاج ( من الموقفين ورمى الجمار وغيرها ) غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر ( لأنها منهية عن دخول المسجد ) وإذا حاصت بعد الوقوف وطواف الزيارة ( وأرادت الانصراف ) انصرفت من مكة ولا شيء عليها اترك طواف الصدر ( : لأنه صلى الله عليه وسلم رخص للنساء الحيض في ترك طواف الصدر ، فإن ظهرت قبل أن تخرج من مكة لزمها طواف الصدر .

### بَابُ الْجَنَائِاتِ

لما فرغ من بيان أحكام المحرمين شرع في بيان حكم ما يعترهم من العوارض . من الجنائيات ، والإحصار ، والفوات ، وقدم الجنائيات لما أن الأداء القاصر خير من العدم . والجنائيات : جمع جنائية ، والمراد بها هنا ارتكاب محظور في الإحرام . ( إذا تطيب المحرم فعليه الكفارة ) لما أطلق في الطيب أجل في الكفارة ثم شرع في بيان ما أجمله بقوله : ( فإن طيب غُضُوًّا كَامِلًا ) كالرأس واليد والرجل ( فازاد ) مع اتحاد المجلس ( فعليه دم ) لأن الجنائيات تتكامل بتكامل الارتفاق وذلك في العضو الكامل ؛ فيترتب عليه كمال الموجب ( وإن طيب أقل من عضو ) كربعه ونحوه ( فعليه صدقة ) في ظاهر الرواية ؛ لقصور الجنائية ، وقال محمد : يجب تقديره من الدم ؛ اعتباراً للجزء بالكل . قال الإسيدي : الصحيح جواب ظاهر الرواية تصحيح .

وإن لبس ثوباً مخيطاً أو غطى رأسه يوماً كاملاً فعليه دم ،  
 وإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة ، وإن حلق رُبْعَ رأسه فصاعداً  
 فعليه دم ، وإن حلق أقل من الربع فعليه صدقة .  
 وإن حلق مواضع المحتاجم فعليه دم عند أبي حنيفة . وقال  
 أبو يوسف ومحمد : عليه صدقة ، وإن قص أظافر يديه ورجليه  
 فعليه دم .

وإن قص يداً أو رجلاً فعليه دم ، وإن قص أقل من

( وإن لبس ثوباً مخيطاً ) اللبس المعتاد ، حتى لو ارتدى بالقميص أو اتشح به  
 أو انزبالسراويل فلا بأس به ؛ لأنه لم يلبس لبس المخيط ، وكذا لو أدخل متكبیه  
 في القباء ولم يدخل يديه في السكين ، خلافاً لفرق ، لأنه لم يلبس لبس القباء ، ولهذا  
 يتكلف في حفظه . هداية . ( أو غطى رأسه ) بمعتاده ؛ بخلاف نحو إجماعه وعدل  
 بر ( يوماً كاملاً ) أو ليلة كاملة ( فعليه دم ، وإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة )  
 لما تقدم .

( وإن حلق ) أى : أزال ( ربع ) شعر ( رأسه ) أو ربع لحيته ( فصاعداً فعليه  
 دم وإن حلق أقل من الربع فعليه صدقة ) لأن حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لأنه  
 معتاد فتكامل به الجنابة وينقاصر فيما دونه ، كذا حلق بعض اللحية معتاد بالعراق  
 وأرض العرب ، وكذا لو حلق لإبطيه أو أحدهما أو عانته أو رقبته كلها هداية  
 ( وإن حلق مواضع المحتاجم فعليه دم عند أبي حنيفة ) قال في التحجيج ؛ واعتد قوله  
 المحبوب والنسفي ( وقال أبو يوسف ومحمد : عليه صدقة ) لأنه غير مقصود في ذاته  
 ( وإن قص أظافر يديه ورجليه ) في مجلس واحد ( فعليه دم ) واحد ؛ لأنه  
 إزالة الأذى من نوع واحد ، وقيدنا بالمجلس الواحد لأنه إذا تمدد المجلس تعدد الدم  
 ( وإن قص يداً أو رجلاً فعليه دم ) لأن للربع حكم الكل ( وإن قص أقل من

خَمْسَةَ أَظْفِيرٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَأَبِي يُوسُفَ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ دَمٌ .

وَأِنْ تَطْيَبَ أَوْ حَلَقَ أَوْ لَبَسَ مِنْ عَذْرِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ : إِنْ شَاءَ  
ذَبَحَ شَاةً ، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ بِثَلَاثَةِ أَصْوَعٍ مِنْ  
طَعَامٍ ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .

---

خمسة أظافر متفرقة من يديه ورجليه فعليه ( صدقة عندهما ) : أى  
أبى حنيفة وأبى يوسف ، قال فى التصحيح : واعتمد قولهما المحبوب والنسبى ( وقال  
محمد : عليه دم ) اعتباراً بما لو قصها من كف واحد ، وبما إذا حلق ربع الرأس من  
مواضع متفرقة . هداية .

• • •

( وَإِنْ تَطْيَبَ أَوْ حَلَقَ أَوْ لَبَسَ مِنْ عَذْرِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ : إِنْ شَاءَ ذَبَحَ شَاةً ، وَإِنْ  
شَاءَ تَصَدَّقَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ بِثَلَاثَةِ أَصْوَعٍ ) بوزن أفلس - جمع صاع فى الفقه ،  
وفى الكثرة على صيعان ، ونقل المطرزي عن الفارسي أنه يجمع أيضاً على أصع بالقلب  
كما قبل أدور وآدر بالقلب ، وهذا الذى نقله جعله أبو حاتم من خطأ العوام . مصباح  
( من طعام ) على كل مسكين بنصف صاع ) وَإِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ( لقوله تعالى :  
« ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » (١) ، وكلمة « أو » للتخيير ، وقد فسرهما رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا ، والآية نزلت فى المعذور ، ثم الصوم يجوزته فى أى  
موضع شاء ؛ لأنه عبادة فى كل مكان ، وكذا الصدقة ، لما بينا ، وأما النسك فيختص  
بالحرم بالاتفاق ؛ لأن الإرافة لم تعرف قربة إلا فى زمان أو مكان ، وهذا لم يختص  
بزمان ؛ فتمين اختصاصه بالمكان . هداية .

---

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

وَأِنْ قَبْلَ أَوْ لَمَسَ بِشَهْوَةٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَمَنْ جَامَعَ فِي أَحَدِ  
السَّبِيلَيْنِ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَسَدَ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَيَنْبَغِي فِي  
الْحَجِّ كَمَا يَمْضِي مَنْ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ  
أَنْ يُفَارِقَ امْرَأَتَهُ إِذَا حَجَّ بِهَا فِي الْقَضَاءِ ، وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ  
بِعَرَفَةَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ الْحَلْقِ فَعَلَيْهِ  
شَاةٌ ، وَمَنْ جَامَعَ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ أَفْسَدَهَا  
وَمَضَى فِيهَا وَقَضَاهَا وَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ مَا طَافَ أَرْبَعَةَ

(وإن قبل أو لمس بشهوة) أنزل أو لم ينزل . هداية (فعليه دم) وكذا أطاق  
في المدسوط والكانى والبدايع وشرح المجمع تبعاً للأصل ، ورجحه في البحر بأن  
الدواعي محرمة لأجل الإحرام مطلقاً ؛ فيجب الدم مطلقاً ، واشترط في الجامع  
الصغير الإنزال ، وصححه قاضيخان في شرحه (ومن جامع في أحد السبيلين) من  
آدمي (قبل الوقوف بعرفة فسد حجه ، و) وجب (عليه شاة) أو سبع بدنه  
(ويمضي) وجوبا (في) فاسد (الحج كما يمضي من لم يفسد الحج ، و) وجب  
(عليه القضاء) فوراً ولو حجه نفلاً ، لوجوبه بالشروع ، ولم يقع موقعه ، فيبقى  
الوجوب بحاله (وليس) بواجب (عليه أن يفارق امرأته إذا حج بها في القضاء)  
ونذب له ذلك إن خاف الوقاع (ومن جامع بعد الوقوف بعرفة) قبل الحلق  
(لم يفسد حجه ، و) وجب (عليه بدنه) لأنه أعلى أنواع الجنابة فعلاً موجباً ،  
وإن جامع ثانياً فعليه شاة ، لأنه وقع في إحرام مهتوك . نهاية (وإن) كان (جامع  
بعد) الوقوف (و) (الحلق فعليه شاة) لبقاء إحرامه في حق النساء فقط ، خفت  
الجنابة ، فاكتفى بالشاة (ومن جامع في العمرة قبل أن يطوف) لها أربعة أشواط  
أفسدها (لأن الشواطيف في العمرة بمنزلة الوقوف في الحج ، ومضى فيها كما يمضي  
في صحيحها (وقضاه) فوراً (و) جب (عليه شاة) لأنها سنة ، فكانت أحط  
رتبة من الحج ، فاكتفى بالشاة (وإن وطئ بعد ما طاف) لها (أربعة

أَشْوَاطٍ فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَلَا تَفْسُدُ عُمُرَتُهُ ، وَلَا يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهَا ، وَمَنْ جَامَعَ نَاسِيًا كَمَنْ جَامَعَ عَامِدًا .

وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الْقُدُومِ مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، وَإِنْ طَافَ جُنْبًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَإِنْ طَافَ جُنْبًا فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ؛ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُعِيدَ الطَّوَافَ

أشواط فعلية شاة ، ولا تفسد عمرته ، ولا يلزمه قضاؤها) لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه العلم به ؛ لأنه بالحلق يخرج عن إحرامها بالكلي ، بخلاف إحرام الحج كامر (ومن جامع ناسيا) أو جاهلا أو نائما أو مكرها (كن جامع عامدا) ؛ لاستواء الكل في الارتفاق . نهر .

(ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة) وكذا في كل طواف تطوع ، جبرا لما دخله من النقص بترك الطهارة ، وهو وإن وجب بالشروع اكتفى فيه بالصدقة لإظهار ألدون رتبته عما وجب بإيجاب الله تعالى (١) (وإن) كان (طاف جنبا فعليه شاة) لغلط الجنابة (ومن طاف طواف الزيارة) أو أكثره (محدثا فعليه شاة) ؛ لأنه أدخل النقص في الركن ، فكان أخش من الأول ؛ فيجبر بالدم (وإن) كان (طافه) أو أكثره (جنبا فعليه بدنة) لغلط الجنابة ؛ فتجبر بالبدنة ، لإظهاراً للتفاوت بين الركن وغيره (والأفضل أن يعيد الطواف) طاهرا ؛ ليكون

(١) يقول الشافعي باشتراط الوضوء في الطواف لحديث الترمذي أن النبي ﷺ قال الطواف بالبيت صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه من تكلم لا يتكلم إلا بخير فالسبب يدل على أنه من الصلاة في حكمها إلا في جواز الكلام وفي سوى الكلام يستويان فيه ومنه الطهارة وهي شرط . وقال الحنفية إن خبر الواحد لا يثبت به الفريضة وقد أطلق القرآن الطوافين من هذا الشرط في قوله وليطوفوا بالبيت العتيق وهو يقتضي الخروج عن العهدة بالدوران حول البَيْتِ وإن لم تكن طهارة وقل ذلك في فتاوى بعض الصحابة والتابعين لم يروا بأسا بالطوف للمحرم وينبغي أن يلاحظ أن =

مَا دَامَ بِكَكَّةً وَلَا ذَنِبَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الصَّدْرِ مُحْدِثًا فَعَمَلِيهِ  
صَدَقَةٌ ، وَإِنْ طَافَ جُنُبًا ، فَعَمَلِيهِ شَاةٌ .

وَمَنْ تَرَكَ مِنْ طَوَافِ الزَّيَارَةِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ فَمَا دُونَهَا فَعَمَلِيهِ  
شَاةٌ ، وَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ بَقِيَ مُخْرِماً أَبَدًا حَتَّى يَطُوقَهَا ،

أَتِيًا بِهِ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ ( مادام بككة ) لإمكانه من غير عمر ، قال في الهداية :  
وفي بعض النسخ « وعليه أن يعيد » ، والأصح أنه يؤمر بالإعادة في الحدث استحباباً  
وفي الجنابة إيجاباً ؛ لفحش النقصان بسبب الجنابة وقصوره بسبب الحدث . اهـ .  
( ولا ذنب عليه ) إن أعاده للحدث ولو بعد أيام النحر ، وكذا للجنابة إن كانت  
في أيام النحر ، وإن بعده لزمه بالتأخير ( ومن طاف طوافي الصدر محدثاً فعليه  
صدقة ) ؛ لأنه دون طوافي الزيارة وإن كان واجباً فلا بد من إظهار التفاوت ،  
وعن أبي حنيفة أنه يجب شاة ، إلا أن الأول أصح هداية ( وإن ) كان ( طاف  
جنباً فعليه شاة ) ، لأنه نقص كثير ، ثم هو دون طوافي الزيارة ، فيكتفي  
بالشاة . هداية ، وفي التجميع : قال الأسديجاني : وهذا في رواية أبي سليمان ،  
وفي رواية أبي حفص أوجب الدم فهما والأصح الأول .

( ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فما دونها ) ولم ينف بعدده غيره  
( فعليه شاة ) ، لأن النقصان بترك الأقل يسير ؛ فأشبهه النقصان بسبب الحدث ،  
فإن طاف بعده انتقل إلى الفرض ما يكمله ، فإن كان ما بعده للصدر وكان الباقي -  
بعد إكمال الفرض - هو أكثره فعليه صدقة ، وإلا قدم ( وإن ترك أربعة أشواط  
بقي محرماً أبداً ) في حق النساء ( حتى يطوفها ) فكلما جامع لزمه دم إذا تعدد  
تلبس ؛ إلا أن بقصد الرضا . فتح : أي فلا يلزمه بالثاني شيء . وإن تعدد المجامع ،

== الطواف مع الجنابة حرام ومأثم بلا كلام بل قد علم من أوليات الفقه حرمة دخوله  
المسجد أي مسجد كان مع الجنابة



وَمَنْ تَرَكَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ طَوَافِ الصَّدْرِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، وَإِنْ  
تَرَكَ طَوَافَ الصَّدْرِ أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ شَاةٌ .  
وَمَنْ تَرَكَ السَّمْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَحُجَّجُهُ تَامٌ .  
وَمَنْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ الْإِمَامِ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

مع أن نية الرض باطلة ؛ لأنه لا يخرج عنه إلا بالأعمال ، لكن لما كانت المحظورات  
مستندة إلى قصد واحد - وهو تعجيل الإحلال - كانت متحدة ، فكفاه دم واحد  
بحر ( ومن ترك ثلاثة أشواط ) فما دونها ( من طوافي الصدر فعليه ) لكل شوط  
( صدقة ) إلا أن تبلغ الدم كما تقدم ( وإن ترك طواف الصدر أو أربعة أشواط  
منه فعليه شاة ) ، لأنه ترك الواجب أو الأكثر منه ، وما دام بمكة يؤم بالإعادة  
لإقامة للواجب في وقته . هداية .

( ومن ترك السمعى بين الصفا والمروة ) أو أكثره ، أو ركب فيه بلا عذر  
أو ابتداء من المروة ( فعليه شاة وحجه تام ) لأنها واجبات ، فيلزم بتركها الدم  
دون الفساد .

( ومن أفاض من عرفه قبل الإمام ) والغرب ( فعليه دم ) ويسقط بالعودة قبل  
الغروب ، لا بعده ، في ظاهر الرواية ، وروى ابن شجاع عن أبي حنيفة أنه يسقط .  
وصححها القدوري . نهر عن الدراية ، ومثله في البحر . در ، لكن في البدائع مانعه :  
ولو حاد إلى عرفه قبل غروب الشمس وقبل أن يدفع الإمام ثم دفع منها بعد  
الغروب مع الإمام سقط عنه الدم ، لأنه استدرك المتروك ، وإن عاد قبل الغروب  
بعد ما خرج الإمام من عرفه ذكر الكرخي أنه يسقط عنه الدم أيضاً ،  
لأنه وهكذا روى ابن شجاع عن أبي حنيفة أنه يسقط عنه الدم أيضاً  
استدرك المتروك ، إذ المتروك هو الدفع بعد الغروب وقد استدركه ، والقدوري  
اعتمد هذه الرواية ، وقال : هي الصحيحة ، والمذكور في الأصل مضطرب ، ولو  
عاد إلى عرفه بعد الغروب لا يسقط عنه الدم بلا خلاف ، لأنه لما غربت الشمس  
قبل العود فقد تقرر عليه الدم الواجب ولا يحتمل السقوط بالعود . انتهى . وقيدنا  
( ١٤ - باب أول )

وَمَنْ تَرَكَ الْوُقُوفَ بِالْمُزْدَلِفَةِ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

وَمَنْ تَرَكَ رَمَى الْجِمَارِ فِي الْأَيَّامِ كُلِّهَا فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ تَرَكَ رَمَى يَوْمٍ وَاحِدٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ تَرَكَ رَمَى إِحْدَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، وَإِنْ تَرَكَ رَمَى جَمْرَةٍ ، الْعَقَبَةِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

وَمَنْ أَخَّرَ الْحَلْقَ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَخَّرَ طَوَافَ الزَّيَارَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

قوله : قبل الامام ، بقولنا : والغروب ، لانه المراد ، حتى لو أفاض بعد الغروب قبل الامام لا يجب عليه شيء ، وهو به لانه يستلزمه .

( ومن ترك الوقوف بالمزدلفة ) من غير عذر ( فعليه دم ) ، لانه من الواجبات .

( ومن ترك رمى الجمار في الايام كلها فعليه دم ) واحد ، لان الجنس متحد والترك إنما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرمي ، وهو اليوم الرابع ، وما دامت باقيه فالاعادة ممكنة فبرميا على الترتيب ، ثم بالتأخير يجب الدم عند الامام ، خلافاً لهما ( وإن ترك رمى يوم واحد فعليه دم ) لانه نسك تام ( وإن ترك رمى إحدى الجمار الثلاث ) في غير اليوم الاول ( فعليه ) لكل حصاة ( صدقة ) ، لان الكل في هذا اليوم نسك واحد ، والمتروك الأقل ، حتى لو كان الاكثر وجب الدم ( وإن ترك رمى جرة العقبة ) الذي هو ( في يوم النحر ) أو أكثره ( فعليه دم ) لانه نسك تام ؛ إذ هو وظيفة ذلك اليوم .

( ومن أخر الحلق ) عن وقته ( حتى مضت أيام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة ، وكذلك إن أخر طواف الزيادة عندها ) وقالوا : لا شيء عليه ، وكذلك الخلاف

وإذا قتل المَحْرُمُ صَيْدًا أَوْ ذَكَ عَلَيْهِ مَنْ قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ  
الْجَزَاءُ<sup>(١)</sup> ، يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْعَامِدُ وَالنَّاسِي وَالْمُبْتَدِي وَالْعَائِدُ وَالْجَزَاءُ  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ أَنَّ يَقُومَ الصَّيْدُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي قَتَلَهُ  
فِيهِ أَوْ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنْهُ إِنْ كَانَ فِي بَرِّيَّةٍ ، يَقُومُهُ ذَوَا عَدْلٍ ،

---

في تأخير الرمي ، وفي تقديم نكسك على نكسك : كالحلق قبل الرمي ، ونحر الفارس  
قبل الرمي والحلق قبل الذبح ، هداية ، وفي النصحيح : قال الاسيحياني : الصحيح  
قول أبي حنيفة ، ومشي عليه برهان الشريعة وصدر الشريعة والنسفي .

(وإذا قتل المحرم صيداً) : أى حيواناً برياً متوحشاً بأصل خلقته مباحاً أو  
مملوكاً (أو دل عليه من قتله) وهو غير عالم به (فعليه الجزاء ، ويستوى في ذلك  
العامد والمخطئ (والناسي) لاحتراجه (والمبتدئ) بقتل الصيد (والعائد) إليه :  
أى تكرر منه ؛ لأنه ضمان لإنلاف ، فأشبه غرامات الأموال (والجزاء) الواجب  
(عند أبي حنيفة) وأبي يوسف : أن يقوم الصيد في المكان الذي قتلته المحرم فيه )  
إن كان في مكان يقوم فيه (أو في أقرب المواضع منه إن كان في برية) لاختلاف  
القيم باختلاف الأماكن (يقومه ذوا عدل) لهما بصارة في تقويم الصيد ، وفي

---

(١) قتل الصيد البري محرم على المحرم وإن لم يأكله كما يحرم عليه أكله وإن  
لم يصدده قالوا ولو اضطر محرم إلى أكل الميتة أو الصيد يقتضون الصيد على قول  
الشيخين ويؤدى الجزاء لأن حرمة الميتة أغلظ فإن حرمة الصيد ترتفع بالخروج  
من الأمر فهي مؤقتة وقال زفر يأكل الميتة لا الصيد لتمدد وجهات حرمة عليه  
ولو كانت الصيد مذبوحة فهو أولى بالإجماع . أما صيد البحر فهو حلال لقوله  
صبغانه (أحل لكم صيد البحر وطعامه متأناً لكم وللسبابة وحرمة عليكم صيد البر  
ما دمت حراماً) قال في الهداية وصيد البر ما يكون قواعده ومشواه في البر وصيد  
البحر ما يكون قواعده ومشواه في الماء والتحقيق أن المعمول عليه التوالد . فلا يأثم  
الجزاء بقتل كلب الماء والصفدح المائي .

ثُمَّ هُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْقِيَمَةِ ، إِنْ شَاءَ ابْتِاعَ بِهَا هَذِيحًا فَذَبَحَ إِنْ بَلَغَتْ هَذِيحًا ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا طَعَامًا فَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى كُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ يَوْمًا ، وَعَنْ كُلِّ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ يَوْمًا ،

الهداية : قالوا : والواحد يكتفي ، والاثنان أول ؛ لأنه أحوط وأبعد من الغلط كما في حقوق العباد ، وقبل : يعتبر المثنى وهنا بالنص (١) . ١٠٠ هـ . (ثم هو) : أي المحكوم عليه بالقيمة (مخير في تلك) القيمة (إن شاع ابتاع) أي اشترى (بها هذياً فذبح بمكة (إن بلغت) القيمة (هذياً) يجزى في الأضحية ، من إبل أو بقرة أو غنم ؛ لأنه المهود في إطلاقه (وإن شاء اشترى بها طعاماً فتصدق به) أين شاء ، على كل مسكين نصف صاع من بر أو دقيقه ، أو صاعاً من تمر أو شعير ، ولا يجوز أن يطعم المسكين أقل من نصف صاع ؛ لأن الطعام المذكور ينصرف إلى ما هو المهود في الشرع ، هداية ، وتكتفي بالإباحة كدفع القيمة . در (وإن شاء صام عن كل نصف صاع من بر يوماً) وعن كل صاع من تمر أو شعير يوماً ؛ لأن تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن ؛ إذ لا قيمة للصيام ؛ فقد رناه بالطعام ، والتقدير على هذا الوجه

== والدليل على وجوب الجزاء على من دل على الصيد عند الحنفية حديث أبي قيادة الدال على حرمة الصيد والدلالة عليه . وهو معترض ولهذا قال الشافعي لا جزاء في الدلالة ويؤيد مذهب الحنفية ما روى عن عطاء أنه قال : أجمع الناس على أنه ليس على الدال جزاء ونقله ابن قدامة في المعنى عن علي وابن عباس قال الطحاوي وهو المروي عن عدة من الصحابة والتابعين ولم يرو عن غيرهم خلافة فكان إجماعاً . (١) هو قوله تعالى في الآية ٩٥ من سورة المائدة (الجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم)

فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الطَّعَامِ أَقْلُ مِنْ نِصْفِ صَاعٍ فَهُوَ مُخَيَّرٌ : إِنْ شَاءَ  
تَصَدَّقَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْهُ يَوْمًا كَامِلًا . وَقَالَ مُحَمَّدٌ . يَجِبُ  
فِي الصَّيْدِ النَّظِيرُ فِيمَا لَهُ نَظِيرٌ ؛ فَنَفِي الظُّبْيِ شَاةٌ ، وَفِي الضَّبْعِ شَاةٌ ،  
وَفِي الْأَرَنْبِ عَنَاقٌ ، وَفِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ ، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ ، وَمَنْ  
جَرَحَ صَيْدًا ، أَوْ نَتَفَ شَعْرَهُ ، أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْهُ ضَمِنَ مَا نَقَصَهُ ،  
وَإِنْ

معهود في الشرع كما في باب الفدية . هداية ( فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الطَّعَامِ أَقْلُ مِنْ نِصْفِ  
صَاعٍ ) من بر أو أقل من صاع من تمر أو شعير ( فهو مخير : إِنْ شَاءَ تصدق به ،  
وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْهُ يَوْمًا كَامِلًا ) ؛ لِأَن صَوْم أَقْلٍ مِنْ يَوْمٍ غَيْرِ مَشْرُوعٍ ، وَكَذَلِكَ  
لِأَن كَانَ الْوَاجِبُ دُونَ طَعَامِ مُسْكِينٍ يَطْعَمُ الْوَاجِبُ أَوْ يَصُومُ يَوْمًا كَامِلًا لَمَّا قُلْنَا .  
هداية ( وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَجِبُ فِي الصَّيْدِ النَّظِيرُ ) سواء كانت قيمته أقل أو أكثر ،  
وهذا ( فِيمَا لَهُ نَظِيرٌ ) وَأَمَّا مَا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ كَالْمَصْفُورِ وَالْحَمَامَةِ فَفِيهِ الْقِيَمَةُ لِإِجْمَاعًا .  
جوهرة ( فَنَفِي الظُّبْيِ شَاةٌ ، وَفِي الضَّبْعِ شَاةٌ ) أَيْضًا ( وَفِي الْأَرَنْبِ عَنَاقٌ ) بِالْفَتْحِ -  
وهي الْأَثْنَى مِنْ وَلَدِ الْمَعْزِ لَمْ يَبْلُغِ الْحَوْلَ ( وَفِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ ، وَفِي الْيَرْبُوعِ (١) جَفْرَةٌ )  
وَفِي التَّصْحِيحِ : قَالَ الْإِسْبِجَانِيُّ : الصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، وَهُوَ  
الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ عَلَيْهِ عِنْدَ النَّسَفِيِّ ، وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَامِ عِنْدَ الْمُجَبِّينَ ١٠ هـ .  
( وَعَنْ جَرَحَ صَيْدًا أَوْ نَتَفَ شَعْرَهُ أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْهُ ) وَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ مِنْ حَبِزِ  
الْامْتِنَاعِ ( ضَمِنَ مَا نَقَصَ مِنْهُ ) اعْتِقَادًا لِلْبَعْضِ بِالْكُلِّ كَمَا فِي حَقِّقِ الْعِبَادِ ( وَإِنْ

(١) الْيَرْبُوعُ - بَفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ - نَوْعٌ مِنَ الْفَأْرِ طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ قَصِيرُ  
الْيَدَيْنِ جَدًّا ، وَيَجْمَعُ عَلَى رِبَاعٍ ، وَالْجَفْرَةُ : مَا تَمَّ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ أَوْلَادِ الْمَعْزِ  
أَيْضًا ، فَالْجَفْرَةُ أَصْفَرُ مِنَ الْعَنَاقِ ، وَالْعَنَاقُ أَصْفَرُ مِنَ الْجَفْدِ . وَكَاهَنٌ مِنْ  
أَوْلَادِ الْمَعْزِ .

تَنَفَّ رِيْشَ طَائِرٍ ، أَوْ قَطَعَ قَوَائِمَ صَيْدٍ ، فَخَرَجَ مِنْ حَيْزِ الْأَمْتِنَاعِ  
فَعَمَلِيهِ قِيَمَتُهُ كَامِلَةٌ ، وَمَنْ كَسَرَ بَيْضَ صَيْدٍ فَعَمَلِيهِ قِيَمَتُهُ ، فَإِنْ  
خَرَجَ مِنَ الْبَيْضِ فَرُخٌ مَيِّتٌ فَعَمَلِيهِ قِيَمَتُهُ حَيًّا وَابْسَ فِي قَتْلِ الْغُرَابِ  
وَالْعِدَاةِ وَالذَّنْبِ وَالْحَيَّةِ ، وَالْعَقْرَبِ وَالْفَأْرَةِ جَزَاءٌ<sup>(١)</sup> .

تنف ريش طائر أو قطع قوائم صيد نخرج بذلك ( من حيز الامتناع فعليه قيمة كاملة ) ؛ لانه فوت عليه الامن بتفويت آلة الامتناع ؛ فيفرض جزاءه ( ومن كسر بيض صيد غير مذكر (٢) أو شواه (فعليه قيمته) ؛ لانه أصل الصيد وله عرضية أن يصير صيداً ، فنزل منزلة الصيد احتياطاً ( فإن خرج من البيض ) الذي كسر ( فرخ ميت ) ولم يعلم أن موته كان قبل كسره ( فعليه قيمته حياً ) ؛ لانه معد ليخرج منه الفرخ الحى ، والكسر قبل أوانه سبب لموته ؛ فيحال عليه احتياطاً ، وعلى هذا إذا ضرب بطن طيبة فألقت جنيناً ميتاً وماتت عليه قيمتها . هداية .

وليس على المحرم ( في قتل الغراب ) الا بقع الذى يأكل الجيف ، بخلاف غراب الزرع الذى يأكل الحب والعفقى الذى يجمع بينهما لانهما لا يتدنان بالاذى ( والحدأة ) للطائر المعروف ؛ وجمعها حدأ ، كمنبة وعنب . صحاح ( والذئب والحية والعقرب والفأرة ) والكلب العقور ( جزاء ) قال فى الهداية : وعن أبى حنيفة : أن الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتوحش منهما سواء ، لان المعتبر فى ذلك الجنس ، وكذا الفأرة الاهلية والوحشية . ا هـ .

(١) مذكر - بفتح فسكون - فاسد

(٢) فى الصحيحين قال : رواه خمس من الفواسق يقتلن فى الحل والحرم الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور وأخرج الدارقطنى عن ابن عمر قال : أمر رسول الله ﷺ المحرم بقتل الذئب والفأرة والحدأة والغراب وهناك روايات مختلفة تؤيد ذلك فراجعها إن شئت فى الفتح .

وَلَيْسَ فِي قَتْلِ الْبُعُوضِ وَالْبَرَاعِثِ وَالْقِرَادِ شَيْءٌ .  
وَمَنْ قَتَلَ قَدْلَةً تَصَدَّقَ بِمَا شَاءَ ، وَمَنْ قَتَلَ جَرَادَةً تَصَدَّقَ بِمَا  
شَاءَ ، وَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ .  
وَمَنْ قَتَلَ مَالًا يُوَكَّلُ لَحْمُهُ مِنَ الصَّيْدِ كَالسَّبَاعِ وَنَحْوَهَا فَعَلَيْهِ  
الْجَزَاءُ ، وَلَا يَتَجَاوَزُ بِقِيَمَتِهَا شَاةٌ .  
وَإِنْ صَالَ السَّبْعُ عَلَى مُحْرِمٍ فَقَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ،

---

( وليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد ) والفراس والذباب والوزغ  
والزنبور والخنفاص والسحفاة والقنفذ والصرصر وجميع هوام الارض ( شيء )  
من الجزاء ، لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن .

( ومن قتل قلة ) أو اثنتين أو ثلاثا من ثوبه أو بدنه أو ألقاها ( تصدق بما  
شاء ) ككسب طعام ، لانها متولدة من النفث الذي على البدن ، وقيدنا بكونها من  
بدنه أو ثوبه لانه لو وجدها على الارض فقتلها لم يكن عليه شيء . ( ومن قتل جرادة  
تصدق بما شاء ) لان الجراد من صيد البر ، قال في البحر : ولم أر من فرق بين  
القليل والكثير ، وينبغي أن يكون كالقمل . اهـ ( وتمرة خير من جرادة ) كذا  
روى عن سيدنا عمر رضى الله عنه .

( ومن قتل مالا يوكل لحمه من الصيد ) البرى ( كالسباع ) من الهائم ( ونحوها  
من سباع الطير ) فعليه الجزاء ، ولا يتجاوز بقيمتها شاة ؛ لان قتله إنما كان حراما  
موجبا للجزاء باعتبار إراقة الدم ، لا باعتبار إفساد اللحم ؛ لانه غير مأكول ،  
 وإراقة الدم لا يجب إلا دم واحد ، أما في مأكول اللحم ففيه فساد اللحم أيضا ؛  
 فتجب قيمته بالغة ما بلغت . قاضيهان في شرح الجامع .

( وإن صال السبع على محرم ) ولا يمكنه دفعه إلا بقتله ( فقتله فلا شيء عليه ) ،  
 لانه ممنوع عن التعرض ، لا عن دفع الاذى ، ولهذا كان مأذونا في دفع متوهم

وَأِنْ اضْطُرَّ الْمُحْرِمُ إِلَى أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ فَقَتَلَهُ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ ،  
وَلَا بَأْسَ أَنْ يَذْبَحَ الْمُحْرِمُ الشَّاةَ وَالْبَقَرَةَ وَالْبَعِيرَ وَالْذَّجَاجَ وَالْبَطَّ  
الْكُسْكِرَى وَإِنْ قَتَلَ حِمَامًا مُسْرً وَلَا أَوْظِيًا مُسْتَأْنَسًا فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ .  
وَأِنْ ذَبَحَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا فَذَبِيحَتُهُ مَيْتَةٌ لَا يَحِلُّ أَكْلُهَا ، وَلَا  
بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ الْمُحْرِمُ لَحْمَ صَيْدٍ اضْطَادَهُ حَلَالًا أَوْ ذَبَحَهُ إِذَا لَمْ  
يَدُلَّهُ الْمُحْرِمُ عَلَيْهِ وَلَا أَمَرَهُ بِصَيْدِهِ ،

---

الاذى كما فى الفواستى ، فلان يكون ما ذونا فى دفع المتحقق اولى ، ومع وجود  
الاذن من الشارع لا يجب الجزاء . هداية .

( وإن اضطر المحرم إلى أكل لحم الصيد فقتله فعليه الجزاء ) ؛ لأن الاذى  
مقيد بالكفارة بالنص . هداية ( ولا بأس أن يذبح المحرم الشاة والبقرة والبعير  
والدجاج والبط ) بفتح الباء ( الكسكرى ) بفتح الكافين - نسبة إلى كسكر ، قال  
فى المغرب ؛ فاحيه من نواحى بغداد ، وإليها ينسب البط الكسكرى ، وهو مما  
يستأنس به فى المنازل وطيرانه كالذجاج . اه ؛ لأن هذه الأشياء ليست بصيود  
لعدم التوحش ( وإن قتل حماما مسرولا ) بفتح الواو - فى رجليه ريش كأنه  
سراويل ألوف مستأنس بطىء النهوض للطيران ( أو ظييا مستأنسا فعليه الجزاء ) ؛  
لأنها صيود فى الأصل متوحشة بأصل الخلقة ؛ فلا يبطل بالاستئناس العارض ،  
كالبعير إذا تدفأته لا يأخذ حكم الصيد فى الحرمه على المحرم

( وإن ذبح المحرم صيداً ) مطلقاً أو الحلال صيد الحرم ( فذبيحته ميتة لا يحل  
أكلها ) لاحد من محرم أو حلال ( ولا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده  
حلال ) من حل ( أو ذبحه ، إذا لم يدلّه المحرم عليه ، ولا أمره بصيده ) سواء



وَفِي صَيْدِ الْحَرَمِ إِذَا ذُبِحَهُ الْحَلَالُ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَإِنْ قُطِعَ حَشِيشُ الْحَرَمِ  
أَوْ شَجَرُهُ الَّذِي لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ وَلَا هُوَ مِمَّا يُنْبِتُهُ النَّاسُ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ،  
وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلَهُ الْقَارِنُ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنْ فِيهِ عَلَى الْمُفْرِدِ دَمًا فَعَلَيْهِ  
دَمَانٍ : دَمٌ لِحَجَّتِهِ ، وَدَمٌ لِعُمْرَتِهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ مِنْ قَبْرِ  
إِحْرَامٍ ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ فَيَلْزِمُهُ دَمٌ وَاحِدٌ ، وَإِذَا اشْتَرَكَ  
الْمُحْرِمَانِ فِي قَتْلِ صَيْدٍ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْجَزَاءُ كَامِلًا ، وَإِذَا اشْتَرَكَ

اصطاده لنفسه أو للحرَم ، حيث لم يكن له فيه صنع ( وفي صيد الحرم إذا ذبحه  
الحلال الجزاء ) بقدر قيمته ، يتصدق به على الفقراء ، ولا يجوز له هنا الصوم ؛ لأنها  
غرامة ، وليست بكفارة ، فأشبهه ضمان الأموال . هداية .

( وإن قطع حشيش الحرم ) محرم أو حلال ( أو شجره ) الرطب ( الذى  
ليس بمملوك ) قيد فيهما ، وكذا قوله ( ولا هو مما ينبتة الناس ) كالشجيرة ونحوه  
فعليه قيمته ) كما تقدم قبله ؛ وقيدنا بالرطب لأنه لا شيء يقطع اليابس منها .

• • •

( وكل شيء فعله القارن ) بين الحج والعمرة ( مما ذكرنا أن فيه على المفرد )  
بسبب جنابته على إحرامه ( دمًا فعليه ) أى القارن ( دمان ) لجنابته على الحج  
والعمرة فيجب عليه ( دم لحجته ، ودم لعمرته ) وكذا الصدقة ( إلا أن يتجاوز  
المِيقَاتَ مِنْ خَيْرِ إِحْرَامٍ ثُمَّ يُحْرِمَ ) داخل المِيقَاتَ ( بالعمرة والحج ) معاً ( فيلزم  
دم واحد ) لكونه عند المجاوزة غير قارن ، والواجب عليه إحرام واحد ، وتأخير  
واجب واحد لا يجب إلا جزاء واحد . هداية . وقيدنا الإحرام بدخول المِيقَاتِ  
لأنه إذا عاد إليه قبل الطواف وجدد الإحرام سقط عنه الدم .

• • •

( وإذا اشترك المحرمان فى قتل صيد ) فى حرم أو حل ( فعلى كل واحد منهما  
الجزاء كاملاً ) ؛ لأن كل واحد منهما جنى على إحرام كامل ( وإذا اشترك

الْحَلَالَانِ فِي قَتْلِ صَيْدِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِمَا جَزَاءٌ وَاحِدٌ .  
وَلِذَا بَاعَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا أَوْ ابْتَاعَهُ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ

### باب الإحصار

إِذَا أَحْصَرَ الْمُحْرِمُ بَعْدُوهُ أَوْ أَصَابَهُ مَرَضٌ مَنَعَهُ مِنَ الْبَيْعِ  
جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ وَقِيلَ لَهُ : أَبَيْتَ شَاةَ تَذْبِيعٍ فِي الْحَرَمِ وَوَاعَدَ مَنْ  
يَعْمَلُهَا يَوْمًا بِعَيْنِهِ يَذْبَحُهَا فِيهِ ثُمَّ تَحَلَّلُ ،

الحلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد ؛ لأن الضمان هنا لحرمة الحرم ؛  
لجري مجرى ضمان الأموال ؛ فيتحد بانحداد المحل كرجلين قتل رجل خطأ يجب  
عليهما دية واحدة ، وعلى كل واحد منهما كفارة . هداية . وإذا اشترك محرم  
وحلال فعلى المحرم للجزاء الكامل وعلى الحلال النصف . جوهرية .  
( وإذا باع المحرم صيداً أو ابتاعه ) : أى اشتراه ( فالبيع باطل ) : لأنه  
لا يملك بالأصطيد ، فكذا بالبيع ، فلو صاده حلالاً وباعه محرماً فالبيع فاسد ،  
وبعكسه جائز . جوهرية .

### باب الإحصار

هو لغة : المنع ، وشرعاً : منع المحرم عن أداء الركنين

( إذا أحصر المحرم بعدوه أو أصابه مرض منعه من البع ) أو هلكت نفقته  
( حل له التحلل ) لئلا يمتد لإحرامه فيشق عليه ( وقيل له : أبعت شاة ) أو قيسها  
( تذبيح في الحرم ) فإن لم يجد بقى محرماً حتى يجد أو يتحلل بطواف ( وواعد من  
يحملها يوماً بعينه ) ليعلم متى يتحلل ( يذبحها فيه ) أى في ذلك اليوم ( ثم ) إذا  
جاء ذلك اليوم ( تحلل ) : أى حل له ما كان محظوراً ، وفيه إيماء إلى أنه لاحق  
عليه ، ولكنه حسن ؛ لأن التحلل حصل بالتذبيح ، وهذا إذا كان الإحصار في  
الحل ، أما إذا كان في الحرم فالحاق واجب . جوهرية .

وإن كان قارناً بعث بدمين ، ولا يجوز ذبح دم الإحصار إلا في الحرم ، ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : لا يجوز الذبح المخصر بالحج إلا في يوم النحر ، ويجوز للمخصر بالعمرة أن يذبح متى شاء ، والمخصر بالحج إذا تحلل فمليته حجة وعمرة ، وعلى المخصر بالعمرة القضاء ، وعلى القارن حجة وعمرتان ، وإذا بعث المخصر هدياً واعدتهم أن يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الإحصار ،

( وإن كان قارناً بعث بدمين ) لاحتياجه إلى التحلل عن إحرامين ، ولا يحتاج إلى التمين فإن بعث بهدي واحد ليتحلل عن أحدهما لم يتحلل عن واحد منهما ، لأن التحلل منهما شرع في حالة واحدة ، وفي ذلك تغير المشروع ( ولا يجوز ذبح دم الإحصار ) مطلقاً ( إلا في الحرم ، ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة ) ؛ لإطلاق النص ، ولأنه لتعجيل التحلل ( وقالوا : لا يجوز الذبح للمخصر بالحج إلا في يوم النحر ) اعتباراً بدم المتعة والقران ، قال في التصحيح : ورجع دليل الإمام في الشروع ، وهو المختار عند أبي الفضل الموصلي وبرهان الشريعة وصدر الشريعة والنفي . اهـ . ( ويجوز للمخصر بالعمرة أن يذبح متى شاء ) اتفاقاً ؛ لأنها غير مختصة بوقت ، فكذا التحلل منها ( وللمخصر بالحج ولو نقلاً ( إذا تحلل ) ولم يحج من عامه ( فعليه حجة ) قضاء عما فاتته ( وعمرة ) ، لأنه في معنى فائت الحج يتحلل بأفعال العمرة ، فإن لم يأت بها قضاها ، وقيدنا بكونه لم يحج من عامه لأنه لو حج منه لا عمرة عليه ، لأنه ليس في معنى فائت الحج ، جوهرية ( وعلى المخصر بالعمرة القضاء ) لما شرع فيه ( وعلى ) المخصر ( للقران حجة وعمرتان ) أما الحج وإحداهما فلما بنا ، والثانية لأنه خرج منها بعد صحة الشروع فيها هداية ( وإذا بعث المخصر هدياً واعدتهم أن يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الإحصار ،

فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِذْرَاكِ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ لَمْ يَجْزَ لَهُ التَّحَلُّلُ وَلَزِمَهُ الْمُضِيُّ ،  
وَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِذْرَاكِ الْهَدْيِ دُونَ الْحَجِّ تَحَلَّلَ ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِذْرَاكِ  
الْحَجِّ دُونَ الْهَدْيِ جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ اسْتِحْسَانًا ، وَمَنْ أَحْصَرَ بِمَسْكَةٍ  
وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ كَانَ مُحْصَرًا وَإِنْ قَدَرَ عَلَى  
أَحَدِهِمَا فَلَيْسَ بِمُحْصَرٍ .

### بَابُ الْمَوَاتِ

وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَقَاتَهُ الْوُقُوفُ

فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِذْرَاكِ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ (مَعَ) لَمْ يَجْزَ لَهُ التَّحَلُّلُ وَلَزِمَهُ الْمُضِيُّ ، لِزَوَالِ  
الْعَبَرِ قَبْلَ حَصُولِ الْمَقْصُودِ ، بِالْخَلْفِ ، وَإِذَا أَدْرَكَ هَدْيَهُ صَنَعَ بِهِ مَا شَاءَ ، لِأَنَّهُ مَا كُنَّ  
وَقَدْ كَانَ عَيْنُهُ لِمَقْصُودٍ اسْتَحَقَّ عَنْهُ هِدَايَةُ ، وَإِلَّا (فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِذْرَاكِ الْهَدْيِ دُونَ  
الْحَجِّ تَحَلَّلَ) لِمَعْزُومِهِ عَنِ الْأَصْلِ (وَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِذْرَاكِ الْحَجِّ دُونَ الْهَدْيِ جَازَ لَهُ  
التَّحَلُّلُ اسْتِحْسَانًا) . ثَلَا يَضِيعُ عَلَيْهِ مَا هُجَانَا ، إِلَّا أَنْ الْأَفْضَلَ التَّوَجُّهُ (وَمَنْ  
أَحْصَرَ بِمَسْكَةٍ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الرُّكْنَيْنِ (الطَّوَافِ وَالْوُقُوفِ كَانَ مُحْصَرًا) ، لِأَنَّهُ  
تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْإِتِمَامُ ، فَصَارَ كَمَا إِذَا أَحْصَرَ فِي الْحُلِّ (وَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَيْسَ  
بِمُحْصَرٍ) ، لِأَنَّهُ إِنْ قَدَرَ عَلَى الطَّوَافِ تَحَالَ بِهَ ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْوُقُوفِ فَقَدْ تَمَّ  
حُجُّهُ فَلَيْسَ بِمُحْصَرٍ .

### بَابُ الْمَوَاتِ

أَعْقِبَهُ الْإِحْصَارُ لِأَنَّ كُلَّاهُمَا مِنَ الْعَوَارِضِ ، وَالْإِحْصَارُ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْدِ  
مِنَ الْمَرْكَبِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِحْصَارَ لِأَحْرَامٍ بِلَا أَدَاءٍ ، وَالْمَوَاتِ لِأَحْرَامٍ  
وَأَدَاءٍ . نَهْ .

(وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ) فَرَضًا أَوْ نَفْلًا ، صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا (فَقَاتَهُ الْوُقُوفُ)

بِعَرَفَةَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ وَعَلَيْهِ أَنْ  
يَطُوفَ وَيَسْمِيَ وَيَتَحَلَّلَ وَيَقْضِيَ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ،  
وَالْعُمْرَةَ لَا تَفُوتُ ، وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ إِلَّا خَمْسَةَ  
أَيَّامٍ يُمَكَّرُهُ فِعْلُهَا فِيهَا : يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَيَوْمُ النَّحْرِ ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ .  
وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ ، وَهِيَ : الْإِحْرَامُ ، وَالطَّوَافُ ، وَالسَّعْيُ وَالْحَلْقُ  
أَوْ التَّقْصِيرُ .

بعرفة حتى طلع الفجر من يوم للنحر فقد فاتته الحج ) ، لما تقدم أن وقت الوقوف  
يمتد إليه وأن الحج عرفة ( و ) يجب ( عليه ) إذا أراد التحلل ( أن ) يتحلل  
بأفعال العمرة بأن ( يطوف ويسمى ) من غير إحرام جديد لها ( ويتحلل ) بالحلل  
أو التقصير ، قال الاستيعابي : ثم عند أبي حنيفة ومحمد أصل لإحرامه بالحج باق  
ويتحلل بعمل عمرة ، وعند أبي يوسف يصير إحرامه لإحرام عمرة ، والصحيح  
قولهما : تصحيح ( ويقضى الحج من قابل ولا دم عليه ) ؛ لأن التحلل وقع بأفعال  
العمرة ؛ فكانت حق فائت الحج بمنزلة الدم في حق المحصر ، فلا يجمع بينهما .

( والعمرة لا تفوت ) ؛ لأنها غير موقته بوقت ( وهي جائزة في جميع السنة  
إلا خمسة أيام يكره ) كراهة تحريم ( فعلها فيها ) ؛ أي لإنشائها بالإحرام ، أما  
إذا أداما إحرام سابق كما إذا كان قارنا ففاته الحج وأدى العمرة في هذه الأيام  
لا يكره . جوهره . وإنما كرهت في هذه الأيام لأنها أيام الحج ، فكانت متعينة  
له ، وهي : ( يوم عرفة ، ويوم النحر ؛ وأيام التشريق ) الثلاث .

( والعمرة سنة ) مؤكدة في الصحيح ، وقيل : واجبة . نهر . ( وهي الإحرام  
والطواف والسعي ) والحاقي أو التقصير . فالإحرام شرط ، وأكثر الطواف  
ركن ، وغيرهما واجب ، وإنما لم يذكر الحلل لأنه لا يخرجه منها .

## بَابُ الْهَدْيِ

الْهَدْيُ أَذْنَاهُ شَاةٌ . وَهُوَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : الْإِبِلُ ، وَالْبَقَرُ ، وَالنَّعَمُ ، يُجْزَى فِي ذَلِكَ الثَّانِي فَصًّا مَدًّا ، إِلَّا مِنَ الضَّأْنِ فَإِنَّ الْجَذَعَ مِنْهُ يُجْزَى ، وَلَا يُجْزَى فِي الْهَدْيِ مَقْطُوعُ الْأُذُنِ أَوْ أَكْثَرُهَا وَلَا مَقْطُوعُ الذَّنَبِ وَلَا الْيَدِ وَلَا الرَّجْلِ ، وَلَا الذَّاهِبَةُ الْعَيْنُ وَلَا الْعَجْفَاءُ وَلَا الْمَرْجَاءُ الَّتِي لَا تَمْشِي إِلَى الْمَنَسَكِ ،

## بَابُ الْهَدْيِ

لما ذكر ذكرى الهدى فيما تقدم من المسائل احتيج إلى بيانه ، وما يتعلق به ، ابن كمال . ويقال فيه : هدى - بالتشديد على فعليل - الواحدة هدية ، كطاية ومطاي . ومطايا . مغرب .

( الهدى ) لغة وشرا : ما يهدي إلى الحرم من النعم للتقرب . وأذناه شاة ؛ وهو : أى الهدى ( من ثلاثة أنواع : الإبل ، والبقر ، والنعم ) ؛ لأن العادة جارية إهداء هذه الأنواع ( يجرى في ذلك ) ما يجرى في الأصحية ، وهو ( الثنى فصأعدا ) وهو من الإبل ماتم له خمس سنين ؛ ومن البقر سنتان ، ومن النعم سنة ( إلا من الضأن فإن الجذع منه يجرى ) والجذع - بفتحتين - مادون الثنى ( ولا يجرى في الهدى مقطوع الأذن أو أكثرها ولا مقطوع الذنب ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهبة العين ولا العجفاء ) كشيعة الحزال ( ولا المرجاء التي لا تمشي إلى المنسك ) بفتح السين وكسرهما - الموضع الذي تذبح به النساء ، صجاج ، لأنها عيوب بيئة ، وهذا إذا كانت العيوب موجودة بها قبل الذبح ، أما إذا أصابها ذلك حالة الذبح بالاضطراب وانقلات السكين جاز ، لأن مثل هذا لا يمكن

وَالشَّاءُ جَائِزَةٌ لِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ : مَنْ طَافَ طَوَافَ  
الزَّيَّارَةِ جُنُبًا ، وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ  
إِلَّا بَدَنَةً . وَالْبَدَنَةُ وَالْبَقَرَةُ تُجْزَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ  
إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ يُرِيدُ الْقُرْبَةَ ، فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمْ  
بِنَصِيبِهِ اللَّحْمَ لَمْ يُجْزَى عَنِ الْبَاقِينَ ، وَيَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ هَدْيِ  
التَّطَوُّعِ وَالْمَنَةِ وَالْفَرَانِ ، وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ بَقِيَّةِ الْهَدَايَا<sup>(١)</sup>

الاحتراز عنه ( والشاء جائزة ) في الحج ( في كل شيء ) جناء في إحرامه ( إلا في  
موضعين ) وهو ( من طاف طواف الزيارة جنباً ) أو حائضاً أو نفساء ( ومن  
جامع بعد الوقوف بعرفة ) وقبل الحلق كما مر ( فإنه لا يجوز ) في هذين الموضعين  
( إلا بدنة ) كما تقدم ( والبدنة والبقرة تجزى كل واحدة منهما عن سبعة ) ومادونها  
بالأولى ( إذا كان كل واحد من الشركاء يريد القرية ) ولو اختلف وجه القرية :  
بأن أراد أحدهم المنعة ، والآخر الفران ، والآخر التطوع ؛ لأن المقصود بها واحد ،  
وهو الله تعالى ( فإن أراد أحدهم بنصيبه اللحم ) أو كان ذمياً ( لم يجزى عن  
الباقيين ) لأنها لم تخلص لله تعالى ( ويجوز الأكل ) لصاحب الهدى ، بل يندب  
من هدى التطوع والمنعة والفران ( إذا بلغ الهدى محله ؛ لأنه دم نسك فيجوز  
الأكل منه بمنزلة الأضحية ، وما جاز الأكل منه لصاحبه جاز للفني ، وقيدنا  
بيلوغ المحل لأنه إذا لم يبلغ الحرم لا يحل الاستفاد منه لغير التفجير كما يأتي في آخر  
الباب ( ولا يجوز الأكل من بقية الهدايا ) كدمااء الكنائس والنذور وهدي

(١) وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من لحمه هديه وشرب من  
مرفهه وكان قارناً ففى حديث جابر الطويل ثم أمر من كل بدنة بصفه فجعلت فى  
قدر فطبخت الحديث وكان فى الهدى التطوع لأنه بلغ المائة إلا أنه أكل من هدى  
التطوع بعدما بلغ الحرم فإن لم يبلغ لم يجد لأنه فى الحرم تم القرية فيه بالارافة =

وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ هَدْيِ التَّطَوُّعِ وَالْمَنَعَةِ وَالْقِرَانِ إِلَّا فِي يَوْمِ النُّحْرِ  
وَيَجُوزُ ذَبْحُ بَقِيَّةِ الْهَدَايَا أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ ، وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ  
الْهَدَايَا إِلَّا فِي الْحَرَمِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى سَاكِنِ الْحَرَمِ  
وغيرِهِمْ ، وَلَا يَجِبُ التَّعْرِيفُ بِالْهَدَايَا ،

الإحصار والتطوع إذا لم يبلغ محله ( ولا يجوز ذبح هدى التطوع والمنعة والقران  
إلا في يوم النحر ) وفي الأصل : يجوز ذبح دم التمتع قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر  
أفضل ، وهذا هو الصحيح ؛ لأن القرية في التطوعات باعتبار أنها هدايا ، وذلك يتحقق  
ببلوغها إلى الحرم ؛ فإذا وجد ذلك جاز ذبحها في غير يوم النحر ، وفي أيام النحر  
أفضل ؛ لأن معنى القرية في إراقة الدم فيه أظهر . هداية ( ويجوز ذبح بقية الهدايا  
أي وقت شاء ) لأنها دماء كفارات ؛ فلا تختص بيوم النحر ؛ لأنها لما وجبت  
لببر النقصان كان التبريل بها أولى ؛ لارتفاع النقصان من غير تأخير ، بخلاف  
دم المنعة والقران لأنه دم نسك . هداية ( ولا يجوز ذبح الهدايا ) مطلقا ( إلا في  
الحرم ) ؛ لأن الهدى اسم لما يهدي إلى مكان ، ومكانه الحرم ( ويجوز أن يتصدق  
بها على مساكين الحرم وغيرهم ) لأن الصدقة قرينة معقولة ، والصدقة على كل فقير  
قرينة ، وعلى مساكين الحرم أفضل ، إلا أن يكون غيرهم أحوج . جوهرية ( ولا  
يجب التعريف بالهدايا ) وهو إحضارها عرفة ؛ فإن عرف هدى المنعة والقران  
والتطوع حسن لأنه يتوقت يوم النحر فمضى ألا يجد من يسكه فيحتاج إلى أن  
يعرف به ( ولأنه دم نسك ، ومبناه على التشهير ، بخلاف دماء الكفارات ؛

== وفي غير الحرم لا يحصل به بل بالتصدق فلو أكل منه أو من غيره بما لا يحل له  
الاكل منه ضمن ما أكله وهو مذهب الشافعي وأحد وقال مالك لو أكل لقمة  
ضمنه كله ويستحب أن يتصدق بثلاثها ويهدي ثلثها كما في الصحاح وأما بقية الهدايا  
فلا يجوز وفي نهاية الحديث ولا تأكل أنت ولا رفقتك شيئا منها وحل بينها  
وبين الناس



وَالْأَفْضَلُ فِي الْبُذْنِ الذَّنْخُ ، وَفِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الذَّنْحُ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ  
يَتَوَلَّى الْإِنْسَانُ ذَبْحَهَا بِنَفْسِهِ إِذَا كَانَ يُحْسِنُ ذَلِكَ وَيَتَصَدَّقُ بِجَلَالِهَا  
وَخِطَامِهَا ، وَلَا يُعْطَى أَجْرَةُ الْجَزَارِ مِنْهَا ، وَمَنْ سَاقَ بَدَنَةً فَأَصْطَرَّ  
إِلَى رُكُوبِهَا رَكِبَهَا ، وَإِنْ اسْتَنْفَى عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَرْكَبْهَا ، وَإِنْ كَانَ  
لَهَا لَبَنٌ لَمْ يَحْلِبْهَا وَيَنْضَحْ ضَرْعَهَا بِالْمَاءِ الْبَارِدِ حَتَّى يَنْقَطِعَ اللَّبَنُ ،  
وَمَنْ سَاقَ هَذِيكًا قَطْعِبَ ، فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ،

فإنه يجوز ذبحها قبل يوم النحر ، وسبها المأية فالسببها أليق ( والأفضل في  
البدن النحر ) قياماً ، وإن شاء أضجها ( وفي البقر والغنم الذبح ) مضجعه ، ولا  
تذبح قياماً ؛ لأن الذبح في حال الاضجاع أين ، فيكون الذبح أيسر ( والأولى  
أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إن كان يحسن ذلك ) لأنه قرينة ، والتولى في الغربات  
أولى ، لما فيه من زيادة الخشوع ، إلا أنه يقف عند الذبح إذا لم يذبح بنفسه  
( ويتصدق بجلالها ) جمع جل ، وهو كالسكاء يقي الحيوان الحر والبرد . جوهرة  
( وخطمها ) يعني زمامها ( ولا يعطى أجرة الجزار منها ) ؛ لقوله ﷺ لعلى رضى الله  
عنه « تصدق بجلالها وخطمها ولا تعط الجزار منها » ( ومن ساق بدنة فاصطار إلى  
ركوبها ) أو حمل متاعه عليها ( ركبها ) وحملها ( وإن استنفى عن ذلك لم يركبها )  
لأنه خالصاً لله جعلها ، فلا ينبغي أن يصرف لنفسه شيئاً من عينها أو منافعها إلى  
أن تباع محلها ، وإذا ركبها أو حملها فانتقصت فعلية ضمان ما انتقص منها ( وإن  
كان لها لبن لم يحلبها ) ، لأن اللبن متولد منها ، وقد مر أنه لا يصرف لنفسه شيئاً  
من عينها قبل حملها ( وينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ) عنها ، وهذا  
إذا قرب محلها ، وإلا حملها وتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها ، وإن صرفه  
لنفسه تصدق بمثله أو قيمته : لأنه مضمون عليه ( ومن ساق هدياً فقطب ) أى  
هلك ( فإن كان تطوعاً فليس عليه غيره ) ؛ لأن القرينة تعاقبت به ، وقد فات  
( ١٥ - باب - أول )

وإن كان عن واجب فعليه أن يقيم غيره مقامه ، وإن أصابه  
 عيب كبير أقام غيره مقامه ، وصنع بالمعيب ماشاء وإذا عطبت  
 البدنة في الطريق ، فإن كان تطوعاً نحرها وصنع نعلها بدمها  
 وضرب بها صفحتها ولا يأكل منها هو ولا غيره من الأغنياء ،  
 وإن كانت واجبة أقام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء ؛ ويُقْلَدُ  
 هدى التطوع والمتعة والقران ،

ولم يكن سوقه متعلقاً بدمته ( وإن كان عن واجب فعليه أن يقيم غيره مقامه ) ،  
 لأن الواجب بان بدمته حيث لم يقع موقعه ، فصار كهلاك الدراهم المعدة للزكاة  
 قبل أدائها ( وإن أصابه عيب كبير ) بحيث أخرجه إلى الرداءة ( أقام غيره مقامه )  
 لإبقاء الواجب في ذمته ( وصنع بالمعيب ما شاء ) لأنه التحق بسائر أملاكه ( وإذا  
 عطبت البدنه في الطريق ) أي قاربت المطب ، بدليل قوله « نحرها » ، لأن النحر  
 بعد حقيقة العطب لا يصور ( فإن كانت ) البدنة ( تطوعاً نحرها وصنع نعلها ) :  
 أي قلاذتها . هداية ( بدمها وضرب بها ) : أي بقلاذتها المصبوغة بدمها ( صفحتها ) :  
 أي أحد جنبها ( ولم يأكل منها هو ) : أي صاحبها ( ولا غيره من الأغنياء )  
 وفائدة ذلك أن يعلم الناس أنه هدى فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء ، وهذا لأن  
 الإذن بتناوله معاق بشرط بلوغه محله فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلاً ، إلا أن  
 التصديق على الفقراء أفضل من أن يترك جزراً للسباع ، وفيه نوع تقرب ، والتقرب  
 هو المنصود . هداية ( وإن كانت ) البدنة ( واجبة أقام غيرها مقامها ) لأنها لم  
 تبق صالحة لما عينه ( وصنع بها ) : أي التي عطبت ( ما شاء ) ، لأنها ملكه كسائر  
 أملاكه ( ويقلد ) ندبا ( هدى التطوع ) والندب ( والمتعة والقران ) لأنه دم  
 نساك فيليق به الإظهار والشهرة ، تعظيماً لشعائر الإسلام ، والمراد من الهدى  
 الأبل والبقر ، وأما الغنم فلا يقلد . وكل ما يقلد يخرج به إلى عرفات ، وما فلا .

وَلَا يُقْلَدُ دَمُ الْإِحْصَارِ وَلَا دَمُ الْجِنَايَاتِ .

---

جمهرة ( ولا يقلد دم الاحصار ) لانه لرفع الاحرام ( ولا دم الجنایات ) ،  
لانه دم جبر ، فالأولى إخفاؤها وعدم إشهارها .

تم بعون الله تعالى الجزء الأول من الباب  
في شرح الكتاب

فهرس كتاب الباب في شرح الكتاب ( الجزء الاول )

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة	١٣٣	الشيد
٥	كتاب الطهارة	١٣٥	الصلاة في الكعبة وحرملها
٣٠	التيميم	١٣٦	كتاب الزكاة
٣٦	المسح على الخفين	١٣٨	زكاة الإبل
٤٢	الحيض	١٤١	صدقة البقر
٤٩	الانجاس وتطهيرها	١٤٢	صدقة النعم
٥٥	كتاب الصلاة	١٤٣	زكاة الحيل
٥٨	الأذان	١٤٦	زكاة الفضة
٦١	شروط الصلاة	١٤٧	زكاة الذهب
٦٥	صفة الصلاة	١٤٨	زكاة العروض
٨٧	قضاء الفوائت	١٥٠	زكاة الزروع والثمار
٨٨	الأوقات التي تكرر فيها الصلاة	١٥٣	من يجوز دفع الصدقة إليه
٩٠	باب النوافل	١٥٨	صدقة الفطر
٩٢	سجود النوافل	١٦٢	الصوم
٩٩	صلاة المريض	١٧٥	الاغتكاك
١٠٢	سجود التلاوة	١٧٧	الحج
١٠٥	صلاة المسافر	١٩٦	القران
١٠٩	صلاة الجمعة	١٩٨	التقص
١١٥	صلاة العيدين	٢٠٢	باب الجنائيات
١١٩	صلاة الكسوف	٢١٨	باب الاحصار
١٢٠	باب الاستسقاء	٢٢٠	باب الفوات
١٢٢	قيام رمضان	٢٢٢	باب الهدى
١٢٣	صلاة الخوف		
١٢٥	الجنائز		